شرح المقدمة الكافية
في
علم الإعراب

لمصنفها

جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب

المجلد الأول

دراسة وتحقيق

جمال عبد العاطي مخيمر أحمد

أصل الكتاب رسالة دكتوراة

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

مكة المكرمة - الرياض

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

رقم الإيداع : ٧٣٨٦ / ١٩٩٧ م

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ت ٥٧٤٩٠٢٢/٥٧٤٥٠٤٤/٥٧٤٣٧٤٣
مستودع: ٥٣٧٤٣٧٤ ص.ب : ٣٠١٩

الرياض - شارع السويدي العام المتقاطع مع شارع
كعب بن زهير - خلف أسواق الراجحي

مكتبة : ٤٤٤٠٣٥٣ مستودع : ٢٤٤١٩١١ ص.ب : ٦٦٩٣٠ الرمز البريدي : ١١٥٨٦

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

وَمِنْهَا : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ ، .....

قوله : « وَمِنْهَا[1] الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ[2] ، فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ[3] الِاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ » .

احتراز مما تدخل عليه (إنَّ) وأخواتها ، و (كان) وأخواتها ، و (ظننت) وأخواتها ، لأنها[4] في المعنى مثله وما تميز إلا بالتجريد[5] .

قوله : « مُسْنَداً إِلَيْهِ » .

احتراز من الألفاظ التي نعددها[6] كألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء ، فإنها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة لفقدان سبب الإعراب ، وهو التركيب الإسنادي[7] .

---

(١) (ومنها) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) (المبتدأ والخبر) ساقطة من ج .

(٣) (هو) ساقطة من ج .

(٤) في ط : (لأنه) .

(٥) قال الرضي : « ... وفسر الزمخشري والمصنف العوامل الفظية – في حد المبتدأ – بنواسخ المبتدأ وهي (كان) و (إن) و (ظن) وأخواتها ، و(ما) و (لا) . والأولى أن نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل .

ونجيب عن قولهم : (بحسبك زيد) و (ما في الدار من أحد) بزيادة الباء و (من) فكأنهما معدومان » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٦ .

وقد أجاب الجرجاني عن هذا بقوله : « ... فالتجريد إما حقيقي أو – حكمي » ا هـ . حاشية الرضي ١ / ٨٦ .

وينظر : المفصل ص ٢٣ ، ٢٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٣ ، ٨٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٩ ، ١٠٠ – مبسوط الأحكام ورقة ٨١ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٦ .

(٦) في ب ، ط : (نعدد بها) ، وفي ج : (نعديها) .

(٧) يرى الزمخشري – تبعا للفارسي في (الحجة) – أن الأعداد المفردة وحروف التهجي معربة مع كونها مشابهة لمبني الأصل بعريانها عن التركيب . ينظر : الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢ .

وما أثبته في الهامش رقم (٤) ص ٢٣٥ .

أَوِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَأَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ مِثْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَما قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ؟ .....

قوله : « أَوِ الصِّفَةُ[1] الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَأَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ » .

ليدخل فيه : أقائم الزيدان ؟ وشبهه ، إذ لم يدخل فيما تقدم لأنه ليس مسندا إليه ، فإن (أقائم) وشبهه[2] مبتدأ بالاتفاق ، و (الزيدان) فاعل[3] ، فلابد من التعرض له ليدخل تحت الحد[4] ، وهو : كل صفة على ما ذكر .

وقوله : رافعة لظاهر ، احتراز من توهم متوهم تجوزه[5] إذا رفع مضمرا في مثل قولك : أقائمان هما ، أو : أقائمان الزيدان ، فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس بمبتدأ باتفاق .

---

(١) في أ ، ب : (والصفة) وما أثبته أوجه .

(٢) (وشبهه) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... ومن ذلك قولهم : أقائم أخواك ، وأذاهب الزيدان ، فـ (قائم) و (ذاهب) يرتفعان بالابتداء ، و (أخواك) ، و (الزيدان) يرتفعان بفعلهما ، وقد سد الفاعلان – في كل واحد من المسألتين – مسد خبر المبتدأ ، وحسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى : أيقوم أخواك ، وأيذهب الزيدان » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٣٥ .

وينظر : أصول النحو لابن السراج ١ / ٦٥ .

(٤) قال الرضي : « ... والنحاة قد تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر .

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : أكلوني البراغيث » ا هـ شرح الرضي ١ / ٨٦ .

(٥) قال التبريزي : « ... فالمسألة ممتنعة عند الكوفيين وتابعهم المصنف ، وجائزة عند البصريين وتابعهم مولانا عز الدين والإمام جمال الدين بن مالك .

أما وجه الامتناع – على ما ذكره في أماليه – فظاهر ، لأن جوازه يؤدي إلى جعل المتصل وجوبا منفصلا من غير موجب لذلك » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ٨٢ . =

فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدَاً جَازَ الْأَمْرانِ . وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ الْمُغايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ .....

قوله : « فَإِنْ طَابَقَتْ مُفرَدَاً جَازَ الْأَمْرَانِ » .

مثل قولك : أقائم زيد ، فإنه يجوز أن تقول : (أقائم) مبتدأ ، و (زيد) مرتفع بـ (قائم) فيدخل في الحد ، ويجوز أن تقول : (زيد) مبتدأ ، و (أقائم) خبر مقدم[1] فلا يدخل تحت الحد لأنه لم يرتفع ظاهرا ، إذ (زيد) مرفوع بالابتداء[2] .

قوله : « وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ »[3] .

يعني : الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر ، فلو لم[4] يقيد الخبر بمغايرتها لدخلت في حد الخبر ، وهي مبتدأ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية مسندة ، لأن قولك : أقائم الزيدان[5] ؟ بمعني : أيقوم الزيدان ؟ // وقولك : ٢٧
(أقائم) خبر عن (الزيدان)[6] ، وكذلك لو لم يضم إلى المبتدأ الصفة المذكورة لخرجت عن حد المبتدأ لأنها مخبر بها لا عنها[7] .

= وقد ارتضى ابن هشام قول البصريين في هذه المسألة ورد على الزمخشري ومن تابعه – ومنهم المصنف – بكلام طويل ينأى بذكره المقام .
ينظر : المغني ٢ / ٥٥٧ – الكشاف ٢ / ٥١١ – شرح الرضي ١ / ٨٦ ، ٨٧ – شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ .

(١) في ب : (وأقائم خبره مقدم عليه) .

(٢) قال ابن مالك : « ... فإن تطابقا بإفراد نحو : أقام زيد ؟ جاز أن يكون خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا ، وأن يكون مبتدأ مقدما وفاعلا مغنيا عن الخبر » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ .

(٣) حد الزمخشري المبتدأ والخبر بحد واحد ، وذلك قوله : « المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق » ا هـ . المفصل ص ٢٣ .
وقد خالفه في ذلك المصنف واعترض عليه في شرح المفصل بقوله : « ... إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك ويقصد به تحديدهما ، فكذلك هذا » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٢١ .

(٤) في ب : (ولو لم) .

(٥) (أقائم الزيدان) ساقطة من أ .

(٦) في ب ، ط : (الزيدان) بالجر .

(٧) لم يثبت في جـ الكلام عن الخبر .

وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، وَامْتَنَعَ ، وَامْتَنَعَ : صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ . .....

قوله : « وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ » .

لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق[1] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، وَامْتَنَعَ : صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » .

فإن الضمير في (داره) عائد على المبتدأ المؤخر لفظا المقدم رتبة[2] . والضمير في (صاحبها) عائد على الخبر ، وهو مؤخر لفظاً ومعنى ، فكان عائدا على غير مذكور ، فامتنع هذا[3] .

وجاز : في داره زيد ، لما تقدم من أن المبتدأ مقدم[4] في المعنى ، فكان عائداً على مذكور[5] ، وهذا – كما[6] سبق – في : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[7] .

---

(١) قال الرضي : « ... إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٨ .

(٢) الكوفيون يمنعون تقديم الخبر إلا في مثل هذه المسألة ، قال المرادي : « ... ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو : في داره زيد ، وهم محجوجون بالسماع ا هـ .
شرح الألفية ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) ولذا قال المصنف في شرح الوافية :

« وجاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار حيثما وقع

... ذكر مسألتين إحداهما جائزة والأخرى ممتنعة ، يدلان على أن أصل المبتدأ التقديم – كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز : ضرب غلامه زيد ، وامتناع ضرب غلامه زيدا – لأنه مقدم في المعنى ، وكان الضمير راجعا إلى مقدم في المعنى ، والثانية : صاحبها في الدار – كما امتنع : ضرب غلامه زيدا – لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظا ومعنى ، فكان ممتنعا » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤) في ج : (متقدم) . (٥) في ب : (مذكر) وهو تحريف .

(٦) في أ : (لما سبق) وهو تحريف .

(٧) ينظر قول المصنف في هذا ص ٣٣٦ مع الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .

وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا مِثْلُ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ .....

قوله : « وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا »[1] .

لأنه إذا تخصص قرب من المعرف فأجرى مجراه .

فمنه باب : ﴿ وَلَعَبْدٌ مِؤْمِنٌ خَيْرٌ مَنْ مُشْرِكٍ ﴾[2] فإنه تخصص بالصفة[3] .

---

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وإنما كان ذلك لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالبا ، فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة .

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فقالوا : لا يبتدأ بها إلا بمسوغ ، والمسوغات كثيرة وهي راجعة إلى شيئين : التخصيص والتعميم . شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨١ .
وينظر : سيبويه ١ / ٢٦ ، ٢٧ . شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ .

وقال ابن مالك : « ... حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة ، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر منها من عدمها ، والابتداء بالنكرة بالعكس فلذلك أحتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٩١ .

وقال المصنف : « ... إن المبتدأ قد يكون نكرة بشرط أن يلحقه نوع من التخصيص ، هذا مذهب البصريين ، لو قلت : رجل في الدار ، لم يجز .

والكوفيون يجيزونه لأن (رجل في الدار) و (في الدار رجل) سواء . والصحيح الأول لأن مثل هذا المعني واقع كثيرا ، فلو كان جائزا لوقع على ما تقتضيه العادة ، ولو وقع لنقل على ما تقتضيه العادة في مثله » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٠٩ .
وينظر : تعليق الرضي على هذا في شرحه ١ / ٨٨ ، ٨٩ .
وينظر : الإنصاف مسألة (٦) ١ / ٥١ وما بعدها ، شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٢٦ – ١٢٨ .

(٢) قال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ . من الآية ٢٢١ / البقرة .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ١٢٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ – التوطئة ص ١٧٥ – فصول ابن معط ص ١٩٨ – المقرب ١ / ٨٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٩١ .

وَ : أَرِجُلٌ فِي الدَّارِ إِمِ امْرَأَةٌ ؟ وَ : مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَ : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ...

ومنه باب : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فإنه تخصص بثبوت الخبر لأحدهما[1] وإنما سأل[2] عن التعيين[3] .

ومنه باب : ما أحد خير منك ، فإنه[4] تخصص بما حصل من[5] إفادة العموم[6] .

ومنه باب : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[7] ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه : ماَ أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له[8] .

---

(١) (لأحدهما) ساقطة من جـ . (٢) في أ : (يسأل) .

(٣) شرط المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٠ – عند فرضه لهذه المسألة – أن تقع النكرة بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ (أم) المتصلة .

وقال الجامي : « ... فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه ، فكأنه قال : أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها ؟ ، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة ، فجعل (الرجل) مبتدأ ، و (في الدار) خبره » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٩ .

(٤) (فإنه) ساقطة من ط .

(٥) (بما حصل من) ساقطة من ب .

(٦) في سيبويه ١ / ٢٧ : « ... وحسنت النكرة هاهنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان ... وتقول : ما كان فيها أحد غير منك ، وما كان أحد مثلك بها ، وليس أحد فيها خير منك » ا هـ .

(٧) يقال (أهره) : إذا حمله على الهرير ، و (شر) رفع بالابتداء وهو نكرة ... وإنما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر .

و (ذو الناب) : السبع . مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله . مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ .

وينظر : سيبويه ١ / ١٦٦ – المستقصي في الأمثال ٢ / ١٣٠ – اللسان (هرر) الإيضاح للمصنف ٢ / ١٢٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ – شرح الرضي ١ / ٨٩ الفصول ص ١٩٨ – التوطئة ١٨٦ – المقرب ١ / ٨٢ – لباب الإعراب ٢٠٨ – الارتشاف ١ / ٤٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٩ .

(٨) استدرك الرضي على المصنف في حمله المبتدأ على الفاعل في هذا بقوله : وأما قول المصنف =

ومنه باب : في الدار رجل ، فإنه تخصص بتقديم[1] حكمه عليه ، فكأنه موصوف كما في الفاعل[2] . ولا يلزم جواز : قائم رجل[3] – وإن كان الخبر مقدما – لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها[4] . أو لأن (قائم) لا يتعين للخبر بخلاف الظرف[5] . أو لأنه كان يلتبس بالمبتدأ بخلاف الظرف .

ومنه باب : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾[6] فإنه تخصص بنسبته إلى المسلم إذا أصله : سَلَّمْتُ سَلَامَاً ، ثم حذفوا الفعل فبقى : سلاماً عليكم ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت والمعنى ما كان في مدلوله ، وقد كان مخصصا فوجب أن يكون مخصصا .

= إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم فوهم لأنه إذا حصل تخصصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٨ .

(١) في ط : (بتقدم) .

(٢) للرضي – أيضاً – اعتراض مطول على المصنف في هذا . ينظر شرحه ١ / ٨٨ .

(٣) أجاز الأخفش والكوفيون تقديم الخبر في مثل هذه الحال دون ضعف خلافا لسيبويه فقد أجازه على قبح ، وذلك قوله : « ... وزعم الخليل أن يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ » ا هـ .

وقال ابن السراج : « ... وهو جائز عندي مع قبحه » ا هـ .

وأجازه أيضا ابن مالك مع إقراره بضعفه .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٨ – أصول ابن السراج ١ / ٦٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ .

(٤) ولذلك شرط المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٢ : أن يكون المقدم ظرفاً ، وعلل لذلك بقوله : « وإنما قال (شرط أن يكون ظرفاً) ليتعين للخبرية بخلاف (قائم رجل) فإنه لا يتعين للخبرية » ا هـ . (٥) هذه العبارة زيادة من ب .

(٦) قال تعالى : ﴿ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾ الآية ٢٤ / الرعد .

وهو كل باب كانت فيه النكرة مصدرا مدعوا به .

ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٩٠ – الكافي ١ / ١٣٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٤١ .

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، فَلاَبُدَّ مِنْ عَائِدٍ ،

قوله : « وَالْخَبَرْ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً » .

والجملة ضربان – على ما ذكرناه[1] – وصح وضع الجملة خبراً لأنها[2] تفيد من الأحكام مثل ما يفيد المفرد[3] .

وشرطها الضمير لتحصل الفائدة[4] وإلا كان لغوا[5] .

---

(١) في جـ : (على ما ذكر) ، أي فيما أثبته في المتن .

(٢) (لأنها) ساقطة من جـ .

(٣) قال الرضي ١ / ٩١ : « ... وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له » ا هـ .

واستثنى المصنف – من أنواع الجمل – الجملة الإنشائية فإنها لا تقع خبرا إلا بتأويل . ينظر : شرح الوافية ١ / ١١٤ .

وقال الرضي : « ... وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب . وهو وهم ... ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى : ﴿ بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾ ...

وقال ثعلب : لا يجوز أن يكون قسميه نحو : ما زيد والله لا ضربنه . والأولى الجواز إذا لا منع ، وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : أما زيد فاضربنه » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٩١ .

(٤) ومثل الضمير في ذلك اسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ ، وتكرر لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ والعموم نحو قول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم .....

هذا إذا كانت جملة الخبر ليست هي المبتدأ معنى ، فإن كانت لم تحتج إلى رابط كما في ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم ، ومقولى زيد قائم ، لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو .

وينظر في هذا : شرح ابن يعيش ١ / ٩١ ، شرح الرضي ١ / ٩١ ، المقرب ١ / ٨٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٢ – المغني ٢ / ٤٩٨ – ٥٠٢ شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٥) في جـ : (لغو) بالرفع وهو سهو من الناسخ .

وَقَدْ يُحْذَفُ .....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ » .

يعني : الضمير[1] ، إذا كان معلوما كقولهم : الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ[2] ، والْسَمْنُ منَوانِ[3] بِدْرِهمٍ[4] ، أي : منه ، ولكن لما عُلِمَ ساغ حذفه[5] .

---

(١) بسط الرضي القول في حذف الضمير سواء كان حذفا قياسيا أو سماعيا .
ينظر شرح الرضي ١ / ٩١ ، ٩٢ .

(٢) قال ابن السراج : « ... وأما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك : البر الكر بستين ، فأمسكت عن ذكر (الدرهم) بعد ذكر (الستين) لعلم المخاطب ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٧٦ .
و (البر) : الحنطة ، قال ابن دريد : البر أفصح من قولهم : القمح والحنطة . اللسان (برر) .
و (الكر) : مكيال للعراق ، وهو ستون قفيزا أو أربعون أردبا . القاموس (كرر) .

(٣) (منوان) : تثنية (منا) – مقصور – : الذي يوزن به ، وهو رطلان ، وجمعه : أمناء ، وهو أفصح من (المن) . مختار الصحاح (منا) .

(٤) قال ابن السراج : « ... إنهم ربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل ، وذلك المحذوف على ضربين ، أما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم : السمن منوان بدرهم ، يريد : منه ، وإلا كان كلاما غير جائز لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول » ا هـ . أصول النحو ١ / ٧٦ .

(٥) فهو من مواضع حذف الضمير قياسا ، إذ يحذف قياسا بشرط أن يكون مجرورا بـ (من) والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .
وقال الفراء : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ (كل) كما في قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع

وقال السيرافي : ليس هذا بحجة . شرح الرضي بتصرف ١ / ٩١ ، ٩٢ .
وينظر : المقتضب ٢ / ٦٢ ، ٤ / ١١٩ – أصول ابن السراج ١ / ٧٦ – الإيضاح للفارسي ص ٤٤ ، ٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩١ .

قوله : « وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً » . أي : في مثل قولك : زيد في الدار .

قوله : « فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ »[1] .

نظرا إلى أنه متعلق ، وأصل التعلق[2] للأفعال .

وقيل : يتعلق بمفرد نظرا[3] إلى أنه خبر ، وأصل الخبر الإفراد[4] .

والصحيح الأول لقولهم : جاءني الذي في الدار ، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره ، ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجملة ، فيجب تعلقه في محل الاختلاف بجملة .

---

(١) هذا مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري في مفصله ص ٢٤ وتبعه المصنف . وحجة الجمهور أوضحها المصنف . وإذا أورد عليهم تعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد ، فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه ذكرها المصنف وتبعه الرضي ١ / ٩٣ وهي :

إنما كان ذلك لمشابهته الفعل فإذا أحتيج إلى المتعلق به فالأصل أولى . وكذلك القياس على مثل : جاءني الذي في الدار .

وأيضا القياس على مثل : كل رجل فله درهم ، إذ المتعلق في هذين الموضعين فعل لا غير .

(٢) في ب ، ج ، ط : (التعلقات) وما أثبته أوجه .

(٣) سقط من أ ما بين قوله : (نظرا) السابقة وهذه ، وفي ج : (نظر لأنه) .

(٤) هذا مذهب ابن السراج وتبعه ابن جني واختاره كل من الحريري وابن مالك . يقول ابن السراج : « ... وذلك الظرف على ضربين ، أما أن يكون من ظروف المكان ، وأما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظروف من المكان فنحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، فكأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار » ا . أصول النحو ١ / ٦٨

وينظر قول ابن جني في اللمع ص ١١٢ ، ١١٣ ، وسر الصناعة ورقة ٢٨٢ / ب وقول الحريري في شرح ملحة الإعراب ص ٢٦ .

وقال ابن مالك : « ... وذلك المقدر إما اسم فاعل أو فعل ، وكونه اسم فاعل أولى لوجهين ... » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٨٥ .

وينظر : الإنصاف مسألة (٢٩) ١ / ٢٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٠ ، ٩١ – شرح الرضي ١ / ٩٣ ع شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٠ – الارتشاف ١ / ٤١٩ – المطالع السعيدة ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، الهمع ١ / ٩٨ .

.....

وكذلك قولهم : كل رجل في الدار فله درهم ، فجواز دخول الفاء هاهنا يدل على تقدير الفاء متعلقا ، ولذلك امتنع : كل رجل فله درهم[1] .[2] .

---

(١) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٧٠ : « ... وإن شئت كان مبتدأ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمول ، كان حسنا ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز .

وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٣ / ١٩٥ ، ١٩٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٦ شرح الرضي ١ / ١٠٢ – معنى اللبيب ١ / ١٦٥ . الإيضاح للفارسي ص ٥٦ .

(٢) مذهب الكوفيين أن الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ كان منتصبا على الخلاف ، فالعامل فيه عندهم معنوى ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر في نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، إذ أن الخبر خلاف المبتدأ .

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك (أمامك زيد) : حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفي بالظرف منه فبقى منصوبا على كا مان عليه مع الفعل .

وينظر :

الإنصاف مسألة (٢٩) ١ / ٢٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩١ – شرح الرضي ١ / ٩٢ .

وَإِذا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ نَحْوَ : مَنْ أَبُوكَ ؟ أَوَ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ .....

قوله : « وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ » .

كالاستفهام[1] والشرط وضمير الشأن[2] وجب تقديمه لِمَا يلزم من تأخيره تأخير[3] ما له صدر الكلام .

قوله : « أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ »[4] .

مثل : زيد القائم ، لأن في تقدير الأول خبراً مخالفة للأصل[5] من غير فائدة ، فكان // حمله على الأصل هو الوجه . ٢٨

---

(١) مثل له المصنف في المتن بقوله : من أبوك ؟ .
قال الرضي – موجها تمثيل المصنف بهذا المثال : « ... قوله (من أبوك ؟) مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه لا يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما ، أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره ، والجملة صفة لما قبلها نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان .
والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ، وأيهم قام ؟ ومن قام قمت » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٩٧ .

(٢) مثل قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وزاد ما أشبه ضمير الشأن نحو : كلامي زيد منطلق ، وما كا مقرونا بلام الابتداء نحو : لزيد قائم . مبسوط الأحكام ورقة ٩٧ .

(٣) (تأخير) : ساقطة من ب ، جـ .

(٤) هذا إذا عدمت القرينة الدالة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا ، أما إذا وجدت القرينة فيجوز أن يتأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين ، وذلك كما في قيام القرينة المعنوية في قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

قال الرضي : ١ / ٩٧ : « ...وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي : مثل أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيه (أبي حنيفة) بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر » ا .
وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٩٨ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٣ – المني ٢ / ٤٥١ – أصول النحو لابن السراج ١ / ٧٢ .

(٥) في ب : (مخالفة الأصل) .

أَوْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ مِثْلُ : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي . أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ مِثْلُ : زَيْدٌ قَامَ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ .....

قوله : « أَوْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ »[1] .

مثل : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي[2] ، وشبهها[3] .

قوله : « أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ » .

احتراز من أن يكون فعلاً لغيره مثل قولك : زيد قام أبوه ، فإن تقديمه[4] جائز كقولك : قام أبو[5] زيد ، وإذا كان فعلاً له لم يجز مثل : زيد قام ، لأنك لو قدمت لالتبس باب الفاعل[6] بباب المبتدأ[7] .

---

(١) في جـ ، ط : (وكذلك مسألة : أفضل منك أفضل مني) .

(٢) في المغني : « ... الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : أفضل منك أفضل مني » اهـ . المغني ٢ / ٤٥١ .

وينظر : النكت الحسان لأبي حيان ص ٢٤١ – البهجة المرضية للسيوطي ص ٨٩ .

(٣) في جـ : (وشبههما) .

(٤) في أ : (تقدمه) .

(٥) في نسخ الشرح : (أبوه زيد) وما أثبته أوجه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . فتكون الإضافة أوجه .

(٦) في ط : (باب الفعل) .

(٧) يجب تقديم المبتدأ أيضاً إذا وقع الخبر بعد (إلا) أو ما في معناها نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم .

وأيضاً إذا اقترن الخبر بالفاء مثل : الذي يأتيني فله درهم .

ينظر :

شرح الرضي ١ / ٩٨ .

مبسوط الأحكام ورقة ٩٨ .

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ نَحْوَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ .....

قوله : « وَإِذَا تَضَمَّنَ[1] الْخَبَرُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ »[2] .

احتراز من أن يكون جملة ويكون المبتدأ الأول مقدما مثل : زيد من أبوه ؟ .[3]

وإنما جاز ذلك لأنه قد وقع الاستفهام في صدر الكلام وما غَيَّر الجملة التي هو فيها[4] ، بخلاف : أين زيد ؟ فإنه لو أُخِّرَ لخولف هذا الأصل[5] .

---

(١) قال أبو الحسن التبريزي : « ... وإنما قال – ها هنا – : (تضمن) وفي المبتدأ قال : (اشتمل) لأن الاشتمال أعم من أن يكون بالصيغة أو بالقرينة أو بالتضمين – كما بينا – بخلاف التضمين فإنه أخص » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ٩٨ .

يشير بذلك إلى قول المصنف : « وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام . ينظر ص ١٥٣ .

(٢) (ما له صدر الكلام) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ط : (زيد أين أبوه) .

(٤) علل لذلك الرضي بقوله : « ... إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركنى تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها مثل (كان) وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها ، فلا يقال : إن من يأتني أشكره » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٩٨ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٠٦ .

(٥) قال ابن السراج : « ... فالمعني في : كيف أنت ؟ : على أي حال أنت وفي: أين زيد ؟ : في أي مكان ، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه » ا هـ . أصول النحو ١ / ٦٥

وقال ابن يعيش : « ... وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام ، وذلك أنك إذا قلت : أين زيد ؟ فأصله : أزيد عندك ؟ فحذفوا الظرف وأتوا بـ (أين) مشتملة على الأمكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام ، فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبرا » ا هـ . شرح المفصل ١ / ٩٣ ، ٩٤ .

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْل : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَإِ مِثْل : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، اوْ يَكُونُ خَبَراً عَنْ (أَنَّ) مِثْل : عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ .....

قوله : « أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ[1] مِثْل : فِي الدَّارِ رَجُلٌ »[2] .

يريد تقديمه ، لأنه لو تأخر لزال المصحح فكان فاسدا[3] .

قوله : « أَوْ لِمُتَعَلَّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَإِ » .

يريد لمتعلق الخبر ومثاله[4] : على التمرة مثلها زبدا[5] ، لأنه لو تأخر هذا الخبر لكان الضمير في (مثلها) راجعا إلى غير مذكور فكان فاسدا ، فهو مثل قولك : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيداً ، سواء .

قوله : « أَوْ يَكُونُ خبْراً[6] عَنْ (أَنَّ) مِثْل : عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ » .

لأنهم[7] قصدوا التنبيه – من أول الأمر بتقديم الخبر – على أنها المفتوحة خوفا من أن تلتبس بمواضع المكسورة[8] .

---

(١) يعني أن تقديم الخبر مسوغ للابتداء بالنكرة ، وقد أوضح المصنف ذلك بقوله في شرح الوافية ١ / ١٠٦ : « ... فإن تقديم الخبر ها هنا هو المصحح للابتداء بالنكرة ، فلو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة فوجب التقديم » ا هـ .
وينظر : التوطئة ١٨١ – المقرب ١ / ٨٥ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٦ .

(٢) هذا مثال للجار والمجرور ، ومثله الظرف نحو : عندك رجل . وزاد ابن مالك والتبريزي : كون الخبر جملة ، نحو : قصدك غلامه رجل . ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/٢٨٦ – مبسوط الأحاكم ورقة ٩٩.

(٣) هذا كله على مذهب سيبويه ، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم بعده ، فليس إذن من هذا الباب . ينظر : شرح الرضي ١/ ٩٩ .

(٤) في ط : (وقوله) .

(٥) (الزبد) : زبد السمن قبل أن يسلا ، والقطعة منه (زبدة) ، وهو ما خلص من اللبن إذا مخض . اللسان (زبد) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٠٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٢ – التوطئة ص ١٨١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٩٣ ، ٩٤ – الارتشاف ١ / ٢٤٣ ، ٢ / ٦٧٥ المقرب ١ / ٨٥ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ – لباب الإعراب ص ٢٢١ .

(٦) (يكون خبرا) ساقطة من أ ، ب ، ج ، وكذا من شرح الرضي .

(٧) في ط : (كأنهم) . (٨) نقل الزنجاني هذا التعليل في الكافي ١ / ١٦٥ .

.....

وقيل : إنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين (أنَّ) التي بمعنى (لعل)[1] لأن تلك لا تكون إلا في[2] صدر الكلام[3] ، فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من أول الأمر .

وقيل : إنما فعلوا ذلك كراهة بقاء (أَنَّ) – المفتوحة – عرضة لدخول العوامل ، فيؤدي إلى دخول (إنَّ) عليها[4] .[5] .

---

(١) قال الرماني : « ... ويكون بمعنى (لعل) ، حكي الخليل : أيت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك .

وعلى ذلك حمل قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ في مذهب من فتح أي : لعلها » ا هـ . معاني الحروف ص ١١٢ .

وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ – المغني ١ / ٤٠ .

والصواب أنه لغة من اللغات الست في (لعل) وباقيها : عل ، لعن ، عن ، لأن . وقد جاءت (أن) بمعنى (لعل) – كذلك – في قول امرىء القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكي ابن حذام

ديوان امريء القيس ص ١١٤ .

قال أبو علي القالي : « ... يريد : لعلنا ، وبعض العرب يقول : لأنني ، وبعضهم يقول : لأني ... » ا هـ . الأمالي ٢ / ١٥١ .

وينظر قول المصنف في قسم الحروف ص ٩٧٧ – المفصل ص ٣٠٠ شرح ابن يعيش ٨ / ٧٩ – التوطئة ص ٢١٢ ، ٢١٣ – خزانة الأدب ٢ / ٢٣٤ الدرر ١ / ١١١ .

(٢) (في) ساقطة من ج .

(٣) أي : لعل ، وذلك لما فيها من معنى الإنشاء . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٠٦

(٤) أوضح المصنف ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... وهم يكرهون مثل ذلك فأوجبوا تقديم الخبر ليصح دخول (إن) عليها كقولك : إن في ظني أنك مسافر ، ونحوه .

وهذا قول الأكثرين . والأول أظهر » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٠٧

وينظر : المفصل ص ٢٩٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٩٩ – الكافي للزنجاني ١ / ١٦٥ .

(٥) ويجب أيضاً تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ بعد (إلا) أو ما في معناها نحو : ما قائم إلا زيد ، =

وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ مِثْلُ : زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ .....

قوله : « وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ » .

لأنه حكم ، وقد يحكم[1] على الشيء بأحكامٍ متعددةٍ كما في[2] الصفات[3] .

* * *

= وإنما قائم زيد .

وكذلك إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره نحو : تميمي أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم ، أو غير ذلك مما تقدم له الخبر .

ينظر :

شرح الرضي ١ / ١٠٠ . المفصل ص ٢٤ . شرح ابن يعيش ١ / ٩٢ .

(١) في جـ : (حكم) .

(٢) (في) ساقطة من ب .

(٣) هذا معنى قول الزمخشري :

« ... وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا ، منه قولك : هذا حلو حامض ، وقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ا هـ .

المفصل ص ٢٧ .

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ الفَاءِ فِي الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ الاسْمُ المَوصُولُ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ بِهِمَا ، مِثْلُ : الَّذِي يَأْتِينِي – أَوْ فِي الدَّارِ – فَلَهُ دِرْهَمٌ[1] ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي – أَوْ فِي الدَّارِ – فَلَهُ دِرْهَمٌ[2] ...

قوله[3] : « وَقَدْ يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ ... إلى آخره » .

وذلك لما فيه[4] من الإبهام وذكر ما يصح أن يكون شرطا من فعلٍ مذكورٍ لفظاً أو مقدرٍ[5] متعلقٍ للظرف[6] ، فإذا قصد إلى أن يكون[7] الأول سببا للثاني جيءَ بالفاء لهذا الغرض كما في الشرط[8] .

---

(١) مثال لدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي هو اسم موصول لفعل أو ظرف .

(٢) مثال لدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي هو نكرة موصوفة بفعل أو ظرف وقد سقط التمثيل به من بعض نسخ المتن .

(٣) (قوله) : ساقطة من ب ، جـ .

(٤) في أ : (وذلك فيما ذكر فيه) .

(٥) في أ : (أو مقدرا) بالنصب وهو خطأ والصواب ما أثبته عطفا على (مذكور) .

(٦) قال الفارسي : « ... الأسماء المبتدأة على ضربين ، ضرب عار من معنى الشرط والجزاء ، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء ...

وما كان متضمنا لمعنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة ... ويجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف كقوله عز وجل : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ، الخبر : فلهم أجرهم عند ربهم .

ومثال الموصول بالظرف قولك : الذي في الدار فله درهم ، كقوله تعالى : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ ، ولا يجوز : الذي إن يكرمني يكرمك فمحسن ، لأن الشرط قد استوفي جزاءه في الصلة ، فلا يكون له جزاءان .

وأما النكرات الموصوفة فكقولنا : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فمكرم محمول » ا هـ . الإيضاح العضدي من ص ٥٣ – ٥٦ .

وينظر : المقتضب ٣ / ١٩٥ ، ١٩٦ – الكامل للمبرد ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ – المفصل ص ٢٧ .

(٧) (يكون) زيادة من جـ .

(٨) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٧٠ : « ... ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمول ، كان حسنا ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز . وإنما جاز =

قوله : « وَلَيْتَ وَلعَلَّ مَانِعَانِ بالاتِّفَاقِ »[1] .

لأنه يؤدي إلى تناقض معنوي ، وذلك أن خبر (ليت) و (لعل)[2] غير محكوم عليه[3] بالصدق أو الكذب ، وما يقع بعد الفاء خبر محض فكان في الجمع[4] بينهما وبين الفاء تناقض[5] .

= ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٥٦ – شرح الوافية للصمنف ١ / ١١٦ – إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١ / ٦٢ – شرح الرضي ١ / ١٠٢ – المغني ١ / ١٦٥ .

هذا وقد أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقا ، وروى عن العرب أنهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهد .

قال : « يريدون : أخوك وجد بل أخوك جهد » ا هـ .

مخطوطة معاني القرآن ٥٠٥ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٢ . وشرط الفراء لدخول الفاء في الخبر كونه أمراً أو نهياً ، وتبعه الأعلم وجماعة .

ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٨ – إملاء ما من به الرحمن ١ / ٦٢ – شرح الرض ١ / ١٠٢ – المغني ١ / ١٦٥ – شرح الأشموني ١ / ٢٢٥ .

(١) في الإيضاح للفارسي : « ... ولا يجوز : ليت الذي يأتيني فله درهم ، ولا لعل الذي في الدار فمكرم » ا هـ . الإيضاح ص ٥٥ ، ٥٦ .

وفي المفصل ص ٢٧ : « ... وإذا أدخلت (ليت) و (لعل) لم تدخل الفاء . بالإجماع » اهـ . وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٧ .

(٢) قال الرضي ١ / ١٠٣ : « ... لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى » ا هـ . وينظر ما استثناه في شرحه ١ / ١٠٢ .

(٣) سقط من ج من قوله : (لأنه يؤدي) إلى قوله : (غير محكوم عليه) .

(٤) (في الجمع) ساقطة من ب .

(٥) يرى الرضي أنه لا تناقض في ذلك – خلافا للمصنف – بدليل صحة قولك : إن جاءك زيد فاضربه ، قال الله تعالى : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٠٣ – وينظر توجيه التبريزي لهذا في شرحه ورقة ١٠٤ .

واختلفوا في (إنَّ) ، فبعضهم[2] لا يجيز دخول الفاء معها ، وأجازه الأخفش[3] .

---

(١) أي : بليت ولعل .

(٢) في ط : (فسيبويه) وكذا في حاشية ب ، جـ .

(٣) اضطرب النقل عن النحاة في هذه المسألة اضطراباً يحتاج معه إلى معرفة حقيقتها شيئا من العناية والدقة ، وخير ما يمثل ذلك هو اضطراب المصنف نفسه في نقله .

فقد صرح بسنبة المنع إلى سيبويه في شرح المفصل ٢ / ١٤٥ ، وأيضا هنا في أصل النسخة (ط) ، ولكنه لم يصرح بها في نسخته التي خطها – وهي التي اعتمدت عليها – ولا في شرح الوافية ١ / ١١٧ .

ويرجع هذا لمتابعته للزمخشري حيث قال في مفصله ص ٢٧ : « ... وفي دخول (إن) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب » ا هـ .

وذكر الرضي أن المصنف تبع في ذلك الإمام عبد القاهر بقوله : « ... وقال المصنف – اتباعا لعبد القاهر – أن هذا الملحق هو سيبويه خلافا للأخفش » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٠٣ .

هذا وقد تبع المصنف كل من التبريزي والجامي في شرحيهما .

ينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠٤ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٥٤ .

ووجه الشريف الجرجاني قول المصنف في شرح المفصل ٢ / ١٤٥ بقوله : « ... قال المصنف وهو – يعني منع سيبويه من دخول الفاء في خبر (إن) – بعيد من جهة النقل والفقه .

أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه – بعد قوله ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ – بقوله : ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه ﴾ .

وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات .

قال : والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه مبنية على نقل الزمخشري ، فإنه وإن أبهم الكلام في المفصل إلا أنه أوضحه معللا في غيره » ا هـ . حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ١٠٣ .

أقول ومما يدل لسيبويه على أنه مجوز لدخول الفاء في الخبر مع (إن) – وليس مانعا كما ذهب المصنف تبعا لعبد القاهر والزمخشري – قول سيبويه ١ / ٤٥٣ : « ... ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتيني فله درهمان ، ولو قال : كل رجل فله درهمان ، كان محالا ، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب . ومثل ذلك : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ومثل ذلك : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا =

.....

.....

= فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾ ا هـ .

ومما يدل على هذا الاضطراب أن النحاة قد نسبوا المنع أيضاً إلى الأخفش .

قال الرضي ١ / ١٠٣ : « ... ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش أن المجوز لدخول الفاء مع (إن) سيبويه خلافا للأخفش » ا هـ .

وينظر : رأي العكبري في التبيان ٢ / ١٢٢٢ - وابن يعيش في شرحه ١ / ١٠١

وقال التبريزي : « ... وقيل هذا مذهب سيبويه [يعني الجواز] والأول مذهب الأخفش » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ١٠٤ .

وينظر الحجة للفارسي ١ / ٣٢ - الخصائص ٣ / ٣٢٤ - سر الصناعة ١ / ٣٦٩ .

وقال ابن مالك : « ... وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء - على رأيه - جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط نحو : زيد فقائم ، فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أسهل وأحسن من وجودها في خبر (زيد) ، وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد .

وقد ظفرت له في كتاب (معاني القرآن) بأنه موافق سيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال : وأما ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله : ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾ ثم قال : ﴿ فأولئك هم المفلحون ﴾ ... ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٩٧ ، ٩٨ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ٢٣٢ - البحر المحيط ٨ / ٢٦٧ - شرح الأشموني ١ / ٢٢٥ .

فالصواب إذن الجدير بالإثبات أن الأخفش يوافق سيبويه في جواز دخول الفاء في الخبر مع (إن) ولا وجه لهذا الاضطراب والتخبط .

قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٧ : « ... وقد جاء ذلك في القرآن في غير موضع » ا هـ .

وقال ابن مالك : « ... وهو الصحيح الذي ورد به القرآن » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٩٧ .

.....

فكأن الأول[1] نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إنَّ) ، فكذلك ما يشبه الشرط[2] .

ومن أجازه نظر إلى أن (إنَّ) لا تغير المعنى الإخباري[3] بخلاف (ليت) و (لعل).

وكل من التعليلين يستقيم[4] ، وإنما النظر فيما اعتبره الواضع ، فإن ثبت دخول الفاء مع (إنَّ) فالتعليل هو الثاني .

وإن لم يثبت[5] بعد الاستقراء فالتعليل هو الأول .

وقد نظر[6] فوجد دخول الفاء مع (إنَّ) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ اللَمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهِ مُلاَقِيكُم ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ // جَهَنَّمَ ﴾[8] . فالقول إذن ما قاله الأخفش[9] . ٢٩

(١) في ط : (فكأن) سيبويه) .

(٢) وذلك لأن (إن) المكسورة لتحقيق ثبوت النسبة والتأكيد ، والشرط للشيوع والإبهام ، فبين معنييهما تناف ، وذا لم تدخل على الشرط لهذا المعنى فلا تدخل على ما يتضمن معنى الشرط . ينظر مبسوط الأحكام للتبريزي روقة ١٠٤ .

غير أن المصنف قد ذكر في شرح الوافية ما يدفع هذه العلة – القائل هو بها – وأثبت ماناقض به نفسه وذلك قوله : « ... وهذه مناسبة ملغاة لأن وقوع ذلك في كلامهم اقتضى إلغاءها » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١١٧ .

(٣) في شرح الوافية ١ / ١١٧ قال المصنف : « ... ولأن خبرها ليس إنشائيا فلا منافاة بين الجزاء وبينه » ا هـ . (٤) في أ : (مستقيم) .

(٥) في جـ ، ط : (وإن لم يوجد) وما أثبته يوافق ما قبله .

(٦) في ب أقحم لفظ (يوجد) بين (قد) و (نظر) ولا وجه لزيادته .

(٧) من الآية ٨ / الجمعة . (٨) من الآية ١٠ / البروج .

(٩) يتضح مما أثبته في الهامش رقم (٣) ص (٣٧٢) أنه لا وجه لهذا الترجيح . وينظر : سيبويه ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٤ – المفصل ص ٢٧ – التبيان للعكبري ٢ / ١٢٢٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١٠١ – شرح الرضي ١ / ١٠٣ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٤٥ – شرح الوافية ١ / ١١٧ – لباب الإعراب ص ٢١٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٩٦ – ٩٨ – الكافي للزنجاني ١ / ١٧٥ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٥٤ الأشموني ١ / ٢٢٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ : الْهِلاَلُ وَاللهِ .
وَالْخَبَرُ جَوَازاً مِثْلُ : خَرَجْتِ فَإِذَا السَّبُعُ .....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْمبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً » .

إلى قوله : « وُجُوباً »[1] لا إشكال فيه[2] .

---

(١) ينظر قوله في ص ٣٧٦ .

(٢) وإنما كان حذف كل من المتبدأ والخبر جوازا لا إشكال فيه لأن العرب قد تحذف كلا منهما إذا تقدم من ذكر أحدهما ما يعلم السامع .

فمثال حذف المبتدأ جوازا ما مثل به المصنف وذكره ابن السراج بقوله : « ... فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل : الهلال والله ، أي : هذا الهلال ، فيحذفون (هذا) ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٥٧ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ .

وأكثر ما يقع حذف المبتدأ جوازا في الاستخبار كقوله تعالى : ﴿ وما أدارك ماهية نار ﴾ أي : هي نار ، وقوله : ﴿ قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار ﴾ أي : هو النار ، وقوله : ﴿ سورة أنزلناها ﴾ أي : هذه سورة .

ومثال حذف الخبر جوازا لعلم السامع به أن يقول القائل : ما بقى لكم أحد فيقال : زيد أو عمرو ، أي : زيد لنا . ومنه قوله تعالى : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ أي : دائم .

وقد حمل قوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾ على هذين التقديرين ، فقيل إن المحذوف هو المبتدأ ، أي : أمرى صبر جميل ، وقيل المحذوف هو الخبر ، أي : فصبر جميل أولى ، أو أمثل ، أو أجمل .

وقد مثل المصنف لحذف الخبر جوازا هنا بمثل : خرجت فإذا السبع ، ومثل له في شرح الوافية ١ / ١١٩ ، بقوله : سرى إذا الفراء ثم قال : « ... هذه (إذا) التي للمفاجأة ، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود ، إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده » ا هـ .

وينظر في هذا : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٤٠٤ – معاني الأخفش ورقة ٦٥ / ب و ٦٦ / أ – منهج الأخفش ص ٣٠٢ – ٣٠٨ – أصول ابن السراج ١ / ٧٥ – الإيضاح للفارسي ص ٥١ ، ٥٢ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٧ – المفصل ص ٢٥ ، ٢٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٤ – التوطئة ص ١٧٩ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ – الأزهية للهروي ص ٢١١ – شرح الرضي ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

وَوُجُوباً فِيْمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ : لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[1] .....

قوله : « وَوُجُوباً فِيْمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ » .

لأن فيه قرينة تشعر بخصوصيته ، ولفظا ملتزما ذكره في موضعه ، فكان فيه توفية للمعنى[2] واللفظ جميعا ، فالتزم الحذف فيه[3] لذلك ، وهو في أبواب منها :

باب (لولا) ، لأنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره[4] ، فكان فيها إشعار بحكم الوجود على ما يذكر[5] بعدها ، وملتزم[6] مجيء جواب فيها في موضع خبره ، فأغني عن ذكره[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (لولا زيد لهلك عمرو) .

(٢) في ط : (بالمعنى) . (٣) (فيه) ساقطة من ط .

(٤) في سيبويه ١ / ٢٧٩ : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) ، وأما (عبد الله) فإنه من حيث (لولا) ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : أزيد أخوك ؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه (زيد أخوك) غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان (كذا وكذا) ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٧٥ – الإيضاح للفارسي ص ٥١ – التوطئة ص ١٧٩ .

(٥) في ب : (نذكره) ، وفي جـ : (نذكر) .

(٦) في جـ : (ويلتزم) ، وفي ط : (ولها جواب يلتزم مجيئه في موضع الخبر) .

(٧) ما ذهب إليه المصنف من حذف الخبر وجوبا بعد (لولا) هو مذهب البصريين وقال الفراء : (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل . وقال الكسائي : الاسم بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر كما في قوله : لو ذات سوار لطمتني .....

قال الرضي : « ... وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ... فمعنى : (لولا على لهلك عمر) لو لم يوجد على لهلك عمر » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٠٤ .

وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (١٠) ١ / ٧٠ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ – المغني ١ / ٢٧٣ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠٦ – الرشاد لابن الجرجاني ص ٩٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٠ .

ومثل : ضَرْبِي زيداً قائما[1] ، وهو كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله[2] أو إليهما[3] مذكور بعدهما حال منهما أو من أحدهما في المعني ، وهي[4] المضمر في الخبر[5] المقدر[6] .

وأصله عند البصريين[7] : ضربي زيد حاصل[8] إذا كان قائما ، حذف (حاصل) كما تحذف متعلقات الظروف العامة ، فبقى : إذا كان قائما ، ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه ، فبقى : ضربي زيدا قائما ، فكان الخبر ملتزما حذفه لما ذكرناه[9] من الأمرين .

الدلالة على خصوصية المحذوف ، واللفظ الواقع موقعه .

وهذا أولى من مذهب الكوفيين ، فإنه عندهم معمول[10] لـ (ضَرْبِي) والخبر المقدر بعده[11] ، أي : ضربي زيدا قائما حاصل[12] ، وهو فاسد لفظا ومعنى .

---

(١) ومثله أكثر شربي السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما .
وينظر : الرضي ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠٧ .

(٢) في شرح الوافية للمنصف ١ / ١٢١ : « ... أن يكون المبتدأ مصدرا أو في حكمه منسوبا إلى فاعله أو مفعوله » ا هـ .

(٣) في أ : (وليهما) وهو تحريف .

(٤) في أ : (وهو) وما أثبته أوجه .

(٥) قال الرضي ١ / ١٠٥ : « ... وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا ، فمعنى (ضربي زيدا قائما) : اضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان ؟ عندهما » ا هـ .

(٦) قوله : (وهي لمضمر في الخبر المقدر) ساقطة من جـ .

(٧) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٥ ، وفيه كلام المصنف .

(٨) في أ ، ب : (حاصلا) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٩) في جـ : (بما ذكرنا) .

(١٠) في ب ، ط : (فإنه معمول عندهم) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٠٥ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠٨ . وفيه نسب التبريزي قول ابن درستويه وابن بابشاذ إلى بعض المتأخرين والأعلم .

(١٢) وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي : ضربي زيدا قائما ، أي : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ا هـ . شرح الرضي ١/١٠٥ =

أما اللفظ فهو أن[1] كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلابد فيه من واقع موقعه – وتأويلهم : أن يجعل (قائما) من تتمة المبتدأ ومعمولا له – فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه .

وأما من جهة المعنى ، فإن المفهوم من (ضربي زيدا قائما) : الحكم على كل ضرب مني واقع على (زيد) بأنه في حال القيام[2] .

وهذا لا يستقيم إلا على تأويل البصريين[3] ، لبقاء الضرب الواقع على (زيد) عاما ، فيكون المعنى : كل ضرب مني لزيد فإنه في حال القيام .

وإذا جعلنا (قائما) معمولا لـ (ضربي) خرج عن ذلك العموم وبقى خاصا بضرب مني واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول . وهو معنى آخر مخالف لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص ، والمفهوم منه العموم ، ولا يستقيم إلا على تأويل البصريين[4] ، فوجب القول به .

ومنه قولهم : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[5] ، وهو كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى (مَعَ) وكان القصد بالإخبار المقارنة ، فإنه يجب الحذف لحصول الأمرين :

= وينظر : سيبويه ١ / ٢٠٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٣٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٦ – الفصول الخمسون ص ٢٠٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ ، ٨٩ شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٠ – المقرب ١ / ٨٥ – الجامع الصغير ص ٥١ – مبسوط الأحكا ورقة ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١) في هامش ج : (فلأن) .

(٢) أي : أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ، لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، والخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ .

(٣) قال الرضي ١ / ١٠٥ : « ... وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش » ا هـ .

(٤) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) قال سيبويه١ / ١٥٠ : « هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم ها هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضعيته ، وما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما شأن زيد ... » ا هـ .

وَلَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا .

الدلالة على خصوصية الخبر بما في الواو من المعية ، ووقوع المعطوف[1] في موضع الخبر[2] .

ومنه : لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا ، وهو كل موضع ابتديء فيه بمقسم به ، فإنه يجب فيه[3] حذف الخبر لحصول الأمرين[4] :

الدلالة على خصوصية الخبر بما في الكلام من معنى القسم ، فيفهم أن المراد من الخبر[5] : قسمي أو يميني ، وما أشبهه .

والآخر وقوع ما لابد منه في جواب القسم في الموضع الذي كان يكون فيه الخبر ، كقولك : لأفعلن .

* * *

(١) في ب : (المعطوف عليه) وهو سهو من الناسخ .

(٢) قال الرضي : « ....وفيه مذهبان : قال الكوفيون : (وضيعته) خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت : كل رجل مع ضعيته ، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتج تقدير الخبر فكذا مع (الواو) التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال إذن مما نحن فيه .

..... وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي : كل رجل وضيعته مقرونان » ا هـ .

وينظر مناقشة الرضي لكلا المذهبين في شرحه ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٧ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ – معاني الرماني ص ٦٠ – شرح الرضي ١ / ١٠٧ – الكافي ١ / ١٨٣ – التوضيح ١ / ٢٢٤ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠٩ ، ١١٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٢ .

(٣) (وفيه) ساقطة من أ .

(٤) شرط ابن مالك : أن يكون المقسم به مشهور القسمية نحو ما مثل به المصنف قال : « ... وفي تقييد القسم بكونه صريحا ... إشعار بأن الحذف لا يلتزم في قسم غير صريح ... فمثال قسم غير صريح : عهد الله لأفعلن ، فحذف الخبر في هذا ومثله غير لازم ، بل جائز » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ .

(٥) في ط : (من الخبر) .

(٦) (كان) زيادة من ج ، ط .

خَبَرُ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

خَبَرُ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هَـٰذِهِ الحُرُوفِ مِثْلُ : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ إلاَّ فِي تَقْدِيمِهِ .....

قوله : « خَبَرُ (إنَّ) وَأَخَوَتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ » .

// لأنه لا يتميز عن خبر المبتدأ[1] إلا بهذه الحروف[2] ، فوجب تميزه[3] بها . ٣٠

قوله : « وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ » .

يريد أقسامه من وقوعه مفردا وجملة . وأحكامه من أن يكون متحدا أو متعددا ، أو مثبتا أو محذوفا[4] ، وغير ذلك[5] . وشرائطه من أنه[6] إذا وقع جملة فلابد من ضمير[7] ولا يحذف إلا إذا علم ، ومن أنه لا يحذف إلا إذا علم[8] .

قوله : « إلاَّ فِي تَقْدِيمِهِ » .

لأنك تقول : قائم زيد ، ولا تقول : إنَّ قائم زيد[9] .

---

(١) قال الرضي : « ... لكن دخل فيه غير المحدود ، فإن نحو (حسنا) – في قولك : إن رجلا حسنا غلامه في الدار – مسند إلى (غلامه) بعد دخول (إن) وليس بخبرها .... ولو قال هاهنا : المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ ... لسلم من الاعتراض » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١١٠ .

(٢) وهي : إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل .
وفي خبر هذه الحروف أقوال ذكرها الأنباري . ينظر الإنصاف مسألة (٢٢) ١ / ١٧٦ .

(٣) في ب ، ج : (تمييزه) وما أثبته الوجه . (٤) في ج ، ط : (ومحذوفا) .

(٥) هذا ما ذكره الزمخشري بقوله : « .... وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه » ا هـ . المفصل ص ٢٧ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٣ – شرح الرضي ١ / ١١٠ .

(٦) في ط : (في أنه) . (٧) ينظر ص ٣٦٠ .

(٨) ينظر ص ٣٦١ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبد الله ، تريد : كأن عبد الله أخوك » ا هـ .
=

إلاَّ إذَا كَانَ ظَرْفًا .

كأنهم[1] كرهوا أن يجعلوا[2] الحرف متصرفاً كتصرف الفعل[3] .

أو قصدوا إلى[4] أن يكون عمله عمل الفعل الفرعي لأن إعماله فرعي[5] .

أو قصدوا إلى التنبيه بالقصور على الفرق بين ما هو فعل[6] ، وما هو حرف[7] .

قوله : « إلاَّ إذَا كَانَ ظَرْفاً »[8] .

فإنه يجوز أن يتقدم ويكون كخبر المبتدأ في صحة التقديم لا تساعهم في الظروف ، فيجوز أن تقول[9] : إنَّ في الدار زيدا .

* * *

= وقال المبرد (المقتضب ٤ / ١٠٩) : « ... فأما التقديم والتأخير نحو : إن منطلق زيدا ، فلا يجوز لأنها حرف جامد لا تقول فيه (فعل) ولا (فاعل) كما تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١١٦ – أصول ابن السراج ١ / ٢٩٦ – المفصل ص ٢٧ – الفصول ص ٢٠١ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٢ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٣٥ .

(١) في أ ، ط : (لأنهم) .
(٢) في ط : (أن يجعل) .
(٣) في سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٩ .
(٤) (إلى) ساقطة من ط .
(٥) بسط الرضي القول في هذه العلة ، ينظر شرحه ١ / ١١٠ .
وينظر أيضاً : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٥٠ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٤ – شرح ابن يعيش ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٦ .
(٦) في أ ، جـ ، ط : (وبين ما هو) وما أثبته أوجه .
(٧) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله ... » ا هـ .
(٨) هذا معنى قول الفارسي : « ... ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب ... إلا أن يكون ظرفا ... لأن الظروف قد اتسع فيها » ا هـ . الإيضاح ص ١١٦ وينظر : المفصل ص ٢٧ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٥ .
(٩) في ط : (أن يقال) .

خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيْهَا .....

قوله : « خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا »[1] .

أي : بعد دخول (لا) هذه[2] التي لنفي الجنس ، لئلا يرد : لا غلامٌ خيراً منك ، فإنه مسند بعد دخول (لا) باعتبار لفظ (لا)[3] وليس بالخبر المحدود ، لأنه حينئذ[4] خبر (لا) المشبهة بـ (ليس) لا خبر (لا) التي لنفي الجنس ، وهما أمران متميزان .

قوله : « مِثْلُ لا غلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم : لاَ رَجلَ ظَرِيفٌ[5] . وليس بحسن في التمثيل لأمرين :

أحدهما : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضاً لذلك .

---

(١) العلة في رفع خبر (لا) هذه – وتسمى أيضا (لا) التبرئة – هي مشابهته لخبر (إن) المشابه للفاعل ، فهو مشبه بالمشبه .
ووجه مشابهتها لـ (إن) أنها للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس ، كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات .
وقيل : حملت : (لا) على (إنَّ) حمل النقيض على النقيض .
وهذا معنى قول الرماني : « ... وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنَّ) لأنها نقيضها » ا هـ .
ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٨١ – شرح الرضي ١ / ١١١ – مبسوط الأحكام ورقة ١١٢ – وينظر أيضا : سيبويه ١ / ٣٤٥ –المقتضب ٤ / ٣٥٧ . وينظر : أوجه المخالفة بينها وبين (إن) . المغني ١ / ٢٣٧ – ٢٣٩ .

(٢) (هذه) زيادة من ب .
(٣) (لا) ساقطة من أ .
(٤) في أ : (لا حينئذ) وهو تحريف .
(٥) هذا المثال أورده كل من ابن السراج والفارسي وابن جني .
ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣٩ – اللمع لابن جني ص ١٢٧ . وقد أورد الرضي هذا الاعتراض على النحويين نقلا عن المصنف . شرح الرضي ١ / ١١١ .
(٦) (غير) ساقطة من أ .
(٧) في ج : (فنكره) .

.....

وهذا المثال[1] لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب[2] ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .

الثاني[3] : هو أنا نقول بعد ذلك : « وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع (لا) »[4] ، فإذا كان التمثيل بـ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ ، غلب على[5] الظن امتناع هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

---

(١) أي الذي أورده المصنف في المتن وهو : لا غلام رجل ظريف فيها .
وقد عاب الرضي على المصنف زيادة (فيها) في المثال بقوله : « ... قوله (ظريف فيها) لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلام رجل ظرافة في الدار ، وهذا المعنى سمج .
ومثاله أيضاً ظاهر – بسبب هذا الظرف – في كون (ظريف) صفة لـ (غلام رجل) و الظرف خبر (لا) ، والمعنى : ليس في الدار غلام رجل ظريف .
ولو قيل : لا غلام رجل قائم فيها ، لكان أظهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلقا بالخبر) » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١١ ، ١١٢ .
وقد وجه الجامي قول المصنف بقوله : « ... (فيها) : أي في الدار خبر بعد خبر ، لا ظرف (لظريف) ولا حال ، لأن الظرافة ، لا تتقيد بالظرف ونحوه ، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ، وليكون مثالا لنوعي خبرها ، الظرف وغيره » ا هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٨ وبهذا القول يندفع اعتراض الرضي على ما مثل به المصنف .

(٢) قال الرضي : « ... والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ (لا) بالمرفوع مذهب جماعة ، وقد خولفوا فيه ، وجوزوا رفعه حملا على المحل ، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ (أن) ، فكما يجوز في توابع اسم (إن) – وإن كان معربا – المحل على المحل فكذا في توابع اسم (لا) معربا كان أو مبنيا » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١١ .

(٣) (الثاني) ساقطة من جـ .

(٤) سيذكره في الصفحة القادمة (٣٨٤) .
وينظر : شرح الوافية ١ / ١٢٦ – المفصل ص ٣٠ – شرح ابن يعيش ١ / ١٠٧ .

(٥) (على) ساقطة من ط .

وَيُحْذَفُ كَثِيراً ، وَبَنُو تِمِيمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ أَصْلاً .

قوله : « وَيُحْذَفُ كَثِيراً » .

أي : في لغة من يثبته[1] ، ومن هاهنا كان : (لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ) ، أظهر في الصفة حملا على الأكثر في حذف الخبر[2] .

قوله : « وَبَنُو تَمِيمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ[3] أَصْلاً[4] » .

إما للعلم به وهو مراد ، وإما لأن النفي أغني عنه كما أغني عن قولك : انتفى القيام ، عن تقدير خبر له .

* * *

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز . وهذا ما صرح به المصنف في شرح الوافية ١ / ١٢٥ بقوله : « وحذفه عند أهل الحجاز كثرا ... ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيرا » ا هـ .

وقال الزمخشري : « ... ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال ، ولا بأس ، ولا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، ومنه كلمة الشهادة ومعناها : لا إله في الوجود إلا الله » ا هـ . المفصل ص ٣٠ . وينظر الإيضاح للفارسي ص ١٣٩ .

(٢) أوضح ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... ويجعل – في لغة أهل الحجاز – في النصب على الصفة ، ويكون الخبر محذوفا ، وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضاً ، ويكون الخبر محذوفا » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٢٦ .

(٣) في ب ، جـ : (وأما بنو تميم فلا يثبتونه أصلا) .

(٤) زاد الرضي في عبارة المتن قوله : (إلا إذا كان ظرفا) .

ثم قال : « ... اقتدى فيه بجار الله ، قال الجزولي : بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفا . قال الأندلسي : لا أدري من أين نقله ؟ ولعله قاسه ، قال : – وهو الحق – إن بني تميم يحذفون الخبر وجوبا إذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به .

فعلى هذ القول يجب إثباته مع عدم القرية عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١٢

وينظر : المفصل ص ٣٠ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٢٥ .

(٥) في ط : (مرادا) بالنصب . (٦) في ب ، جـ ، ط : (أو لأن) .

اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بـ (لَيْسَ)

اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِماً ، وَلاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ .....

قوله[1] : « اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ[2] هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا » .

يعني : بعد دخول هذه في مسألتها[3] ، وهذه في مسألتها[4] ، لا أنهما يجتمعان لأن ذلك معلوم . والكلام في (ما) و (لا) هاتين[5] كالكلام على (لا)[6] التي لنفي الجنس في أن المراد بقوله : (بعد دخول ما ولا) – أي[7] المشبهتين بليس – لئلا يرد : ما قام زيد[8] ، ولاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ[9] ، فإنه إذا كان المعتبر صورة (ما) و (لا) وردا[10] قطعا ودخل في الحد ما ليس منه ، فلا يكون مانعا .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي جـ : (ثم قال) . (٢) سقط من ط : (بليس) .

(٣) مثل لذلك في المتن بقوله : ما زيد قائما .
قال سيبويه ١ / ٢٨ : « هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف (ما) ، تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار .
وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذا كان معناها كمعناها » ا هـ .
ووجه الشبه بينهما ينحصر في أمور منها : أنها تنفي الحال كما أن (ليس) كذلك . وأنها تدخل على المبتدأ والخبر مثل (ليس) ، وأن الباء تدخل في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٨٨ – معاني الحروف للرماني ص ٨٨ – الإيضاح للفارسي ص ١١٠ – الخصائص ١ / ١٦٧ – اللمع ص ١٢٣ – أسرار العربية للانباري ص ٥٩ – المفصل ص ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٢٤٦ .

(٤) مثل لذلك في المتن بقوله : لا رجل أفضل منك .
قال المبرد (المقتضب ٤ / ٣٨٢) : « ... وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : لا رجل أفضل منك » ا هـ . وينظر . معاني الحروف للرماني ص ٨٣ – المغني ١ / ٢٣٩ .

(٥) في أ ، ب ، جـ : (هذين) وما أثبته أوجه .(٦)سقط من أ : (لا) .

(٧) (أي) زيادة من جـ . (٨) لأنها داخلة على جملة فعلية .

(٩) لأنها (لا) النافية للجنس . (١٠)في ب ، جـ : (ورد) بالإفراد وهو سهو .

وَهُوَ فِي (لاَ) شَاذٌّ .

قوله : « وَهُوَ فِي (لاَ) شَاذٌّ »[1] .

يريد : أن الرفع بـ (لا) في المسند إليه تشبيها بـ (ليس)[2] قليل ، إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام[3] .

* * *

---

(١) في ط : (شاذا) بالنصب ولا وجه لصحته .

(٢) في أ : (أن الرفع بلا المسند إليه مشبها بليس) .

(٣) قال الزمخشري : « ... واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل ، ومنه بيت الكتاب :

مَنْ صدَّ عن نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أي : ليس براح لي ، والمعنى : لا أبرح بموقفي » ا هـ . المفصل ص ٣١ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٨ ، ٣٥٤ – المقتضب ٤ / ٣٦٠ – شرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ – شرح الرضي ١ / ١١٢ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣١٨ و ٣١٩ .

وقال الرضي ١ / ١١٢ : « ... والظاهر أنه لا يعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذا ولا قياسا ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبا كخبر (ما) و (ليس) .

وهو في نحو (لا براح) و (لا مستصرخ) الأولى أن يقال هي التي في نحو : (لا إله) أي : (لا) التبرئة » ا هـ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٧١ .

المَنْصُوبَـــاتُ

المَنْصُوبَاتُ هُوَ ما اشْتَمَلَ عَلى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ .

قوله[1] : « المَنْصُوبَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ »[2] .

* * *

(١) (قوله) ساقطة من ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) المراد بعلم المفعولية : علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً ، وهي أربع : الفتحة والكسرة والألف والياء نحو : رأيت زيدا ، ومسلمات ، وأباك ، ومسلمين ، ومسلمين .

الفوائد الضيائية ٢ / ١٧٣

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٧٠ ، ١١٢ .

وإنما قدم المنصوبات على المجرورات – وإن كان المنصوب فضلة – لأنها يشبه بها بعض العمد كاسم (إن) ، وخبر (كان) وأخواتها ، وخبر (ما) و (لا) .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٧٠ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٠٤ .

الْمَفْعُــولُ المُطْلَــقُ

فَمِنْهُ : المَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ .....

// قوله : « فَمِنْهُ[1] المَفْعُولُ المُطْلَقُ[2] ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ »..

٣١

قوله : ما فعله فاعل فعل[3] ، احتراز من[4] اسم ما لم يفعله فاعل[5] .

قوله : مذكور ، احتراز من قولك : أعجبني القيام ، فإنه اسم ما فعله فاعل فعل ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور[6] .

قوله : بمعناه ، احتراز من قولك : كرهت قيامي[7] ، فإنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ، لأن (القيام) اسم لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور[8] فإذا قلت : (بمعناه) وجعلته وصفا للفعل خرج قولك : كرهت قياس ، ....

---

(١) أي : من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية .

(٢) إنما قدم المفعول المطلق لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٠ . وقال ابن السراج : « ... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفعل زيد قياما ، سواء ، وإذا قلت : ضربت ، فإنما معناه : أحدثت ضربا وفعلت ضربا ، فهو المفعول الصحيح » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩٠ وقال الرضي : ... وإنما سمى ما نحن فيه (مفعولا مطلقا) لأنه ليس مقيدا - لكونه مفعولا حقيقة - بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١٣
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٦٧ - المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٩ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان ٣ / ١٧١ - رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية - الكافي ٢ / ٣٥٤ - هذا وقد قدم المصنف ذكرا لمفعول المطلق على غيره من المفاعيل تبعا لابن السراج والزمخشري . ينظر : أصول النحو ١ / ١٨٩ - المفصل ص ٣١ .

(٣) (فعل) ساقطة من ب ، جـ .

(٤) في ب : (احتراز عن) ، وفي جـ ، ط : (احتراز عما لم يفعله) .

(٥) زاد المصنف في شرح الوافية قوله : « ... ليدخل نحو : قعدت جلوسا ونحوه » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٣١

(٦) ينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٧٤ .

(٧) في شرح الرضي ١ / ١١٤ : « ... ويبطل هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي ، وأحببت حبي ، وأبغضت بغضي ، على أن المنصوبات مفعول بها » ا هـ .
وينظر الرد على هذا في حاشية الجرجاني ١ / ١١٤ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٥ .

(٨) في ط : (مذكور) .

.....

لأن (كرهت) ليس بمعنى (قيامي) ، وحكم هذا المفعول أن يكون فعله موافقا لمعناه .

وقوله ها هنا (اسم) ولم يذكر لفظ (اسم) في غيره من الحدود ، لأنه لو لم يذكره لورد عليه : ضربت ضربت[1] ، وهو شيء فعله فاعل مذكور[2] ، فاحترز عنه بـ (اسم)[3] .

وقد أورد على هذا[4] قولهم : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، فإنه اسم[5] لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل في الحد ، وإذا دخل في الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حُدَّ ليعرف فينتصب[6] ، كما أن الفاعل حد ليعرف فيرتفع .

وهو غير وارد لأنه عندنا داخل في الحد ، ولا شك أنا ذكرنا تعريفه ها هنا لينتصب ، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسما يجب رفعه ، وهو إذ قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزئين .

فإذا حصل الإعلام بذلك ثم حد[7] المفعول المطلق - باعتبار ما هو مفعول مطلق - فيجب دخول المرفوع في الحد وإن كان الغرض من حده ، تعريف نصبه ، لأن ما تقدم يفيد تخصيصه لأنه خاص ، وقد ذكر أن حكمه الرفع ، فكأنه قيل هاهنا : (ينتصب[8] هذا المحدود في غير المحل الخاص الذي قد[9] عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم) .

---

(١) (ضربت) ساقطة من ج .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ١١٣ ، ١١٤ - التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ١٧٢ .
(٣) في ب ، ج : (فاختير مجيء اسم) ، وفي ط : (فاختير بمجيء اسم لذلك) .
(٤) أي على الحد الذي أورده المصنف .
(٥) (اسم) ساقطة من أ .
(٦) في ج : (فينصب) .
(٧) في أ ، ب ، ج : (ثم حذف) وما أثبته هو الوجه .
(٨) في ب ، ج : (ينصب) .
(٩) (قد) زيادة من ب ، ج .

.....

واستغنى عن ذكره ها هنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة ، لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم ، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه ، فلزم وجوب أنه لو ذكر لكان[1] خطأ ، ألا ترى أنه يكون مُخْرَجاً من حد المفعول المطلق ، وقد قلنا إن المفعول المطلق نفسه يرتفع إذ أقيم مقام الفاعل[2] ، فيصير حاصل الأمر[3] ، هو مفعول مطلق ، وليس بمفعول مطلق[4] ، من جهة واحدة .

وهذا ظاهر الفساد غير خافٍ بالنظر المستقيم ، وهو السر في حذف أمثال ذلك في[5] حدود ذكرت في هذه المقدمة[6] .

وجَعْلُ انتفاءِ ذلك شرطا في نصبه ليس إخراجا له من حقيقته ، فإنه في الحقيقة مثله ، وقد ورد مثل ذلك في المفعول به[7] ، والمفعول فيه[8] ، والمفعول معه[9] ، وغير ذلك على ما سيأتي في المستقبل إن شاء الله[10] تعالى .

---

(١) في ، جـ : (كان) .

(٢) يشير المصنف بذلك إلى قوله ص ١٣٩ : « ... وإذا وجد المفعول به تعين له ، إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه ، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعى الفاعل . لا يقال إن استدعاء الفعل للمصدر أقرب فكان يلزم أن يكون الأولى ، لأنا نقول : إن في الفعل دلالة على المصدر ، فلو أقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة ، متجددة ، فإن قولنا : ضرب ضرب ، لا يفيد شيئاً ، فإن (ضرب) قد أشعر به » ا هـ .

(٣) في جـ : (الأمرين) .

(٤) قوله : (وليس بمفعول مطلق) ساقطة من ب .

(٥) في ط : (من حدود) .

(٦) أي : المقدمة الكافية ، فإنها تسمى (الكافية) و (المقدمة الكافية) .

(٧) سيذكر مفصلاً في ص ٢١٥ .

(٨) سيذكر مفصلاً في ص ٤٨٤ .

(٩) سيذكر مفصلاً في ص ٤٩٧ .

(١٠) (تعالى) ساقطة من ب ، وفي جـ : (إن شاء الله وحده) .

وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ وَالنَّوعِ والْعَدَدِ مِثْلُ : جَلَسْتُ جُلُوساً ، وَجِلْسَةً ، وَجَلْسَةً ....

قوله : « وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ وَالنَّوعِ وَالْعَدَدِ »[1] .

فأما ما[2] للتأكيد[3] فما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل[4] .

والذي للنوع[5] هو أن يختص ببعض[6] أنواع الفعل إما باسم خاص مثل : رجع القهقرى[7] ، أو بصفة // مع وجوده مثل : [ضربت] ضربا شديدا ، ٣٢
أو مع حذفه مثل : ضربت[8] أيَّ ضَرْب ، وضربت ضربَ الأميرِ ، أو بتعريف عهد مثل : ضربت الضربَ الذي تعلَّمه[9] .

[والذي] للعدد[10] هو ما يصاغ للمرات كقولك : ضربت ضربةً وضربتين[11] .

---

(١) هذا قول ابن جني في اللمع ص ١٣١ : « ... وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء هي : توكيد الفعل ، وبيان النوع ، وعدد المرات » ا هـ .
وينظر : فصول ابن معط ص ١٨٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣ .

(٢) (ما) ساقطة من ب ، جـ .

(٣) ويسمى : المبهم : ينظر : المفصل ص ٣١ – المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

(٤) هذا معنى قول ابن السراج : « ... فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكر مصدره » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩١ .

(٥) ويسمى مع الضرب الذي يليه : المختص .
ينظر : اللمع ص ١٣٢ – المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .
قال المرادي : « ... واختصاصه إما بإضافة نحو : سرت سيرذى رشد ، وإما بنعت نحو : سيرا شديدا ، وإما بأل نحو : سرت السير ، أي : السير الذي تعرفه » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ٧٢ .

(٦) (بعض) ساقطة من أ .

(٧) ومثله : قعد القرفصاء ، واشتمل الضماء ، وسار الجمزي ، وعدا البشكي . ينظر : سيبويه ١ / ٥١ – أصول ابن السراج ١ / ١٩١ – إيضاح الفارسي ص ١٦٨ – اللمع ص ١٣٢ – المفصل ص ٣٢ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٣٤ .

(٨) (ضربت) ساقطة من ب .

(٩) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ١٩١ – إيضاح الفارسي ص ١٦٧ – اللمع لابن جني ص ١٣٢ .

(١٠) في أ : (وللعدد) ، وفي جـ : (أو العدد) وما أثبته أوجه .

(١١) ألحق ابن السراج هذا الضرب بما قبله وجعل علامتهما حصول الفائدة ، قال : « ...وضرب ثان تذكره للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا ، والضرب الذي تعرف ، وقمت =

قوله : « فَالْأَوَّلُ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ ... إلى آخره » .

لأنه موضوع للحقيقة[1] بدلي صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه ، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه ، إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة أحدهما اختصارا ، وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله[2] ، لأنه للحقيقة على اختلاف فيستحيل أن يكون[3] معه مثله[4] .

= قياماً طويلاً ، فقد أفدت في الضرب أنه شديد ، وفي القيام أنه طويل . وكذلك إذا قلت : ضربت ضربتين ، فقد أفدت المرار ، وكم مرة ضربت » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩١

وقد تبع ابن السراج الفارسي في هذا . ينظر الإيضاح ص ١٦٧ .

وسمي الزمخشري هذا الضرب – الدال على العدد – (مؤقتا) . المفصل ص ٣٢ . قال ابن يعيش : « وقوله (مؤقت) يعني أنه له مقدارا معينا وإن لم يتعين هو في نفسه » ا هـ . شرح ابن يعيش ١ / ١١١ . وسماه ابن مالك هو والذي قبله بالاسمين جميعا : المختص والمؤقت .

ينظر : التسهيل ص ٨٧ – شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٩٥ / ب – التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ١٨٦ .

وأخرجه الجزولي عن (المختص) ، فقد جعل الأقسام ثلاثة : مبهم ومعدود ومختص . شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٣ . قال أبو حيان – بعد أن أورد هذا القول – : « ... تقسيم غير صحيح لأنه متداخل ، إذ المعدود قسم من المختص فلا يكون قسيما له لأنه يدل على عدد المرار ، وهذا اختصاص » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦

هذا وقد جعل ابن الخشاب الأقسام أربعا – تبعا للإمام عبد القاهر – : مبهم ومختص ، ومعرف ، ومنكر . المرتجل شرح الجمل ص ١٦٠

وينظر : شرح الرضي ١ / ١١٤ ؛ ١٠١٥ – مبسوط الأحكام ورقة ١١٦ .

(١) زاد أعلى السطر في ب : (للحقيقة الكلية) .

(٢) سقط من أ : (وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله) .

(٣) في ب ، ج ، ط : (يحصل) .

(٤) هذا معنى قول ابن جني (اللمع ص ١٣٢) : « ... ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم جنس يقع بلفظه على القليل والكثير ، فجرى ذلك مجرى (الماء) و (الزيت) و (التراب) ا هـ =

.....

وأما الثاني والثالث فصح ذلك فيهما لصحة حصول مثله معه ، أما الثاني فلأنه للنوع المتميز عن نوع آخر ، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبت الأمر الذي تكون به[1] التثنية[2] .

وأما الثالث فظاهر[3] .

= قال ابن مالك : « ... ما جيء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فكذلك ماهو بمنزلته » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣

وهو قوله أيضا في شرح التسهيل ورقة ٩٥ / ب ، وقد نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٣ / ١٨٥ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٨١ ، والسيوطي في المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

هذا وقد جعل الرضي العلة في ذلك هو ما يترتب على تثنيته وجمعه من تناقض .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١١٥ .

(١) في ب ، جـ : (به تكون) .

(٢) ذهب ابن مالك إلى هذا القول أيضا ، قال : ... وأما ما جيء لبيان العدد أو الأنواع فلابد من قبوله للتثنية والجمع » ا هـ .

وقد أفاد كل من أبي حيان والمرادي والسيوطي بأن فيه قولين :

أحدهما : أنه يثنى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالمعقول ، والألباب ، والحلوم .

والثاني : لا ، وعليه الشلوبيين قياسا للأنواع على الآحاد فإنها لا تثنى ولا تجمع ، لاختلافها ، ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٢٣ – التذييل والتكميل ٣ / ١٩٠ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨١ – المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

(٣) قال أبو حيان : « ... فأما ما كان معدودا فإنه يثنى ويجمع ، تقول : ضربت ضربتين ، وضربات ، لا خلاف في ذلك » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ١٨٨ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٧ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٧٦ .

وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ مِثْلُ : قَعَدْتُ جُلُوساً .....

قوله : « وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ »[1] .

أي : بغير لفظ الفعل مثل : قعدت جلوسا[2] ، لأن المشترط[3] أن يكون اسم ما فعله فاعل فعل[4] ، بلفظه كان أو بغير لفظه[5] .

---

(١) أي : قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدر أو غير مصدر ، والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾ وأما أن لا يلاقيه نحو : قعدت جلوسا .
ومذهب سيبويه والأخفش في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي : تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا ، وقعدت وجلست جلوسا .
ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر .
قال الرضي : « ... وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١١٦
وينظر : سيبويه ١ / ١١٨ ، ١١٩ – معاني القرآن للأخفش ورقة ٤٢ / أ ، ب ٥٢ / أ ، ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ – ٣٢٢ – المقتضب ٣ / ٢٦٦ – هامش السيرافي على الكتاب ١ / ١١٨ – المفصل ص ٣٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١١٢ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ – التذييل والتكميل ٣ / ١٩٠ – مبسوط الأحكام ورقة ١١٧ .

(٢) قال الجرجاني : « ... قال زين العرب في شرح المصابيح : أن العرب يستعملون (القعود) في مقابلة (القيام) ، و (الجلوس) في مقابلة (الاضطجاع) ونحوه .
وحكي أن النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه ، فقال له المأمون : اجلس ، فقال يا أمير المؤمنين لست بمضطجع فأجلس . قال فكيف أقول ؟ قال : قل أقعد » ا هـ .
حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ١١٦

(٣) في ط : (المشروط) .

(٤) (فاعل فعل) ساقطة من أ ، جـ .

(٥) ينظر قول المصنف في حده ص ٣٨٨ .
وينظر أيضا الهامش رقم (٧) ص ٣٩١ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَزاً كَقَوْلِكَ : خَيْرَ مَقْدِمٍ ، وَوُجُوباً سَمَاعاً مِثْلُ : سَقْياً وَرَعْياً وَخَيْبَةً وَجَدْعاً وَحَمْداً وَشُكْراً وَعَجَباً .....

قوله : « وَقَدْ يُحَذْفُ الْفِعْلِ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً » . ظاهر[1] .

قوله : « وَوُجُوباً سَمَاعاً »[2] . أي : طريق علمها السماع ، وحاصلها : أنها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف فعلها[3] ، وجعلوا المصدر عوضاً عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت[4] فيه بعينه احتيج إلى السماع ، إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر[5] .

---

(١) مثل له المصنف في المتن وكذا في شرح الوافية بقوله : خير مقدم ، ثم قال : « بيان أنه يجوز حذفه عند قيام القرينة كقولك للقادم من سفره : خير مقدم أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٣٢
وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ١٦٣ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨٢ – الجامع الصغير لابن هشام ص ١٠٧ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في أ : (وقد يحذف الفعل ووجوبا سماعا) ، وفي ب : (وقد يحذف الفعل جوازا ظاهرا ووجوبا سماعا) وفي جـ : (وقد يحذف الفعل ظاهر ووجوبا سماعا) .
وما أثبته هو ما في ط وهو أوجه لاتفاقه مع نص المتن .

(٣) في سيبويه ١ / ١٦٥ ، ١٥٧ « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، ولك قولك : سقيا ورعيا ، ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا وأفة وتفة وبعدا وسحقا .
ومن ذلك قولك : تعسا وتبا وجوسا ... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له – أو عليه – على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وخيبك الله خيبة ، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب .
وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل » ا هـ وينظر : معاني الأخفش ورقة ٢٥ / أ ، ب ، ٥٥ / ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ ، ٣٢١ – المقتضب ٣ / ٢٢١ ، ٢٦٧ – المفصل ص ٣٢ – شرح الرضي ١ / ١١٦ – ١٢٠ .

(٤) في أ : (ما كثر) .

(٥) في شرح ابن يعيش ١ / ١١٤ : « ... وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر =

وَقِيَاساً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ ، أَوْ وَقَعَ مُكَرَّراً ، مِثْلُ : مَا أَنت إلاَّ سَيْراً ، وَما أَنْتَ إلاَّ سَيْر الْبَرِيدِ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً ، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً .....

قوله : « وَقِيَاساً[1] فِي مَوَاضِعَ » .

إنما كانت هذه قياسا لأنه قد علم[2] فيها ضابط كلى بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزوما ، هذا معنى القياس في اللغة عندنا .

قوله : « فِمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثْبَتاً » احتراز من أن يقع منفيا مثل قولك : ما زيد سيرا .

قوله : « بَعْدَ نَفْيٍ » احتراز من أن يقع مثبتا من غير نفي كقولك : زيد سيرا .

قوله : « أَوْ مَعْنى نَفْيٍ » ليدخل فيه مثل قولنا[3] : إنما أنت سيرا ، لأن معناه : ما أنت إلا سيرا .

قوله : « دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ » . احتراز من نفي داخل على فعل كقولك : ما سرت إلا سيرا .

قوله : « لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ » احتراز من قولك : ما سيرى إلا سير شديد .

فإذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل كقولك : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد .

قوله : « أَوْ وَقَعَ مُكررا »[4] كقولهم : زيد سيرا سيرا[5] ، وكذلك

= مبتدأ محذوف ، قال رؤبة :

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

حكاه يونس مرفوعا ، كأنه قال : أمري عجب ، قال سيبويه : وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم ، من يقال له : كيف أصحبت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، بالرفع ، كأنه قال : أمري وشأني حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره » ا هـ .

وينظر سيبويه ١ / ١٦١ ، ١٦٥ – المقتضب ٣ / ٢٢٦ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ١٦٥ .

(١) في ب : (وقد يحذف قياسا) . (٢) (قدم) زيادة من ط ، وفي جـ : (على) ، بدل (علم) .

(٣) (قولنا) ساقطة من ب ، ط ، و (ليدخل فيه مثل قولنا) ساقطة من جـ .

(٤) ينظر في هذا الموضع وما قبله : سيبويه ١ / ١٦٨ – المقتضب ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٥) في نسخ الشرح : (زيد ضربا ضربا) ، وما أثبته بوافق مثال المتن .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مِضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِثْلُ : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » .....

ما أشبهه ، كأنهم جعلوا التكرار قائما مقام ذكر الفعل وعوضا منه ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، وليس ذلك مثل : ضربت ضربا ضربا[1] ، فإن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿كَلاَّ[2] إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[3] ، وإنما المراد تكرار[4] المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبرا عنه ظاهرا كما تقدم في مثل : ما زيد إلا قتلا[5] .

قوله[6] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ »[7] .

٣٣ قوله : تفصيلاً ، // احتراز من أن يقع غير تفصيل كقولك : مننت منا .

وقوله : لأثر مضمون جملة متقدمة ، احتراز من أن يقع تفصيلاً لا لأثر مضمون جملة متقدمة كقولك : زيد إما أن[8] يسافر سفراً قريباً أو بعيداً .

---

(١) في ب : (ضربت ضربا شديدا ضربا) ولا يستقيم بإثباته المعنى المقصود .

(٢) (كلا) غير مثبتة في جـ . (٣) الآية ٢١ / الفجر .

(٤) في ط : (تكرير) .

(٥) بهذا التفصيل الذي ذكره المصنف يندفع اعتراض الرضي على عبارة المصنف إذ قال : « ... قوله (أو وقع مكررا) فيه نوع إخلال لأن مراده : أو وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى : ﴿ دكت الأرض دكا دكا ﴾ ولا يعطي لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢١

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٦٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٤ .

(٦) في جـ : (قال) .

(٧) في شرح الرضي : « ... يعني (بمضمون الجملة) : مصدرها مضافا إلى الفال أو المفعول ، فمضمون (شدو الوثاق) : شد الوثاق

ويعني (بأثر ذك المضمون) : فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، وسماه أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ، ويعني (بتفصيل ذلك الغرض) : بيان أنواعه المحتملة » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢١ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٠ .

(٨) (أن) ساقطة من ب .

.....

فإذا حصل هذا الضابط[1] وجب الحذف كقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً ﴾[2] ، فقوله (فإما منا بعد وإما فداء) تفصيل لأثر مضمون جملة متقدمة ، لأن (فشدوا[3] الوثاق) جملة متقدمة ومضمونها (شَدُّ الوثاق) ، و (شد الوثاق) أثره ذلك التفصيل ، وهو إما المنُّ أو الفداء أو الاسترقاق[4] .

---

(١) ذكره مفصلاً في شرح الوافية بقوله : « ... أن تتقدم جملة لها آثار في الوجود ، فإذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ، وإن ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر كقوله تعالى : ﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء) ، فقوله (فشدوا الوثاق) جملة متقدمة لها في الوجود آثار وهو : المن أو الفداء أو الاسترقاق أو القتل ، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل لأن الجملة قرينة تدل على آثارها وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف فوجب الحذف » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ١٢١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٢) من الآية ٤ / سورة محمد (ﷺ) .
قال سيبويه ١ / ١٦٨ : « ... ونظير ما انتصب قوله عز وجل . ﴿ فإما منا بعد وإما فداء ﴾ فإنما انتصب على : فإما تمنون منا وإما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » ا هـ .
وقال الفراء : « ... منصوب أيضا على فعل مضمر ، فإما أن تمنوا وإما أن تفدوا ، فالمن : أن تترك الأسير بغير فداء ، والفداء : أن يفدي المأسور نفسه » ا هـ . معاني القرآن ٣ / ٥٧
وجوز أبو البقاء العكبري في الآية وجها آخر وهو قوله : « ... ويجوز أن يكون مفعولين ، أي : أولوهم منا أو اقبلوا فداء » ا هـ . التبيان ٢ / ١١٦٠
قال أبو حيان معقبا على هذا القول بعد أن ذكره في البحر المحيط : « ... وليس بإعراب نحوي » ا هـ . البحر المحيط ٨ / ٧٥
وينظر : المقتضب ٣ / ٢١٦ – الكشاف ٣ / ٥٣١ – المفصل ص ٣٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١١٥ – شرح الرضي ١ / ١٢١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٣) في أ : (فشد) بالإفراد ، والمقصود ما أثبته .

(٤) هذه العبارة زيادة من ط ، وهي مثبتة في شرح الوافية ، وينظر الهامش رقم (١) .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلاَجاً بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ[1] فَإِذَا لَهُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وَصُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى[2] .....

قوله[3] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلاَجاً[4] بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ »[5] .

قوله : للتشبيه ، احتراز من أن يقع لغير التشبيه[6] كقولك : لِزَيدٍ صوتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (به) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار ، ومررت فإذا له صراخ صراخَ الثكلى ...
فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلا منه ، ولكنك لما قلت : (له صوت) علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك (له صوت) بمنزلة قولك (فإذا) هو يصوت) فحملت الثاني على المعنى ... فنصبه كأنه توهم – بعد قوله (له صوت) – يصوت صوت الحمار ، أو يبديه أو يخرجه صوت حمار ، ولكنه حذف هذا لأنه صار (له صوت) بدلا منه » ا هـ .

(٣) في ج : (ثم قال) ، وفي ط : (قال) . (٤) (علاجا) ساقطة من أ ، ج .

(٥) مراد المصنف من هذا أن يقع المفعول المطلق للتشبيه ، بأن يصح دخول كاف التشبيه عليه حال كونه من الأفعال العلاجية وهي التي تسببها الأعضاء الظاهرة مثل : القول والسمع والضرب ، وتشتمل على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحبه .
مثال ذلك قولك : مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ، وصراخ صراخ الثكلى ، ودق دقك بالمنحاز حب الفلفل ، ودفع دفعك الضعيف . مبسوط الأحكام بتصرف ورقة ١٢٢ .
وينظر : سيبويه ١ / ١٧٧ – ١٧٩ – المفصل ص ٣٢ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٦٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٥ – ١٣٧ – شرح ابن يعيش ١ / ١١٥ – شرح الرضي ١ / ١٢١ – التذييل والتكميل ٣ / ٢٤١ – التوضيح ٢ / ٢٢٣ .

(٦) في ط : (أن يقع لا لتشبيه) .

(٧) ذكر الرضي أن سيبويه يوجب رفع مثل هذا على أحد وجهين : إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له .
وأن الخليل أجاز نصبه إما على المصدر أو على الحال .
ثم قال : « .. ولا منع عندي أن يكون الثاني – أعني : صوت حسن – توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ . وينظر قول سيبويه ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ . =

.....

وقوله : علاجا ، احتراز من نحو قولك[1] له علم علم الفقهاء ، وله زهد زهد الصلحاء[2] .

وقوله : بعد جملة ، احتراز من أن يقع بعد غير جملة كقولك[3] : الصوت صوت حمار[4] .

وقوله : مشتملة على اسم بمعناه ، احتراز من نحو قولك : مررت فإذا له ضرب صوت حمار[5] .

وقوله : وصاحبه ، احتراز من نحو قولك : مررت فإذا في الدار صوت صوت[6] حمار[7] .

= والذي ذكره سيبويه هو قوله : « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا ، وذلك إذا كاان الآخر هو الأول ، وذلك قولك : له صوت صوت حسن ، وإنما ذكرت (الصوت) توكيدا و لم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة وكان الآخر هو الأول ... وإن قلت : له صوت صوتا حسنا ، جاز .

وزعم الخليل ويقوي ذلك أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبا .

فيها ،ازدهاف أيما ازدهاف

فحمله على الفعل الذي ينصب (صوت حمار) لأن ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفة وما كان غير صفة ، لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات ... كأنه قال : تزدهف أيما ازدهاف ، ولكنه حذف لأن (فيها ازدهاف) قد صار بدلا من الفعل » ا هـ . سيبويه ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(١) بهذا الاحتراز يندفع ما استدركه الرضي على المصنف في هذا الموضع .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٢١ .

(٢) في سيبويه ١ / ١٨١ : « ... له علم علم الفقهاء ، وله رأي رأي الأصلاء . وكقولك : له حسب حسب الصالحين » ا هـ .
وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٨١ .

(٣) سقط هذا الاحتراز من أ ، جـ .

(٤) في شرح الوافية ١ / ١٣٧ . « وقوله (بعد جملة) ليخرج : صوت زيد صوت حمار » ا هـ وينظر الوفائد الضيائية ٢ / ١٨١ .

(٥) ينظر شرح الوافية للمنصف ١ / ١٣٧ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٦) ينظر سيبويه ١ / ١٨٣ – شرح الرضي ١ / ١٢٣ . (٧) في أ : (الحمار) .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ مِثْلُ : عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً ، وَيسَمَّى تَوْكِيداً لِنَفْسِهِ .....

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَاوَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَل لَهَا غَيْرُهُ »[2] .

قوله: مضمون جملة ، احتراز من نحو قولك : ضربت ضربا ، فإنه مضمون المفرد[3].

وقوله : لا محتمل لها غيره ، احتراز من القسم الذي بعده[4] – وسيأتي[5] – ومثاله : له علىَّ ألف درهم اعترافا[6] ، فقولك : (له علىَّ ألف درهم) جملة[7] مضمونها (اعتراف) ولا محتمل لها سواه ، فيجب حذف الفعل[8] . ويسميه النحويون[9] : توكيدا لنفسه .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج ، وفي ط : (قال) . (٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٨ .

(٣) المصدر في نحو : ضربت ضربا ، مؤكد لمضمون المفرد وهو الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان .
أما في نحو : على ألف درهم عرفا ، فإنه مؤكد لمضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها . شرح الرضي بتصرف ١ / ١٢٣

(٤) وهو ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، ومثل له المصنف بنحو : زيد قائم حقا .

(٥) ينظر ص ٤٠٢ .

(٦) في سيبويه ١ / ١٩٠ : « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : على ألف درهم عرفا ، ومثل ذلك قول الأحوص :

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل

وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال : (على) فقد أقر واعترف ، وحين قال : (لأميل) علم أنه بعد حلف ، ولكنه قال : (عرفا) و (قسما) توكيد » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٢٦٧ – المفصل ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٧) (جملة) زيادة من ط .

(٨) ومثل ما مثل به قولهم : الله أكبر دعوة الحق ، ومنه : صبغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله ، ووعد الله ، لأن ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر ، وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها .
وينظر : سيبويه ١ / ١٩٠ ، ١٩١ – معاني الأخفش ٨٨ / ب ، ١٥٥ / ب ، ١٥٧ / ب منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢١ – المقتضب ٣ / ٢٣٢ – الإيضاح للفارسي ص ١٦٦ – المفصل ص ٣٣ – شرح ابن يعيش ١ / ١٦٦ – التوطئة ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ – البهجة المرضية ص ٣٠٥ .

(٩) ينظر قوله سيبويه في الهامش رقم (٦) والمفصل ص ٣٢ .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ مِثْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ حَقاً ، وَيُسَمَّى تَوْكِيداً لِغَيْرِهِ .....

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ »[2] .

قوله : مضمون جملة ، احتراز من قولك : رجع[3] القهقري[4] ، فإنه مضمون مفرد[5] .

وقوله : لها محتمل غيره ، احتراز مما قبله[6] في مسألة (اعترافا)[7] مثل : زيد قائم حقا – ويسمى توكيدا لغيره[8] .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٨٩ : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبد الله حقا، وهذا زيد الحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول .
وزعم الخليل أن قوله (هذا القول لا قولك) ، إنما نصبه كنصب (غير ما تقول) لأن (لا قولك) في ذلك المعنى » ا هـ .
وقال المبرد : « ... لأنك لما قلت : هذا زيد ، فخبرت إنما خبرت بما هو عندك حق ، فاستغنيت عن قولك : أحق ذاك » ا هـ . المقتضب ٣ / ٢٦٦
وينظر : المفصل ص ٣٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٨ – التوطئة ص ٣٧٥ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨٤ – التوضيح ٢ / ٢٢٣ . (٣) (رجع) ساقطة من جـ .

(٤) ومثله : اشتمل الضماء ، وقعد القُرْفُصَاء ، وَسارَ الجَمَزي وعَدَا البَشَكَي . وينظر الهامش رقم (٧) ص ٣٩١ .

(٥) قال الرضي ١ / ١٢٣ : « اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقري ، في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره ، إلا أن المحتمل في الأول جملة ، وفي الثاني مفرد ، أعني : مجرد الفعل من دون الفاعل ... » ا هـ .

(٦) وهو ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، وقد تقدم في ص ٤٠١ .

(٧) في أ : (الاعتراف) وما أثبته أوجه .

(٨) قال في شرح الوافية ١ / ١٣٨ : « ... فإن احتمل غيره سمي توكيدا لغيره ، أي : توكيدا لأجل احتمال الغير ليفيد أنه غير مقصود كقولك : خرج زيد خبر صدق ، وقولك : بعته بدرهم إخبارا » اهـ .
وينظر شرح الرضي ١ / ١٢٣ ، ١٢٥ .

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثَنًّى »[2] .

حاصله – أعني : كونه مثنى[3] – راجع إلى السماع لأنه خلاف القياس ، ووجوب حذف الفعل فيه قياس ، فإذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسا .

فهذا معنى القياس .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ .

(٢) قال الرضي : « ... ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ، سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ – أي : رجعا كثيرا مكررا – أو كان لغير تكرير نحو : ضربته ضربتين – أي : مختلفتين بل الضابط في هذا وأمثاله : إضافته إلى الفاعل أو المفعول » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢٥ .

(٣) هذا مذهب سيبويه وتبعه المصنف في أن : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحذاريك ، مصادر مثناة وأنها منصوبة بفعل محذوف وأن تثنيتها قصد بها التكثير .
قال سيبويه : ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ : « هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحننا بع تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ... ومثل ذلك : لبيك وسعديك... ومثل ذلك : حذاريك ... » ا هـ .
ومذهب يونس إنها ليست بمثنى وإنما هي اسم واحد ، وأن أصل (لبيك) : لبى ، وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمر عند الإضافة كما قلبت ألف (لدى) و (على) مع المضمر فيقال : لديه وعليه .
ورد سيبويه على هذا بأنه لو كان الأمر كما ذكر يونس لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء في قول الشاعر :

دعوت لما نا بني مسورا فلبى فلبي يدي مسور

كما لا تنقلب ألف (لدى) و (على) .
فدل ذلك على أنها مثنى وليست بمفرد مقصور كما زعم يونس .
ينظر قول يونس في سيبويه ١ / ١٧٦ .
وقال الرضي : « ... قال أبو علي معتذرا ليونس : يجوز أن يقال : أجرى الشاعر الوصل =

.....

وإنما حذف الفعل لأن[1] التثنية في المعنى تكرير[2] لما قصد إليه ، فكأنه قيل : لبًا لبًا ، وسعدًا سعدًا ، فجعلوا اللفظ المقدر نائبًا مناب الفعل ودالا عليه ، فلذلك حذفوه .

* * *

= مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفعى) : أفعى ، بالياء » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٢٥ .
وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١٧٤ ، ١٧٧ – المقتضب ٣ / ٢٢٣ – ٢٢٦ .
أمالي الزجاجي من ١٣٠ – ١٣٢ – المفصل ص ٣٣ – شرح الوافية ١ / ١٣٨ ؛ ١٣٩ – شرح ابن يعش ١ / ١١٨ – التوطئة ص ٣٧٦ – التذييل والتكميل ٣ / ٢١٠ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٤ – الكافي ٢ / ٣٨٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

(١) (لأن) ساقطة من حـ .

(٢) في أ : (تكرار) .

المَفْعُــولُ بِــهِ

المَفْعُولُ بِهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَعْطَيْتُ عَمراً دِرْهَماً[1] . .....

قوله : « المَفْعُولُ[2] بِهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ »[3] .

ونعني بـ (الوقوع)[4] : تعلقه بما لا يعقل إلا به[5] ، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي ، وسيتضح ذلك في باب الفعل .

---

(١) (وأعطيت عمرا درهما) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) هذا قول الزمخشري . ينظر المفصل ص ٣٤ .

وقد أورد الرضي اعتراضا على المصنف لمتابعته للزمخشري في القول بهذا الحد ، ثم قال – بعد أن أورد اعتراضه – : ... الأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا » ا هـ .

وله في هذا المقام كلام مطول . ينظر شرحه ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) قال ابن يعيش ١ / ١٢٤ : « قد تقدم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة ، فإذا قلت : قام زيد وفعل زيد القيام ، كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل إذا قال : من فعل هذا القيام ؟ فتقول : زيد فعله .

والمفعول به ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا ، لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيدا ، لأن (زيدا) ليس مما تفعله أنت ، وإنما أحللت الضرب به ، وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : (الذي يقع عليه فعل الفاعل) ، يريد : يقع عليه المصدر ، لأن المصدر فعل الفاعل » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٩٩ – أصول ابن السراج ١ / ١٩٠ ، ٢٠٨ .

(٤) في أ : (بالوقع) .

(٥) استدرك الرضي على المصنف في هذا القول أيضا ، فقال : « ... وفسر المصنف (وقوع الفعل) بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في (مررت بزيد) و (قربت من عمرو) و(بعدت عن بكر) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها » .

ولا شك أنه يقال : إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق وأيضاً فإن معنى (اشترك) في =

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ . وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِكَ : زَيْداً ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ أَضْرِبُ ؟ .....

قوله : « وَقَدْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ »[1] .

لأن عمل الفعل أصل فيتصرف[2] في معموله بخلاف (أن) وما جرى مجراها .

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً » ظاهر[3] .

= قولهم : اشترك زيد وعمرولا يفهم – بعد إسنادك إياه إلى زيد – إلا بشيء آخر وهو (عمرو) ، أو غيره ، وليس بمفعول في الاصطلاح » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢٧ .
وبمثل هذا قال الجامي في شرحه ، ينظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٧ .
هذا وقد وأضح المصنف في شرح المفصل (معنى) التعلق) فيندفع بما أورده اعتراض الرضي .
قال المصنف : « ... أراد بالوقوع : التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك : علمت زيدا ، وأردته ، وشافهته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك .
والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه كما قال : وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١) في سيبويه ١ / ٤١ : « ... وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا » ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية ها هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في : « ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد » ا هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٠٨ .

(٢) في ب ، حـ : (فتصرف) .

(٣) وذلك لوجود القرينة ، والقرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما إذا قال شخص : من أضرب ؟ فتقول : زيدا .
وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصا وفي يده خشبة قاصدا ضرب شخص ، فتقول : زيدا .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٢٩ – التذييل والتكميل ٣ / ٩٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٩ .

وَوُجُوباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : الْأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ مِثْلُ : امْرَأً ونفسه[1] ، و ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[2] .

قوله : « ووجوباً في أربعة مواضع » . .....

---

(١) أي : دع امرأ ونفسه ، والواو بمعنى (مع) أو للعطف . شرح الرضي ١ / ١٢٩ ومثله : شأنك والحج ، أي : الزم « وأهلك والليل ، أي : بادر » وعذيرك ، على : أحضره – وهذا ولا زعماتك ، على أتوهم . وكليهما وتمرا ، على : اعطني . وكل شيء ولا شتيمة حر ، على : ولا ترتكب . ينظر : سيبويه ١ / ١٣٨ – ١٤٢ – التوطئة ص ٣٧٠ ، ٣٧١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٦ ، ٢٧ – شرح الرضي ١ / ١٣٠ – الارتشاف ٢ / ٩٨٠ .

(٢) قال تعالى : ﴿ ولاتقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم ﴾ من الآية ١٧١ / النساء . وانتصاب (خيرا) وجهه النحاة على أربعة أوجه :

أحدهما : ما ذهب إليه الخليل وسيبويه – وتبعهما المصنف – من أنه منصوب بفعل يلزم إضماره ، والتقدير عندهما : انتهوا واتوا خيرا لكم .

قال سيبويه ١ / ١٤٣ : « ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : (انتهوا خيرا لكم) ... لأنك قد عرفت أنك إذا قلت . (انته) أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام » ا هـ .

الثاني : ما ذهب إليه الكسائي وأبو عبيده من أنه خبر (يكن) المحذوفة ، والتقدير عندهما : انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم .

وقد ضعف النحويين – بصريون وكوفيون – هذا الوجه ، يدلنا على ذلك قول الفراء (معاني القرآن ١ / ٢٩٦) : « ... وليس نصبه على إضمار (يكن) لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ، وأنت تضمر (تكن) ، ولا يصح أن تقول : انصرنا أخانا ، وأنت تريد : تكن أخانا » ا هـ .

الثالث : ما ذهب إليه الفراء من أنه منصوب وصفا لمصدر منصوب محذوف ، والتقدير عنده : انتهوا انتهاء خيرا لكم .

قال – عند قوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيرا لكم) من الآية ١٧٠ / النساء : « ..(خيرا) منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صفة الأمر ، وقد يستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل (الخير) فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ، أي : الاتقاء خير لك ، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب » ا هـ . معاني الفراء ١ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ . =

وَأَهْلًا وَسَهْلًا[1] .....

وهي مفعولات كثرت في ألسنتهم[2] فالتزموا حذف الفعل[3] ، فَوِزَانَهُ في المفعول به وَزِنَ : سَقْيًا وَرَعْيًا[4] ، في المصادر ، والعلة واحدة[5] .

* * *

= **الرابع** : ما ذكره العكبري عند عرضه لقوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيرا لكم ﴾ ، بقوله : ... وقيل هو حال ، ومثله : ﴿ انتهو خيرا لكم ﴾ » ا هـ . التبيان ١ / ٤١١
وينظر : المقتضب ٣ / ٢٨٣ – معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٤٧ – الكشاف ١ / ٥٨٤ – البيان للأنباري ١ / ٢٧٩ – البحر المحيط ٣ / ٤٠٠ – مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢١٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٧ – شرح الرضي ١ / ١٢٩ – الهادية للأردبيلي ص ٧١ – المغني ٢ / ٦٣٣ – الكافي ٢ / ٤٣٩ .
ومثل الآية الكريمة قولهم : انته خيرا لك ، وحسبك خيرا لك ، وانته أمرا قاصدا ، ووراءك أوسع لك ، ومن أنت زيدا .
ينظر : سيبويه ١ / ١٤٣ – المقتضب ٣ / ٢٥ – التوطئة ص ٢٧١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٧ ، ٢٨ – شرح الرضي ١ / ١٣٠ .

(١) أي : أتيت أهلا لا أجانب ، ووطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا .
قال سيبويه ١ / ١ / ١٤٩ : « ... فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، فكأنه صار بدلا من : رحبت بلادك وأهلت ... » ا هـ .
ويرى المبرد أنها منصوبة على المصدر ، أي : رحبت بلادك مرحبا ، أي : رحبا ، وأهلت أهلا ، أي : تأهلت تأهلا ، فقدر له فعل وإن لم يكن له .
المقتضب ٣ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٤ / ١٥٧ . وينظر شرح الرضي ١ / ١٣٠ . ومثل (أهلا وسهلا) قولهم : أن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، وسبوحا قدوسا رب الملائكة والروح .
ينظر : سيبويه ١ / ١٦٤ ، ١٦٥ – التوطئة ص ٣٧٢ – شرح الرضي ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) في أ ، ب ، جـ : (لسانهم) وما أثبته أوجه .

(٣) لكونها أمثالا أو كالأمثال ، والأمثال لا تغير . شرح الرضي ١ / ١٣١ .

(٤) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٩٥ .

(٥) وهي كثرة الاستعمال وجريها على ألسنتهم مجرى المثل .

الْمُنَـــادَى

الثَّانِي : الْمُنَادَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو) لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا . .....

قوله[1] الثَّانِي[2] الْمُنَادَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو)[3] لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا »[4] .

// قوله[5] : المطلوب إقباله ، عام يدخل فيه المنادى وغيره ، لأن[6] قولك : ٣٤
أنا طالب إقبالك ، طلب لاقبال المخاطب[7] .

وقوله : بحرف نائب مناب (أدعو) ، يفصله[8] .

---

(١) في ط : (قال) وهي ساقطة من ب ، حـ .

(٢) أي من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً .

(٣) في جميع نسخ الشرح : (أدعوا) بألف بعد الواو ، وهو سهو .

(٤) قال المصنف في شرح المفصل – مستدركا على الزمخشري – « ... لم يحده لإشكاله ، وذلك لأنه إذا حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل : مخاطبتي معك ، وأنت المراد بهذا الخطاب ، وما أشبهه . وإن حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك : أفعل كذا أيها الرجل » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٨٣

وقد رد الرضي على هذا الاستدراك بقوله : « ... وقد تصلف المصنف بهذا الحد ... والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى عنده : كل ما دخله (يا) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء . وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى كما قال الجزولي » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٣١ وينظر قول كل من الزمخشري في مفصله ص ٣٧ ، وسيبويه ١ / ٣٢١ ، والجزولي في مقدمته مع التوطئة ص ٢٩٩ .

(٥) (قوله) ساقطة من ب ، حـ .

(٦) في ط : (لأنه) .

(٧) وخرج بهذا عند المصنف – تبعا لابن جني – المندوب ، لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه ، ولذلك أفرد له المصنف فصلا مستقلا سيأتي ذكره ص ٤٤٩ .

وينظر : اللمع لابن جني ص ٢٠٣ – شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٨) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، قال سيبويه ١ / ١٤٧ : « ... ومما ينتصب في =

.....

والحرف النائب مناب (أدعو) هي حروف النداء ، وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، وستأتي .

قوله : لفظا أو تقديرا ، تفصيل للحرف ، فمثال اللفظي : يا زيد .

= غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحذف (أريد) وصار (يا) بدلا منها » ا هـ .

وينظر أيضاً سيبويه ١ / ٣٠٣ .

هذا .. وقد نسب كل من ابن يعيش والرضي والجامي إلى المبرد قوله بأن الناصب إنما هو حرف النداء لسده مسد الفعل .

وقد اختار الرضي هذا القول بقوله : « ... وليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذن من هذا الباب » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٣٢ . وينظر : ابن يعيش ١ / ١٢٧ – الرضي ١ / ١٣١ – الجامي ٢ / ١٩٢ .

والصحيح هو أن المبرد يذهب مذهب سيبويه والجمهور في هذا وما نسب إليه ليس بصواب ، يدل عليه قوله : « ... اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتورك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ، لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٠٢

أقول : وما نسب إلى المبرد هو مذهب ابن جني ، قال في الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ : « ... وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على (زيد) ، وحالها في ذلك حال (أدعو) و (أنادي) في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول ... فلما قويت (يا) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل ... لأنك إذا قلت : يا عبد الله ، تم الكلام بها وبمنصوب بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها » ا هـ .

هذا .. وقد ذكر كل من ابن يعيش ١ / ١٢٧ والرضي ١ / ١٣٢ والجامي ٢ / ١٩٢ أن الفارسي قد ذكر – في بعض كلامه – أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال .

وقد وجدت أن الفارسي في إيضاحه ص ١٦٥لا يقول بهذا ، بل نص على حرفية (يا) وذلك قوله في (باب الأسماء التي سميت بها الأفعال (: « ... ومنه قولهم : بله زيدا ، إنما هو بمنزلة : =

.....

وَمثال التقديري [قوله تعالى] : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضُ عَنْ هَـٰذَا ﴾[1] .

= دع زيدا ، ومن قال : بله زيد ، جعله مصدرا مضافا إلى المفعول به كقوله عز وجل : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ .

ويدلك على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقل بهما الكلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء » ا هـ .

ومذهب الأخفش أن الناصب هو الفعل المحذوف وليس حرف النداء . يقول : « ... والنداء يسمى عند الأقدمين دعاء ، وهو قوله : ﴿ يا آدم اسكن ﴾ و ﴿ يا آدم أنبئهم ﴾ و ﴿ يا فرعون إني رسول ﴾ فكل هذا إنما ارتفع لأنه اسم مفرد ، والاسم المفرد مضموم في الدعاء وهو في موضع نصب ، ولكنه جعل كالأسماء التي ليست بمتمكنة ، فإذا كان مضافا انتصب لأنه الأصل ، وإنما هو : أعني فلانا وأدعو ، وذلك مثل قوله : ﴿ يا أبانا مالك لا تأمنا ﴾ و ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾ ، إنما يريد : (ياربنا ظلمنا أنفسنا) ، ففعل الدعاء المقدر إذن إنما هو (أعني) و (أدعو) » . ا هـ .

معاني القرآن ورقة ٢٨ / أ ، منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣١ ، ٣٤٢ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٥ - الإنصاف مسألة (٤٥) ١ / ٣٢٦ - المفصل ص ٣٥ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ - المرتجل لابن الخشاب ص ١٩١ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - شرح الرضي ١ / ١٣١ - مبسوط الأحكام ورقة ١٢٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٩١ ، ١٩٣ - شرح الأشموني ٣ / ١٤١ - الهمع ١ / ١٧١ .

(١) قال تعالى : ﴿ يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين ﴾ الآية ٢٩ / يوسف
وينظر : الكشاف ٢ / ٢٦٠ - روح المعاني للألوسي ١٢ / ٢٢٤ .

وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً مِثْلُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ ، وَيَا زَيْدَانِ ، وَيَا زَيْدُونَ .....

قوله : « وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً »[1] .

هذا أولى من قولهم[2] : (ويبنى على الضم)[3] لأن نحو : يا زيدان ، ويا زيدون ، مفرد مبني وليس[4] على الضم .

---

(١) قال الأنباري : « ... ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين .

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول » ا هـ .

الإنصاف مسألة (٤٥) ١ / ٣٢٣

هذا .. وقد نسب الرضي القول الأول إلى الكسائي خاصة . شرح الرضي ١ / ١٣٢

(٢) هذا قول جمهور البصريين ، أثبته كثير ممن تقدموا على المصنف . وينظر فيه : سيبويه ١ / ٣١٠ ، ٣١١ - المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ - اللمع لابن جني ص ١٩١ - الإنصاف للأنباري ١ / ٣٢٣ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - المفصل ص ٣٦ - فصول ابن معط ص ٢١٠ - التوطئة للشلوبين ص ٢٨٦ - شرح ابن يعيش ١ / ١٢٨ - المقرب ١ / ١٧٥ - شرح الجمل لابن الخشاب ص ١٩٢ .

وممن قال به من المتأخرين ابن هشام في شرح الشذور ص ٢١٦ .

وقول المصنف هنا وفي شرح الوافية ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ : « ويبنى على ما يرفع به » هو قول تفرد به وتابعه فيه متأخرو النحاة فقد استحسنوا هذا القول وذخرت به مؤلفاتهم .

وينظر فيه : شرح الرضي ١ / ١٣٢ ، ١٣٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ - التسهيل ص ١٧٩ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٧ - الجامع الصغير لابن هشام ص ٩٤ - التوضيح ٤ / ١٧ - شرح قطر الندى ص ٤٢ - لباب الإعراب للاسفراييني ص ٣٠٢ - الرشاد شرح الإرشاد لابن الجرجاني ص ١١٨ - النكت الحسان لأبي حيان ص ٣٣٤ - الهادية للأردبيلي ص ٧٢ - مبسوط الأحكام ورقة ١٢٩ - الكافي للزنجاني ٢ / ٦٣٣ - الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٩٣ - الكافي للزنجاني للسيوطي ١ / ٣٦٩ - الهمع ١ / ١٧٢ - البهجة المرضية ص ٣٧٦ - الأشموني ٣ / ١٣٨ - التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٣) في أ : (على الضمة) .

(٤) (وليس) ساقطة من أ .

.....

فإذا قيل : (ويبني على ما يرفع به) جمع الجميع مثل : يا زيد ، ويا رجل[1] ، ويا زيدان ، ويا زيدون .

ونعني بـ (المفرد) : ما ليس[2] بمضاف ولا مشبه بالمضاف[3] – وهو كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثاني[4] – . وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا[5] ، فإنه واقع موقعه إذ هو مخاطب معين ، ومثله في الإفراد فأُجْرِيَ مُجْراه .

---

(١) هذان مثالان أحدهما لما كان معرفة قبل النداء فهو على معرفته . والآخر لما كان نكرة قبل النداء فتعرف به ، قال ابن السراج : « ... صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى . يا أيها الرجل » ا هـ .

وقال الفارسي : « ... لتوجيه الخطاب إليه وتخصيصه من بين جنسه » ا هـ .

ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ – اللمع لابن جني ص ١٩١ .

وينظر أيضاً : سيبويه ١ / ٣١٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ .

(٢) في ب ، حـ : (أنه ليس) .

(٣) قال الرضي : « ... أي : الذي لا يكون مضافا لا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يا زيدان ، ويا زيدون .

ويعني بالمعرفة : ما كان مقصودا قصده تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ١٣٣ .

(٤) يوهم هذا أن يكون تعريفا للمفرد ، لكنه تعريف للمضاف والمشبه به .

(٥) هذا معنى قول الأخفش : « ... والاسم المفرد مضموم في الدعاء وهو في موضع نصب ، ولكنه جعل كالأسماء التي ليست بتمكنة » ا هـ .

معاني القرآن ورقة ٢٨ / أ – منهج الأخفش ص ٣٣١ ، ٣٤٢ .

وعلل لذلك ابن السراج بقوله : « ... ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات ، والأسماء إنما جعلت للغيبة ، لا تقول : قام زيد ، وأنت تحذف (زيدا) عن نفسه ، إنما تقول : قمت يا هذا ، فلما وقع (زيد) وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع (أنت) والكاف و (أنتم) ، وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بني ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤٠٥ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣١١ – المقتضب ٤ / ٢٠٤ – ٢٠٥ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩ – أسرار العربية للأنباري ص ٢٢٤ – الإنصاف ١ / ٣٢٤ – ٣٢٦ – شرح ابن يعيش ١ / ١٢٩ . شرح الرضي ١ / ١٣٣ .

وبني[1] على الحركة إما لأن منه ما يسكن ما قبل[2] آخره فلو بني على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين[3] ، وهو محذور فوجبت[4] الحركة .

وحمل باقي الباب عليه لأنه منه كراهة[5] أن يخالف به .

وإما لأن بناءه[6] عارض فبُني على الحركة تنبيهًا على أن له أصلاً في الإعراب[7] .

قوله : « وَيُخْفَضُ بِلاَمِ الاِسْتِغَاثَةِ مِثْلُ : يَا لَزَيْدٍ »[8] .

لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه ، فكان اعتباره أولى[9] .

---

(١) في جـ : (ويبنى) .

(٢) في أ : (قبل) بإسقاط (ما) .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٤٦ : « ... وإنما بني على ما يرفع به لأنه لو بني على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الاسم فيه ساكن كـ (عمرو) و (بكر) وشبههما .

ولو بني على الفتح لم يعلم أمنصوب هو أم مبني لأن علة بنائه خفية . ولو بني على الكسر لالتبس بنحو : (يا غلام) فلا يدرى أمفرد هو أم مضاف ، فوجب بناؤه على الضم أو على ما هو بمنزلته » ا هـ .

وينظر : الإنصاف ١ / ٣٢٦ - أسرار العربية ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ وشرح الرضي ١ / ١٣٣ .

(٤) في ب ، حـ : (فوجب) . (٥) في ب ، حـ : (كراهية) .

(٦) في أ : (بناؤه) بالرفع وهو خطأ واضح .

(٧) زاد ابن الجرجاني في هذه العلة قوله : .... ولأن البناء العارض يشبه الإعراب » ا هـ . الرشاد في شرح الإرشاد ص ١١٨ .

(٨) في سيبويه ١ / ٣١٨ - ٣٢٠ : « هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف (اللام) المفتوحة ، وذلك قول الشاعر :

يا لبكر أنشروا لي كليبا يا لبكر أين أين الفرار

... وقالوا : يا الله للناس ... وقالوا : يا للعجب ، ويا للفليقة ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٤٢٥ - ٤٢٧ - المفصل ص ٣٧ . شرح ابن يعيش ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٢٦ .

وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا وَلاَ لاَمَ فِيهِ مِثْلُ : يَا زَيْدَاهُ . وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا مِثْلُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً ، وَيَا رَجُلاً ، لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ .....

قوله : « وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا » .

لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا مثل : يا زيداه[1] .

قوله : « وَلاَ لاَمَ فِيهِ » . يريد : أنها تعاقب الألف ، فلو لم تعاقبها لألفي أثرها أثر الألف ، فكرهوا الجمع بينهما لذلك[2] .

قوله : « وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا » .

يعني : ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث ، وهو : المضاف والمشبه به ، والنكرة ، لأن علة البناء مفقودة[3] .

---

(١) هذا المثال زيادة من ط .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٢٠ : « ... وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك : يا عجباه ، ويا بكراه ، إذا استغثت أو تعجبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه كما كانت هاء (الجحاجحة) معاقبة ياء (الجحاجيح) ، وكما عاقبت الألف في (يمان) الياء في (يمنى) ونحو هذا في كلامهم كثير » ا هـ .

وأوضح ذلك المبرد بقوله : « ... فيا لزيد بمنزلة : يا زيداه ، إذا كان غير مندوب » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٥٤ .

(٣) قال الأخفش : « ... فإذا كان نكرة انتصب لأنه الأصل ا هـ .
معاني القرآن ورقة ٢٨ / أ - منهج الأخفش ص ٣٣١ .
وقال ابن السراج : « ... وإنما أعربت النكرة ولم تبن لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما خرجت المعرفة » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤٠٤
وقوله : « ... أعلم أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٤
وينظر : سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٣٠٣ - المقتضب ٤ / ٢٠٢ ، ٥٠٢ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ - ٢٢٩ - اللمع ص ١٩٢ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٠ - شرح الرضي ١ / ١٣٤ .

تَـوَابِـعُ الْمُنَـــادَى

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى المَبْنِيِّ المُفْرَدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ وَالْمَعْطُوفِ بحرف المُمْتَنِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ .....

قوله[1] : « وتَوَابِعُ الْمُنَادَى[2] الْمَبْنِيِّ[3] الْمُفْرَدَةُ[4] مِنَ التَّأْكِيدِ ... إلى آخره »[5] .

قوله : المنادى المبني ، احتراز من المعرب مثل[6] : يا عبد الله العاقل ، فإنه لا يكون إلا منصوبا[7] .

وقوله : المفردة ، احتراز من توابع المنادى المضافة .

وقوله : المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ، يريد ما فيه الألف واللام من نحو : الحَسَنِ ، والصَّعِقِ[8] ، والرَّجُلِ .

---

(١) في ط : (قال) . (٢) (المنادى) ساقطة من ح ، ط .

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبني غير المتسغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ، فإن توابعه لا ترفع نحو : يا زيداه ، وعمرا ، ولا يجوز : وعمرو ، لأن المتبوع مبني على الفتح .

وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعها أو نصبها لظهور إعراب المتبوع » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٣٩ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٩٨ .

(٤) في أ ، ب ، ح : (المفرد) وما أثبته أوجه لأن المقصود (التوابع) وكلامه بعد يدل عليه .

(٥) علل المصنف لذكره مبحث التوابع في باب النداء بقوله : « ... وإنما ذكرها ها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٤٨ . وهو قوله أيضا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٢ .

(٦) المثال وما بعده زيادة من ط .

(٧) وذلك لأن توابع المنادى المعرب لا تكون إلا منصوبة سواء حملت على اللفظ أو المحل قال المبرد : « ... أما المضاف المنادى فنعته لا يكون إلا نصبا ، مفردا كان أو مضافا ، وذلك قولك : ياعبد الله العاقل ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب » ا هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ – المقتضب ٤ / ٢٠٩ – أصول ابن السراج ١ / ٤١٩ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٠ .

(٨) (الصعق) : الشديد الصوت بين الصعق .. والصعق الكلابي : أحد فرسان العرب ، وهو خويلد ابن نفيل بن عمرو بن كلاب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة .

ينظر : اللسان (صعق) ، سيبويه ١ / ٢٦٧ مع هامش السيرافي .

قوله : « تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ » .

لأن حركته أشبهت حركة المعرب من حيث كانت عارضة ، فجعلت[1] حركة التابع – وإن كان معربا – مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم[2] .

قوله : « وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ » .

لأنه في موضع نصب ، وحكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه .

فمثال التأكيد[3] : يا تميمُ أجمعون وأجمعين[4] . ومثال الصفة : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ[5] .

---

(١) في أ ، ب ، ح : (فجعل) ، وما أثبته أوجه .

(٢) ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٣٠ ، ٢٣١ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٥ .

(٣) يعني : التأكيد المعنوى ، أما اللفظي فإنه حكمه – في الأغلب – حكم الأول إعرابا وبناءا نحو : يا زيد زيد ، لأنه هو هو لفظا ومعنى فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا ، قال رؤبة :

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

وقد أوضح المصنف مقصده من هذا بقوله في شرح المفصل : « ... فالجواب أنا لم نقصد بالتأكيد المتقدم إلا التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي ، فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول : يا زيد زيد اليعملات . فتأتي به على هذه الصفة » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٧

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ – المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، ٢١٠ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠٧ – المفصلص ٣٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣ – شرح الرضي ١ / ١٣٧ – ١٣٨ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٠٤ : « ... وأما : يا تميم أجمعين ، فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت : أجمعون ، وإن شئت قلت : أجمعين ، ولا ينتصب على (أعني) من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين ، ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣١ – اللمع ص ١٩٥ – المفصل ص ٣٨ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(٥) في المقتضب ٤ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ : « ... فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار ، =

ومثال عطف البيان : يا غلامُ بشرٌ وبشرا[1] . ومثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه : يا زيدُ والحارثُ والحارثَ[2] .

٣٥ قوله // : « وَالخَلِيلُ[3] فِي الْمَعْطُوفِ يَخْتَارُ الرَّفْعُ »[4] .

يعني : المعطوف المخصوص[5] ، ووجهه أنه منادى ثان في التحقيق ، فينبغي أن يحرك بحركة المنادى تنبيهًا على أنه منادى ثانٍ كما حرك : (يا أيها الرجل) بحركة المنادى اتفاقا .

= إن شئت رفعته وإن شئت نصبته ، تقول : يا زيد العاقل أقبل ، ويا عمرو الظريف هَلُمَّ ، وإن شئت قلت : العاقل والظريف . أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا ... وأما النصب فعلى الموضع لأن موضع » (زيد) منصوب » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣ – شرح الرضي ١ / ١٣٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ – المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، ٢١٠ – أصول النحو ١ / ٤٠٦ ، ٤٤٨ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣١ – اللمع ص ١٩٥ – المفصل ص ٣٨ .

(٢) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٥ – اللمع ص ١٩٥ .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض ، أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه .

له من التصانيف : كتاب العين ، النعم ، الجمل ، العروض ، الشواهد ، الإيقاع ، وغيرها . توفي سنة خمس وسبعين ومائة ، وقيل سنة سبعين ، وقيل سنة ستين .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٣٠ ، ٣١ – مراتب النحويين ص ٥٤ – طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ – نزهة الألباص ٤٥ – وفيات الأعيان ١ / ١٧٢ – بغية الوعاة ١ / ٥٥٧ – الأعلام ٢ / ٣٦٣ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣١ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٠٥ : « ... وقال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله .

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ ، فرفع ، ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : ويا حارث » اهـ.

وبهذا القول قال المازني . المقتضب ٤ / ٢١٢ – الأصول ١ / ٤٠٩ .

(٥) أي : المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه .

وَأَبُو عمْرٍو النَّصْبَ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ - إِنْ كَانَ كَـ (الْحَسَنِ) - فَكَا لْخَلِيلِ ....

قوله[1] : « وَأَبُو عِمْرٍو[2] النَّصْبِ »[3] .

لأن المعطوف على المبنيات إنما يجرى على المواضع لا على الألفاظ بدليل : ضربت هؤلاء وزيدا .

قوله : « وَأَبُو الْعَبَّاسِ »[4] - يعني المبرد - « إِنْ كَانَ كَالْحَسَنِ فَكَا لْخَلِيلِ » .

يعني : إن كان المذكور مثل (الحسن) في صحة تقدير نزع اللام منه[5] فهو كالخليل في اختياره الرفع فيه[6] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج .

(٢) هو بو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازني المقريء ، أحد القراء السبعة المشهورين ، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا ، وسبب ذلك أنه كان لجلالته لا يسأل عنه .

وكان إمام البصرة في القراءات واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين وقرأ على سعيد بن جبير ، وروي عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان وعطاء وطائفة . وقرأ عليه اليزيدي وأبو عبيدة ، والأصمعي ، وخلق . مات سنة أربع - وقيل تسع - وخمسين ومائة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ - مراتب النحوين ص ٣٣ - طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ - طبقات القراء ١ / ٢٨٨ - نزهة الألبا ص ٢٤ - وفيات الأعيان ١ / ١٣٣ - أنباه الرواة ١ / ٣٤١ - بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ - الأعلام ٣ / ٧٢ .

(٣) نسب المبرد هذا القول - وتبعه ابن السراج - إلى أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي . وينظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٩ .

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس المبرد ، إمام العربية في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني . وروي عنه إسماعيل الصفار ، ونفطويه والصولي .

له من التصانيف : المقتضب - الكامل - معاني القرآن - الروضة - المقصور والممدود - الاشتقاق - إعراب القرآن - ضرورة الشعر - العروض - القوافي - شرح شواهد الكتاب ، وغيرها . ولد سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ - مراتب النحويين ص ١٣٥ - نزهة الألبا ص ٢١٧ - وفيات الأعيان ١ / ٤٩٥ - أنباه الرواة ٣ / ٢٤١ - طبقات القراء ٢ / ٢٨٠ - بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ - معجم المؤلفين ١٢ / ١١٤ - الأعلام ٨ / ١٥ .

(٥) (منه) ساقطة من ط .

(٦) قال المبرد : « ... فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً ، أما الخليل =

قوله : « وَإِلاَّ فَكَأَبِي عَمْرٍو » .

أي : وإن لم يكن كـ (الحسن) بل كان مما لا يصح تقدير نزعها كـ (الصَّعِق) و (النجم) وأشباههما[1] فهو كأبي عمرو[2] في اختياره النصب[3] .

ووجهه إنه إذا كان كـ (الحسن) صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام ، فكان أولى أن يحرك بحركة المنادى .

= وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون : يا زيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ .....

وحجة من اختار الرفع أن يقول إذا قلت : يا زيد والحارث ، فإنما أريد : يا زيد ويا حارث ، فيقال لهم : قولوا : ياالحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع ، فكلانا في هذا سواء .

وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة كما تقول : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ورب رجل وأخيه ، ولا تقول : كل سخلتها ، ولا : رب أخيه ، حتى تقدم النكرة » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣

(١) في ط : (وأشباهها) .

(٢) في ب : (وعمروا) وهو تحريف .

(٣) وذلك قول المبرد : « ... وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة ...

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣

وينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠٩ ، ٤١٠ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣٢ – المفصل ص ٣٨ – التوطئة ص ٢٩٢ – المرتجل ص ١٩٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٠ ، ١٥١ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٩٦ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣ – شرح الرضي ١ / ١٣٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ ، ٥١٧ – شرح الألفية للمرادي ٢٩٦/٣ – التوضيح ٣٦/٤ – لباب الإعراب ص ٣١٢ – الكافي ٦٥١/٢ – الهادية ص ٧٤ ، ٧٥ .

وَالمُضَافَةُ تُنْصَبُ ، وَالْبَدَلُ والْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً .

وإذا كان كـ (الصعق)[1] لم يصح دخول (يا) عليه لامتناع تقدير نزع اللام ، فكان أولى أن يجعل تبعا ، وإذا جعل تبعا[2] فالموضع أولى به .

قوله : « وَالمُضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً[3] تُنْصَبُ » .

لأن الرفع إنما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم حرف النداء عليه ، وحكمه في المفرد الضم ، فجعل إعرابه رفعا لذلك ، والمضاف لو قدر دخول (يا) عليه لم يكن إلا منصوبا ، فلم يكن للرفع وجه[4] .

قوله : « وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً » .

لأن البديل هو المقصود بالنداء[5] وفي حكم تكرير العامل ، فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف النداء .

---

(١) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٤١٦ .

(٢) (تبعا) ساقطة من أ .

(٣) (معنوية) ساقطة من ج ط ، وكذا لم تثبت في المتن ، وأثبتها الرضي في شرحه ١ / ١٤٠ بقوله : « ... وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولابد منه لأن اللفظية – كما ذكرنا – جارية مجرى المفردة » ا هـ .

(٤) هذا معنى قول ابن السراج : « ... وإذا وصفت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا ، تقول : يا زيد ذا الجمة » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٢ ، ٤١٣

وقوله : « واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصبا ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب ، والموضع نصب ، فلا يزال ما كان أصله إلى غيره » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٩

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ – المقتضب ٤ / ٢٠٩ – الإيضاح للفارسي ص ٣٢٠ اللمع ص ١٩٤ .

(٥) مثل له المصنف في شرح الوافية بقوله : يا رجل زيد . ولذلك فقد استدرك على الزمخشري – تبعا للفارسي – تمثيله للبدل بنحو : يا زيد زيد ، وذلك قول المصنف : « ... ومثل في البدل بقولك : يا زيد زيد ، وليس بمستقيم ، وقد مثل به الفارسي ، وهذا إنما هو من باب التأكيد اللفظي ، والأولى أن يمثل بغيره فيقال : يا رجل زيد ، أو : يا زيد عمرو ، على تقدير أن يكونا اسمين له ... » اهـ .الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٩٧ . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٣ =

.....

وقوله : والمعطوف غير ما ذكر[1] ، مقصود بالنداء أيضاً[2] ، وأمكن تقدير حرف النداء لزوال المانع ، فكان حكمه حكم[3] المستقل أيضا .

وقوله : مطلقا ، أي[4] : في كل موضع بعد المفرد وبعد المضاف[5] ، مضافة أو مفردة[6] .

= وينظر قول الزمخشري في مفصله ص ٣٨ ، والفارسي في إيضاحه ص ٢٣١ .

(١) أي : غير المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٠٥ : « ... وتقول : يا زيد وعمرو ، ليس إلا إنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا) . وكذلك : يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد أو عمرو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما دخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ولكنه على (يا).. » ا هـ .

وقول المبرد : « واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل ... فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ... لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك » اهـ . المقتضب ٤ / ٢١١ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ – إيضاح الفارسي ص ٢٣١ ، ٢٣٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ – شرح الرضي ١ / ١٣٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(٣) في ط : (كحكم) .

(٤) (أي) ساقطة من ج .

(٥) في ح : (بعد المضاف وبعد المفرد) .

(٦) أجمل المصنف في شرح الوافية حكم إعرابه فقال : « .... فإن كان مفردا كان مضموما وإن كان مضافا كان منصوبا » ا هـ .

شرح الوافية ١ / ١٥٣

وَالْعَلَمُ المَوْصُوفُ بِـ (ابنٍ) مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ .....

قوله : « وَالْعَلَمُ الْمَوصُوفُ بِـ (ابْنٍ) مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ » .

كقولك : يا زيدَ بن[1] عمروٍ ، وإنما اختير فتحه[2] لطوله بغيره ، والفتح أخف من الضم .

وإنما اشترط أن يكون مضافا إلى علم لأنه إنما يكثر في ذلك بخلاف قولك : يا زيدُ ابنُ أخينا ، فإنه لم يكثر كثرته[3] .

---

(١) في أ : (ابن) بإثبات الألف ، وهو سهو من الناسخ إذا الألف تسقط والحالة هذه .

(٢) (فتحه) ساقطة من ب ، حـ .

(٣) قال الفراء – عند تفسيره تعالى : ﴿ يا عيسى بن مريم ﴾ من الآية ١١٦ المائدة – : « ... (عيسى) في موضع رفع ، وإن شئت نصبت ، وأما (ابن) فلا يجوز فيه إلا النصب . وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه كقولك : يا زيد بن عبد الله ، ويا زيد ابن عبد الله . والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر . فإذا رفعت فالكلام على دعوتين ، وإذا نصبت فهو دعوة .

فإذا قلت : يا زيد أخاتميم ، أو قلت : يا زيد ابن الرجل الصالح ، رفعت الأول ونصبت الثاني كقول الشاعر :

يا زبرقان أخابني خلف ما أنيت ويل أبيك والفخر » ا هـ

معاني الفراء ١ / ٣٢٦

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ – المقتضب ٤ / ٢٣١ ، ٢٣٢ – أصول ابن السراج ١ / ٤٢١ – ٤٢٣ – معاني القرآن للزجاج ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٥ – المفصل ص ٣٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٩٩ – شرح الوافية للمنصف ١ / ١٥٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ٥ – شرح الرضي ١ / ١٤١ – لباب الإعراب ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، المقرب ١ / ١٧٩ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٣ – ٢٨٥ – التوضيح ٤ / ٢٢ – ٢٤ .

وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيلَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَاهَذَا الرَّجُلُ ، وَيا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ ، وَالتَزَمُوا رَفعَ (الرَّجُلِ) لَأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ .....

قوله[1] وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيلَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهذَا الرَّجلُ »[2] .

لأنهم[3] لما تعذر عليهم الجمع بين حرفي تعريف أتوا في الصورة بمنادى مجردٍ عن حرف التعريف[4] ، وأجروا عليه المعرف باللام[5] المقصود بالنداء[6] صفة[7] .

قوله : « وَالتَوَمُوا رَفْعَ (الرَّجُلِ) لَأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ »[8] .

فجعلوا إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره[9] النداء تنبيها على أنه المنادى[10] .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ .

(٢) في أ ، ب ، جـ : (ويا أيهذا الرجل ويا هذا الرجل) وما أثبته يوافق ترتيب المتن .
وقوله : (يا أيهذا الرجل) مثال اجتمع فيه (أي) واسم الإشارة للتوصل بهما إلى نداء ما فيه (أل) ، قال ابن عصفور : « ... وذلك قليل نحو قوله :

ألا أيهذا النابح السيد إنني على نأيها مستبسل من ورائها » ا هـ

المقرب ١ / ١٧٦

(٣) في جـ : (لأنه) والضمير للحال والشأن . (٤) في ب ، حـ : (تعريف) .

(٥) هذا معنى قوله في شرح الوافية : « ... كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف التعريف على حرف تعريف ، فأتوا باسم مبهم وجعلوه المنادى في اللفظ ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ١٥٣ ، ١٥٤

(٦) في المقتضب : « ... فإذا قلت : يا أيها الرجل ، لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع لأنه المنادى في الحقيقة ، و (أي) مبهم متوصل به إليه » ا هـ .
المقتضب ٤ / ٢١٦ – وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٨ .
وينظر أيضا : أصول ابن السراج ١ / ٤١٠ ، ٤١١ – إيضاح الفارس ص ٢٣٢ – اللمع ص ١٩٦ – شرح الرضي ١ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(٧) (صفة) زيادة من ط .

(٨) في ط : (والتزموا رفعه لأنه هو) . (٩) في حـ : (ما لو باشره) .

(١٠) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٠٦ : « ... فـ (أي) ها هنا – فيما زعم الخليل – =

قوله : « وَتوَابِعِهِ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ » .

أي : ورفع توابعه لأنها جرت على معرب مرفوع فلا تكون إلا مرفوعة ، مضافة كانت أو غير مضافة[1] ، فلذلك تقول : يا أيها الرجل ذو المال – ولا تقول : ذا المال – كما تقول : جاءني الرجل ذو المال ، لأنه مثله في الإعراب .

قوله : « وَقَالُوا يَا أَللهُ[2] ، خَاصَّةً »[3] .

فأدخلوا // (يا) على الاسم وإن كان فيه لام التعريف ، إما لأنها منزلة منزلة الأصل ٣٦

= كقولك : يا هذا ، و (الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أي ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو و (الرجل) بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢١٦ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٩ – المرتجل ص ٩٤ .

(١) هذا معنى قول ابن السراج : « ... فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط ، قال الشاعر :

يا أيها الجاهل ذو التنزي

فوصف (الجاهل) – وهو صفة – بـ (ذو) . ويجوز النصب على أن تجعله بدلا من (أي) فتقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١١ ، ٤١٢

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٨ – المقتضب ٤ / ٢١٨ ، ٢١٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧ ، ٨ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ – شرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ – الجامع الصغير ٩٨ – الإنصاف مسألة (٤٦) ١ / ٣٣٥ – الأشموني ٣ / ١٥٠ – الهمع ١ / ١٧٥ – المطالع السعيدة ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) بقطع الهمزة ووصلها – قال الرضي : « والأكثر في (يا أللهُ) قطع الهمزة » ا هـ .

شرح الرضي ١/١٤٥

(٣) في سيبويه ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام ألبتة ، إلا أنهم قد قالوا : ياأللهُ اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك) من قبل أن (الذي قال ذلك) – وإن كان لا يفارقه الألف واللام – ليس اسم بمنزلة (زيد) =

.....

للزومها وكونها عوضا[1] عن الهمزة التي هي فاء ، لأن أصله : (الإله) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت فصار[2] : (اللاه)[3] ، ثم أدغموا اللام في اللام فقالوا : (الله) ، ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر ، فصارت عوضا عن المحذوف[4] .

أو لأن النداء فيه أكثر[5] من غيره فخفف بحذف الوصلة .

= و (عمرو) ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ، ولو كان اسما غالبا بمنزلة (زيد) و (عمرو) لم يجز ذا فيه » .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ - المقتضب ٤ / ٢٣٩ - ٢٤١ أصول ابن السراج ١ / ٢٠٤ - اللمع ص ١٩٦ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - الإنصاف مسألة (٤٦) ١ / ٣٣٧ ، مسألة (٤٧) ١ / ٣٤١ - المفصل ص ٤١ - المرتجل ص ١٩٥ ، ١٩٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٩ - شرح الرضي ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٣ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ - شرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ - مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٠٥ .

(١) في ب ، حـ ، ط : (وعوضها) .

(٢) في أ ، ط : (فصارت) .

(٣) (اللاه) ممحاة من أ ومكانها بياض قدر كلمة .

(٤) ما ذهب إليه المصنف هو أحد أقوال أربعة . وهو قول يونس والكسائي والفراء وقطرب والأخفش .

وقال الخليل : أصل (إله) : (ولاه) من الوله والتحير ، ثم أبدلت الواو همزة فقيل : (إله) وأدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل : (الله) .

وقد ذكر سيبويه هذا الوجه بقوله : « ... وكأن الاسم - والله أعلم - (إله) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الأف وصارت الألف واللام خلفا منها » ا هج سيبويه ١ / ٣٠٩

ثم زاد وجها آخر بقوله : « ... وجائز أن يكون أصله : (لاه) - على وزن فعل ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل : الله » .

وقال أبو عثمان المازني : قولنا : (الله) إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل وليس أصله : (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه) .

ينظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢٦٠ وما بعدها - سيبويه ١ / ٣٠٩ ، ٢ / ١٤٤ .

(٥) في أ ، ب : (أكثر فيه) .

أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الباري سبحانه وتعالى[1] .

أو لأن إطلاق الأسماء يتوقف على الإذن ، ولم يجيء إذن في : يا أيها ، ويا هذا ، حتى يقال : يا أيها الله ، ويا هذا الله[2] .[3] .

قوله : « وَلَكَ فِي مِثْلِ :

[٤] يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ ..... الضَّمُّ والنَّصْبُ » .

---

(١) (سبحانه وتعالى) زيادة من ط .

(٢) في أ : (يا أيها الله وهذا) وفي ب ، حـ : (أيها وهذا) وما أثبته أوجه .

(٣) ما ذكره المصنف هو أحد موضعين يجوز فيهما الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف (أل) . والموضع الآخر هو ما سمي به من الجمال المصدرة بـ (أل) نحو : يا المنطلق زيد – في رجل سمي بذلك – نص عليه سيبويه ... وقاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بـ (أل) على الجملة نحو : يا الذي قام ... ونص سيبويه على منعه .

وأجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه (أل) مطلقا . شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٧ – ٢٨٩ . وينظر : سيبويه ٢ / ٦٨ – المقتضب ٤ / ٢٤١ .

٤ = جزء من صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية – ديوانه ص ٢١٩ – وهو بتمامه :

ياتيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٢٦ ، ٣١٤ – النوادر لأبي زيد ص ١٣٩ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ – الكامل ٣ / ٢١٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤١٨ – جمل الزجاجي ص ١٧٠ – الخصائص ١ / ٣٤٥ – المفصل ص ٤٢ – الأحاجي الزمخشرية ص ٤٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ٨٣ – الحلل لابن السيد ص ٢٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٦ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٤ – المغني ٢ / ٤٥٧ – خزانة الأدب ١ / ٣٥٩ – شواهد العيني ٤ / ٢٤٠ – الأشموني ٣ / ١٥٣ – الهمع ٢ / ١٢٤ – الدرر ٢ / ١٥٤ – المطالع السعيدة ١ / ٣٧٧ – الكافي ٢ / ٦٥٩ – مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ – الجامي ٢ / ٦٦ .

(تميم) : تيم بن عبد مناة ، وهم رهط عمر بن لجأ التيمي الخارجي .

(عدى) : عدي بن عبد مناة ، وأضيف (تيم) إليه لالتباسه .

الأعلم على سيبويه ١ / ٢٦ . وينظر : اللسان (تيم) و (عدي) .

.....

يعني في الأول . أما الضم فظاهر[1] ، لأنه منادى مفرد فكان مضموما كقولك : يا زيدُ .

وأما النصب فعلي وجهين ، أحدهما أن يراد بـ (تَيْمَ) الأول إضافته إلى (عَدِيٍّ) المذكور أخيرا[2] ، ثم أكد تأكيد لفظيا بلفظ (تَيْمَ) الثاني ، والتأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده ، عما كان عليه ، فلذلك بقي منصوبا على حاله[3] .

الثاني أن المراد : يَاتَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ ، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره[4] . أخيراً لأنه هو هو ، أترى أنهم قالوا :

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٢٧ : « ... فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم تيم عدي ، فترفع الأول لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان ، فهذا أحسن الوجهين » ا هـ .

(٢) في حـ : (آخرا) .

(٣) هذا مذهب سيبويه ، قال : « ... وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا » ا هـ .
سيبويه ١ / ٣١٥ .

(٤) هذا أحد قولي المبرد ، والآخر وافق به سيبويه .
قال المبرد معللا لوجه النصب : « ... والوجه الآخر أن تقول : يا تيم تيم عدي ، ويا زيد زيد عمرو .
وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير :
ياتيم عدي تيم عدي ، كما قال :

إلا عـلالة أوبدا هة قارح نهد الجزاره

أراد : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني : ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٠ - شرح الرضي ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٠٨ .

.....

[٥] ..... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الأَسَدِ

فحذفوا النون من (ذراعين) لكونه عندهم مضافا ، ولا مضاف إليه إلا ما يقدر من (الأسد) وهو مستغنى عنه بذكره أخيرا[1] ، وهو ها هنا مضاف لاتفاق المضاف والمضاف إليه جميعا في اللفظ .

وما تقدم فالمضاف فيه مختلف ، فإذا جاز لك فيه – مع اختلاف[2] المضاف لاتفاق المضاف إليه – فهو مع اتفاق المضاف والمضاف إليه أولى .

* * *

٥ = عجز بيت من المنسرح للفرزدق – ديوانه ١ / ٢١٥ – وهو بتمامه :

يا من رأي عارضا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

ويروي صدره : يا من رأي عارضا أكفكفه . سيبويه ١ / ٩٢ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ ويروى : يا من رأي عارضا أرقت له . الأعلم ١ / ٩٢ – ابن يعيش ٣ / ٢١ .

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٩٢ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ – الخصائص ٢ / ٤٠٧ – الحلل لابن السيد ص ٢١٣ – الأغاني ٩ / ١٠٥ – المفصل ص ١٠٠ – شرح الحماسة ٣ / ١٠٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢١ – شرح الرضي ١ / ١٤٧ – المغني ٢ / ٣٨٠ – الجامع الصغير ص ١٤٦ – لباب الإعراب ص ٤٤٩ – شرح الألفي للمرادي ٢ / ٢٨٢ – مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ – خزانة الأدب ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٤٦ – شواهد العيني ٣ / ٤٥١ والشاهد فيه أوضحه المصنف وهو قول المبرد : « ... أراد : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢٢٩ .

قال الأعلم : « ... وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد ، وأنواؤه أحمد الأنواء » ا هـ .

الأعلم على سيبويه ١ / ٩٢ . وينظر اللسان (عرض) .

(١) في ب : (آخرا) . (٢) (اختلاف) ساقطة من حـ .

الْمُنادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ : يَا غُلاَمِيَ وَيَا غُلاَمِي وَيا غُلاَمَ وَيا غُلاَمَا ، وَبالْهَاءِ وَقْفَا .....

قوله : « وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ ..... » ما ذكره .

أما إثبات الياء فعلى الأصل[1] ، فتحا أو سكونا[2] .

وأما حذفها وبقاء الكسرة[3] فللتخفيف للكثرة[4] .

---

(١) في شرح الرضي ١ / ١٤٧ : « ... اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلها الفتح لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن ، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد – ولا سيما حرف العلة – ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل » ا هـ . وقال سيبويه ١ / ٣١٦ : « واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل .

تقول : يا غلامي أقبل ، وكذلك إذا وقفوا ، وكان أبو عمرو يقول : ﴿ يا عبادي فاتقون ﴾ قال الراجز وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

فكنت إذا كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهى قبلكا » ا هـ

وقال المبرد : « ... وحجة من أثبتها أنها اسم بمنزلة (زيد) ، فقولك : يا غلامي ، بمنزلة : يا غلام زيد ، فلما كان اسما – والمنادى غيرها – ثبتت .

ومع هذا أنه من قال : يا غلام – في الوصل – فإنما يقف على الميم ساكنة فيلتبس المفرد بالمضاف ، فإن رام الحركة فإن ذلك دليل غير بين لأنه عمل كالايماء » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٤٧ . وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٠ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢١ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٦ .

(٢) في أ ، ط : (وسكونا) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣١٦ : « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد ، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين .. وصار حذفها لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ... وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال عز وجل : ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ – اللمع ص ١٩٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ – المفصل ص ٤٣ – المقرب ١ / ١٨٠ . (٤) في أ ، ج : (لكثرة) .

.....

وأما إبدالهم من الياء ألفا[1] فلأنها[2] الأخف ، والحاق الهاء لبيان الألف[3] ، وهي هاء السكت فلا تكون إلا في الوقف[4] .

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٥٢ : « ... وكل مضاف إلي يائك في النداء يجوز فيه قلب هذه الياء ألف لأنه لا لبس فيه وهو أخف ، وباب النداء باب تغيير » ا هـ .

وقد مثل لذلك سيبويه بقوله : « ... وذلك قولك : يا ربا تجاوز عنا ، ويا غلاما لا تفعل » ا هـ . سيبويه ١ / ٣١٧

(٢) في أ : (فإنها) .

(٣) في سيبويه ١ / ٢١٧ : « ... فإذا وقفت قلت : يا غلاماه . وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية ، وعلى هذا النحو جاء : يا أباه ويا أماه » ا هـ .

(٤) سكت المصنف هنا عن وجه سادس ذكره في شرح الوافية بقوله :

« ومنهم من يجيز الضم ، وهو بعيد » ا هـ

وقد أثبت سيبويه هذا الوجه بقوله : « ... وبعض العرب يقول : ياربُ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا » ا هـ .

ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٠ ، سيبويه ١ / ٣١٦ – المقتضب ٤ / ٢٦٣ .

وقد أثبت ابن مالك هذه الأوجه مرتبة على الوجه التالي بقوله : ... حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها ، وثبوتها ساكنة أكثر من ثبوتها متحركة ، وقلبها ألفا أكثر من حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها .

فخذه خمسة أوجه ، وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ ربُّ السجن أحب إلي ﴾ ... » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢١

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١١ – شرح الرضي ١ / ١٤٨ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٦ – التوضيح ٤ / ٣٨ – الجامع الصغير ص ٩٥ .

وَقَالُوا : يَا أَبِي وَيَا أُمِّي ، وَيَا أَبَتِ وَيَا أَمَتِ ، فَتْحاً وَكَسْراً ، وَبِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ

قوله : « قَالُوا : يَا أَبِي وَيَا أُمِّي » . على القياس[1] .

قوله : « وَيا أَبَتِ وَيَا أَمَتِ »[2] .

بقلب الياء تاء على غير قياس[3] ، وكانت مكسورة لأنها تدل عن حرف يناسب الكسرة[4] ، أو مفتوحة[5] لأنها بدل عن حرف متحرك بالفتح[6] .

قوله : « وَبِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ » .

يعني أنهم يقولون : يا أبتا ويا أمتا ، ولا يقولون : يا أبتي ويا أمتي لأن التاء

---

(١) أي أنهم قالوا فيهما ما قالوا في باب (غلامي) من جواز : يا أبي ويا أمي – بسكون الياء وفتحها – ويا أب ويا أم – بحذف الياء وبقاء الكسرة للتخفيف – ويا أبا ويا أما – بإبدال الياء ألفا – ويا أباه ويا أماه – بالهاء وقفا .

ينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٤٠ ، شرح الرضي ١ / ١٤٨ .

(٢) في حـ : (يا أبة ويا أمة) .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... وإنما جازت هذه الأشياء في (الأب) و (الأم) لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : يا صاح – في هذا الاسم – وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم » ا هـ .

(٤) علل لذلك المبرد بقوله : « ... فيجعل الهاء بدلا من الياء ، ويلزمها الكسر لأن هاء التأنيث لا تكون ساكنة ، لأنها كاسم ضم إلى اسم » ا هـ . المقتضب ٣ / ١٦٩

(٥) في أ : (أو مفتوحا) .

(٦) هذا ما علل به الرضي ١ / ١٤٨ .

وقد أثبت الفراء الكسر والفتح جميعا في قوله تعالى : ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾ من الآية ٤ / يوسف .

ينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢ – الكشاف ٢ / ٣٠١ – التبيان ٢ / ٧٢١ – البحر المحيط ٥ / ٢٧٩ .

وقال الرضي ١ / ١٤٨ : « ... وقد يقال : يا أبت ويا أمت – بالضم – وهو أقل من الأول . وكسر التاء فيهما أكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣١٧ .

وَيَا ابْنَ أُمَّ ، وَيَا ابْنُ عَمَّ خَاصَّةً مِثْلُ بَابِ (غُلاَمِي) . وَقَالُوا : يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ.

بدل عن الياء[1] ، فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه[2] ، بخلاف الألف فإنها ليست بدلا كالتاء[3] .

قوله : « وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ خَاصَّةً مِثْلُ بَابِ (غُلاَمِي)[4] . وَقَالُوا[5] : يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنُ عَمِّ »[6] .

يعني أن المنادى إذا كان مضافا إلى مضاف[7] إلى ياء المتكلم[8] كقولك : يا غلام غلامي[9] ، ويا ابن غلامي ، لا تجري فيه الأحكام المتقدمة[10] ، وإنما تجري فيه في قولهم : يا ابن أمي ، ويا ابن عمي ، خاصة[11] .

وسببه أن هذا كثر كثرة (يا غلامي) – وإن لم يكن من بابه – فعومل معاملته ،

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها .
قال الرضي ١ / ١٤٨ : « ... ولو كان الأمر كما قالوا لسمع : يا أبتي ويا أمتي أيضا » ا هـ . ويدل للبصريين قوله سيبويه ١ / ٣١٧ : « ... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء – إذا أضفت إلى نفسك خاصة – كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء » ا هـ .

(٢) قوله : (فلم يجموا بين البدل والمبدل منه) ساقطة من جـ .

(٣) قوله : (بخلاف الألف فإنها ليست بدلا كالتاء) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٤) زاد في ب ، جـ : (مطلقا) .

(٥) سقط من ب : (ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقالوا) .

(٦) سقط من جـ : (ويا ابن عم) .

(٧) في ط : (إلى المضاف) .

(٨) في حـ : (إلى المتكلم) .

(٩) في أ : (يا غلامي غلامي) ولا يستقيم به المقصود منه .

(١٠) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور غير النداء ، وذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلته في الخبر ، وكذلك : يا غلام غلامي ، وقال الشاعر : أبو زبيد الطائي :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خليتني لدهر شديد » ا هـ

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٥٠ – الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤ – المفصل ص ٤٣ .

(١١) قال ابن الشجري : « ... اختلفت العرب في قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فمنهم من =

.....

لمشاركته له في السبب . بخلاف بقية الباب فإنه لم يكثر فيه كثرته ، فلم يعامل تلك المعاملة[1] .

وكان الفتح ها هنا فصيحا – وإن لم يجيء في باب[2] (غلامي) – // إما ٣٧
لأنه أطول لفظا من ذلك فناسب[3] من التخفيف أكثر منه .

وإما لأنه في صورة المركب[4] فجعلت حركته حركة المركبات[5] .

* * *

= أثبت الياء وهو القياس ... ومنهم من أبدل من الكسرة فتحة فقلب الياء ألفا فقال : يا ابن أما ، ويا ابن عما ، وأنشدوا لأبي النجم العجلي :

يا بنت عما لا تلومي واهجعي .....

ومنهم من يحذف الألف ويبقي الفتحة فيقول : يا ابن أم ويا ابن عم » ا هـ .

الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤

وينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢١١ .

(١) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... وقالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من : يا ابن أبي ، ويا غلام غلامي ... وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٤١ .

(٢) (باب) ساقطة من حـ ، ط .

(٣) في أ ، ط : (فيناسب) .

(٤) هذا معنى قول المبرد : « ... وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فإنهم جعلوها اسما واحداً بمنزلة (خمسة عشر) ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣١٨ – الأمالي الشجرية ٢ / ٧٥ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢٢ – لباب الإعراب ص ٣٢٢ – شرح الفالي على اللباب ورقة ١٨٦ .

(٥) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولا هو القياس ، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب » ا هـ .

التَّرْخِـــــيمُ

وَتَرْخِيمُ المُنَادَي جَائِزٌ وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ ، وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفاً . وَشَرْطُهُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُضَافاً .....

قوله : « وَتَرْخِيمُ[1] المُنَادَي جَائِزٌ[2] وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ » .

يريد أن الترخيم في المنادى جائز مطلقا[3] في سعة الكلام ، وفي غير المنادى إنما يكون في ضرورة الشعر[4] .

قوله[5] : « وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفاً[6] ، وَشَرْطُهُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُضَافاً » .... لتعذر ذلك فيه ، لأنه إن رخم آخر الثانى رخم ما ليس في حكم المنادى ، ولو رخم الأول لجاء في وسط الاسم ، لأن المضاف إليه .....

---

(١) قال المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٢٢ : « الترخيم من قولهم : رخم صوته ، إذا رققه ، وكلام رخيم ، أي : ضعيف ، وعن الأصمعي قال : قال لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت : الترخيم ، فعمل باب الترخيم » ا هـ .

وقال ابن الخشاب : « معني الترخيم : القطع ، من قولهم : رخمت الدجاجة ، إذا انقطع بيضها ، كما تقول : أصفت ، ومنه صوت رخيم ، إذا لم يكن جهيرا ، وفي الصوت – إذا ضعف – تقطيع » ا هـ . المرتجل ص ١٩٨ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٩ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ .

(٢) زاد في أ ، ب : (مطلقا) وليس في المتن .

(٣) (مطلقا) ساقطة من ب ، ح ، ط .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٢٩ : « ... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر » اهـ.

(٥) (قوله) ساقطة من ب ، ح ، وفي ط : (قال) .

(٦) في سيبويه ١ / ٣٢٩ : « ... والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا ... وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم » ا هـ .

وزاد الرضي في العلة قوله : « ... ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٤٩ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – اللمع ص ١٩٨ – المفصل ص ٤٧ – المرتجل ص ١٩٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٩ – شرح المرادي ٤ / ٣٢ .
والمقصود من الحذف التخفيف : ما لم يكن له موجب كما في (قاض) و (عصا) ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف . ويسمي : حذف بلا علة ، وحذف الاعتباط . شرح الرضي ١ / ١٤٩ .

.....

من حيث اللفظ اسم مستقل ، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول ، فلما روعي الأمران ، تعذر الترخيم[1] .

ولا يلزم امتناع[2] ترخيم (معديكرب) لأن[3] امتزاجهما ليس كامتزاج المضاف والمضاف إليه[4] ، ألا ترى أنك تقول : معديكرب ، فترفع[5] آخره ، فلولا قوة الامتزاج لم يعرب هذا الإعراب .

فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظًا بخلاف الأول ، وهو الوجه الذي منع من ترخيم المضاف إليه .

فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب للترخيم في (معديكرب) وتركه في المضاف إليه .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، فترخيم غير المنادى عندهم مخصوص بالضرورة . وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المنادى المضاف ويوقعون الترخيم على آخر الاسم المضاف إليه وذلك قولهم : يا آل عام – في آل عامر – و : يا آل مال – في : يا آل مالك ، وما أشبه ذلك .

وعقد صاحب الإنصاف مسألة لهذا الخلاف رقم (٤٨) ١ / ٣٤٧ وما بعدها وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٠ – معاني الفراء ١ / ١٨٧ – المقتضب ٤ / ٢٦٠ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – أسرار العربية ص ٢٣٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٩ – خزانة الأدب ١ / ٣٧٧ – التصريح ٢ / ١٨٤ .

(٢) (امتناع) ساقطة من حـ . (٣) في أ : (فإن) .

(٤) (والمضاف إليه) ساقطة من ب ، جـ ، ط . (٥) في ، ب ، حـ ، ط : (يرفع) .

(٦) وذلك لأن ترخيم المركب المزجي إنما يكون بحذف عجزه فيقال : يا معدي – في : يا معديكرب – ، ويابعل – في يابعلبك – ، وياسيب – في : ياسيبويه – ، ويا حضر – في : ياحضرموت.

ينظر : سيبويه ١ / ٣٤١ ، ٣٤٢ – المقتضب ٤ / ٢١ – أصول ابن السراج ١ / ٤٤٢ – المقرب ١ / ١٨٦ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٧ .

وقال المرادي : « ... وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، ويا حضرم ، لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم ، وإنما أجازه النحويون » ا هـ . شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٠ .

قوله : « وَلاَ مُسْتَغَاثاً »[1] .

لأن المستغاث مطلوب فيه[2] رفع الصوت والجؤار به ، فهو مطلوب تطويله[3] لا الحذف منه[4] ، ولهذا المعنى زِيْدَ في آخره ألف .

قوله : « وَلاَ جُمْلَةً » .

لأن الجملة تحكي على إعرابها الأصلي[5] في انفصال كل كلمة عن[6] الأخرى من جهة اللفظ ، فهو كالمضاف مع المضاف إليه سواء[7] .

---

(١) إنما لم يشترط المصنف أن يكون المرخم غير مندوب لأن المندوب عنده ليس بمنادى .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢١٤ ، والهامش (٧) ص ٤٠٩ .

(٢) (فيه) ساقطة من ط .

(٣) في ب ، ح ، ط : (لتطويله) .

(٤) بمثل هذا التعليل قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٣ .
وقال سيبويه ١ / ٣٣٠ : « ... ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا لأنه بمنزلة المضاف إليه » اهـ .
وقال الرضي ١ / ١٥٠ : « وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء .... » ا هـ .

(٥) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٤٢ : « ... واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة :

يا دار عبلة بالجواء تكلمي ..... » ا هـ

غير أنه قد ذكر في موضع من كتابه أن من العرب من يفرد فيحذف العجز في النداء قال ٢ / ٨٨ : « ... ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا » ا هـ .
قال السيوطي : « قال أبو حيان : هذا النقل عن سيبويه خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع » ا هـ . المطالع السعيدة ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ - وينظر الارتشاف ٢ / ١٠٢٦ .
ولا أرى وجها لصحة قول أبي حيان بعد أن أثبت نص سيبويه في ذلك . وهذا ما جعل الرضي يقول : « وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو : يا تأبط » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٤٩

(٦) في ب ، ح : (من) بدل (عن) .

(٧) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٤ .

قوله : « وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ »[1] .

وإنما اشترطت العلمية لأن نداء الأعلام هو الكثير[2] في الكلام فناسب لكثرته التخفيف[3] ، ولم يكثر غيره كثرته .

وإنما اشترط أن يكون زائداً على الثلاثة[4] لأنه لو رخم وهو على ثلاثة أحرف[5] لأدى إلى جعل الاسم ليس على بنية من[6] أبنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال ، ولا سيما على لغة من يقول[7] : (يا حارُ)[8] ، لأنه عندهم اسم برأسه .

---

(١) في ب : (زائدا على الثلاثة) ، وفي حـ ، ط : (زائدا على ثلاثة) .

(٢) في ب : (الكثر) .

(٣) زاد الرضي في هذه العلة قوله : « ... مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٠

(٤) هذا مذهب البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي من الكوفيين . ومذهب الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط نحو : عنق وحجر وكتف ، لأن حركة الأوسط قائمة مقام الحرف الرابع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الترخيم يجوز في الثلاثي علما ، سكن وسطه أو تحرك ونسب ابن هشام هذا القول إلى هشام الضرير .

وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة (٤٨) ١ / ٣٥٦ وما بعدها لهذا الخلاف .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٤٣ – اللمع ص ٢٠٠ – المفصل ص ٤٧ – المرتجل ص ١٩٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ – المقرب ١ / ١٨٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٣ – التوضيح ٤ / ٦٠ ، ٦١ – شرح الجامع الصغير ص ١٠١ – الأشموني ٣ / ١٧٥ – الهمع ١ / ١٨٢ – المطالع السعيدة ١ / ٢٨٤ .

(٥) (أحرف) زيادة من ط . (٦) في ب ، حـ ، ط : (في) بدل (من) .

(٧) أي : بضم الراء من (حار) على لغة من لا ينتظر . وسيأتي مفصلا وأصله : (يا حارث) وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – اللمع لابن جني ص ١٩٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٥ .

(٨) في أ : (مر يا حار) .

والعلمية المذكورة ليست شرطاً معيناً وإنما هي أحد الشرطين، ، لابد من أحدهما لا بعينه ، وهو العلمية المذكورة أو تاء التأنيث .

[قوله : « وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ »[1]] .

وإنما قامت تاء التأنيث مقام العلمية جهة أنها تناسب التخفيف أيضا لفظا[2] ومعنى[3] .

ولم تشترط مع تاء التأنيث زيادة على الثلاثة[4] لأنه إذا رخم إنما تحذف تاء التأنيث ، فلم يؤد[5] الترخيم فيه إلى تغيير البنية[6] بخلاف ما تقدم..

وأما التغيير – إن كان – فبغير الترخيم[7] ، فلم يوجب الترخيم فيه[8] إعلالا .

---

(١) مثل لذلك سيبويه بقوله ١ / ٣٣٠ : « ... وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك : يا شا أدجني ، ويا ثب أقبلي ، إذا أردت : شاة ، وثبة » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٦ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٥٠ – المقرب ١ / ١٨٧ .

(٢) (أيضا) ساقطة من ط .

(٣) هذا معنى قول المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٢٦ : « ... فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين ، أما العلمية فإنها خلفها غيرها وهو التأنيث ، لأن التأنيث يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضيه العلم لكثرته » ا هـ .

(٤) قال ابن مالك : « ... ولا يشترط في ترخيم ما فيه تاء التأنيث إلا التعيين وعدم الإضافة ، فيستوى فيه علم وغيره ، وما هاؤه ثالثة وغير ثالثة » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٣ / ٥٣٤
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٩ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٩ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٨ – اللمع ص ٢٠٠ – المفصل ص ٤٧ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٥١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣ – مبسوط الأحكام ورقة ١٤٣ .

(٥) في أ : (يؤدي) وهو خطأ واضح .

(٦) في شرح الرضي ١ / ١٥٠ : « ... وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط » ا هـ .

(٧) وذلك لأنه مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة ، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب .

(٨) (فيه) زيادة من ط .

فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ كَـ : أَسْمَاءَ ، وَمَرْوَانَ ...

قوله : « فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ ..... » .

هذا بيان لما يحذف من المرخم ، لأنه قد يحذف منه حرف[1] ، وقد يحذف منه حرفان ، وقد تحذف الكلمة الثانية .

فإن كان في[2] آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة[3] ، يعنى أنهما اجتلبتا معا في أصلهما لمعنى واحد[4] ، لأن الألفين في (صحراء) مجتلبتان معا في أصلهما[5] لمعنى واحد وهو التأنيث[6] . وكذلك[7] الألف والنون مجتلبتان معا في أصلهما لمعنى واحد وهو التذكير مثل : سكران . وياءا النسب اجتلبتا معا لمعنى واحد وهو النسب[8] ، فتحذفان معا لما تنزلتا[9] منزلة الزيادة الواحدة .

---

(١) زاد في ط : (واحد) .

(٢) (في) ساقطة من ب ، حـ .

(٣) في حـ : (في حكم الواحدة) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فإن كان في آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، وذلك قولك في (عثمان) : يا عثم ، وفي (مروان) : يا مرو أقبل ، وفي (أسماء) : يا اسم أقبلي .... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤٣٨

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ - اللمع ص ١٩٩ .

(٥) (في أصلهما) ساقطة من ب .

(٦) مثل له في المتن بقوله : (أسماء) وقال في شرح المفصل : « ... وقد اختلف في (أسماء) هل هي مما آخره زيادتان أو حرف أصلي وقبله مدة ؟ فذهب سيبويه أنهما زائدتان ووزنه عنده (فعلاء) - من الوسم - ، انقلب الواو همزة على غير قياس ... وقد ذهب غيره إلى أن (أسماء) : أفعال ، جمع (اسم) ، سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتأنيث المعنوي والعلمية . فعلى هذا يكون آخره حرفا أصلياً وقبله مدة ... ومذهب سيبويه أقرب إلى المعنى » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٢٩

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ - شرح الرضي ١ / ١٥١ .

(٧) (وكذلك) ساقطة من حـ .

(٨) في ب : (لمعنى النسب) وفي حـ : (لمعنى النسبة) .

(٩) في حـ : (تنزلا) وهو سهو من الناسخ .

// قوله : « أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ قَبْلَهُ مَدَّةٌ[1] ..... ». ٣٧

كان يغني عنه وعما قبله[2] أن يقال[3] : (يحذف حرفان في كل ما كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف)[4] ، إلا أنه عدل إلى هذا التفسير تنبيهاً على علة حذف الحرفين ، وإعلاما بتفصيل حكم[5] الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان[6] .

ويراد بقولهم[7] (قبله مدة) : زيادة حرف[8] من حروف المد ساكن ، هذا[9] الذي يعني بالمدة ، فلذلك لو رخم [10] (منصور) و (عمار) و (مسكين)

---

(١) استدرك الرضي على المصنف في هذا بقوله : « ... كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عفرناة) و (سعلاة) إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمة وحدة وإن كانت على حرف ، فاكتفي بها » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٥١ ، ١٥٢
وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٤٤ .

(٢) (وعما قبله) أعلى السطر في أ .

(٣) ما قبله هو قوله : (فإن كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة) ينظر ص ٤٤٠ .

(٤) في شرح الرضي : « ... إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .
الفراء يجيز حذف المد أيضا في نحو : سعيد وعمود وعماد ، لكن لا يوجبه كما في نحو : عمار ومسكين ومنصور » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٢ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٢٢٦ - شرح الوافية للمنصف ١ / ١٦٧ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٧ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٨ .

(٥) في حـ ، ط : (أحكام) .

(٦) ما أثبته المصنف من هذا التقسيم تبع فيه جمهور النحويين .
ينظر : سيبويه ١ / ٣٣٨ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٨ - الإيضاح للفارسي ص ٢٣٧ - اللمع لابن جني ص ١٩٩ - المفصل ص ٤٨ - فصول ابن معط ص ٢١١ .

(٧) في ب : (بقوله) .

(٨) في حـ : (حروف) .

(٩) زاد في ب : (هذا هو الذي) .

(١٠) في ب : (إذا رخم) .

.....

قيل : يا منص ، ويا عم ، ويا مسك[1] .

ولو رخم (مختار) لقيل : يا مختا ، بإثبات الألف لأنها ليست مدة ، إذ هي[2] عين الكلمة ، وأصلها : مختير ، أو مختير .

وكذلك : (مستبين) ثبتت الياء لأنها ليست زائدة[3] .

وكذلك : (مستمال)[4] وما أشبهه[5] .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٣٨ : « هذا باب ما يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائدة وقع وما قبله جميعا ، وذلك قولك في (منصور) : يا منص أقبل ، وفي (عمار) : ياعم أقبل ، وفي رجل اسمه (عنتريس) : يا عنتر أقبل ، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد ، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائدا ، فهو زائد كما ما قبل النون زائد ... » ا هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٥ – التوطئة ص ٢٩٨ – لباب الإعراب ص ٣٣٠ – الجامع الصغير ص ١٠١ – المقرب ١ / ١٨٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٠ .

(٢) في أ : (وهي) وما أثبته أوجه .

(٣) وكذلك إذا كان الزائد غير ساكن وكان بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وقد مثل له سيبويه بقوله : « ... وذلك قولك في (قنور) : يا قنو أقبل ، وفي رجل اسمه (هبيخ) : يا هبي أقبل ، لأن هذه الواو التي في (قنور) والياء التي في (هبيخ) بمنزلة الواو التي في (جدول) والياء التي في (عثير) » ا هـ .

سيبويه ١ / ٣٣٨ – وينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٤) زاد في ب : (ومنقاد) .

(٦) في شرح الرضي ١ / ١٥٢ : « ... وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في (مستماح) و (مستميح) . ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضا ، والمشهور خلافه » ا هـ .

وينظر : الارتشاف ٢ / ١٠٣٣ – التوضيح ٤ / ٦٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢١٧ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٦ .

وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً حُذِفَ الِاسْمُ الْأَخِيرُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ ...

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً » .

يعني بـ (المركب) : ما ليس مضافا ولا جملة ، لأن ذلك قد استثنى[1] .

ويحذف الاسم الأخير[2] لأنه بمثابة زيادة ألحقت بعد تمام بنية الاسم فأشبهت تاء التأنيث وألفيه[3] ، فحذفت بكمالها إجراء له مجرى مشبهه[4] مع ما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه[5] .

قوله : « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ[6] فَحَرْفٌ وَاحِدٌ » .

لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد[7] . وهذا هو الأصل ، والزيادة إنما كانت لعارض ، فإذا زال العارض بقى على الأصل .

---

(١) أما استثناء المضاف فلقوله قبل : (وشرطه أن لا يكون مضافا) ينظر ص ٤٣٥ ، والهامش رقم (١) ص ٤٣٦ .
وأما استثناء الجملة فلقوله قبل : (ولا جملة) ينظر ص ٤٣٧ مع الهامش رقم (٥) من الصفحة نفسها .

(٢) في ب ، ح : (الآخر) .

(٣) في ب ، ح : (وألفي التأنيث) .

(٤) في ب : (إجراء لها مجرى مشبهها) وهو خطأ لأن القصد حمل الاسم الأخير على التاء ، ويمكن أن يكون المقصود حمل الزيادة على تاء التأنيث وألفيه ، فتصح العبارة .

(٥) في المقتضب ٤ / ٢١ : « ... تقول : يا حضر أقبل ، كما تقول : يا حمد أقبل » ا هـ . وينظر الهامش رقم (٦) من ص ٤٣٦ .

(٦) إشار إلى غير ما حذف منه حرفان – وهو ذو الزيادتين اللتين في حكم الواحدة ، وذو الحرف الصحيح الذي قبله مدة – وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب المزجي .
وقد جمع المصنف هذا القول في الوافية بقوله :

« وغير هذين بحرفواحد نحو : ثمود وحارث وحامد

وقال في الشرح : « ... وغير القسمين المذكورين لا يحذف منه عند الترخيم سوى حرف واحد نحو : ثمود ، وحارث ، وحامد ، ونحو ذلك » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٦٨ .

(٧) (واحد) ساقطة من ب ، ح ، ط .

وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، فَيُقَالُ : يَا حَارِ، وَيَا ثَمُو ، وَيَا كَرَوَ . وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَإِسِهِ فَيُقَالُ : يَا حَارُ ، وَيَا ثَمِي ، وَيَا كَرَا .....

قوله : « وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ » .

أي : على الأكثر في اللغة[1] لأنه في حكم الموجود لفظا ومعنى[2] ، لأنه مراد إذ القائل : يا حَارِ ، معلوم منه[3] أنه قاصد : يا حَارِثُ .

وإذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى فالأولى بقاء ما بقى على ما كان عليه ، فلذلك يقال : يا حارِ ، ويا ثَمُو ، ويا كَرَوَ ، في : حارث وثمود وكروان ، فيبقى ما قبل المحذوف على حاله[4] .

قوله : « وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ » .

هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كأن الاسم بنى على

---

(١) وهو اختيار سيبويه ١ / ٣٣٠ . وجمهور النحويين .
وصفه المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٨ بأنه أفصح الوجهين .
وابن السراج فى أصوله ١ / ٤٣٧ بأنه الأجود .
والزمخشري في مفصله ص ٤٧ بأنه الكثير .
والحريري في شرح ملحة الإعراب ص ٥٠ بأنه الأظهر ،
وقد جعله الرضي في شرحه ١ / ١٥٣ على غير القياس ومن غير الأكثر .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢١ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٠ ، ٥٤١ التوضيح ٤ / ٦٥ .

(٢) (لفظا ومعنى) ساقطة من ط .

(٣) (منه) ساقطة من أ .

(٤) ذكر سيبويه هذا الوجه بقوله : « واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا ، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء ، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضوع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله لأنه ليس عندهم حرف الإعراب ، وذلك قولك في (حارث) : يا حار ، وفي (سلمة) : يا سلم ، وفي (برثن) : يا برث ، وفي (هرقل) : يا هرق ... » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٣٠
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٣٧ – اللمع ص ١٩٨ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥١ – فصول ابن معط ص ٢١١ .

.....

هذه الحروف الباقية[1] ، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل[2] ، لأن الحذف فيه لا للإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم ، يد ، ودم ، وهن ، وعطى – وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وعطيي[3] – فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان[4] حذفه تخفيفا ، ولو كان المحذوف[5] للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصاً ، وقاضٍ ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد .

فهذا وجه ظاهر يقوى هذه اللغة مستقرأ من لغتهم[6] .

---

(١) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٨ : « ... الوجه الثاني : أن يجعل المحذوف نسيا نسيا ويعامل الباقي بما يعامل به الاسم الذي يحذف منه شيء على ما يقتضيه قياس لغتهم » اهـ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ : « هذا باب ما يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام و لم تك فيه هاء قط ، وذلك قول بعض العرب – وهو عنترة العبسي :

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبان الأدهم

جعلوا الاسم (عنتر) وجعلوا الراء حرف الإعراب .

... وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء ... وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا : يا طلح ، ويا عنتر ... » اهـ .

وينظر في هذا الوجه : المقتضب ٤ / ٤ ، ٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ ع اللمع ص ١٩٩ – شرح ملحة الإعراب ص ٥٠ – المفصل ص ٤٧ – فصول ابن معط ص ٢١١ – المقرب ١ / ١٨٧ – النكت الحسان ص ٣٣٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ ، ٥٣ – الجامع الصغير ص ١٠٢ – البهجة المرضية للسيوطي ص ٣٨٦ .

(٣) هذه الجملة الاعتراضية التوضيحية زيادة من ط .

(٤) (كان) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (الحذف) .

(٦) أثبت الرضي هذا الوجه نقلا عن المصنف ، لكنه خالفه وخالف جمهور النحويين بأن جعل هذا الوجه هو الأكثر على ما يقتضيه القياس ، وذلك قوله : « ... وكان القياس أن يكون جعل =

.....

فعلى هذا[1] تقول في (حارث) : يها حارُ - بالضم - لأنه كذلك يكون لو كان مستقلا .

وتقول في (ثَمُودَ) : يا ثَمِي ، لأنك لم حذفت الدال وقدرت الباقي اسما برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء ، فوجب أن يقال : يا ثَمِي[2] .

وتقول في (كَرَوَانَ) : يَا كَرَا - بالألف[3] - لأنك لما حذفت الألف والنون بقى آخر الاسم متحركة قبلها فتحة ، وحكم أمثالها أن تقلب ألفا ، فوجب أن يقال : يَاكَرَا .

= ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه ، وهو الأكثر لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في (عصا) و (قاض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كأن لم تغن بالأمس ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو (غد) و (يد) و (دم) معتقب الإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجهة ... فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو (عصا) و (قاض) مما الحذف فيه مطرد واجب » ا هـ. شرح الرضي ١ / ١٥٣ .

(١) في ب ، ح : (فعلى ذلك) .

(٢) مثل لذلك سيبويه بنحو (عرقوة) و (قمحدوة) و (رعوم) فقال : « ... وذلك قولك في (عرقوة) و (قمحدوة) - إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه هاء على حال - : يا عرقي ، ويا قمحدي ، من قبل أنه ليس في الكلام اسم آخره كذا .

وكذلك أن رخمت (رعوم) - وجعلته بهذه المنزلة - قلت : يا رعي » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٨ ، ٤٤٣ - شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٦ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ .

(٣) قال المبرد : « ... لو رخمت (كروانا) - فيمن قال يا حار - لقلت : يا كرا أقبل ، وكان الأصل : ياكرو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » ا هـ .
المقتضب ١ / ٣٢٤ - ومثل له سيبويه بنحو (قطوان) فيقال فيه : يا قطا .
ينظر : سيبويه ١ / ٣٣٤ - اللمع ص ٢٠٠ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٣ . (الكروان) - بالتحريك - : طائر ، يدعى الحجل . اللسان (كرا) .

.....

٣٩ ولو رخمت (حَوَلاَيا) لقلتُ : يا حولاء[١] ، لأنك // لما حذفت الألف بقي آخر الاسم ياء متطرفة بعد ألف زائدة فقياسها[٢] أن تقلب همزة[٣] .

وقد زعموا إنك إذا رخمت (قاضون) – اسم رجل – قلت على اللغة الأولى : يا قاضي ، بإثبات الياء ، وعلته أن حذفها إنما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو ، فلما حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ردها[٤] .

فورد عليهم إذا رخم (مُحْمَرٌّ) ، فقياسه على ذلك : يَا مُحْمِر – بكسر الراء[٥] –

---

(١) (الحِوَلاء) و (الحُوَلاء) – بالكسر والضم – من الناقة : كالمشيمة للمرأة . وهي جلدة ماؤها أخضر تخرج مع الولد وفيها أغراس وعروق وخطوط خضر وحمر ... وقد تستعمل للمرأة . اللسان (حول) . (٢) في حـ : (قياسها) .

(٣) قال ابن السراج : « ... وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بـ (حولايا) و (بردرايا) : يا حولاي أقبل ، ويا بردراي أقبل ، لأن الحرف الذي قبل آخره متحركا ، فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث ، فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها » ا .
أصول النحو ١ / ٤٣٨ ، ٤٣٩
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٩ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٤٠ : « هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا ، وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون) : يا قاضي أقبل ، وفي رجل اسمه (ناجي) : يا ناجي أقبل ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه (مصطفي) : يا مصطفى أقبل » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٤٣ – المقرب ١ / ١٨٨ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٩ .

(٥) وإلى مثل ذلك ذهب الفراء ، فكان يرد الساكن إلى أصل حركته لأنه لا يرى سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيقول : (يا محمر) بكسر الراء ، و (يا مقر) بسكون القاف وفتح الراء .
قال الرضي : « وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم : (يا قاضي) و (يا أعلى) في المسمى بقاضون وأعلون ... » ا هـ .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٥٤ – التسهيل ص ١٧٩ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ .

.....

لأن أصلها الكسر[1] ، وإنما سكت لعارض الإدغام لوجود مثلها ، فإذا رخمت فقد زال الموجب للسكون ، وهم لا يقولونه ، ويقولون : يا مُحْمَرْ ، بإسكان الراء[2] .

فأجيب عن ذلك بأن[3] تلك الياء تثبت في كثير من المواضع ، فلها أصل في الإثبات لفظا[4] ، وإنما زال الإثبات لعارض بدليل قولهم : رأيت قاضيا وقاضية ، بخلاف الراء في (مُحْمَر) فإنه لم يثبت كسرها[5] فيه بوجه من الوجوه ، فلذلك وجب الرد في (قاضون) ولم يجب الكسر[6] في (مُحْمَرَ) . وهذا قول الفارسي[7] .

* * *

(١) في حـ : (لأن الراء أصلها الكسر) وفي ط : (أصلها الكسرة) .

(٢) وإلى هذا ذهب سيبويه وجمهور النحويين ، قال : « ... وأما (محمر) – إذا كان اسم رجل – فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٤٠ .
وينظر : أصول النحو لابن السراج ١ / ٤٤٤ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٢ ، ٥٤٣ – شرح الرضي ١ / ١٥٤ – التسهيل ص ١٨٩ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٨ .

(٣) في حـ : (لأن) .

(٤) (لفظا) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (كسرتها) .

(٦) في حـ : (ولم تجب الكسرة) .

(٧) نسب المصنف – وتبعه الرضي وكثير من المتأخرين – هذا التوجيه إلى الفارسي ، والصواب أن القول هو قول ابن السراج – أستاذ الفارسي – نقله عنه الفارسي في حجته ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، ومسائله المنثورة ورقة ٢١ / أ ، ولكنه لم يشر إلى أن هذا هو قول أستاذه ابن السراج .
قال ابن السراج : « ... وأما (محمر) – إذا كان اسم رجل – فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فقلت : يا محمر أقبل . ولقائل أن يقول : هلا رددت الحركة فقلت : يا محمر أقبل ، إذ كان الأصل : محمررا ، كما رددت الياء في (قاضي) ؟
فالجواب في ذلك أنك إنما رددت الياء في (قاضي) لأنك لم تبن الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على الحذف ، و (محمر) لم تلحق الراء الأخيرة بعد أن تم بالأولى ولم يتكلم بأصله » اهـ .
أصول النحو ١ / ٤٤٤ . وينظر : شرح الرضي ١ / ١٥٤ – سيبويه ١ / ٣٤٠ .

النُّدْبَـــــةُ

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمَنْدُوبِ ، وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ (يَا) أَوْ (وَا) ، وَاخْتُصَّ بِـ (وَا) .....

قوله : « وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمَنْدُوبِ »[1] .

ووجهه أنهما لما اشتركا في باب الاختصاص حمل عليه المندوب ، وكثيراً ما تحمل العربُ بابا على باب آخر – مع[2] اختلافهما – لاشتراكهما في أمر عام ، ومثل ذلك قولهم : أما أنا فأفعلُ كذا[3] أيها الرجل ، وقولهم : سواء على أقمتُ أم قعدتَ[4] .[5] .

قوله : « وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ (يَا) أَوْ (وَا) » .

لأن المندوب لا يدخل عليه سواهما دون بقية حروف النداء ، كأنهم حملوه

---

(١) إنما أفرده المصنف بالذكر لأنه عنده – تبعا لابن جني – محمول على النداء وليس بمنادى ، يدلك على ذلك قوله في شرح المفصل في باب النداء : « ... المطلوب إقباله : أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله » ا هـ . شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .
وينظر : اللمع لابن جني ص ٢٠٢ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ ، ١٥٦ ، والهامش (٧) ص ٤٠٩ .

(٢) في حـ : (على) بدل (مع) .

(٣) (كذا) ساقطة من حـ ، ط .

(٤) في أ : (قعت) وهو تحريف .

(٥) قصد المصنف من هذا أنهم حملوا المندوب على المنادى – مع اختلافهما – لاشتراكهما في أمر عام كما حملوا ما جرى على حرف النداء وضعا له – وليس بمنادى ولكنه اختص كما أن المنادى مختص – على التسوية في أنها أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام .
قال سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... وذلك قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعل ؟ فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيد أفضل أم خالد ؟ – إذا استفهمت – لأن علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء ، وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل » ا هـ .
ينظر سيبويه أيضا ١ / ٤٨٣ – المقتضب ٣ / ٢٨٧ ، ٢٩٨ .
وقد نقل الرضي معنى ما ذكره المصنف . شرح الرضي ١ / ١٥٦ .

على المشهور في النداء ، وجعلوا له حرفا نصا إذا قصدوا النصوصية عليه وهو (وا)[1] ، وهو معنى قوله[2] : واختص بـ (وا)[3] .

قوله : « وَحُكْمُهُ فِي الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ حُكْمُ الْمُنَادَى » .

لأنهم لما حملوه على لفظه أجروه مُجْراه في تفاصيله ، فإن كان مفرداً ضم[4] ، وإن كان طويلاً[5] نُصِبَ ، وكذلك توابعه كتوابع المنادى[6] ، والعلة واحدة .

قوله : « وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي[7] آخره » .

لأنه لما كان غرضهم تطويل الصوت[8] جوزوا الزيادة لذلك[9] ، وكانت الألف أولى لأنها أخف وزيادتها أكثر[10] .

---

(١) قوله : (وهووا) ساقطة من أ .

(٢) ذكر ذلك في المتن ينظر الصفحة السابقة رقم ٤٤٩ .

(٣) قال الرضي ١ / ١٥٦ : « ... يعني : اختص لفظ المندوب بالندية بسبب لفظة (وا) ، فـ (وازيد) مختص بالندية ، و (يازيد) مشترك بين الندية والنداء .

وقيل : قد يستعمل (وا) في النداء المحض ، وهو قليل » ا هـ .

(٤) فيقال : وازيد . وينظر ص ٤١٢ .

(٥) أي : مضافاً أو شبيها بالمضاف نحو : واعبد الله ، واطالعاً جبلا .

وينظر ص ٤١٥ - ، ولا تجيء النكرة ها هنا إذا لا يندب إلا المعروف كما سيذكر المصنف بعد . ينظر ص ٤٥٢ .

(٦) وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندية . شرح الرضي ١ / ١٦٥ .

(٧) (في) ساقطة من ط .

(٨) في سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندية كأنهم يترنمون فيها » ا هـ .

وينظر أيضا ١ / ٣٢٦ - المقتضب ٤ / ٢٦٨ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٢ - اللمع ص ٢٠٢ .

(٩) زاد في ب ، حـ : (به) .

(١٠) في أصول ابن السراج : « ... والألف أكثر في هذا الباب » ا هـ .

أصول النحو لابن السراج ١ / ٤٣٢

فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ : وَاغُلاَ مِكَيه ، وَوَاغُلاَ مَكُموهُ ، وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ

قوله : « فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ : وَاغُلاَ مِكَيْه وَوَاغُلاَ مَكُمُوهُ » .

يريد أن زيادة الألف إذا كانت توجب لبسا عدل عنها إلى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر الاسم من الحركات ، فإن كانت[1] ضمة فالواو ، وإن كانت كسرة فالياء .

وبيانه : أنك لو قلت في ندبة[2] (غلام) – مخاطبة – واغلا مكاه ، بالألف[3] لالتبس بندبة (غلام) المذكر ، فلما أوجبت اللبس عدل عنها إلى ما يجانس حركة الآخر ، وهو الياء لأن الكاف مكسورة .

وكذلك لو قلت في ندبة (غلام) – جماعة مخاطبين – : (واغلا مكماه ، لالتبس بندبة (غلام) المثنى ، فعدل عن الألف وجاءت الواو لأن الميم أصلها الضم ، وكذلك ما أشبهه[4] .

قوله : « وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ »[5] .

لأنها هاء السكت التي تلحق لبيان الحركة أو حرف المد ، فتختص[6] // بالوقف لأنه وضعها[7] . ٤٠

---

(١) في أ ، حـ : (كان) وما أثبته أوجه .

(٢) زاد في ب : (باب غلام) .

(٣) (بالألف) ساقطة من أ .

(٤) في المقتضب ٤ / ٢٧٤ : « هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع ، وذلك قولك – إذا ندبت غلاما لامرأة وأنت تخاطب المرأة – : وآغلا مكيه ، وآذهاب غلا مكيه ، لأنك تقول للمذكر : وآغلا مكاه ، ووآذهاب غلا مكاه ... فإن ندبت غلاما لجماعة قلت : وآغلا مكموه ، ووآذهاب غلا مكموه ، لأنك تقول للاثنين : وآذهاب غلا مكماه ، وفي كل هذا قد حذفت من الاثنين والجمع الألف والواو لالتقاء الساكنين » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٣ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٥ – اللمع ص ٢٠٤ – التوطئة ص ٢٩٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٠ – شرح الرضي ١ / ١٥٦ – ١٥٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٤ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠ – التوضيح ٤ / ٥٤ .

(٥) (الوقف) ساقطة من أ .

(٦) في أ : (فتخصص) وفي حـ : (فيختص) .

(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٣٢١ – المقتضب ٤ / ٢٦٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٣ ، ١٤ – شرح الرضي ١ / ١٥٨ . أصول ابن السراج ١ / ٤٣٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢١ .

وَلاَ يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ فَلا يُقَالُ : وَارجُلاَهُ ، وَامْتَنَعَ : وَزَيْدُ الطَّوِيلاَهُ ، خِلاَفاً لِيُونُسَ .....

قوله : « وَلاَ يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ ، فَلاَ يُقَالُ : وَارِجُلاَهُ »[1] .

لأن الغرض بالندبة الإعلام[2] بالتفجع وإقامة العذر ، أو أحدهما ، وذلك لا يحصل بغير معروف[3] .

قوله : « وَامْتَنَعَ مِثْلُ : وَازَيْدُ الطَّوِيلاَهُ خِلاَفاً لِيُونُسَ »[4] .

يريد أن الصفة لا تلحقها علامة الندبة وإنما تلحق الموصوف[5] خلافا ليونس فإنه يجيز إلحاق علامة الندبة بالصفة[6] .

---

(١) (فلا يقال : وآرجلاه) ساقطة من أ .

(٢) في ب : (وهو الإعلام) .

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا بقوله : « ... هذا الذي ذكر في المتفجع عليه ، وأما المتوجع منه فإنك تقول : وآمصيبتاه ، وليست بمعروفة .

ويعني بالمعروف : المشهور ، علما كان أو لا ، فلو كان علما غير مشهور لم يندب ، وكذلك غيره من المعارف فلا يقال : واهذاه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٨

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب وروي عنه سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها .

سمع منه الكسائي والفراء ، وكان له حلقة في البصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية .

وله من المصنفات : معاني القرآن ، اللغات ، النوادر الكبير ، النوادر الصغير ، الأمثال .

مات سنة ثنتين وثمانين ومائة ، وقيل سنة ثلاث وثمانين ومائة للهجرة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ – مراتب النحويين ص ٤٤ – طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ – نزهة الألبا ص ٤٩ – وفيات الأعيان ٢ / ٤١٦ – أنباه الرواة ٤ / ٦٨ – بغية الوعاة ٢ / ٣٦٥ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣٠ .

(٥) في ط : (بالموصوف) .

(٦) في سيبويه ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ : « ... وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه . وزعم الخليل أن هذا خطأ » ا هـ . =

.....

قال الخليل : لو جاز : وازيد الطويلاه ، لجاز : جاءني زيد[1] الطويلاه[2] يريد أن الاسم الأول هو المندوب وجاءت الصفة بعد كماله بجملته ، فلو لحقت علامة الندبة (الطويل) للحقت ما ليس بمندوب ، وكان يجب لذلك أن تلحق ما ليس بمندوب مطلقا .

* * *

= وينظر (رأي يونس) في المقتضب ٤ / ٢٧٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣١ .

(١) (زيد) ساقطة من ج .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٢٣ : « هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيد الظريف والظريف .

وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول : الظريفاه ، أن (الظريف) ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وآزيدا أنت الفارس البطلاه ، لأن هذا غير نداء كما أن ذلك غير نداء » ا هـ .

وقد ذكر المبرد هذا القول لكنه لم ينسبه للخليل وإنما نسبه لجميع النحويين ، وذكره أيضا ابن السراج في أصوله ولم ينسبه .

ينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢١٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧١ ، ١٧٢ – المفصل ص ٤٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٤ – التوطئة ص ٢٩٩ – شرح الرضي ١ / ١٥٩ .

هذا وقد ارتضي الكوفيون قول يونس في هذه المسألة وقالوا به .

ينظر : الإنصاف مسألة (٥٢) ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلاَّ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ وَالإِشَارَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ نَحْوُ : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا[1] ﴾ ، وَأَيُّهَا الرَّجُلُ .....

قوله : « وَيَجُوز حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ[2] إِلاَّ مَعَ اسْمِ[3] الجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ » .

يريد : حذف حرف النداء من المنادى إلا مع اسم الجنس .

ويريد باسم الجنس : كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها[4] . وإنما امتنع حذف الحرف منه لأن أصله أن ينادى بـ : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل[5] ، ويا أيهذا الرجل[6] ، على ما تقدم[7] .

وإذا قيل : يا رجل ، فقد حذفت[8] الألف واللام[9] استغناء عنهما بحرف

---

(١) من الآية ٢٩ / يوسف . وقد تقدم ذكرها في ص ٤١١ وينظر الهامش رقم (١) .

(٢) في المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ : « ... وقد تبتديء الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف ، وذلك قوله :

حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف المناخير

وقال عز وجل : ﴿ رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض ﴾ ا هـ .

وينظر أيضا : ٢ / ٢٥٨ – سيبويه ١ / ٣٢٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٥ .

(٣) في جـ : (ويجوز حذف الحرف إلا مع) .

(٤) قال الرضي ١ / ١٥٩ : « ... يعني بالجنس : ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كـ : يا رجل ، أو لم يتعرف كـ : يا رجلا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له نحو : يا غلام فاضل ، ويا حسن الوجه ، ويا ضربا زيدا ، قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ شرح ابن يعيش ٢ / ١٥ ، ١٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٦ ، ٥٠٧ – التسهيل ص ١٧٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢٢ – الأشموني ٣ / ١٣٧ – التصريح ٢ / ١٦٤ .

(٥) (ويا هذا الرجل) ساقطة من أ ، ب .

(٦) (ويا أيهذا الرجل) ساقطة من جـ ، ط .

(٧) ينظر ص ٤٣٤ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٨) في حـ : (فقد حذف) .

(٩) (اللام) ساقطة من ط .

.....

النداء ، وحذف ما كان لحذف اللام ، فكرهوا حذف حرف النداء أيضاً لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا[1] .

وكذلك اسم الإشارة ، وأصله[2] أن تقول : يا أيهذا[3] ، كراهة اجتماع التعريفين[4] ، ثم حذفوا المتوسط إما لأن التعريفين[5] ، مختلفان[6] ، وإما لأنهم[7] قدروا تعريف الإشارة منتفيا كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية ، فبقى : يا هذا ، فكرهوا الحذف خوف الإخلال[8] .

---

(١) سيبويه ١ / ٣٢٥ : « ... ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا : رجل - وأنت تريد : يا هذا ويا رجل ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجاج :

جاري لا تستنكري عزيري

يريد : يا جارية » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٦٠ - أصول ابن السراج ١ / ٤١٢ - المفصل ص ٤٥ .

(٢) (أصله) ساقطة من ط .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٨ - المقتضب ٤ / ٢١٦ ، ٢١٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤١١ .

(٤) لأن التعريف بالنداء لفظي ، والتعريف بالإشارة معنوي .

(٥) في ط : (التعريفان) وهو خطأ واضح .

(٦) في أ : (مختلفين) وهو خطأ واضح .

(٧) في نسخ الشرح : (أو لأنهم) وما أثبته أوجه .

(٨) عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة اعتدادا بكونه معرفة قبل النداء ، واستشهادا بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾ .

وقال الرضي ١ / ١٦٠ ردا عليهم : « ... وليس في الآية دليل لأن (هؤلاء) خبر المبتدأ » ا هـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ - التوضيح ٤ / ١٤ .

هذا ... وقد وافق ابن مالك الكوفيين ، فقال في الألفية :

وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله

الألفية بشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٦ .

وقال في شرح الكافية ٢ / ٥٠٦ ، ٥٠٧ : « ... والبصريون يرون هذا شاذا لا يقاس عليه ، والكوفيون يقيسون عليه ، وقولهم في هذا أصح . وكذلك يجيزون اسم الإشارة بحذف حرف =

ولا عن المستغاث والمندوب لأن معناهما يناسب التكثير حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم ، فكان معناهما ينافي الحذف[1] ، ولذلك لم يرخما[2] كما تقدم[3] .

[قوله : « وَشَذَّ : أَصْبِحْ لَيْلُ »[4]] .

= النداء ، ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام » ا هـ

وقال في شرح شواهد التوضيح ص ٢١١ : « ... وأجازه الكوفيون وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح » ا هـ .

(١) في سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... وأما المستغاث فـ (يا) لازمة له لأنه يجتهد ... وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل ... والندبة يلزمها (يا) و (وآ) لأنهم يختلطون ويدعون من قد فات وبعد عنهم » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للصمنف ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ - شرح الرضي ١ / ١٦٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢٣ .

(٢) في نسخ الشرح : (لم يرخم) وما أثبته أوجه .

(٣) ينظر ص ٢٢٥ .

(٤) أهمل المصنف شرح هذا وما بعده مما ذكر في المتن .

وهو مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر ، قال الميداني : « ... ذكر المفضل بن محمد بن يعلي الضبي أن امرأ القيس بن حجر الكندي كان رجلا مفركا لا تحبه النساء ولا تكاد امرأة تصبر معه ، فتزوج امرأة من طيء فابتنى بها ، فأبغضته من تحت ليلتها وكرهت مكانها معه ، فجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت أصبحت ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو ، فتقول : أصبح ليل ... وذهب قولها مثلا ، قال الأعشي :

وحتى يبيت القوم كالضيف ليلة يقولون : أصبح ليل والليل عاتم » ا هـ

ينظر : مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ - أمثال العرب ١ / ٥٢ - جمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ - المستقصى ١ / ٢٠٠ - لسان العرب (صرم) و (فرك) . ووجه الشذوذ فيه حذف حرف النداء مع اسم الجنس ، وأصله : أصبح بالليل . قال المبرد : « ... والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢٦١ - وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٦ - المفصل ص ٤٤ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ - الوافية للمصنف ١ / ١٧٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ - شرح الرضي ١ / ١٦٠ - لباب الإعراب ص ٣٢٤ - التوضيح ٤ / ١٧ .

[قوله : « وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ[1] ، وَأَطْرِقْ كَرَا »[2]] .

---

(١) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر . قال الميداني : « ويروي : افتدى مخنوق » ا هـ .
ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٧٨ – المستقصي ١ / ٢٦٥ .

قال الرضي : « قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتدي مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أي : أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر ، ثم ضغطه سليك فضرط ، فقال سليك : أضرطا وأنا الأعلى ، فذهبت كلها أمثال » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٠ .

ووجه الشذوذ فيه كسابقه ، قال سيبويه : « ... وقالوا في مثل : افتد مخنوق ... وليس هذا بكثير ولا قوى » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٢٦

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٦١ – المفصل ص ٤٤ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ – المقرب ١ / ١٧٧ – الجامع الصغير ص ١٠٤ – التوضيح ٤ / ١٧ .

(٢) مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم : اطرق كرا ، أي : اسكت فإني أريد من هو أنبل منك .

وقد يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل . وقيل : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، قال الشاعر :

إذا رآني كل بكري بكى أطرق في البيت كاطراق الكرا

(أطرق) : طأطأ رأسه وأغض بصره إلى الأرض .

(كرا) : ترخيم (كروان) على لغة من لا ينتظر ، وهو طائر ويدعى : الحجل . وينظر : اللسان (كرا) ، مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ – جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ – المستقصي ١ / ٢٢١ .

ووجه الشذوذ فيه كسابقيه .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٦ – المقتضب ١ / ١٨٨ ، ٤ / ٢٦١ – الكامل ٢ / ٥٦ – المفصل ص ٤٤ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ – الوافية للمصنف ١ / ١٧٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ – التوطئة ص ٢٩٧ – شرح الرضي ١ / ١٤٦ ، ١٦٠ – المقرب ١ / ١٧٧ – شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٠ – الارتشاف ٢ / ٥٩٥ – لباب الإعراب ص ٣٢٤ – التوضيح ٤ / ١٧ – الأشباه والنظائر ١ / ٨٩ – التصريح ٢ / ١٦٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى جَوَازاً لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِثْلُ : « أَلاَ يا اسْجُدوا » .

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى جَوَازاً لِقِيَامِ[1] قَرِيْنَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ[2] مِثْلُ : أَلاَ يَا اسْجُدُوا »[3] .

لأنه مفعول ، وقد تقدم أن المفعول يحذف لقيام قرينة[4] ، فلا بعد في حذف المنادى .

* * *

---

(١) (جوازا) ساقطة من أ ، حـ .

(٢) (تدل عليه) لم تثبت في نسخ الشرح ، وأثبتها موافقة للمتن .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء من السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون ﴾ ا هـ . الآية ٢٥ / النمل .

وما أثبته المنصف هي قراءة الكسائي وابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي وحميد ورويس . وقد ذكرها المصنف ص ٩٨٥ ونسبها إلى الكسائي .

وقال الفراء (معاني القرآن ٢ / ٢٩٠) : « ... وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج مخففة : (ألا يا اسجدوا) على معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله (يا) .

قال : وسمعت بعض العرب يقول : ألا يا ارحمانا ، ألا يا تصدقا علينا ، قال : يعنيني وزميلي . قال الشاعر – وهو الأخطل – :

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر وإن كان حيانا عدي آخر الدهر

حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني بعض المشيخة – وهو الكسائي – عن عيسى الهمداني قال : وكنت أسمع المشيخة يقرأونها (ألا) بالتخفيف على نية الأمر ... » ا هـ .

وقال ابن خالويه (الحجة ص ٢٧١) : « ... والحجة لمن خفف أنه جعله تنبيها واستفتاحا لكلام ثم نادى بعده ، فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لاقباله عليه وحضوره ، فأمرهم حينئذ بالسجود . وتلخيصه : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والعرب تفعل ذلك كثيرا في كلامها » ا هـ

وينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٦٥٠ – الكشاف ٣ / ١٤٥ – التبيان ٢ / ١٠٠٧ – البحر المحيط ٧ / ٦٨ – الكشف لمكي ٢ / ١٥٦ – مجمع البيان ٧ / ٢١٦ – البيان للأنباري ٢ / ٢٢١ – تقريب النشر ص ١٥٤ – تحبير التيسير ص ١٢٥ – الإتحاف ص ٣٣٦ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٦٥ – المقتضب ١ / ١٦٠ – الخصائص ٢ / ١٩٦ – ٣٧٦ – الإنصاف ١ / ٩٩ – الوافية للمصنف ١ / ١٧٦ – شرح الرضي ١ / ١٦٠ .

(٤) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٠٦ .

مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ

الثَّالِثُ : مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ بِمُتَعَلِقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبِهِ لَنَصَبَهُ ..

قوله : « الثَّالِثُ[1] مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ بِمُتَعَلِقِهِ[2] لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبِهِ[3] لَنَصَبَهُ » .

فقوله : كل اسم ، هو المقصود .

وقوله : بعده فعل ، ليخرج عنه ما بعده اسم أو غيره[4] ، مثل : زيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق ، وزيد في الدار[5] .

وقوله : أو شبهه ، ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل[6] مثل قولهم : أزيداً أنت محبوس عليه ، وشبهه .

---

(١) أي : من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً ويبقى مفعوله . وقد تقدم موضعان ، الأول سماعي ومثل له المصنف بنحو : امرأ ونفسه ، وانتهو خيرا لكم ، وأهلا وسلا .
ينظر ص ٤٠٧ .
والثاني المنادى ، ص ٤٠٩ .
يدل على ذلك قول المصنف في شرح الوافية ١ / ١٧٧ : « والثالث من المفاعيل التي التي يجب حذف الفعل فيها ، وهو أيضاً قياس كالثاني » ا هـ .

(٢) زاد في ب : (بحيث لو) . (٣) سقط من حـ ، ط : (هو أو مناسبه) .

(٤) في حـ : (وغيره) .

(٥) قال الرضي ١ / ١٦٣ : « ... ولا يريد بقوله : (بعد فعل) : أن يليه الفعل متصلا به ، بل أن يكون هو أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه » ا هـ .

(٦) قال أبو حيان : « ... واشتغال العامل يشمل الفعل نحو ما مثلناه ، ويشمل ما يعمل عمل الفعل هنا . قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : لا يدخل هنا ما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقديم معموله ، فالصحيح أنه لا يفسير في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا اشتغال في الصفات المشبهة ، ولا في المصادر ، ولا في أسماء الأفعال » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ١ .
وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٢ / ٩ / أ - شرح الرضي ١ / ١٦٣ - شرح المرادي ٢ / ٣٦ .

نَحْوُ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ

وقوله : مشتغل عنه بضميره ، ليخرج عنه[1] ما ليس كذلك مثل قولهم[2] : زيدا ضربت ، فإن ذلك ليس من هذا الباب[3] .

وقوله : أو بمتعلقه ، ليدخل ما تعلق الفعل فيه ، بمتعلق الضمير[4] كقولك : زيدا ضربت غلامه .

وقوله : لو سلط عليه لنصبه[5] ، احتراز من مثل قولهم : هل ضربته ؟ فإنه اسم وبعده[6] فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه // لو سلط عليه لم ينصبه ، لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله . ٤١

---

(١) (عنه) ساقطة من ب ، ح ، ط .

(٢) (قولهم) زيادة من ب . (٣) لأن العامل فيه ظاهر وهو الفعل المتأخر .

(٤) في شرح الرضي : « ... والتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو كونه مضافا إلى ذلك الضمير نحو : زيدا ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا له نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه . وأما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو : زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه ، وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من التعلقات » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٤ .

(٥) عبارة المتن : (لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه) ، ولم يذكر المصنف قوله (هو أو مناسبه) في الشرح ، وكذا فى شرح الوافية ١ / ١٧٧ ، وقد ذكر الرضي الوجه في هذا فقال : « ... ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة – أعني : أو مناسبة – والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل ، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح ، والحق أنه لابد منها وإلا خرج نحو : زيدا مررت به ، وأيضا نحو : زيدا ضربت غلامه ، لأنه لابد ها هنا من مناسب ينصب (وزيدا) ، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ، ولو سلط (ضربت) (وزيدا) في هذا الموضع لنصبه ، لكن لايصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٨ .

(٦) في ح : (بعده) بدون الواو .

يُنْصَبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، أَيْ : ضَرَبْتُ وَجَاوَزْتُ ، وَأَهَنْتُ ، وَلاَبَسْتُ ...

قوله : « يُنْصَبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، أَيْ :[1] ضَرَبْتُ ، وَجَاوَزْتُ ، وَأَهَنْتُ ، وَلاَبَسْتُ » .

وإنما انتصب لأن ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له[2] .

و لم يصح أن يكون منصوب بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عملين من جهة واحدة[3] .

وهذا المقدر إن أمكن تقديره[4] مثل الفعل المذكور كان أولى مثل : زيدا ضربته .

وإن لم يمكن[5] فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن[6] فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن فالملابسة .

فالأول : زيدا ضربته . والثاني : زيدا مررت به . والثالث : زيدا[7] ضربت غلامه . والرابع : زيدا حُبِسْتُ عليه[8] .

---

(١) زاد في حـ ، ط : (أي يفسر نوعه) .

(٢) هذا مذهب البصريين ، فالمنصوب عندهم مفعول لفعل مقدر دل عليه المفسر المذكور ، وذلك لأن في الذي ظهر دلالة على المقدر ، فجاز إضماره استغناء بالظاهر عنه ،

أما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير وإن كان قد اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه .

وقد أفسد قول الكوفيين كل من المصنف والأنباري وابن يعيش والرضي .

وينظر : الإنصاف مسألة (١٢) ١ / ٨٢ ، ٨٣ – شرح بن يعيش ٢ / ٣٠ ، ٣١ – شرح الرضي ١ / ١٦٣ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٥٣ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣٨ .

وقد نسب المرادي قول البصريين المتقدم إلى الجمهور .

(٣) هذا رد من المصنف على ما ذهب إليه الكوفيون .

(٤) في حـ : (تقدير) . (٥) في أ : (وإن لم يكن) .

(٦) في حـ : (وإن يمكن) بإسقاط (لم) .

(٧) (زيدا) ساقطة من حـ .

(٨) فصل الرضي في شرحه مواضع الفعل المفسر – ينظر ١ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

وينظر شرح الوافية للمنصف ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

قوله : « وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةِ خِلاَفِهِ »[1] .

يعني : عند عدم قرائن النصب المختار[2] ، واللازم[3] ، والقرائن المسوية بين الأمرين[4] على ما سيأتي .

ومثاله : زيد ضربته ، قال سيبويه : والنصب عربي كثير والرفع أجود[5] .

وإنما كان أجود لأنه لا يلزم[6] معه تقدير ولا حذف ، وفي النصب يلزم التقدير والحذف ، فكان الرفع أولى لذلك[7] .

---

(١) إنما ابتدأ المصنف بما يختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل .
فقال : (ويختار رفعه بالابتداء) فبين بقوله : (بالابتداء) عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه – إذا نصب – فعل . شرح الرضي ١ / ١٧٠ / ١٧١ .

(٢) ينظر ص ٤٦٥ .

(٣) ينظر ص ٤٧١ .

(٤) ينظر ص ٤٧٠ .

(٥) قال سيبويه : « ... وإذا بنيت الفعل الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ... ورفعته بالابتداء ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ .
وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء .
وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره ، والاسم ها هنا مبنى على هذا المضمر ... والنصب عربي كثير والرفع أجود لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم » ا هـ . سيبويه ١ / ٤١ ، ٤٢

(٦) في ب ، حـ : (ليس يلزم) .

(٧) ينظر تعليل سيبويه في العبارة السابقة لكون الرفع أجود .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٢ ، شرح الرضي ١ / ١٧١ .

أَوْ عِنْدَ وُجُودِ قَرِيْنَةٍ أَقْوَى مِنْهَا كَـ (أَمَّا) – مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ – وَ (إِذَا) لِلْمُفَاجَأَةِ ..

قوله : « أَوْ عِنْدَ وُجُودِ قَرِيْنَةٍ[1] أَقْوَى مِنْهَا ..... » .

يريد أن الرفع يختار أيضا – وإن وجدت قرينة النصب – إذا وجد أقوى منها من قرائن الرفع ، ومثاله ، قام زيد وأما عمرو فقد ضربته ، وقام زيد وإذا عمرو يضربه بكر ، فإن قولك : (قام زيد) قرينة من القرائن التي تختار معها النصب – كما[2] سيأتي[3] – إلا أنه لما وجدت (أما) و (إذا) للمفاجأة – وهي من قرائن الرفع – ترجح الرفع[4] من حيث إن (أما) حرف يقع بعده المبتدأ غالبا[5] وإذا كان كذلك ترجح الرفع إبقاءً لما كان عليه قبل ذلك من سلامة التقدير والحذف[6] .

---

(١) (قرينة) ساقطة من نسخ الشرح ، وقد أثبتها موافقة للمتن .

(٢) في ط : (على) بدل (كما) .

(٣) وهو قوله بعد : « ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب » ا هـ . وينظر ص ٤٦٥ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٢ : « ... وقد قرأ بعضهم : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ وأنشدوا هذا البيت على وجهين ، النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :

فأما تميم تميم بن مر فألفاهم القوم روبي نياما

ومثله قول ذي الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

والنصب عربي كثير ، والرفع أجود » ا هـ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٤٩ – المقتضب ٣ / ٢٧ – معاني الحروف للرماني ص ١٢٩ – المغني ١ / ٥٧ .

(٦) جملة صور (أما) في هذا الموضع أنها تجامع ثلاث قرائن للنصب ، هي مع إحداهما مغلوبة ، ومع الأخريين غالبة فيترجح الرفع .

فأما الأولى أن تكون مع الطلب نحو : أما زيدا فأكرمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ .

وأما الثانية فأن تكون الجملة بعدها معطوفة على جملة فعلية ، وقد مثل لها المصنف بنحو : قام زيد وأما عمرو فقد ضربته .

وأما الثالثة فأن تكون جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو قولك : أما زيد فقد أعطيته =

.....

قوله : مع غير الطلب ، تقييد في اقتضاء (أما) الرفع[1] اختيارا ، ليعلم أنها إذا كانت مع الطلب – الذي هو أحد قرائن النصب – لا تقوى لمقاومته في اقتضاء الرفع كما قويت على غيره وترجحت ، بل يكون هو مرجحا عليها[2] كقولك : أما زيد فأكرمه[3] .

وإنما ترجح الطلب في اقتضاء النصب على الأصل ، وعلى قرينة الرفع التي هي (أما) لأنه إذا رفع كان الطلب خبرا له ، والطلب لا يصلح[4] خبرا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد ، بخلاف النصب فإنه لا بعد[5] فيه إلا وقوعه على غير الأكثر .

قال أبو على كلاما معناه[6] : أنه كان يظن أنه لا يقع الأمر[7] خبرا للمتبدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى وجد ذلك في كلامهم ، فوجب تأويله بتقدير : مقول[8] فيه[9] .

وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى وإن وجدت قرائن الرفع .

= دينارا ، في جواب من قال : أيهم أعطيت ؟ .

وأما (إذا) فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، وهي غالبة معها ، وذلك إذا كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على جملة فعلية نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

شرح الرضي بتصرف ١ / ١٧١ ، ١٧٢ – وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(١) في ب ، حـ : (للرفع) .

(٢) في ب ، حـ : (عليه) .

(٣) ينظر المقتضب ٣ / ٢٧ . وقد مثل له المصنف في شرح الوافية بقوله : « ونحو : أما خالدا فسقيا ، ومثل : أما جعفر فرعيا » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٨١ .

(٤) في حـ : (لا يصح) .

(٥) في ب ، حـ : (لا يعد) .

(٦) في ط : (ما معناه) ، وفي حـ : (قال أبو على ما معناه) .

(٧) (الأمر) ساقطة من أ .

(٨) (مقول فيه) ساقطة من حـ :

(٩) لم أجد نص ما أثبته المصنف نقلا عن الفارسي ، والذي ذكره الفارسي هو قوله : « ... ومما يرتفع بالابتداء قولهم : زيدا اضربه ، وعمرو لا تكرمه فـ (زيد) يرتفع ها هنا بالابتداء ، =

قوله : « وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ » .

لأنه إذا تقدمت جملة فعلية على ما نحن فيه فلو رفع لكان جملة اسمية ، فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وهو غير // متناسب[1] ، والتناسب في ٤٢
كلامهم مقصود مهم عندهم[2] .

ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه ، بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض .

= والأحسن فيه النصب .... » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٣٦ .

ويفهم من قول الفارسي إنه إذا كان (زيد) مرفوعا بالابتداء فإن جملة الأمر بعده خبر . وقد أجمع النحويون خلافا للأنباري على وقوعها خبرا بشرط إضمار القول ، والتقدير : زيد مقول فيه اضربه .

قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١ / ٣٨٩ : « ... وقال ابن السراج بمنعه حتى يقدر قولا عاملا في محل الجملة ، والجملة من معموله .

وأقام الفارسي مدة يمنعه حتى سمعه من كلامهم » ا هـ .

وقد نص ابن عقيل على أن ابن السراج والفارسي يلتزمان تقدير (القول) خلافا للأكثرين . ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٠ ، أصول ابن السراج ١ / ٦٧ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٦ .

(١) في ب : (مناسب) .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٦ : « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل ، وذلك قولك . رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عمرا وعبد الله مررت ، ولقيت قيسا وبكرا أخذت أباه ، ولقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا .

وإنما اختير النصب ها هنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، إذا كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذا كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل » ا هـ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٨ – الإيضاح الفارسي ص ٣١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٩ – شرح الرضي ١ / ١٧٢ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٧ – التذييل والتكميل ٣ / ٢٩ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٤٢ – المقرب ١ / ٨٩ – =

وَبَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ[1] وَ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَ (حَيْثُ) وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِذْ هِيَ مَوَاعُ الْفِعْلِ[2] .

قوله : « وَبَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ وَ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَ (حَيْثُ) وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِذْ هِيَ مَوَاقِعُ الفِعْلِ » .

لأن الاستفهام بالفعل أولى[3] ، فإذا أمكن تقدير الفعل معه كان أولى توفيراً له على ما يقتضيه من الأولوية ، وإذا كان تقدير الفعل أولى كان النصب أولى لأنه لازمه[4] .

= الجامع الصغير ص ٨٢ .

هذا وقد أفاد ابن هشام بأن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاث أقوال :

أحدهما : الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام زيد وعمرا أكرمته ، أن نصب (عمرا) أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتن أولى من تخالفهما .

الثاني : المنع مطلقا ، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله :

عاضها الله غلاما بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد

إن (الضرس) فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ .

الثالث : لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط ، نقله عنه أبي الفتح في (سر الصناعة) .

ينظر المغنى ١ / ٤٨٥ .

(١) في بعض نسخ المتن : (وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام) وكذا في الرضي ، وما أثبته أوجه لموافقته تناول المصنف لهما بالشرح إذ بدأ بالكلام على حرف الاستفهام ، وقد أثبت الجرجاني في حاشيته نص ما أثبته وقال : كذا في المقروءة . حاشية الجرجاني ١ / ١٧٢ .

(٢) قوله (إذا هي مواقع الفعل) ساقطة من بعض نسخ المتن ، وكذا لم تثبت في الرضي .

(٣) (أولى) ساقطة من حـ .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٥٠ ، ٥١ : « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني عليه الفعل ، وهو باب الاستفهام ، وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ... وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ... فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب » . وينظر : المقتضب ٢ / ٧٤ .

.....

وإنما قال : (بعد حرف الاستفهام) تنبيها على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام[1] و (هل)[2] . وإنما كان النصب مع النفي[3] أولى لاقتضائه الفعل معنًى كالاستفهام ، فَعِلَّتُهُ كَعِلَّتِهِ[4] .

---

(١) اضطربت هذه العبارة في نسخ الشرح اضطرابا يؤدي بعضه إلى الإخلال بالمعنى المقصود ، ففي
أ : (تنبيها على أن ذلك مع أسماء الاستفهام) .
وفي : ب : (تنبيها على أن ذلك يكون مع أسماء الاستفهام) .
وفي حـ : (تنبيها على أن ذلك لا يكون مع الاستفهام) .
وما أثبته هو ما في ط وهو أصوب هذه العبارات .

(٢) ذكر الجامي في شرحه أن المصنف قد سوى بين همزة الاستفهام و (هل) في ترجيح النصب بعدهما فقال : « ... وإنما قال (حرف الاستفهام) لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل : من أكرمته ؟ ولم يقل (همزة الاستفام) ليشمل مثل : هل زيدا ضربته ؟ فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء (هل) لفظ الفعل لأنه بمعنى (قد) في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل » ا هـ .
الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣١ .

وما أثبته الجامي عن المصنف وهم منه ، فإن المصنف لم يصرح هنا باستواء الهمزة و (هل) في هذا الحكم بل خالف بينهما كما هو صريح عبارته وهي قوله : (تنبيها على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام وهل)

وأيضا فإن المصنف قد صرح بشذوذ (هل) في هذا الموضع بقوله في شرح المفصل : « ... وأزيدا ضربته ؟ أحسن من قولك : أزيد ضربته ؟ .

وليس : هل زيدا ضربته ؟ مثل : أزيدا ضربته ؟ لا في الرفع ولا في النصب ، لاقتضائها لفظ الفعل ، فلذلك كان شاذا بخلافه في الهمزة لتصرفهم فيها ، أو لأن (هل) في أصلها بمنزلة (قد) » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٣٩
وينظر : سيبويه ١ / ٥٢ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٤ ، ٣٥ – شرح الرضي ١ / ١٧٣ .

(٣) في شرح الرضي ١ / ١٧٣ : « ... قوله (بعد حرف النفي) هي : لا ، وما ، وإن ... وليس : لم ، ولما ، ولن ، من هذه الجملة إذا هي عاملة في المضارع ولا معمولها لضعفها في العمل » ا هـ .

(٤) في أن كلهيما في الحقيقة لمضمون الفعل لفظا أو تقديرا .

.....

و (إذا) الشرطية لاقتضائها الفعل لما فيها من معنى الشرط[1] .

وكان يلزم مَنْ مذهبه أن (إذا) الشرطية لا تدخل[2] إلا على الفعل لفظا أو تقديرا – كـ (إن) الشرطية[3] – أن يكون في هذا الباب واجبا معها النصب لوجوب تقدير الفعل ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في (إن) الشرطية ، فتجويزهم الرفع مع (إذا) الشرطية دليل عليهم[4] في أنه لا يلزم دخولها على الفعل .

---

(١) في سيبويه ١ / ٥٤ : « ... ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده – إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه – نصبا في القياس (إذا) و (حيث) تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدا تجده فأكرمه ، لأنهما يكونا في معنى حروف الجزاء ... والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتديء الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » ا هـ .

(٢) في حـ : (لا يدخل) .

(٣) هذا مذهب المبرد ، وقد صرح به في المقتضب بقوله ٢ / ٧٤ ، ٧٥ : « ... واعلم أن المفعول إذا وقع هذا الموقع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك : أزيدا ضربته ؟ ... وذلك قولك : إن زيدا تره تكرمه ، ومن زيدا يأته يعطه ، وإن زيدا لقيته أكرمته .

وكذلك (إذا) لأنها لا تقع إلا على فعل ، تقول : إذا زيدا لقيته فأكرمه قال :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقال الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولو رفع هذا رافع غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يضمر (بلغ) فيكون : إذا بلغ ابن أبي موسى ، وقوله : (بلغته) إظهار للفعل وتفسير للفاعل » ا هـ .

وقوله أيضاً ٣ / ١٧٧ : « و (إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل نحو : آتيك إذا جاء زيد » ا هـ .

وقوله : « فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن (إذا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا بالفعل » ا هـ . المقتضب ٣ / ١٧٧

وينظر : حاشية المقتضب ٢ / ٧٥ ، ٧٦ – الأعلم على سيبويه ٢ / ٤٢ – شرح الرضي ١ / ١٧٤ .

(٤) في ب : (عليه) حملا على لفظ (من) .

و (حيث) كـ (إذا) في اقتضاء الفعل غالبا فكانت بالفعل أولى[1] .

وفي الأمر والنهي لما[2] تقدم من أن[3] جعله خبرا عسير لمنافاة الطلب الإخبار حتى ترجح النصب مع وجود قرينة الرفع التي هي (أما) ، فلأن يختار مع عدمها أولى[4] .

قوله : « وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ المُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ مِثْلُ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ »[5] .

وهي[6] أيضا قرينة من قرائن النصب المختار ، ووجه أنه لو رفع لكان المعنى المقصود غير متعين بنفس الإخبار ، ألا ترى أنه يجوز – إذا رفعت[7] – أن يكون (خلقناه)[8] خبراً فيفيد المعنى المقصود ، وصفةً فيفيد غير المقصود ، لأن التقدير معه : كل مخلوق لنا بقدر ، وهو معنى غير المقصود[9] ، فكان النصب أولى لما فيه من البيان للنصوصية على المعنى المقصود[10] ، لأنك إذا نصبت نصبت بفعل يفسره (خلقناه) فيكون التقدير : خلقنا كل شيء [خلقناه] بقدر ،.....

(١) تنظر عبارة سيبويه في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

(٢) (لما) ساقطة من أ .

(٣) (من) ساقطة من حـ .

(٤) ينظر قول المصنف ص ٤٦٣ مع الهامش رقم (٦) من الصفحة نفسها .

(٥) الآية ٤٩ / القمر . (٦) في ب : (هي) بدون واو .

(٧) الرفع قراءة أبي السمال . قال ابن عطية : وقوم من أهل السنة – ينظر : البحر المحيط ٨ / ١٨٣ – المحتسب ٢ / ٣٠٠ – الكشاف ٤ / ٤١ .

(٨) زاد في أ : (بقدر) .

(٩) قال ابن جني : « ... الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة ، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ كقولك : نحن خلقنا كل شيء بقدر ، فهو كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل (إن) فتنصب الاسم وبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر » ا هـ . المحتسب ٢ / ٣٠٠

(١٠) أوضح أبو حيان هذا المعنى الذي قصده المصنف . البحر المحيط ٨ / ١٨٣ .

فيفيد العموم في المخلوقات ، وهو المعنى المقصود[1] .

قوله : « وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ : زَيْدٌ وَعَمْرو[2] أَكْرَمْتُهُ » .

لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، اسمية من وجه بالنظر إلى الجملة الكبرى وفعلية [من وجه[3]] بالنظر إلى الجملة[4] الصغرى ، فاستوى الأمران ، فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي لا تقدير فه رجحت قرينة النصب لقربها[5] من الجملة التي الكلام فيها[6] .

---

(١) وهذا المعنى هو ما ذهب إليه أهل السنة في ترجيحهم لقراءة النصب .

وقال القدرية : القراءة برفع (كل) و (خلقناه) في موضع الصفة لـ (كل) ، أي : إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر ، أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك . البحر المحيط ٨ / ١٨٣

وينظر في إعراب الآية : سيبويه ١ / ٧٤ – المقتضب ٢ / ٧٦ – معاني الأخفش ورقة ٣٦ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٧ ، ٣١٩ – البيان للأنباري ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ – مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٠١ – التبيان ٢ / ١١٩٦ – مجمع البيان ١٩٣٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٥ – شرح الرضي ١ / ١٧٥ – التذييل والتكميل ٣ / ٣٢ ، ٣٣ – الارتشاف ٢ / ٩٨٧ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٤٣ .

(٢) هكذا بالرفع ، وفي المتن بالنصب ، وهما سواء .

(٣) تكملة يدل عليها ما قبلها .

(٤) (الجملة) زيادة من ط .

(٥) في أ ، ب : (بالقرب) وما أثبته أوجه .

(٦) ينظر تعليل الرضي لذلك في شرحه ١ / ١٧٥ .

وينظر أيضا : المفصل ص ٥٠ ، ٥١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٢ ، ٣٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٧ – المقرب ١ / ٨٩ – التوضيح ٢ / ١٧١ .

وَيَجبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ مِثْلُ : إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ ، وَألاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ .....

٤٣ قوله : « وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[١] // وَحَرْفِ[٢] التَّحْضِيضِ » .

لأنها حروف لم يقع بعدها إلا[٣] الأفعال[٤] ، وفهم ذلك من استقراء لغتهم[٥] ، فإذا وقع بعدها الاسم وجب تقدير الفعل مفسراً بفعل بعد الاسم[٦] ، ولذلك التزموه عند الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل ، فيقولون : إنْ زيدا ضربته ضَرَبكَ[٧] ، ولا يقولون : إنْ زيدا مضروب ، ولا ما أشبه ذلك ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما تقدم .

والتحضيض[٨] كذلك ومثاله : ألاَّ زيدا ضربتَهُ .

---

(١) المقصود بقوله : (حرف الشرط) : (إن) نحو : إنْ زيدا ضربته ضربك ، و (لو) نحو : لو زيدا أكرمته أكرمك ، بخلاف (أما) فهي وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها كما تقدم .

وليس للشرط حرف رابع إلا (إذ ما) – عند سيبويه – ولا تقع هذا الموقع لأنه يقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب . شرح الرضي بتصرف ١ / ١٧٦

(٢) (حرف) ساقطة من ط .

(٣) (ألا) ساطقة من أ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٥٧ : « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال » ا هـ .

(٥) في شرح الرضي ١ / ١٧٦ : « ... لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقا منهم » ا هـ .

(٦) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٣ : « ... واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إن) ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن (إن) من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي (إن) المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء لتبني عليها الأسماء » ا هـ .

(٧) في نسخ الشرح : (إن زيد ضربته ضربته) وكذا مثل في شرح الوافية ١ / ١٨٧ وما أثبته أوجه وهو ما مثل به في المتن .

(٨) وهو أربعة : (هلا) و (ألا) و (لولا) و (لوما) وعند الخيل (ألا) المخففة . شرح الرضي ١ / ١٧٦

وينظر : سيبويه ١ / ٥١ – المقتضب ٢ / ٧٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٨ ، ٣٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٨ – التذييل والتكميل ٣ / ١٥ – ٢٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣٥ .

قوله : « وَلَيْسَ مِثْلُ : أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ ، مِنْهُ ، فَالرَّفْعُ لاَزِمٌ »[1] .

أي : ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب ، فالرفع[2] فيه[3] لازم[4] على أنه مبتدأ أو فاعل[5] لدخوله في حدهما[6] وامتناع تقدير عامل سواهما .

---

(١) (لازم) سقط من حـ .

(٢) في سيبويه ١ / ٥٣ : « ... فإن قلت : أزيد ذهب به ، وأزيد انطلق به ، لم يكن إلا رفعا ، لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاما لم يكن إلا رفعا كما قلت : أزيد ذهب أخوه ، لأنك لو قلت : أزيد ذهب ، لم يكن إلا رفعا » ا هـ .

(٣) (فيه) زيادة من ط .

(٤) قال الرضي ١ / ١٧٧ : « ... جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر ، أي : أزيدا ذهب الذهاب به ، فيكون المجرور في محل النصب ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور ، بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو : أذهب شخص زيدا ذهب به ، فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو (إن زيد ضربته) لازم الفعل الظاهر على العكس ، أي : إن ضرب زيد ضربته .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود بضميره أو متعلقه في الرفع والنصب » ا هـ .

هذا .. وقد نسب أبو حيان الوجه الأول إلى كل من المبرد وابن السراج والسيرافي .

التذييل والتكميل ٣ / ٥٢ .

وذكر ابن يعيش هذين القولين دون أن ينسبهما . شرح المفصل ٢ / ٣٥ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ١٢ – هامش السيرافي ١ / ٥٣ – التسهيل ص ٨٢ – شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٠ – الارتشاف ٢ / ٩٢٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٦٠ .

(٥) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٣٥ وقد فصل القول في هذين الوجهين .

(٦) في حـ : (فالرفع فيه لازم على الابتداء لدخوله في حد المبتدأ) .

وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن الفعل شرطه أن يكون مشتغلاً عن العمل فيما قبله بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه[1] ، وهذا ليس كذلك لأنه لو لم يشتغل لم يعمل فيه شيئا ، لأنه يقتضي مرفوعا ، ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله .

الثاني : أن شرطه أن يكون لو سلط عليه لنصبه ، فلو سُلِّمَ أن (ذهب) يعمل فيما قبله لم يكن منهُ أيضا لأن عمله إنما هو[2] رفع .

قوله[3] : « وَكَذَٰلِكَ ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه فِي الزِّبُرِ ﴾ »[4] .

يريد[5] : أنه[6] ليس من هذا الباب أيضا لأنه موهم ، إذ هو اسم وبعده ، فعل مسلط على ضميره ، فيتوهم المتوهم أيضا أنه لو سلط عليه لنصبه ، فيدخله في هذا الباب[7] .

وهو غلط ، لأن تقدير تسليطه على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى ها هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى : وكل[8] شيء مفعول لهم ثابت في الزبر[9] ، وهو[10] مخالف لذلك المعنى ، فوجب أن لا يكون من هذا الباب فيجب رفعه .

---

(١) قوله (على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه) زيادة من ط .

(٢) (هو) ساقطة من أ .

(٣) (قوله) ساقطة من ح .

(٤) الآية ٥٢ / القمر .

(٥) (يريد) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) زيادة من ط .

(٧) فصل الرضي القول في علة الرفع في الآية ، وما أثبته هو معنى ما ذكره المصنف .
ينظر : شرح الرضي ١/١٧٨ – مبسوط الأحكام ورقة ١٦٠ – الفوائد الضيائية ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٨) في أ ، ح : (كل) بدون واو .

(٩) سقط من ح ما بين (الزبر) الأولى والثانية .

(١٠) قال أبو حيان : « وكل شيء فعلوه ، أي : فعلته الأمم المكذوبة محفوظ عليهم إلى يوم القيامة ، قاله ابن عباس والضحاك وقتادة وأبى زيد .
ومعنى (في الزبر) : في دواوين الحفظة » ا هـ . البحر المحيط ٨ / ١٨٤ . وينظر : الكشاف ٤ / ٤٢ – التبيان ٢ / ١١٩٦ .

قوله : « وَنَحْوُ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ »[1] .

ظاهره أنه من[2] هذا الباب لأنه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ، ولكن لما اتفق القُرَّاءُ على الرفع[3] أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر ، فقال المبرد : الألف واللام بمعنى [التي[4]] و (الذي) ، والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك[5] : الذي يأتيني فله درهم[6] .

---

(١) قال الله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة .... ﴾ من الآية ٢ / النور .

(٢) (من) سقط من حـ .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٨٨ : « ... أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله : (الزانية والزاني) ، ولا يجمع القراء على خلاف المختار » ا هـ .

وقال أبو حيان : « ... وقرأ عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس : (الزانية والزاني) بنصبهما على الاشتغال ، أي : واجلدوا الزانية والزاني ، كقولك : زيدا فاضربه .. والنصب هنا أحسن منه في : ﴿ سورة أنزلناه ﴾ لأجل الأمر » ا هـ . البحر المحيط ٦ / ٤٢٧

وينظر : المحتسب ٢ / ١٠٠ – الكشاف ٣ / ٤٦ ، ٤٧ ، التبيان ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤ .

(٤) تكملة يستقيم بها المعنى ، إذا التقدير : التي تزني والذي يزني .

(٥) (قولك) سقط من حـ .

(٦) الذي ذكره المبرد هو قوله في (الكامل) ٢ / ٢٦٥) : « ... قوله : هريرة ودعها وإن لام لائم . منصوب بفعل مضمر تفسيره (ودعها) ، كأنه قال : ودع هريرة ، فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه ، وكان ذلك أجود من أن لا يضمر ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل ، فأضمر الفعل إذ كان الأمر أحق به ...

فأما قول الله عز وجل : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ وكذلك : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ فليس على هذا الوجه ، والرفع الوجه لأن معناه الجزاء ، كقوله : (الزانية) ، أي : التي تزني ، فإنما وجب القطع للسرق ، والجلد للزنا ، فهذا =

.....

وعلى ذلك لا يكون[1] من هذا الباب لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها ، فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله[2] .

فإن فرق فارق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء[3] بأن قال : إن[4] فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مُجْرَى جملة[5] أختها التي هي (إن)[6] الشرطية[7] .

لم يفده ذلك لفوات معنى السببية في القضية ، لأن معنى السببية هاهنا إنما يستقر إذا كان المصنوب مبتدأ – أو في حكمه على قول – مخبرا عنه بالجملة[8] التي تضمنت الفاء ، وإذا[9] نصبت هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك فيفوت المعنى المقصود .

فلزم خروجه من هذا الباب عند هذا التقدير ، إذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببية كما تقدم .

= مجازاة ، ومن ثم جاز : الذي يأتيني فله درهم » ا هـ .
هذا .. وقد نسب أبو حيان القول السابق إلى كل من الفراء والمبرد والزجاج ، قال : وجوزه الزمخشري . البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ – الكشاف ٣ / ٤٦ ، ٤٧ .

(١) في ب : (فلا يكون) .

(٢) في حـ ، ط : (فيما قبلها) وهذا تحريف .

(٣) أي : الزائدة الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط . ينظر شرح الرضي ١ / ١٧٨ .

(٤) (إن) زيادة من ب .

(٥) (جملة) ساقطة من حـ .

(٦) (إن) ساقطة من حـ .

(٧) قال الفراء : « قوله : ﴿ الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما ﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله : ﴿ كل واحد منهما ﴾ ولا ينصب مثل هذا لأن تأويله الجزاء ، ومعناه – والله أعلم –: من زني فافعلوا به ذلك . ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلا كالأمر جا، نصبه ، فقلت : الزانية والزاني فأجلوا » ا هـ معاني القرآن ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
وينظر : معاني الأخفش ٣٥ / ب – منهج الأخفش ص ٣١٦ – البيان الأنباري ٢ / ١٩١ .

(٨) في أ : (بالجمل) .

(٩) في ب : (فإذا) .

وقال سيبويه : التقدير : ومما[1] يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ، فهي جملة ابتدائية مستقلة مع قطع // النظر عن الفعل الذي بعدها[2] ، ثم ذكر الفعل جمل ٤٤
مستقلة تنبيها على الحكم[3] الموعود بذكره[4] .

وإذا كان كذلك لم يجز أن يقدر (فاجلدوا) مسلطا على (الزانية والزاني) لأنه مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثاله : زيد مضروب فأكرمه ، ولا يستقيم أن يكون (فأكرمه) مسلطا على (زيد) عاملا نصبا بوجه لاختلال[5] الكلام بذلك[6] .

---

(١) في حـ : (فيما يتلى) .
(٢) في أ : (الذي هو بعدها) .
(٣) في ب ، حـ ، ط : (تبيينا للحكم) .
(٤) في سيبويه ١ / ٧١ ، ٧٢ : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾ ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، إنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ، والله أعلم .

وكذلك : ﴿ الزانية والزاني ﴾ كأنه لما قال : ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو : الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع » ا هـ .

وإلى مثل هذا التقدير ذهب الأخفش (معاني القران ٣٥ / ب) وذلك قوله :

« ... فإن جاء مرفوع فالأصل أنك جئت بالفعل بعدما أوجبت الرفع للأول على الابتداء ، وعلى ذلك جاء قوله ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ و ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، فزعموا – والله أعلم – أن هذا على الوحى كأنه يقول : ومما أقص عليكم الزانية والزاني ، والسارق والسارقة .... » ا هـ .

وينظر : منهج الأخفش ص ٣١٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٨ .

(٥) في حـ : (لاخلاله) .
(٦) (بذلك) ساقطة من أ .

وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ .

قوله : « وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ » .

لما تقدم من أن ظاهره أنه من هذا الباب ، وقرينة الطلب معه وهي أقوى قرائن النصب[1] .

* * *

(١) في شرح الوافية للمصنف : « ... وممن لايقدر خروجه من هذا الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قراءة شاذة » ا هـ .

وينظر الهامش رقم (٣) ص ٤٧٥ ، وقول الفراء في الهامش رقم (٧) ص ٤٧٤ .

وقال الجامي : « ... واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع ، فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط ، أو جعل الآية جملتين ، لتعين الرفع » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣٩ .

التَّحْذِيْـــرُ

الرَّابِعُ : التَّحْذِيْرُ ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ[1] مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : (اتَّقِ) تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ .....

قولـه : « الرَّابِعُ[2] التَّحْذِيْـرُ وَهُـوَ ضَمِيـرٌ مُنْفَصِلٌ[3] مَعْمُـولُ بِتَقْدِيـرِ : (اتَّقِ)[4] » .

قوله : ضمير ، ليخرج عنه غير الضمير[5] .

وقوله : منفصل : ليخرج عنه المتصل[6] .

وقوله : معمول بتقدير (اتق) ، ليخرج عنه الضمير المنصوب[7] بتقدير غير (اتق)[8] كقولك : إياك ، لمن قال : من ضربت ؟ فإنه ليس من هذا الباب .

قوله : « تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ »[9] .

احتراز من قولك : إياك ، لمن قال : من أتقى ؟ فإنه ليس من هذا الباب .

---

(١) (ضمير منفصل) زيادة من نسخ الشرح ، وهي غير مثبتة في المتن ولا في الرضي .

(٢) أي : من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل وجوبا قياسا .

(٣) (ضمير منفصل) ساقطة من حـ .

(٤) أغفل المصنف – هنا وفي شرح الوافية – ذكر موضعين من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوبا قياسا ، وهما بابا الاختصاص والإغراء .

وقد أشار الرضي في شرحه إلى باب الإغراء وإلى ترك المصنف إياه ، ولكنه لم يشر إلى باب الاختصاص .

ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ ، وينظر في هذين البابين : سيبويه ١ / ٣٢٧ ، ١٣٨ . وشرح ابن يعيش ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٥) لم تثبت هذه العبارة في حـ . (٦) لم تثبت أيضا في حـ .

(٧) في أ : (ليخرج المنصوب) ، وفي ب : (ليخرج عنه ضمير المنصوب) .

(٨) قال الرضي – وتبعه الجامي – : « ... وتقدير (اتق) ها هنا فيه بعد السماجة من حيث المعنى ، إذا يصير المعنى : اتق نفسك من الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيدا من الأسد ، أي : نحيته .

ولو قال : بتقدير : (نح) أو (باعد) ، كان أولى » ا هـ . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨١ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٤١ . (٩) (مما بعده) ساقطة من أ ، ط .

أَوْ ذُكِرَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً ، مِثْلُ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَ إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ[1] ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ[2] . .....

مثل : إياك والأسد[3] ، وأصله : اتقك ، إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، فعدل إلى : اتق نفسك ، ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ (النفس) لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير[4] .

ووجب أن يكون منفصلا لزوال ما اتصل[5] به ، فتعين الضمير المنصوب المنفصل[6] ، وهو (إياك) وبابه على حسب من تأمره .

و (الأسد) عطف عليه[7] ، والمعنى : اتق نفسك عن الأسد واتق[8] الأسد عنك[9] . ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه إلا في المعنى[10] الذي كان إعرابه بسببه[11] .

---

(١) مثالان للنوع الأول أحدهما ذكر المحذر منه صريحا ، والآخر مؤولا وسيذكره ص ٤٨٠ .

(٢) مثال للنوع الثاني من نوعي التحذير وهو ما عبر عنه المصنف بقوله : (أو ذكر المحذر منه مكررا) .

(٣) في سيبويه ١ / ١٣٨ : « هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك – إذا كنت تحذر – إياك ، كأنك قلت : إياك نح ، وإياك باعد ، وإياك اتق ، وما أشبه ذا ... ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد وإياي والشر ... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٢١٢ – المفصل ص ٤٨ – الإيضاح للمنصف ٢ / ٢٣٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ – شرح الرضي ١ / ١٨١ .

(٤) في ط : (فوجب الرجوع إلى الضمير) . (٥) في ب ، حـ : (ما يتصل) .

(٦) أثبت الرضي في شرحه هذا الكلام عن المصنف محرفا مطولا ، ثم عقب عليه بعد ذلك بقوله : « ... وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير (باعد) أو (نح) بإضمار العامل بعد المفعول ... ا هـ .
وأرى أن الذي أثبته المصنف خال من التطويل كما زعم الرضي .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٢ .

(٧) قوله : (والأسد عطف عليه) في هامش أ .

(٨) في المقتضب ٣ / ٢١٢ : « وإنما التأويل : اتق نفسك والأسد ، و (إياك) منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان » ا هـ .

(٩) في ط : (عليك) . (١٠) زاد في ب : (إلا في المعطوف المعنى) .

(١١) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ ، شرح الرضي ١ / ١٨٢ .

وقالوا : إياك من الأسد ، فـ (من الأسد) متعلق بالفعل المحذوف[1] ، أي : باعد نفسك عن الأسد[2] .

ويقولون : إياك وأن يحذف[3] ، وهو مثل : إياك والأسد ، سواء ، لأن (أن تحذف) بتأويل الاسم ، كأنه قال : إياك والحذف[4] .

ويقولون : إياك من أن تحذف ، وهو مثل : إياك من الأسد ، سواء[5] .

---

(١) قال المصنف : « ... وإنما التزموا حذف الفعل لأن المعنى : باعد نفسك وباعد الأسد ، فجعلوا أحدهما عوضا عن النطق بالفعل ... ودليل وجوب الحذف أنه كثر في كلامهم ولم يسمع ذكر الفعل » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٩١ . وينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٢) في حـ : (من) .

(٣) الذي مثل به المصنف في شرحي المفصل والوافية هو : (وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٣٤ - شرح الوافية ١ / ١٩٠ .

وهو بعض أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو بتمامه : « لتذك لكم الأسل والرماح وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » .

قال المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٣٤ : « ... وقول عمر رضي الله عنه : (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) مثله ، يعني : مثل (إياي والشر) حيث أنه منصوب بفعل المتكلم » ا هـ .

قال أبو حيان : « ... إياي نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتي . وزعم الزجاج أن ذلك جملتان ، والتقدير : إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ، حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول » ا هـ .

الارتشاف ٢ / ٥٩٩ .

وينظر : سيبويه ١ / ١٣٨ - المفصل ص ٤٩ - فصول ابن معط ص ١٩٥ - التوطئة ص ٣٧٠ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٩ - شواهد التوضيح ص ١٥٩ - لباب الإعراب ص ٣٣٧ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧١ - شرح ابن عقيل ٢ / ٣٠٠ - التوضيح ٤ / ٧٧ - الجامع الصغير ص ١٠٥ - الأشموني ٣ / ١٩١ - اللسان (أيا) .

(٤) ذكره المصنف في الصفحة السابقة .

(٥) (سواء) ساقطة من أ .

وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ ، بِتَقْدِيرِ (مِنْ) ، وَلاَ تَقُولُ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ (مِنْ) .....

وقالوا : إياك أن تحذف ، ولم يقولوا : إياك الأسد .

والفرق بينهما أن حروف الجر تحذف جوازا[1] مع (أَنَّ) قياسا مستمرا ، فجاز أن يقال في (إياك من أن تحذف) : إياك أن تحذف ، إجراء على هذه القاعدة ، وتعين أن يكون نوعا على (إياك من أن تحذف) لا على (إياك وأن تحذف) لأن حروف[2] العطف لا تحذف[3] .

فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين (إياك أن تحذف) و (إياك الأسد)[4] .

وإن حُمِل (إياك الأسد) في الجواز على (إياك أن تحذف) فخطأ[5] ، لأن حرف الجر لا يحذف عن باب (الأسد) ويحذف عن باب (أنْ)[6] .

---

(١) (جوازا) ساقطة من حـ .

(٢) في حـ : (حرف) .

(٣) جملة الأمر : أن المحذر بُعد المحذر منه أما أن يكون مع (أن) أولا ، فالذي بغير (أن) – نحو : إياك والأسد – يجوز فيه وجهان : كونه مع الواو ومع (من) .

والذي مع (أن) يجوز فيه هذان الوجهان نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف .

ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار ، لأن (أن) حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد ، وكذا (أن) المصدرية .

وبعد حذف الحرف صار (أن) مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو : الله لأفعلن . وقال الخليل والكسائي : هي باقية على ما كنت عليه من الجر .

قال الرضي ١ / ١٨٣ : « ... والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ، ونحو : الله لأفعلن ، نادر ... » ا هـ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٤٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٢ .

(٤) في ب ، حـ ، ط : (إياك من أن تحذف) و (إياك من الأسد) وهو غير المقصود .

(٥) في ب : (خطأ) بدون الفاء .

(٦) حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و (أنْ) سماع نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي : من =

.....

وحذف حرف العطف ممتنع مطلقا[1] ، وإن[2] تمسك المجيز[3] بقوله :

[٦] فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المَرَاءَ فَإِنَّهُ إلى الشرَ دَعَّاءٌ وِللشَّرِ جَالِبُ

فليس فيه حجة لأمور منها :

[**الأول**] : أنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، ومثل ذلك مردود لا تثبت به الأصول .

الثاني : أنه في // ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام . ٤٥

= ذنب ، وبغاه الخير ، أي : بغى له الخير .

وقال الأخفش الصغير : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين وإن كان مع غير (أنَّ) و (أنْ) ، ولم يثبت .

فلهذا لم يجز حذف حرف الجر من (إياك من الأسد) إذا ليس بقياس ولم يسمع) .

شرح الرضي بتصرف ١ / ١٨٣

(١) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٨ : « ... ولكن لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخره » اهـ .

وينظر : شرح الوافية ١ / ١٩٢ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٢) في ط : (فإن) .

(٣) الذي أجاز هذا هو : ابن أبي إسحق . ينظر : سيبويه ١ / ١٤١ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

٦ = بيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابن القاسم بن الفضل .

قال البغدادي : « قال ابن بري : وقبل هذا البيت :

من ذا الذي يرجوا الأباعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب » ا هـ

خزانة الأدب ١ / ٤٦٥

والشاهد فيه : نصب (المراء) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف في الكلام : إياك والمراء .

وقد رد المصنف هنا على من زعم جواز مثل هذا من عدة أوجه .

(المراء) : مصدر (ما ريته) مماراة ومراء ، وهو المخالفة في القول والجدال فيه .

وينظر في الشاهد : سيبويه ١ / ١٤١ - المقتضب ٣ / ٢١٣ - الخصائص ٣ / ١٠٢ - درة الغواص للحريري ص ٣٠ - لباب الإعراب ص ٣٣٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ - المغني ٢ / ٦٧٩ - الجامع الصغير ص ١٠٥ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧٠ - اللسان ـ(أيا) - مبسوط الأحكام ورقة ١٦٣ - شواهد العيني ٤ / ١١٣ ، ٣٠٨ - الأشموني ٣ / ٨٠ ، ١٨٩ - التصريح ٢ / ١٢٨ - الأعلم على سيبويه ١ / ١٤١ - خزانة الأدب ١ / ٤٦٥ .

.....

الثالث : أن (المراء) مصدر بمعنى : (أن تماري) فحمل عليه كونه بمعناه[1] ، بخلاف باب (الأسد) فإنه[2] لا يقدر[3] فيه[4] ذلك التقدير .

الرابع : قول الخليل : إن (المراء) منصوب بفعل مقدر ، و (إياك أياك) مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال : (المراء)[5] .

احتمل ذلك لم تبق فيه حجة ، لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات[6] .

* * *

(١) نسب البغدادي هذا القول إلى المبرد ، وهو خلاف ما نص عليه المبرد من موافقته لقول سيبويه من أن (المراء) منصوب بفعل مقدر .

ينظر : سيبويه ١ / ١٤١ - المقتضب ٣ / ٢١٣ - خزانة الأدب ١ / ٤٦٥ .

(٢) (فإنه) مكررة في ب .

(٣) زاد في ب : (ذلك التقدير) .

(٤) (فيه) ساقطة من ح .

(٥) لم أجد نص ما نسبه المصنف للخليل ، والذي ذكره سيبويه هو قوله : « ... قال الخليل : لو أن رجلا قال (إياك نفسك) لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة .

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ا هـ . سيبويه ١ / ١٤١ .

(٦) في أ : (بالمحملات) وهو سهو من الناسخ .

المَفْعُــولُ فِيْـهِ

المَفْعُولُ فِيْهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ . وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي) ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ .....

قوله[1] : « المَفْعُولُ فِيْهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ » .

قوله : فعل مذكور ، احتراز من قولك . يوم الجمعة حسن ، فإنه مما يفعل فيه الفعل ولكنه[2] لم يفعل فيه فعل مذكور[3] .

قوله : « وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي) »[4] .

لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها ، فإذا حذفت تعدي الفعل فنصب .

قوله[5] : « وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ » .

أي : يصح أن تنصب[6] بتقدير (في) من غير تفصيل[7] .

---

(١) (قوله) ساقطة من حـ ، ط .

(٢) في أ : (ولاكنه) وهو تحريف .

(٣) قال الرضي ١ / ١٨٣ : « ... يعنى بقوله (فعل مذكور) : الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمس ، فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، و (الضرب) الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فـ (أمس) ، ما فعل فيه الضرب لا (ضرب) » ا هـ .

(٤) قال الرضي ١ / ١٨٤ : « ... وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) ، فالأولى أن يقال : هو المقدر بـ (في) من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٣٣٠ – أصول ابن السراج ١ / ٢٢٨ – اللمع ص ١٣٨ .

(٥) (قوله) ساقطة من جـ .

(٦) في ط : (تنصب) .

(٧) هذا معنى قول الفارسي : « ... فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، نكرتها ومعرفتها ، ومؤقتها ومبهمها .

وإنما تعدى إلى جميع ضروب أسماء الزمان كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل ، ألا ترى أنه إذا قال : ضرب ، أو يضرب ، علم =

وَظَرْفُ المَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قُبِلَ ، وَإِلاَّ فَلاَ ، وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالْجَهَاتِ السِّتِّ .

قوله : « وَظَرْفُ[1] المَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ .... » .

[أي : قبل] النصب بتقدير (في) ، وإن لم يكن مبهما لم يقبل .

والنظر فيما هو مبهم ، فقال الأكثرون[2] : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه .

وما جاء منصوبا بتقدير (في) من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياس[3] .

وقال قوم : الأمكنة الواقعة ظروفا من غير الجهات الست كثيرة ، فينبغي أن تضبط بغير ذلك : فقالوا : المبهم كل مكان[4] كان له اسمه باعتبار[5] أمر لا يدخل في مسماه[6] ، والمعين بخلافه[7] .

فدخل في ذلك الجهات الست وما جاء مستثنى عند الأولين ، وبقيت أسماء

= الزمان من صيغة الفعل ولفظه ، كما علم المصدر منه لتضمنه حروفه . فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمع في تعدي الفعل إلى جميع ضروبهما ، وذلك قولك : قمت يوما وليلة ، وسرت الليلة التي عرفت ، وقدمت شهر رمضان ، وخرجت غدوة ، وأقمت شهرا ، وانتظرته حينا ... » اهـ .
الإيضاح ص ١٧٧ .

(١) في ط : (وظروف) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٩٥ : « ... وأكثر المتقدمين فسروه بالجهات الست وما في معناها » ا هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤١ – شرح الرضي ١ / ١٨٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٥ .

(٣) في أ : (قياسي) .

(٤) (مكان) ساقطة من ط .

(٥) (باعتبار) ساقطة من ط .

(٦) هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل ضمن أقوال أوردها واختار منها قول بعضهم : « ... إن المؤقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه ، والمبهم ماله اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤
وينظر ما ذكره الرضي في هذا الموضع من أقوال وما اختاره منها . شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٧) في ط : (خلافه) .

(٨) في ب : (فتدخل) .

.....

أمكنة ليست من الجهات الست ولا مما ثبت استثناؤه[1] ، فتعين بها الخلاف .

فمن جهة أن ليست من الجهات الست ولا من المستثنى عند الأولين يجب منع وقوعها ظروفا .

ومن جهة أنها لها اسم من جهة أمر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظروفا[2] .

وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال تتعدى إليها وتقتضيها[3] ، ولها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى[4] المعين[5] ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة[6] .

وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين – وهو المبهم – حسب ما كان اقتضاؤها[7] .

---

(١) من هذه الأسماء : (جانب) وما بمعناه من (جهة) و (وجه) و (كنف) و (ذوى) ، فإنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكنفه ، بل : في جانبه ، أو : إلى جانبه .
وكذا : خارج الدار ، فلا يقال : زيد خارج الدار– كما قال سيبويه – بل : من خارجها ، كما لا يقال : زيد داخل الدار ، وجوف البيت ، بل : في داخلها ، وفي جوفه .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٢) في جـ : (ظرفا) . (٣) في أ : (أو تقتضيها) .

(٤) زاد في أ : (إلى الزمان المعين) .

(٥) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٢٨ – الإيضاح للفارسي ص ١٧٧ – اللمع ص ١٣٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٤ – شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٦) نسب الرضي كلاما في هذا الموضع إلى المصنف وادعى أنه غلط ومغالطة ، ولكن المصنف لم يذكر نص ما نقله الرضي عنه ، وذلك قول الرضي : « ... وأما قول المصنف في الشرح : (لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى إليه الفعل) فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ (المعين) ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعين المراد به هاهنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة .
وكذا قوله : (الفعل لما كان يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصود من دلالة اللفظ على شيء الدلالة الوضعية لا العقلية » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٧) سقطت هذه العبارة من حـ .

وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ (لَدَي) وَشِبْهُهُمَا لأَبْهَامِهِمَا ، وَلَفْظُ (مَكَانٍ) لَكَثْرَتِهِ .

قوله : « وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ (لَدَي) وَشِبْهُهُمَا[1] لإِبْهَامِهِمَا » .

هذا على قول الأولين[2] ، وأما على القول[3] الثاني[4] فهي داخلة في حد المبهم الأصلي[5] .

وكذلك : « لَفْظُ مَكَانٍ[6] لِكَثْرَتِهِ[7] »[8] .

---

(١) من نحو : (دون) و (سوى) ، ووجه الحمل اتفاقهما في الحكم .
ينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٦٦ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٦ .

(٢) وهو ما عبر عنه قبل بقوله : « فقال الأكثرون : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه » اهـ . ينظر ص ٤٨٥ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٣) هو ما ذكره قبل بقوله : « وقال قوم ... المبهم كل مكان كان له اسمه باعتبار أمر لا يدخل في مسماه » ا هـ . ينظر ص ٤٨٥ مع الهامش رقم (٦) من الصفحة نفسها .

(٤) في ب ، حـ : (في القول الثاني) .

(٥) (الأصلي) زيادة من ط .

(٦) وكذا لفظ (الموضع) و (المقام) بشرط انتصابهما بما فيه معنى الاستقرار . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٧) سقط من ب ، حـ ، ط : (لكثرته) .

(٨) جهة حمل لفظ (مكان) على الجهات الست هي كثرة الاستعمال لا الإبهام كما في (عند) و (لدى) .

قال الرضي : « ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار ، فلا يقال : كتبت المصحف مكان ضرب زيد .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال ، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع ، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما ، واليمين شمالا » ا هـ .

قوله : « وَمَا بَعْدَ (دَخَلْتُ)[1] عَلَى الْأَصَحِّ » .

يريد : ما يقع بعدها من الأمكنة المعينة[2] نحو : دخلت الدار[3] ، وهو مستثنى على كل قولٍ[4] لكثرته[5] .

قوله : « عَلَى الْأَصَحِّ »[6] .

إشارة إلى الاختلاف ، فإن بعضهم يقول : ما يقع بعد (دخلت) من ذلك مفعول به[7] .

---

(١) ومثله : سكنت ، ونزلت . شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٢) لم تثبت هذه العبارة والتي قبلها في ح .

(٣) هذا المثال زيادة من ح .

(٤) أي : من القولين السابقين ، قول الأولين ، والقول الآخر . ينظر ص ٤٨٥ .

(٥) أي : أن جهة الحمل هي كثرة الاستعمال لا الإبهام .

(٦) في ب ، ح : (في الأصح) ..

(٧) نسب الرضي هذا القول إلى أبي عمر الجرمي ، وذلك بقوله : « ... وقال الجرمي : (دخلت) متعد ، فما بعده ، مفعول به لا مفعول فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٧٦

وقد وجدت أن هذا القول للمبرد – في أحد قوليه – فقد جعله مما يتعدي بنفسه تارة ، وبحرف جر أخرى .

قال المبرد المقتضب ٤ / ٣٣٧ – ٣٣٩ : « ... فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول ، تقول : البيت دخلته . فإن قيل : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .. فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ... ألا ترى أن (دخلت) إنما هو فعْلته وأوصلته إلى (الدار) لا يمتنع منه ما كان مثل (الدار) ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ فهو كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، لأنه فعل وصل منك إليها مثل : ضربت زيدا » ا هـ .

وقد نسب هذا القول إلى الأخفش كل من أبي حيان في التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٩١ .

والصواب أن الأخفش يذهب مذهب سيبويه في ذلك ، وهو أن ما بعد (دخلت) =

.....

٤٦ والنظر // في (دخلت) هل هو متعدٍ أو غير متعدٍ ؟[١] .
فمن رأى أنه غير متعدٍ حكم بأن (الدار) ظرف[٢] .
ومن رأى أنه متعدٍ حكم بأنه مفعول به[٣] .

= مفعول فيه على تقدير (في) ، يدل على ذلك قول الأخفش عند قوله تعالى : - ﴿ ولن يتركم أعمالكم) الآية ٣٥ / محمد -: « ... أي : في أعمالكم ، كما تقول : دخلت البيت ، وأنت تريد : في البيت » ا هـ .

مخطوطة معاني القرآن ورقة ١٦٩ /م ، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ .

(١) في ب : (متعدى أو غير متعدى) بإثبات الياء .

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش ، قال أبو حيان : « ... والمحققين » ، وقال المرادي : « ... والجمهور » ا هـ .

ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩١ .

قال سيبويه ١ / ١٥ ، ١٦ : « ... وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهه بالمبهم إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان .

ومثل (ذهبت الشام) : دخل البيت » ا هـ

وقال أيضا ١ / ٧٩ : « ... ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلت البيت ، وإنما معناه : دخلت في البيت » ا هـ .

وينظر قول الأخفش في عبارته التي أوردتها أعلى الصفحة .

(٣) ينظر الهامش رقم (٧) ص ٤٨٨ .

هذا .. وقد ذكر كل من أبي حيان والمرادي قولا ثالثا نسباه إلى الفارسي وابن مالك ، وهو أن ما بعد (دخلت) منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعا .

ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩١ .

وهو قول الفارسي في الإغفال ٢ / ٨٤٩ ، والإيضاح العضدي ص ١٨٢ .

وقول ابن مالك في شرح الكافية الشاية ١ / ٢٣٥ : « ... فإن كان الفعل المتعلق بالمكان (دخل) جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعدي إليه بحرف جر ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فدخل الفعل عليه ونصبه » ا هـ .

وينظر في هذه المسألة : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٤٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٤٤ - شرح الرضي ١ / ١٨٦ - البحر المحيط ١ / ٢٢٠ - الارتشاف ٢ / ٥٧٨ - لباب الإعراب ص ٢٨١ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٠٧ - الكافي ٢ /٤٨٤ - الأشموني ٢ / ١٢٦ .

وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ ، وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَفْسيرِ .

قوله : « وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ » .

يعني : كما ينصب المفعول به كقولك - لمن قال : متى سرت ؟ - : يوم الجمعة ، أي : سرت يوم الجمعة ، وكذلك ما أشبهه[1] .

قوله : « وَيُنْصَبُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسيرِ »[2] .

حسبما ذكر في المفعول به مفصلا ، فيختار الرفع تارة ، والنصب تارة ، ويستوى الأمران تارة ، ويجب النصب تارة .

كقولك : يومُ الجمعة سرت فيه[3] ، وأيومَ الجمعة سرت فيه[4] ؟ وما يومَ الجمعة شرت فيه[5] ، [وَزيد قام] ويَومُ الخميس سار فيه عمرو[6] ، وإن يومَ الجمعة سرت فيه سرت فيه ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه[7] .

كل ذلك على نحو ما فُصِّلَ في باب : ما أضمر عامله على شريطة التفسيرة .

* * *

---

(١) اشترط في شرح الوافية قيام القرينة الدالة على المحذوف شرح الوافية ١ / ١٩٦
وهذا القسم هو ما كان عامل النصب فيه جائز الإظهار .

(٢) هذا هو القسم الثاني وهو ما كان العامل فيه - رفعا أو نصبا - واجب الإضمار .

(٣) هذا مثال لما يختار فيه الرفع ، وذلك لعدم وجود قرينة خلافه .

(٤) هذا مثال لما يترجح فيه النصب ، وذلك لوقوع الاسم بعد الاستفهام .

(٥) مثال آخر لما يترجح نصبه وذلك لوقوع الاسم بعد النفي .

(٦) مثال لما يستوي فيه الأمران ، وذلك للعطف على جملة ذات وجهين .

(٧) مثالان لما يجب النصب فيهما لوقوع الاسم - في الأول بعد الشرط - وفي الثاني بعد حرف التحضيض .
وأغفل المصنف ذكر ما يجب رفعه وهو نحو : أيوم الجمعة ذهب فيه ؟
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ - شرح الرضي ١ / ١٩١ .

المَفْعُــولُ لَــهُ

المَفْعُولُ لَهُ هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً ، خِلاَفاً لِلزَّجَاجِ .....

قوله[1] : « المَفْعُولُ لَهُ هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ »[2] .

قوله : فعل مذكور ، احتراز من مثل : أعجبني التأديب ، وكرهت التأديب فهو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور[3] .

قوله : « خِلاَفاً لِلزَّجَاجِ »[4] .

---

(١) (قوله) من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ ... وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان .... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله » ا هـ . سيبويه ١ ١٨٤ - ١٨٦

وينظر : المقتضب ٢ / ٣٤٧ - أصول ابن السراج ١ / ٢٤٩ - الإيضاح للفارسي ص ١٧٩ - اللمع ص ١٤٠ - المفصل ص ٦٠ - شرح ابن يعيش ٢ / ٥٢ - شرح الرضي ١ / ١٩١ -

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... فالحق أن تقول في المفعول له : هو ما فعل لأجله مضمون عامله ... لئلا ينتقض الحد بنحو قولك : ضربت وقد أعجبني التأديب »ا هـ شرح الرضي ١ / ١٩١ ، ١٩٢

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي ، لزم المبرد وأخذ عنه النحو ، ومن أشهر تلامذته أبو القاسم الزجاجي . وكان في شبيبته يخرط الزجاج فنسب إليه .

جعله عبد الله بن سليمان - وزير الخليفة المعتضد - مؤدبا لابنه القاسم ، فلما صار القاسم وزيرا اتخذه كاتبا له ، وبقى هكذا حتى توفي في جمادي الآخرة سنة ثلاثمائة وإحدي عشرة للهجرة .

ومن مصنفاته : معاني القرآن وإعرابه - الفرق بين المذكر والمؤنث - فعلت وأفعلت - ما ينصرف وما لا ينصرف - الرد على ثعلب في الفصيح وغير ذلك .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ - مراتب النحويين ص ١٣٥ - طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١ - أنباه الرواة ١ / ١٥٩ - نزهة الألبا ص ٢٤٤ - معجم الأنباه ١ / ١٣٠ .

.....

فإن الزجاج[1] يزعم أن نصبه على المصدر ، وأن قولك[2] : ضربته تأديبا ، نوع من أنواع الضرب ، فانتصب انتصاب قولك : رجع القهقري[3] .

---

(١) (فإن الزجاج) في هامش أ .

(٢) في حـ : (قوله) .

(٣) نسب المصنف هذا القول إلى الزجاج ، وتبعه في هذه النسبة الرضي وشراح الكافية ، وابن مالك في التسهيل وشرحه ، وأبو حيان في التذييل والتكميل .

وبه قال ابن يعيش ولم ينسبه ، وكذا الجزولي .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٢ – التسهيل ص ٩٠ – شرح التسهيل ورقة ٩٨ / ب ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٢ – شرح ابن يعيش ٢ / ٥٤ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٦٢ .

أقول : إن الذي ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه – المنسوب إليه – وحده ، فقد صرح بأنه (مفعول له) ولكن العلة في نصبه أنه في تأويل المصدر .

وقد أثبت الزجاج هذا المعنى في موضعين من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) .

الأول : عند قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ – الآية ١٩ / البقرة – حيث قال : « ... ويروي : أيضا : (حذر الموت) ، والذي عليه قراؤنا : (حذر الموت) ... وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له ، والمعني : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرا ، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت . وقال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

والمعن : لادخاره » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٦٣

والثاني : عند قوله تعالى : (بغيا) من قوله تعالى : ﴿ أن يكفروا بما أنزل الله بغيا ﴾ ، وقد ذكر فيه أيضا ما نص عليه في الموضع الأول . معاني القرآن ١ / ١٤٨ .

والذي يمكن قوله هو أن النحويين قد نبسوا إليه هذا الوجه اعتمادا منهم على قوله : (وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر) رغم أنه قد صرح بأنه (مفعول له) .

ويمكن حمل عباراته على أنها بيان لعلة نصبه لا دليل على أنه مفعول مطلق .

وقد ناقش أبو حيان ، هذه النسبة وشكك في صحتها اعتمادا منه على ما ذكره ابن مالك =

.....

ويمكن أن يقال[1] : المعنى : ضربته تأديب ، فيكون أيضاً مصدرا[2] .

وخولف في ذلك ، فإنا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك : ضربته لأجل التأديب ، وقوله : ضربته تأديبا ، بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلا وجب في الآخر ، لأن المصدرية والتعليل راجعان[3] إلى مجرد أمر لفظي[4] .

= في التسهيل وشرحه ، فقال : « ... وقال المصنف في النسخة الجديدة : (خلافا لبعضهم) فأبهم الذي نسب إليه هذا المذهب .

وقال في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه : أن الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب المصدر هو بعض المتأخرين ، قال : وقد نسب إلى الزجاج ، وليس بصحيح ، بل مذهبه مذهب سيبويه . انتهى » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٣

وينظر قول ابن مالك في التسهيل ص ٩٠ - شرح التسهيل ورقة ٩٨ / ب .

وهذا ... وقد ذهب الجرمي أنه ينتصب انتصاب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ : محاذرين الموت .

ومذهب الكوفيين أنه منتصب انتصاب المصادر ، وأن العامل فيه هو الفعل قبله لأنه ملاق له في المعنى .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٢ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٦٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٥١ - التصريح ١ / ٣٣٧ - حاشية الصبان ٢ / ١٢٢ .

(١) في هامش ب : هذا جواب ثان للزجاج عن نوع المصدر ، لأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعطى إعرابه » .

(٢) في أ : (مصدر) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في نسخ الشرح : (راجع) بالإفراد ، وما أثبته أوجه .

(٤) نقل الرضي رد المصنف هذا على الزجاج ثم عقب عليه قائلا : « ... وفي الرد نظر وذلك أن (ضرب تأديب) أيضا يفيد معنى (للتأديب) مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني . وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى (جئت راكبا) : جئت وقت ركوبي ، والأول حال والثاني مفعول فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٢

وينظر ما أثبته الجرجاني في حاشيته على الرضي ١ / ١٩٢ .

.....

وقد توهم بعض النحويين[1] أن المفعول من أجله[2] مسبب عن الفعل نظراً إلى مثل : ضربته تأديبا ، وأسلمت لدخول الجنة ، وشبهه[3] ، فإن (الضرب) سبب التأديب ، و (الإسلام) سبب دخول الجنة !!

وليس بمستقيم لأنه قد ثبت[4] قولهم : قعدت عن الحرب جبنا ، ولا يستقيم أن يقال : (القعود) سبب الجبن ، بوجه ، ويستقيم أن يقال : (التأديب) هو السبب الحامل على (الضرب)[5] ، وإذا[6] استقام ذلك[7] وجب رد الجميع[8] إليه .

---

(١) هذا قول كل من ابن جني والحريري والزمخشري وابن الخشاب .
ينظر : اللمع ص ١٤٠ – شرح ملحة الإعراب ص ٣٤ – المفصل ص ٦٠ – المرتجل ص ١٥٨ مكرر .

(٢) سماه في أول الباب المفعول له ، وهما سيان .

(٣) في أ : (أو شبهه) .

(٤) (قد) ساقطة من ب .

(٥) هذا المعنى ذكره الرضي مفصلا ، فقال : « ... فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في (قعدت جبنا) ، أو تأخر عنه كما في (جئتك إصلاحا لحالك) ، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائبة حاملة على الفعل ، وهي إحدي العلل الأربع – كما هو مذكور في مظانه – فهي متقدمة من حيث التصور وإن كانت متأخرة من حيث الوجود .
فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : (ضربته تأديبا) وأن الضرب علة التأديب .
وإنما قلنا ذلك لأن لا يطرد في نحو : (قعدت جبنا) وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ، لأن التأديب علة حاملة على الضرب ، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ، لأن (اللام) في قوله (له) للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو : فعلت هذا لهذه العلة » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٢

(٦) في حـ : (فإذا) .

(٧) في ب : (هذا) .

(٨) في ب ، حـ : (جميع) .

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (اللَّامَ) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِناً لَهُ فِي الْوُجُودِ .....

قوله : وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ »[1]

لأنها إذا وجدت وجب إعمالها ، لأن حروف الجر لا تلغى[2] .

قوله : « وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِناً لَهُ فِي الْوُجُودِ »[3] .

يعني : مقارنا في الوجود للفعل المعلل .

وإنما اشترط[4] ذلك لأن أكثر ما يكون // الحامل على الفعل كذلك ، ٤٧
والغرض الدلالة على حذف اللام ، فكان اشتراطهما[5] – لأنهما ملازمان للتعليل غالبا – دليلاً على حذف اللام .

---

(١) قال الرضي : « ... يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له ، فنحو (للسمن) و (لاكرامك الزائر) – في قولك : جئتك للسمن ، ولاكرامك الزائر – عنده مفعول له على ما يدل عليه حده ، وهذا كما قال في المفعول فيه ، أن شرط نصبه تقدير (في) .

وما ذهب إليه في الموضعين وإن كان صحيحا من حيث اللغة – لأن (السمن) فعل له المجيء – لكنه خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون (المفعول له) إلا المنصوب الجامع للشرائط .

فحده الصحيح هو : المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) إنما خص اللام بالذكر لأنها الغالب في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها من (من) أو (الباء) أو (في) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى : ﴿ خاشعا متصدعا من خشية الله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها » ، أي : لأجلها .
ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ – المطالع السعيدة ١ / ٢٩٩ .

(٣) (في الوجود) ساقطة من حـ ، ط .

(٤) في حـ : (شرط) .

(٥) في ب : (اشتراطها) بالإفراد .

.....

فإذا فقدا أو أحدهما فلابد من اللام ، فمثال فقدانهما[1] : جئتك لإكرامك لي غدا وللسمن .

ومثال فقدان[2] الأول[3] : جئتك لإكرامك لي الآن[4] .

ومثال فقدان الثاني[5] : جئتك لإكرامي لك غدا[6] .

* * *

(١) أي فقدان كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل ، وفقدان كونه مقارنا له في الوجود .

(٢) (فقدان) ساقطة من حـ .

(٣) أي : ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل .

(٤) (الآن) ساقطة من حـ ، ط .

(٥) أي : ليس مقارنا لفعل الفاعل في الوجود .

(٦) إنما اقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله : (فعلا لفاعل الفعل المعلل) .

ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجواب (لمه ؟) ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ، لأنه علم ذلك من الحد . شرح الرضي ١ / ١٩٣ ، ١٩٤

وينظر في شروط المفعول له : المقرب ١ / ١٦١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ – التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٣ – ٢٧١ – الارتشاف ٢ / ٥٢٢ – شرح الألفية للمرادي ٢/٨٧ – التوضيح لابن هشام ٢ / ٢٢٥ – المطالع السعيدة ١ / ٢٩٨ .

المَفْعُـــولُ مَعَـهُ

اَلمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ المَذْكُورُ[1] بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى .

قوله[2] : « اَلمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ[3] الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أَوْ معنًى »[4] .

قوله : بعد الواو ، ليخرج ما وقع بعد غير الواو كالفاء وثُمَّ وغيرها .

ومن قال[5] : (مشارك لفاعل) ، فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على أن (عمرا) في نحو : ضربت زيدا وعمرا ، ليس منه[6] .

ويضعفه اطباقهم على أن (زيدا) في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى : كفاك وزيدا درهم[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (اسم مذكور) وما أثبته يوافق ما في الشرح .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، ح ، وفي ط : (قال) .

(٣) (هو) زيادة من ط .

(٤) سقط من أ قوله : (بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى) .

(٥) في ط : (أنه مشارك) .

(٦) لم أجد من نسب هذا القول لنحوى معين – فيما وقع تحت يدى من مظان – وقد ذكره كل من الرضي وأبي حيان غير معزى لصاحبه .

قال الرضي ١ / ١٩٤ : « ... وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في : سرت وزيدا ، نظرا إلى أن (عمرا) في قولك : ضربت زيدا وعمرا ، معطوف اتفاقا لا مفعول معه » ا هـ .

وقال أبو حيان : « ... وزعم بعضهم أنه لا يكون إلا مصاحب فاعل فعل مذكور أو مقدر ، ليخرج منه مصاحب المفعول في قولك : ضربت زيدا وعمرا ، وتخيل أنه من المعطوف ليس إلا ، وأنه لو أريد المفعول معه هنا لأتى بالأصل ، وهو (مع) لأن فائدة النصب التنصيص على العطف الأصلي » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٤٤٤ ، وينظر الارتشاف ٢ / ٦٠٢

(٧) نقل الرضي هذا الرد عن المصنف بقوله : « وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعول في المعنى ، إذ المعنى : يكفيك »ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٤ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٥١ – التذييل والتكميل ٣ / ٤٤٤ .

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا وَجَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ ، نَحْوُ : جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، وَزَيْدًا . وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ نَحْوُ : جِئْتُ وَزَيْدًا .....

والجواب عن مثل : ضربت زيدا وعمرا ، أنه وجد[1] ما هو أولى منه فحمل عليه[2] .

وقوله : لمصاحبة معمول فعل ، احترازا مما يصحب معمول غير فعل مثل : زيد وعمرو أخواك .

وقوله : لفظا ومعنى ، تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان :

فاللفظي مثل قولك : جئتك . والمعنوي مثل قولك : مالك ، وما شأنك[3] .

قوله : « فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ لَفِظِيًّا[4] وَجَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ »[5] .

[الرفع على] العطف ، والنصب على المفعول معه ، مثل : جئت أنا وزيد ، وزيدا[6] .

قوله : « وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ » .

مثل : جئت وزيدا[7] .

---

(١) في أ : (وجد هنا) .

(٢) أي أن العطف أولى من النصب على المعية ، وذلك لأن أصل الواو العطف ، فكان النصب على العطف – الذي هو الأصل – أظهر . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٥ .

(٣) في المفصل : « مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ، لأن المعنى : ما تصنع ، وما تلابس » ا هـ . المفصل ص ٥٧ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤٨ .

(٤) في بعض نسخ المتن : (وإن كان الفعل لفظا) وكذا في شرح الرضي ١ / ١٩٥ .

(٥) هذا ضابط لما يجوز فيه العطف والنصب .

قال الرضي : « ... هذا أول مما قال عبد القاهر في نحو : قام زيد وعمرو ، أنه لا يجوز فيه إلا العطف ، ولعله قال ذلك لأنه مخالفة للأصل الذي هو العطف لا لداع . وهو ممنوع لأن ها هنا داعيا وهو النص على المصاحبة .

وقوله : قمت أنا وزيد ، مثل : قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطف في (جئت أنا وزيد) – عند عبد القاهر – أوجب ، وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٥ ، وينظر جمل عبد القاهر ص ٢٠ ، ٣٢ .

(٦) المثال زيادة من ط ، وهو في المتن .

(٧) جمهور النحويين على أن النصب في مثل ما مثل به المصنف مختار لا متعين كما قال =

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا[1] وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ مِثْلُ : مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍ ، وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ : مَالَكَ وَزَيداً ، وَمَا شَأْنُكَ وعَمَراً ، لأَنَّ الْمَعْنَى : مَا تَصْنَعُ ..

وإنما تعين النصب[2] لتعذر العطف ، وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز .

قوله : « وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ » .

مثل : ما لزيد وعمرو ، لأنه الأصل فلا حاجة إلى تكلف من جهة أخرى[3] .[4] .

والفرق بينه وبين الأول : أن الأول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف[5] لقوته ، وهذا معنى ليس بفعل ، فلم يقو تلك القوة ، فلذلك تعين العطف[6] .

قوله : « وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ » .

أي : وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف[7] ، فيجب الرجوع إلى تقدير

= المصنف وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع .
وينظر في هذا : شرح الرضي ١ / ١٩٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٠ - التذييل والتكميل ٣ / ٤٧١ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٩ - التصريح ١ / ٣٤٥ .

(١) في بعض نسخ المتن : (وإن كان الفعل معنى) .

(٢) (النصب) ساقطة من ب ، ح ، ط .

(٣) (من جهة) ساقطة من ط .

(٤) ذكر الرضي معنى هذا القول ثم قال معقبا : « ... وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب ، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريا » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٦ - وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠٢ .

(٥) في ب : (مع وجود العطف) .

(٦) قال الرضي ١ / ١٩٧ : « ... وقال غيره : العطف هو المختار مع جواز النصب .
والأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا ... » ا هـ .

(٧) هذا خلافا للكوفيين ، فإنهم يجوزون - في السعة - العطف على الضمير المجرور =

.....

ما لا يستقيم مثل : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا // لأن المعنى : ما تصنع ؟ فحمل عليه عند تعذر العطف[1] الذي هو الأصل . ٤٨

* * *

= بلا إعادة الجار .

والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدرا لضعفه .

وينظر في هذا : الإنصاف مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ وما بعدها .

شرح الرضي ١ / ١٩٧ .

(١) قال الرضي : « ... قال المصنف ها هنا أنه يتعين النصب نظرا إلى لزوم التكلف في العطف .

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة . وهو أولى لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ – بالجر – في قراءة حمزة » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ١٩٧ .

الْحَـــــــالُ

الْحَالُ مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيداً قَائِماً ،

قوله[1] : « الْحَالُ[2] مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولُ[3] بِهِ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى » .

فقوله : الفاعل أو المفعول به[4] ، احتراز من الصفة[5] لأنها تبين هيئة لا باعتبار كونها[6] فاعلا أو مفعولا[7] ، لكن باعتبار الذات ، وهذه[8] باعتبار نسبة الفعل إليه فاعلا أو مفعولا ، فيتقيد الفعل المذكور[9] بها ، فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، فقد حكمت على المجيء المذكور[10] بقيد الركوب .

---

(١) في ط : (قال) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٠٤ : « ... أخذ يذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات ، فأولها الحال » ا هـ .

وقال الزمخشري : « ... شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها » ا هـ . المفصل ص ٦١

وقد أوضح الفارسي هذه العلاقة بقوله : « ... الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءني زيد راكبا ، وخرج عمرو مسرعا ، فمعنى هذا : خرج عمرو في حال الإسراع ووقت الإسراع ، فأشبهت ظروف الزمان ، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف ، فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) ... » ا الإيضاح ص ١٩٩

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، ٣٠٠ - أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٥٣ .

(٣) هذا ما ذكره ابن السراج وتبعه ابن جني والزمخشري .
ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ - اللمع لابن جني ص ١٤٥ - المفصل ص ٦١ .

(٤) (به) زيادة من ب .

(٥) فصل الرضي القول في هذه المسألة بما يطول بذكره المقام .
وينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٨ .

(٦) في ب ، حـ : (كونه) وهو تحريف لأن الضمير للهيئة .

(٧) في ط : (ولا مفعولا) .

(٨) في أ : (وهذا) وهو سهو من الناسخ .

(٩) (المذكور) ساقطة من أ . (١٠) في حـ : (المذكر) وهو تحريف .

وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً ، وَهَذَا زَيْدٌ قَائِماً . وَعَامِلُهَا الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ .

وقوله[1] : لفظا[2] أو معنى[3] ، احتراز من أن يتوهم أن الفاعلية والمفعولية في اللفظ خاصة .

فمثال الفاعل أو المفعول[4] لفظا : ضربت زيدا قائما ، تجعل (قائما) حالا من أيهما شئت .

ومثال الفاعل المعنوي : زيد في الدار قائما[5] ، تجعل (قائما) حالا[6] لأن التقدير : استقر في الدار[7] ، و (في الدار) قائم مقامه .

ومثال المفعول المعنوي : هذا زيد قائما ، لأن المعنى : المشار إليه قائما زيد[8] .

قوله[9] : « وَعَامِلُهَا الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ »[10] .

لأن العامل : ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، والمعنى المقتضى للإعراب كونه ..

---

(١) في ب : (وقولهم) .

(٢) أي : لفظيا ، بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام ، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكما .

(٣) أي : معنويا ، بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٦١ .

(٤) في ، ب ، حـ ، ط : (والمفعول) .

(٥) عقب الرضي على قول المصنف هذا بقوله : « ... وفيه نظر ، لأن (قائما) حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ، لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبا ، ولا كلام في كون (راكبا) حالا عن الفاعل اللفظي ، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن (زيد) إلا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠١

(٦) قوله : (تجعل قائما حالا) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٧) ينظر ما ذكر في تعلق الظرف في باب المبتدأ والخبر ص ٣٦٢ مع الهامش رقم (٤) .

(٨) فـ (قائما) في المعنى مفعول لمدلول (هذا) ، أي : أشير ، أو : أنبه . ينظر : المقتضب ٤ / ١٦٨ – شرح الرضي ١ / ٢٠٠ .

(٩) (قوله) ساقطة من حـ .

(١٠) في المقتضب ٤ / ١٦٨ : « ... فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل =

حالا ، وكونه حالا[1] إنما يتقوم بالفعل اللفظي أو المعنوي إذ به حصلت الحالية[2] وإلا كان صفة .

قوله : « وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً »[3] .

لأنها لو لم تكن كذلك لالتبست بالصفة في مثل قولك : ضربت زيدا الراكبَ .

= لأنها مفعول فيها » ا هـ .

وينظر أيضا ٤ / ٣٠٠ ، سيبويه ١ / ٢٠ .

وقال الرضي : « ... ويعني (بشبه الفعل) : ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر .

ويعني (بمعنى الفعل) : ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور ، وحرف التنبيه نحو : ها أنا قائما – عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة – ، واسم الإشارة نحو : ذا زيد راكبا ، وحرف النداء نحو : يا ربنا منعما ... وحرف التشبيه نحو : زيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو : زيد عمرو مقبلا ، والمنسوب نحو : أنا قرشي مفتخرا ، واسم الفعل نحو : عليك زيدا راكبا .... » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٠١

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(١) (وكونه حالا) ساقطة من أ .

(٢) زاد في ب : (الحالية فيه) .

(٣) هذا مذهب الجمهور . قال المبرد : « ... لأنه نصب على الحال ولا تكون الحال إلا نكرة » ا هـ .

المقتضب ٤ / ١٥٠ .

وينظر أيضا ٤ / ١٦٨ – سيبويه ١ / ٢٠ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ .

ومذهب يونس والبغداديين جواز مجيء الحال معرفة نحو : جاء زيد الراكب ، قياسا على الخبر .

قال سيبويه ١ / ٢٥٥ : « ... وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكينا . وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز : مررت بعبد الله الظريف ، تريد ظريفا ، ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيت المسكين » ا هـ . =

قوله : « وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِباً »[1] .

لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم ، بخلاف النكرة فإن وصفها بغني .

قوله : «

[٧] .. أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ .....

= ومذهب الكوفيين أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء .

وينظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٢ / ٦٣ – شرح الرضي ١ / ٢٠١ شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٧ – التذييل والتكميل ٣ / ٦٠٧ ، ٧٧٠٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٧ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٣٠ ، ٦٣١ – المطالع السعيدة ٢ / ٧ – شرح الأشموني ٢ / ١٧٢ .

(١) لا يقع صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ ، وعلل لذلك ابن مالك بقوله : « ... للحال شبه بالخبر ولصاحبها شبه بالمبتدأ ، ومن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف كقوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا ﴾ ، أو بإضافة كقوله تعالى : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ ... ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك : جاء راكبا رجل ... ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفي أو نهي ..... » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ وينظر : ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٨٥ .

٧ = جزء من صدر بيت من الوافر للبيد بن ربيعة العامري ، وهو بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

والشاهد فيه قوله : (العراك) حيث وقع حالا مع كونه معرفا بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة . وقد خرج النحاة هذا الشاهد تخريجات كثيرة منها :

الأول : أن (العراك) مصدر في معنى النكرة وإن كان اللفظ معرفة ، وهذا قول سيبويه والمبرد وجمهور النحويين .

قال سيبويه ١ / ١٨٧ : « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها =

.....

.....

= العراك ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ... وإنما شبه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الأول » ا هـ .

الثاني : أن (العراك) مصدر معمول لفعل محذوف هو الحال ، أي : تعترك العراك ، وهذا قول الفارسي ، قال : « ... فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك وطاقتك ، ورجع عوده ، على بدئه ، وأرسلها العراك ، وهذه معارف وهي أحوال .

فالقول : أن هذه الأشياء ليست أحوالا ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته يجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدل (جهدك) و (العراك) على : (يجتهد) و (العراك) ، فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه » ا هـ .
الإيضاح العضدي ص ٢٠٠ .

الثالث : أن (العراك) معمول لحال محذوفة ، أي : معتركة العراك .

الرابع : أن (العراك) نعت لمصدر محذوف ، أي : فأرسلها الإرسال العراك ، وليس بحال ، ونسب هذا إلى ابن الطراوة .

الخامس : أن (العراك) مصدر : عارك يعارك معاركة وعراكا ، وهو في موضع الحال مع أنه معرفة لأنه في تأويل النكرة ، أي : معتركة ، على سبيل الضرورة والشذوذ ، وهذا قول ابن يعيش في شرحه ٢ / ٦٢ .

السادس : أن بعض النحاة أنشدوا البيت برواية : فأوردها العارك ... وزعم أن (العراك) مفعول ثان لـ (أورد) .

وقد وجدت أن هذا الأخير هو الأقرب احتمالا ورواية الديوان تؤيده فقد ورد الشاهد في شرح الديوان ص ٨٦ (ط الكويت) برواية : فأوردها العراك ... وعليها فلا شاهد في البيت.
(العراك) : ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء .
(يذدها) : يطردها . (نغص) : يقال : نغص البعير ، إذا لم يتم شربه .
(الدخال) : أن يداخل البعير الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية .
وينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - المقتضب ٣ / ٢٣٧ - شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ - الإفصاح للفارقي ص ٢٣٢ - المفصل ص ٦٣ - =

قوله : « وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ ، وَنَحْوُهُ[1] مُتَأَوَّلٌ » .

وفي تأويله وجهان ، أحدهما : أنها[2] في المعنى نكرات وإن كان اللفظ معرفة ، فمعنى : أرسلها العراك : أرسلها معتركة ، ومررت به وحده : أي منفردا[3] .

والوجه الثاني : وهو اختيار الفارسي أن التقدير : أرسلها تعترك العراك ، فالحال[4] هو الفعل المحذوف ، و (العراك) مصدر على حاله[5] .

وكذلك : مررت به وحده ، تقديره : ينفرد وحده ، فالحال محذوف وهو (ينفرد) ، و (وحده) مصدر على حاله .

= الأمالي الشجرية ١ / ١٥٤ ، ٢ / ٢٨٤ - الإنصاف ٢ / ٨٢٢ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠٦ - المرتجل ص ١٦٣ - التوطئة ص ١٦٩ - المقرب ١ / ١٥١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٦٢ ، ٤ / ٥٥ - شرح الرضي ١ / ٢٠٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٦ - التذييل والتكميل ٣ / ٧٢١ - التوضيح ٢ / ٣٠٤ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣١ شرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٨ - الهادية للأردبيلي ص ١٠٦ - لباب الإعراب ص ٣٤٨ - الكافي ٢ / ٥٣٩ - العيني ٣ / ٢١٩ - خزانة الأدب ١ / ٥٢٤ - الهمع ١ / ٣٣٩ - المطالع السعيدة ٢ / ٧ - التصريح ١ / ٣٧٣ - اللسان : (عرك) ، (نغص) ، (دخل) . الأعلم على سيبويه ١ / ١٨٧ .

(١) (ونحوه) ساقطة من حـ ، ط .

ومثله : طلبته جهدك ، وطلبته طاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وجاءوا قضهم بقضيضهم . ينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ . المفصل ص ٦٣ - الإنصاف ٢ / ٨٢٣ - لباب الإعراب ص ٣٤٩ .

(٢) (أنها) ساقطة من حـ .

(٣) هذا قول سيبويه والمبرد وجمهور النحويين ، وقد ذكرت قول سيبويه في حديثي عن الأوجه التي وردت في الشاهد السابق .

وينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - المقتضب ٣ / ٢٣٧ .

(٤) في أ : (والحال) .

(٥) ينظر قول الفارسي الذي أثبته في الوجه الثاني من الأوجه التي خرج عليها الشاهد السابق وينظر : الإيضاح ص ٢٠٠ .

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا . وَلاَ تَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ المَعْنَوِيِّ بِخِلاَفِ

قوله : « فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا »[1] .

لأنها لو أتت متأخرة لالتبست بالصفة ، فقدمت لتتميز .

قوله : « وَلاَ تَقَدَّمُ عَلَى الَعامِلِ المَعْنَوِيِّ بِخِلاَفِ الظَّرْفِ » .

لأنه العامل المعنوى ليس يقوى قوة اللفظي ، فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه ، // فقد يضعف[2] العامل اللفظي بالتأخر[3] ، فهذا أجدر بدليل جواز : لزيد ضربت ، وامتناع : ضربت لزيد[4] . ٤٩

وقوله : بخلاف الظرف ، لأن الظروف أتسع فيها لكثرتها ، واغتفر فيها[5] مالا[6] يغتفر في غيرها[7] .

---

(١) فيقال : جاءني راكبا رجل ، وذلك لتخصص النكرة بتقديمها لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ، ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل : ضربت رجلا راكبا ، ثم قدمت في سائر المواضع – وإن لم تلتبس – طردا للباب . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٠٤ ع الفوائد الضيائية ٢ / ٢٦٨ – أصول النحو ١ / ٢٥٩ – التذييل والتكميل ٣ / ٧٣٤ .

(٢) في ب : (فقد ضعف) .

(٣) في حـ : (بالتأخير) .

(٤) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض ، وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدم عليه بدلالة قولهم : زيد ضربت ، وامتناعهم من رفع (زيد) لو أخر فأوقع بعد (ضربت) – فأن يضعف عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر ، فلذلك أجازوا : في الدار زيد قائما ، وفي الدار قائما زيد ، ولم يجيزوا : قائما في الدار زيد ، لما تقدم على المعنى ، لأن هذا مفعول صحيح في الأصل ، وإنما شبه بالظرف للمشابهة التي بينهما ، فلا يجب أن يسوي به » ا هـ . وينظر : اللمع ص ١٤٦ . الإيضاح ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٥) في حـ : (فيه) .

(٦) في أ ، ط : (ما لم) وما أثبته أوجه .

(٧) قال الرضي : « ... وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور ، وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعا لا يقع غيرها فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠٥ .

قوله : « وَلاَ عَلَى المَجْرُورُ فِي الأَلْأَصَحِّ »[1] .

وهو مذهب أكثر البصريين[2] ، ووجهه : أنه إذا كان مجرورا فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على[3] ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم ، فلا يصار إلى سواه[4] بمجرد القياس .

وتمسك الآخرون[5] بكونه حالا ، وقد كثر تقديم الحال في كلامهم حتى صار ذلك معلوما غير محتاج إلى نقل في موضع مخصوص ، فجعلوا الباب كله واحدا .

والصحيح ما تقدم .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٠٩ : « ... فلذلك إذا قلت : مررت قائما بعمرو ، كان الحال من المضمر الفاعل في (مررت) لا من (عمرو) . ويتبين بمثل : مررت قائمة بهند ، فيتعين المنع ، ومررت قائما بهند فيتعين الجواز » ا هـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) في سيبويه ١ / ٢٧٧ : « ... واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فان قال قائل : أجعله بمنزلة : راكبا مر زيد ، وراكبا مر الرجل ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن (فيها) بمنزلة (مر) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ... ومن ثم صار : مررت قائما برجل ، لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل (الباء) ، ولو حسن هذا لحسن : قائما هذا رجل .... » ا هـ .
وقال الرضي ١ / ٢٠٤ : « ... فسيبويه لا يجيزه أصلا نظراً إلى ضعف الظرف ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو : زيد قائما في الدار ... فأما مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبويه » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٧١ .

(٣) (على) زيادة من ط . (٤) في حـ : (ما سواه) .

(٥) قال أبو حيان : « ... قال المصنف في الشرح ما ملخصه : يجوز ذلك للسماع ولضعف دليل المنع ، فالسماع نحو : ﴿ ما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فـ (كافة) حال من (للناس) ... وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف شيء ذهب إليه من المتأخرين الفارسي وابن كيسان وابن برهان » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ٧٤٥ – ٧٤٧ – وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ورقة١٢ / أ الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ – شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٢ – ١٣٢ – ابن كيسان النحوي ١٥٨ – ١٦٥ . شرح الرضي ١ / ٢٠٧ – الارتشاف ٢ / ٦٥١ – التصريح ١ / ٣٧٩ – الأشموني ٢ / ١٧٦ .

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً مِثْلُ : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً ...

قوله : « وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً » .

لقيامه بمعنى الحالية ، فلا[1] حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى[2] تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة[3] مثل : هذا بسرا[4] أطيب منه رطبا ، فـ (بُسْراً) و (رطبا)[5] حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين[6] .

---

(١) في أ : (ولا) .

(٢) في ج : (وإلى تكلفه) .

(٣) هذا قول تفرد به المصنف وخالف فيه جمهور النحويين .

قال الرضي ١ / ٢٠٧ : « ... هذا رد على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، قالوا لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو (هذا بسرا أطيب منه رطبا) : هذا مبسرا أطيب منه مرطبا ، أي كائنا بسرا وكائنا رطبا ، و : ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ أي : دالة .

قال المصنف – وهو الحق – : لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ... » ا هـ . وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ .

(٤) (البسر) : ما لون ولم ينضج ، وإذا نضج فقد أرطب . اللسان (بسر)

(٥) في نسخ الشرح : (فرطبا وبسرا) وما أثبته يوافق ما في المثال .

(٦) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ، فإذا جاءت جامدة أولت بالمشتق ، غير أن بعض الأحوال لم يمكن تأويله بمشتق .

مثال ذلك ما مثل به المصنف لأنها دلت على طور فيه تفصيل ، ومثله أن تكون نوعا لصاحبها نحو : هذا مالك ذهبا ، أو أن تكون فرعا لصاحبها نحو : هذا ذهبك خاتما ، أو أن تكون أصلا لصاحبها نحو : هذا خاتمك ذهبا ، أو أن تكون دالة على سعر نحو : بعته البر مدا فصاعدا ، أو أن تكون موطئة نحو قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه قرآن عربيا ﴾ أو أن تدل على عدد نحو قوله تعالى : ﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٧ ، ٢٠٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٣ – ١٤٥ – التوضيح ٢ / ٢٩٧ – ٣٠٠ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٨ – الأشموني ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ – المطالع السعيدة ٢ / ٤ ، ٥ – الهمع ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ التصريح ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

.....

وقد اختلف العلماء في (بُسْراً) ومثله : ما العامل فيه ؟

فذهب قوم إلى أن عامله اسم الإشارة[1] .

---

(١) صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الفارسي في شرح المفصل ٢ / ٢٦١ ، وكذا الرضي في شرحه ١ / ٢٠٨ ، وابن يعيش في شرحه ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، والمصنف هنا ص ٥١٥ –

قال ابن يعيش – مثبتا نص الفارسي – : « ... وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه ، والعامل في الحال الثاني (أفعل) ، قال : وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم (بسرا) من أن يكون : (هذا) أو (أطيب) أو مضمرا ، وهو (إذ كان) أو (إذا كان) .

فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه ، لأن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ... فأما قول الفرزدق :

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيب

فضرورة ، وإذا كان كذا لم يعمل (أطيب) في (بسرا) لتقدمه عليه .

وإذا لم يجز أن يكون العامل (أفعل) كان إما (هذا) وإما المضمر ، فإن أعملت فيه المضمر – الذي هو (إذ كان) – لزم أن يكون العامل في (إذ) المضمرة (هذا) أو ما فيه معنى الفعل غيره .

فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت (هذا) في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر ، وإذا كان ذلك كذلك كان ما قاله الناس من أنه منصوب على إضمار (إذ كان) على إرادتهم : هذا الكلام ، لا حقيقة لفظه .

وأما قولهم : (تمرا) فالعامل فيه (أطيب) ، ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في (بسرا) لأن ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه) . ا هـ .

والذي وجدته للفارسي ونص عليه في الإيضاح ص ٢٠١ ، والمسائل الحلبية ورقة ١٣١ ، ١٣٢ هو أن (بسرا) و (تمرا) منصوبان على الحالية بإضمار (إذا كان) .

قال في الإيضاح : « ... وقولهم : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، فـ (بسرا) و (تمرا) انتصبا في الحال ، ومعنى الكلام : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرا » ا هـ .

وينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٨

هذا .. وقد نسب أبو حيان إلى الفارسي قولا ثالثا في المسألة ، وهو أن العامل في الحالين =

.....

وقوم[1] إلى أنه (أطيب منه)[2] ، وهذا[3] هو الصحيح[4] .

= هو أفعل التفضيل ، قال : « ... وذهب المازني في الأظهر من كلامه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جني وابن خروف وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه إلى أن أفعل التفضيل عامل في الحالين معا ، فـ (بسرا) حال من الضمير المستكن في (أطيب) و (رطبا) حال من الضمير المجرور في (منه) ، والعامل فيهما (أطيب) » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩

وينظر : ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ص ١٧١ - المقرب ١ / ١٥٥ .

(١) ذكره سيبويه ضمنا ، ونسبه أبو حيان إلى المازني والفارسي - في تذكرته - وابن كيسان وابن جني وابن خروف وابن عصفور في أحد قوليه . التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩

قال سيبويه ١ / ١٩٩ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ... وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار (إذا كان) - فيما يستقبل - و (إذ كان) - فيما مضى - ... ولو كان على إضمار (كان) لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة . فليس هو على (كان) ولكنه حال » ا هـ .

وقال ابن مالك موجها قول سيبويه السابق : « ... فهذا نص منه على أن تقدير (كان) لم تدع إليه حاجة من قبل العمل ، بل من قبل تقريب المعنى ، والعامل إنما هو (أفعل) » ا هـ .

شرح التسهيل ورقة ١٢٦ / ب .

وينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩ .

(٢) (منه) ساقطة من ط .

(٣) (هذا) ساقطة من أ ، ط .

(٤) مذهب المبرد وابن السراج والزجاج والسيرافي والفارسي - في أحد أقواله - واختيار ابن عصفور في أحد قوليه أن (بسرا) و (رطبا) منصوبان على الحالية بإضمار (كان) التامة . وبه قال ابن يعيش . قال المبرد (المقتضب ٣ / ٢٥١) : « ... ومثل ذلك قولك : هذا بسرا أطيب =

.....

والأول غير مستقيم لأمور منها :

أن اسم الإشارة إذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا به بدليل قولهم : هذا زيد قائما ، فإن الخبر بـ (زيد) عن المشار إليه غير مقيد بالقيام[1] .

فإن زعم زاعم أنه مقيد بأنه : إذا كان قائما فهو زيد أيضا ، فإخباره بـ (زيد) إنما هو في حال[2] القيام ، لم يستقم[3] لأنه يؤدي إلى أن يكون غير (زيد) في غير حال القيام[4] .

= منه تمرا ، فإن أومأت إليه وهو بسر ، تريد : هذا إذ صار بسرا أطيب منه إذا صار تمرا . وإن أومأت إليه وهو تمر قلت : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، أي : هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذ صار تمرا ، فإنما على هذا يوجه لأن الانتقال فيه موجود » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ – شرح السيرافي ٣ / ٣٠٦ – الحلبيات للفارسي ص ١٣١ ، ١٣٢ – الارتشاف ٢ / ٦٥٥ ، ٦٥٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٧ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ – مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ التصريح ١ / ٣٨٤ – المفصل ص ٦٣ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٤ .

(١) أورد الرضي هذا القول – نقلا عن المصنف – ثم عقب عليه قائلاً : « ... وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف . أما أولا فإنه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقديهما معا ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدعي في المثال المذكور المتنازع فيه أن المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال أخرى وهو لم يبين – في نحو : هذا زيد قائما – إلا استحالة تقيدهما بحال واحدة .

ولو سلم أيضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال أخرى .

فالحق إذن أن يقال : العامل في الحال الأول أيضا أفعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) (حال) في هامش أ .

(٣) في أ : (يستقيم) وهو خطأ ظاهر .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

.....

فإن زعم زاعم أن ذلك من قبيل المفهوم ، وهو[1] غير لازم ، فليس الأمر كما زعم لما بيَّنا أن الحال حكم بالتقييد على ما قيد به كقولك : جاءني زيد راكبا ، فأنت حاكم على المجيء المذكور بقيد الركوب ، فلو قدر المجيء من غير ركوب كان مخالفة للمنطوق به[2] لا للمفهوم .

وإنما المفهوم[3] أمر وراء ذلك ، وهو عكس ، وذلك هو[4] : تقدير غير الركوب عند عدم المجيء .

فإن ثبت ذلك ، فلو جعلنا الإخبار بـ (زيد) مقيدا بالقيام كان الإخبار بجاءني المقيد بالركوب ، فكما لا يستقيم[5] تقدير المجيء من غير ركوب // فكذلك لا ٥٠
يستقيم تقدير (زيد) من غير قيام ، وذلك فاسد ، وإذا لم يكن الخبر مطلقا – غير مقيد – فسد المعنى .

الثاني[6] : أن الشيء إذا قيد بحال لزم منه أن يكون على تلك الحال في قصد المتكلم .

---

(١) في ط : (فهو) .

(٢) و (به) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٣) (وإنما) المفهوم) في هامش حـ .

(٤) (هو) ساقطة من أ .

(٥) في ب ، حـ ، ط : (فكما لم يستقم) .

(٦) هذا معنى قوله في شرح الوافية ١ / ٢١٦ : « ... ومنها أنك إذا قلت : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وجعلت معنى الإشارة عاملا في (بسرا) وجب أن يكون في حال الاشارة (بسرا) لأن المعنى : أشير إليه في حال كونه بسرا، فإذا كان على غير حال البسرية امتنع ، ونحن قاطعون بجواز ذلك سواء كان بلحا أو بسرا أو رطبا » ا هـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٨٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٤ .

.....

فإذا جعل (بُسْرَاً) معمولا لـ (هذا) وجب أن يكون في حال الإشارة (بُسْرا) لا غيره ، ونحن نعلم أن المعنى المقصود بخلاف ذلك ، حتى لو قال - عند وجود بلح أو رطب - : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، كان مستقيما .

الثالث : أنا نقول : تمر نخلتي[1] بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد أحسن ما يكون أفضل منك أحسن ما تكون[2] ، والمعنى بحاله ، والمتعلق أمر معنوي ، وإذا وجب[3] تعلقه هاهنا بالخير وجب تعلقه في المسائل الأُخَر به ضرورة لأن[4] المعنى واحد ، وإلا لم يكن المعنى واحدا[5] .

الرابع : أن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبارين ، وإذا جعلت[6] (بسرا) من تتمه هذا بقيت الأفضلية للشيء على نفسه باعتبار حال واحدة[7] .

الخامس : أن (أطيب) نسبته إلى البُسْرية والرُطَبية[8] نسبة واحدة ، وقد وجد عمله في (رطبا) فوجب عمله في الآخر[9] .

---

(١) في حـ : (تمر نخلي) ، وفي ط : (تمر نخلتي) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ : « ... ومنه : مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ، وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ، وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ، فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٢٥٠ - شرح الرضي ١ / ٢٠٨ - مبسوط الأحكام ورقة ١٨٥ -

(٣) في ب ، حـ : (وإذا وجد) .

(٤) في ب ، حـ : (ضرورة أن) .

(٥) في أ : (واحد) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٦) في ط : (جعل) .

(٧) في أ : (حال واحد) وفي حـ : (حالة واحدة) .

(٨) في أ ، ب ، حـ : (والتمرية) ولا يستقيم هذا مع ما مثل به .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمنصف ١ / ٢١٦ - شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٦٢ .

.....

فلا وجه لمن قال[1] : (العامل فيه اسم الإشارة) سوى ما استبعده من أن يكون أفعل التفضيل عاملا فيما قبله ، ولا يقابل ذلك شيئا مما ذكرناه[2] .

ولا بعد في عمل (أفعل) في الحال متقدمة لشبهه بالفعل ، كما يعمل[3] في الظرف[4] ، ولا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول به[5] أن لا يعمل في الحال[6] .

فقد ثبت أن العامل (أطيب) في هذه المسألة وفي أمثالها .

وممن قال إن العامل اسم الإشارة أبو علي الفارسي[7] ، ولم يأت بشيء غير ما ذكرته[8] ، واستبعد عمل (أفعل) فيما قبله[9] .

---

(١) زاد في ب : (فيه) . (٢) أي : من الأوجه السابقة .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٦٢ .

(٣) في حـ : (إعمال) .

(٤) في ب ، ط : (الظروف) .

(٥) (به) ساقطة من ب ، حـ .

(٦) قال أبو حيان : « ... واحتج لهذا المذهب بأن (أفعل) أقوى من هذه الألفاظ العاملة بما تضمنه من معنى الفعل من جهة أنها قد أشبهت الفعل في أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث كما أن الفعل كذلك ، وأنها على وزن الفعل ، وأن لفظ الفعل موجود فيها ، وأنها دلت على الفعل المعلق في قوله تعالى : ﴿ أعلم من يضل عن سبيله ﴾ التقدير : يعلم من يضل عن سبيله ، فاستغني بـ (أعلم) عن إضمار الفعل المعلق ، فساغ لذلك عندهم تقديم الحال التي عملت فيها عليها ... ولا يلزم من إجراء (أفعل) مجرى الفعل في العمل في الحال والظرف للأشياء التي ذكرت أن تعمل في المفعول به ، إذ ما أشبه الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ٧٨٠ .

(٧) هذا أحد أقوال ثلاثة أثبتها للفارسي في هذه المسألة ، وهذا القول ما نقله ابن يعيش عن الفارسي في تذكرته .
وينظر : الهامش رقم (١) ص ٥١٠ ، الهامش رقم (٤) ص ٥١١ .

(٨) في هامش حـ : (أكثر مما ذكرته) .

(٩) قال أبو حيان : « ... والذي نختاره أن أفعل التفضيل عامل في الحالين » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ٧٨٠ .

وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً ، فَالِاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، أَوْ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ .

قوله : « وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً » .

لأنها حكم ، والأحكام تكون في المفردات وفي الجمل[1] كما في خبر المبتدأ[2] .

وإنما كانت[3] الجملة خبرية لأن الأحكام الخبرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب ، فوجب أن تكون كذلك .

قوله : « فَالِاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ والضَّمِيرِ ، إِوْ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالْضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ »[4] .

فلابد من الواو على الأصح[5] لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة- وهو الجزء الثاني- فقصدوا إلى[6] الإتيان بما يشعر بالحالية داخلا على الاسم

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (في المفرد وفي الجملة) .

(٢) هذا معنى قوله في شرح الوافية ١ / ٢١٠ :

« وأوقعوا في موضع الحال الجمل ما لم تكن من باب الإنشاء وسل

يقول : إن الجملة الخبرية تقع حالا لأنه في معنى الخبر ، فكما لا يقع الإنشاء خبرا فكذلك لا يقع حالا » اهـ .

وقال الرضي ١ : ٢١١ : « ... أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها ، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد .

وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك (جاءني زيد راكبا) : أن المجيء - الذي هو مضمون العامل - واقع وقت وقوع الركوب - الذي هو مضمون الحال - ومن ثمة قيل : إن الحال يشبه الظرف .

والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية - بالاستقراء - وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟

وأما الإيقاعية نحو : بعت وطلقت - فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع ، بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ إن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه » اهـ .

(٣) في أ ، ب : (وتكون الجملة) ، وفي حـ : (وقد تكون الجملة) وما أثبته أوجه .

(٤) (على ضعف) ساقطة من أ .

(٥) في حـ ، ط : (على الأفصح) . (٦) (إلى) ساقطة من أ .

.....

الأول ، فلذلك ضعف حذف الواو . وقد جاء : كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ ، وهو قليل[1] .

---

(١) في انفراد الجملة الاسمية بالضمير وحده – كما مثل المصنف – ثلاثة أقوال :

الأول : قول الفراء وتبعه كل من الزمخشري والمصنف ، وهو أن ذلك نادر شاذ .

يدل على ذلك أن الفراء أضمر الواو مع قوله تعالى : ﴿ أوهم قائلون ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ﴾ الآية ٤ / الأعراف .

فقال : « ... وقوله ﴿ أو هم قائلون ﴾ الواو مضمرة ، والمعنى : أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون ، فاستثقلوا نسقا على نسق ، ولو قيل لكان جائزا ، كما تقول في الكلام : أتيتني واليا أو وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر الواو » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٧٢

ويقول الزمخشري : « ... فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة » ا هـ . المفصل ص ٦٤

وأما المصنف فقد جعله من القليل النادر كما هو واضح من عبارته .

الثاني : قول الأخفش ، وهو أن الجملة إذا كان خبر المبتدأ فيها اسما مشتقا متقدما فلا يجوز دخول الواو عليه ، فلا يجوز عنده : جاء زيد وحسن وجهه ، تريد : ووجهه حسن ، لأنك لو أزلت الواو لانتصب (حسن) فكنت تقول : مررت بزيد حسنا وجهه .

وقال أبو حيان : « ... وهذا الذي قاله الأخفش ليس بلازم لأنك إما أن تقدر الحال اسما مفردا فتنصب – كما ذكر – أو جملة ابتدائية تقدم خبرها على المبتدأ فيها فترفعه على أنه خبر مقدم منوى به التأخير ، فكأن الواو دخلت على المبتدأ » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٨٣٦ – وينظر الارتشاف ٢ / ٦٦٥ .

الثالث : قول سيبويه والجمهور ، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائية بالضمير وحده ، وهو فصيح كثير في لسان العرب ، قال تعالى : ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض ﴾ وقال : ﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾ .

قال سيبويه : « ... وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل ... ومن رفع (فوه إلى في) أجاز الرفع في قوله : رجع فلان عوده على بدئه » ا هـ . سيبويه ١ / ١٩٥ ، ١٩٦

وينظر : المقتضب ٣ / ٢٣٦ – شرح ابن يعيش ٢ / ٦٨ ، ٦٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ – شرح الرضي ١ / ٢١١ ، ٢١٢ – التذييل والتكميل ٣ / ٨٣٥ ، ٨٣٦ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٦٦ ، ٢٦٧ – التوضيح ٢ / ٣٥٠ – شرح ابن عقيل =

قوله : « وَالمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ » .

يعني : من // غير واو لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجارٍ عليه في ٥١
اللفظ فأُجْري مُجْراه في الاستغناء عن الواو ، واحتيج إلى الضمير كما احتيج في الأصل إلى ضمير[١] .

قوله : « وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا » .

وهي ثلاثة أقسام : مضارع منفي ، وماض منفي ، وماض مثبت ، اشتركت في أن تكون بالواو والضمير أبو بأحدهما وهو إما بالواو وإما بالضمير[٢] ، وذلك ثلاثة أقسام ، صارت تسعة أوجه : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وما يتكلم عمرو ، ما يتكلم غلامه[٣] .

وجاءني زيد وما خرج غلامه ، وما خرج عمرو ، ما خرج غلامه[٤] .

وجاءني زيد وقد خرج غلامه ، وقد خرج عمرو ، قد خرج غلامه[٥] .

= ١ / ٦٥٥ - الأشموني ١ / ١٨٨ - الهمع ١ / ٢٤٦ .

(١) في شرح الرضي ١ / ٢١٢ : « ... وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى ، فجاءني زيد يركب ، بمعنى : جاءني زيد راكبا ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعا ، وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو .

وقد سمع : قمت وأصك عينه ، وذلك أما لأنها جملة وإن شابهت المفرد ، وإما لأنها بتقدير : وأنا أصك ، فتكون اسمية تقديرا .

ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما ... » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٦ .

(٢) في ط : (إما الواو وإما الضمير) .

(٣) ثلاثة أمثلة للمضارع المنفي أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

(٤) ثلاثة أمثلة للماضي المنفي ، أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

(٥) ثلاثة أمثلة للماضي المثبت ، أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

هذ .. وقد ذكرت هذه الأمثلة في نسخ الشرح على غير هذا النسق ، فقد تقدم الماضي المثبت على الماضي المنفي ، وكذا تقدم ما كان الرابط فيه الضمير على ما كان فيه الواو ، وقد رتبتها على هذه الصورة لتوافق القسمة التي خطها المصنف في المتن .

وَلاَبُدَّ فِي الْمَاضِي المُثْبَتَ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقْدَّرَةً . وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا . وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، أَي : أَحُقُّهُ . .....

[قوله : « وَلاَبُدَّ فِي الْمَاضِي المُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةٍ »][1] .

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا » .

وذلك[2] عند قيام القرائن كما تقدم في مثله[3] .

قوله : وَيَجِبُ فِي المُؤَكَّدَةِ[4] مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، أَيْ : أَحُقُّهُ » .

وإنما وجب في ذلك لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف ، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو (أحقه) .

---

(١) أغفل المصنف ذكر هذه العبارة في الشرح ، كما أنه لم يعلق عليها مكتفيا بما مثل به قبل نحو : جاءني زيد وقد خرج غلامه ، وقد خرج عمرو ، قد خرج غلامه .

وما ذهب إليه المصنف من اشتراط وجوب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الماضي هو مذهب البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيون .

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾ الآية ٩٠ / النساء : « ... وقد قرأ الحسن : ﴿ حصرة صدروهم ﴾ ، والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون : قد ذهب عقله ، وسمع الكسائي بعضهم يقول : فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير ، فإذا رأيت (فعل) بعد كان ففيها (قد) مضمرة ... » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٢٨٢

وذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش من البصريين إلى جواز وقوع الفل الماضي حالا بدون (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة .

وينظر : الإنصاف مسألة (٣٢) ١ / ٢٥٢ – وما بعدها – المقتضب ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ – معاني الزجاج ٢ / ٩٥ ، ٩٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٧ – المفصل ٦٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٦٧ – شرح الرضي ١ / ٢١٣ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ – التذييل والتكميل ٣ / ٨٤٩ – الأشموني ٢ / ١٩١ – الهمع ١ / ٢٤٧ – خزانة الأدب ١ / ٥٥٢ .

(٢) (ذلك) زيادة من ط .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٦٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٠ .

(٤) قال الرضي : « ... هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية ، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى : ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾ » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٢١٤ .

وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ .

قوله : « وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ » .

ليتحقق ما ذكرناه[1] ، لأنها إذا لم تكن مقررة[2] لمضمون جملة اسمية كانت غير مؤكدة كما في قولك : جاءني[3] زيد راكبا .

ولو قلت : زيد أبوك منطلقا ، لم يستقم إذ ليس في (الانطلاق) ما يقرر معنى (الأبوة) ، وليس في الجملة ما يصح تقييده بها[4] فتكون غير مؤكدة ، فلذلك لم يستقم : زيد أبوك منطلقا .

* * *

(١) قال في شرح الوافية : « ... ويجب حذف عامل الحال المؤكد لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل واللفظ قائم مقامه .

وفسرها بأنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في الجملة الاسمية كقولك : زيد أبوك عطوفا ، والمعنى : زيد أبوك أحقه عطوفا ، لأنه لا يستقيم تقييد الأبوة بحال لفساد المعنى ... وهذا التفسير للمؤكدة أولى لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد الذي هو الأبوة ، ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام .

ومن فسر المؤكدة بأنها التي عملت بدليل غير الحال فيه ، فيدخل : دعوت الله سميعا ، و ﴿ قائما بالقسط ﴾ و ﴿ ولي مدبرا ﴾ ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه فإن التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٢١٨ - ٢٢٠

وما ذهب إليه المصنف من تقدير العامل وجوبا هو مذهب سيبويه .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو : أنا حاتم سخيا .

وقال ابن خروف : العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو : أنا عمرو شجاعا .

قال الرضي : « والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليه أبوك عطوفا » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢١٥

وينظر : سيبويه ١ / ٢٥٦ ع ٢٦٠ - التسهيل ص ١١٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٧ .

(٢) (مقررة) ساقطة من أ ، حـ .

(٣) في حـ ، ط : (جاء) .

(٤) (بها) ساقطة من حـ ، ط .

التَّمِيـــــــزُ

التَّمْيِيزُ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ .....

قوله[1] : « التَّمْيِيزُ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ » .

فقوله : ما يرفع الإبهام ، جنس يدخل تحته التمييز وغيره كالحال والصفة وأشباهما .

وقوله : المستقر[2] ، احتراز من مثل قولهم : أبصرت عينًا جارية ، فإنه[3] يرفع الإبهام عن الذات[4] ، ألا ترى أن قولك : (عينا)[5] محتملة للجارية والمبصرة وغيرهما !

فإذا قلت : (جارية)[6] فقد بينت ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر في أصل وضعه ، وإنما وقع الإبهام عند المخاطب لحصول الاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق فيه ، بخلاف (عشرون) فإنه لم يكن دالا على ذات معينة في أصل[7] وضعه ، فإذا قلت : (المستقر) خرج الاسم المشترك المذكور ونظائره[8] .

وقوله : عن ذات ، احتراز من الحال ونظائرها فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .

وقوله[9] : مذكورة أو مقدرة ، يشمل نوعي التمييز : المنتصب عن المفرد // والنسبة على ما يفصل . ٥٨

فإن قيل : قولنا : (رجع القهقري) وأمثاله من المصادر يرفع الإبهام المستقر عن ذات ، لأن (القهقري) نوع لم يكن مفهوما من قولك : (رجع) في أصل

---

(١) في ط : (قال) .
(٢) في أ ، ب ، حـ : (مستقر) .
(٣) في ب : (فإنها) .
(٤) في حـ : (عن ذات) .
(٥) في ب ، حـ : (عين) .
(٦) في أ ، ب : (مبصرة) وما أثبته أوجه .
(٧) قال في شرح الوافية ١ / ١٢١ : « ... فقوله (المستقر) ليخرج نحو : هذه ذات قرء حيض ، فقولك : (حيض) رفع الإبهام في (قرء) لاحتماله الطهر والحيض ، وليس بتمييز لأن (القرء) له دلالة على كل واحد منهما بخلاف نحو (عشرين) فإنه لا دلالة له على (دراهم) ولا (دنانير) لا بظهور ولا اشتراك » ا هـ . وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٢ - شرح الرضي ١ / ٢١٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٨٣ .
(٨) قدم الناسخ هذه العبارة ف ب ، حـ عن قوله : (المستقر) .
(٩) في حـ : (ذات مذكورة) وهو تكرار .

فَالْأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِباً إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ : عِشْرُونَ دِرْهَماً - وَسَيَأْتِي -

وضعه ، كما أن (الدرهم) لم يكن مفهوما من قولك : (عشرون)[1] ، فقد دخل في الحد ما ليس منه .

والجواب : أن (القهقري) وشبهه بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع ، والرجوع اسم للذات[2] بوضعه له ، فالقهقري - في قولك : رج القهقري - مثل : راكبا - في قولك[3] : جاءني زيد راكبا - لأنه بيان لهيئته[4] ، وقد خرج عن[5] ذلك بقوله : (عن ذات) .

قوله : « فَالْأَوَّلُ عَنْ[6] مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِباً » .

يعني بالأول : تمييز الذات المذكورة ، وذلك لا يكون[7] إلا عن مفرد مقدار غالبا ، عددا ، أو وزنا ، أو كيلا ، أو مساحة ، أو ما هو بمنزلته من مقادير معروفة[8] عند المخاطب[9] .

قوله : « إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ : عِشْرُونَ[10] دِرْهَماً . وَسَيَأْتِي » .

[أي] : في باب العدد[11] لأنه أخص به لئلا يتكرر ذكره .

---

(١) في أ : (عشرون درهما) ولا يستقيم المثال بهذه الزيادة .
(٢) في أ : (والرجع يتعلق بالذات) .
(٣) سقط من ح ما بين : (قولك) السابقة وهذه .
(٤) في ب ، ط : (لهيئة) . (٥) (عن) ساقطة من ح .
(٦) قال الرضي : « ... لفظة (عن) في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال : أفعلت هذا عن أمرك وعن تقدمك ، أي : أن أمرك سبب لحصوله ، فالتمييز صادر عن المفرد ، أي : المفرد لإبهامه سبب له ، أو عن نسبه في جملة أو شبهها ، أي : النسبة سبب له لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر ... ويجوز أن يقال : أن (عن) في هذه المواضع بمعنى (بعد) كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ ، والأول أولى » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٢١٦ ، ٢١٧
(٧) في ط : (وهو لا يكون) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٨٦ - الأشموني ٢ / ١٩٦ .
(٩) في أ : (عند المخاطبين) .
(١٠) في ط : (عشرين) (١١) ينظر ص ٧٩٠ .

وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : رِطْلٌ زَيْتاً ، وَمَنَوانِ سَمْناً ، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ تُقْصَدُ الْأَنْوَاعُ ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ جَازَتِ الْإِضَافَةُ ، وَإِلاَّ فَلاَ .....

قوله : « وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : رِطْلٌ زَيْتاً .... »[1] .

يعني : في غير العدد مع كونه مقدارا .

قوله : « فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ تُقْصَدُ الْأَنْوَاعُ ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ » .

يعني بالجنس : ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل ، فيفرد لأنه لا يستقيم فيه جمع على ما تقدم في المصادر[2] ، إلا أن تقصد[3] الأنواع دالا عليها فيجب الجمع لصحبته وقصد الدلالة عليه[4] كما تقدم[5] .

قوله : « ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ[6] التَّثْنِيَةِ جَازَتِ الْإِضَافَةُ » .

لأنه[7] أمكنت إضافته ، وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة ، فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود .

قوله : « وَإِلاَّ فَلا » ، أي : وإن لم يكن تنوين أو نون تثنية[8] فلا تجوز الإضافة

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٢٩٨ ، ٣٠٣ - شرح الرضي ١ / ٢١٧ - الكافي ١ / ١٦٤ .

(٢) ينظر قوله ص ٣٩٢ .

(٣) في أ : (قصد) وهو تحريف .

(٤) في أ : (عليها) .

(٥) قال في شرح الوافية ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ : « ... وغير العدد إن كان تمييزه من أسماء الأجناس التي لا واحد لها تتميز كـ (زيت) و (عسل) و (جبن) و (ماء) ونحوه كان مفردا لأن مثل ذلك لا يصح تثنيته ولا جمعه لفقدان شرط ذلك فيه ، إلا أن يقصد الأنواع فيجب حينئذ تثنيته - إن قصد نوعان - وجمعه - إن قصد ثلاثة أو أكثر ، فالأول كقولك : عندي رطل زينا ، والثاني : زيتين ، والثالث ، زيوتا » ا هـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٥ - شرح الرضي ١ / ٢١٩ - أصول النحو ١ / ٢٦٩ .

(٦) في ب ، حـ : (أو نون) .

(٧) في ط : (لأنها) .

(٨) في أ : (أو بنون التثنية) .

وذلك لتعذرها لأنه إن كان في مثل : (عشرين درهما) تعذرت الإضافة[1] إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة ولا بقاؤها ، فتعذرت الإضافة .

وكذلك : على التمرة مثلها زبدا ، إذ لا يمكن إضافة (مثلها) إلى (زبد) مع بقاء[2] الضمير ، وإن حذف فسد المعنى[3] .

قوله : « وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ » .

هذا[4] هو الثاني من أقسام المفرد – والأول هو المقدار – وهو : كل نوع أضيف إلى جنسه كقولك : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا[5] ، وما أشبهه .

قوله : « وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ » .

لأنه ليس من باب المقادير ، والإضافة مستقيمة وهي الأصل في الباب ، فكانت أولى لذلك[6] .

---

(١) في أ : (إضافة) ، وفي ط : (إضافته) . (٢) (بقاء) ساقطة من ط .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٩٨ : « هذا باب ما ينصب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير نحو قولك : ما في السماء موضع كف سحابا ، ولي مثله عبدا ، وما في الناس مثله فارسا ، وعليها مثلها زبدا ، وذلك أنك أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا كما حذفت في (عشرين) حين قال : عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ... » ا هـ .

وينظر : أيضا ١ / ٣٠٣ – المقتضب ٢ / ١٤٢ – المفصل ص ٦٥ .

(٤) (هذا) زيادة من ط .

(٥) (الساج) : ضرب من الشجر . و (السياج) : الحظيرة من الشجر تجعل حول الكرم والبستان . اللسان (سيج) وينظر حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٢١٧ .

(٦) قال في شرح الوافية ١ / ٢٢٥ : « ... إن النوع الذي يتبين جنسه يجوز أن ينصب الجنس كقولهم : ثوب خزا ، وباب ساجا ، وإن كان الخفض قياسه – وهو الكثير – تشبيها له بتمييز المقادير ، لأنك إذا قلت (ثوب) احتمل أن يكون من خز ومن قطن وغيره ، فإذا قلت : (خزا) أو (قطنا) فقد بينت إبهام ذات مذكورة ، ولم يجر مجرى المقادير في لزوم النصب لما في =

وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَاضَاهَاهَا نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً ، وَأُبُوَّةً ، وَدَاراً ، وَعِلْماً . أَوْ فِي إِضَافَةٍ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي طِيْبُهُ أَباً ، وَأُبُوَّةً ، وَدَاراً ، وَعَلْماً . وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً .....

قوله : « وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَاضَاهَاهَا[1] نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً // وَزَيْدٌ طَيِّبٌ[2] أَباً ، وَأُبُوَّةً وَدَاراً ، وَعِلْماً . أَوْ فِي إِضَافَةٍ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي طِيْبُهُ أَباً ، وأُبُوَّةً ، وَدَاراً وَعِلْماً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ[3] فَارِساً »[4] . ٥٣

فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر – وهو الذات المقدرة[5] – يتعلق بالمذكور ثم يميز الأمر بعد ذلك ، فلولا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج إلى تمييز[6] لأن قولك : (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما ، وإنما الإبهام نشأ عن نسبة (الطيب) إلى أمر يتعلق بـ (زيد) فاحتيج إلى تفسير الإبهام[7] .

= (ثوب) و (باب) من بيان الذات من جهة أخرى ، بخلاف قولك : (عشرون) ونحو » اهـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٣ – المقتضب ٣ / ٢٦٠ – التصريح ١ / ٣٩١ .

(١) وهو شبه الجملة من اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقيء شحما ، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو : الأرض مفجرة عينا ، أو أفعل التفضيل مع مرفوعه نحو : (أنا أكثر منك مالا وخير مستقرا) ، أو الصفة المشبهة مع مرفوعها نحو : زيد طيب أبا ، أو المصدر نحو : أعجبني طيبه أبا .
وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلا ، وويلم زيد رجلا ، وبالزيد فارسا .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٠ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٦ .

(٢) سقط من حـ : (نفسا وزيد طيب) .

(٣) (الدر) : العمل من خير أو شر ... ومنه قولهم : لله درك ، أي : عملك ، يقال هذا لمن يمدح ويتعجب ، فإذا ذم قيل : لا در دره . اللسان : (درر) .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٢٧ : « ... إن بعضهم يزعم أن قول القائل : (لله دره فارسا) حال من الضمير في (دره) أو من (زيد) وغيره حسبما يذكر بعده . وليس بمستقيم ... لأنه لو كان حالا لوجب أن يكون مدحه مقيدا بكونه على هذا الحال » اهـ .
وينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٠ – المقتضب ٣ / ٣٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٠

(٥) قوله : (وهو الذات المقدرة) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٦) في ط : (ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز) .

(٧) في ب ، جـ ، ط : (فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) وما أثبته أوجه .

ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ .....

وكذلك في الإضافة فإنه قد يضاف الشيء إلي أمرٍ والمراد إضافته إلى ما يتعلق به مثل نسبة الجملة سواء ، فيأتي التمييز أيضا . وهذا[1] الذي يسميه النحويون . تمييز جملة[2] .

قوله : « ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ لِمُتَعَلِّهِ » .

يريد : أن التمييز قد يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ، وقد يكون راجعا إلى أمر[3] يتعلق به كما في قولك : (طاب زيد أبا) ، فجائز أن يكون (زيد)[4] هو (الأب) ، وجائز أن يكو (الأب)[5] لمن ولده . وكذلك إذا قلت : (أبوة) فجائز أن يكون لكل واحد من المسميين ، فهذا معنى قوله : (جاز أن يكون له ولمتعلقه)[6] .

فإن لم يكن الاسم[7] صالحا لذلك كان لمتعلق من انتصب عنه على حسب مدلوله كقولك : دارا ، وعلما ، فليس يحتمل (دارا) و (علما) جهتين كما احتمله (أبا) و (أبوة) ، ولا[8] يحتمل إلا جهة واحدة على حسب مدلوله[9] .

---

(١) في ب : (وهو) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٦ - شرح ابن عقيل ١ / ٦٦٤ - المطالع السعيدة ٢ / ٢٤ -

(٣) زاد في ط : (أمر آخر) وكذا في هامش حـ .

(٤) (زيد) ساقطة من أ .

(٥) (الأب) ساقطة من حـ .

(٦) في شرح الرضي ١ / ٢٢١ : « ... وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن (رجلا) في : (كفى زيد رجلا) صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا (علما) صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه » ا هـ .
وينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٩٣ .

(٧) في ط : (فإن لم يكن إلا اسما) وهو تحريف .

(٨) في أ : حـ : (فلا) .

(٩) ينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٩٨ .

قوله : « فَيُطَابِقُ فِيْهِمَا مَا قُصِدَ[1] إلاَّ أَنْ يَكُونَ جِنْساً إلاَّ أَنْ تُقْصَدُ الْأَنْوَاعُ » .

يريد بالمطابقة : التثنية - إن قصد التثنية - والجمع - إن قصد الجمع - وقوله : فيهما ، يعني إذا جعلته للأول أو لمتعلقه في نفسه[2] ، فمن ذلك : طاب زيد أبا ، وقصدت[3] إلى أن (الأب) هو (زيد) وجب أن تقول : طاب زيد أبا ، فلو ثنيت (زيدا) - على هذا المعنى - لقلت : طاب الزيدان أبوين ، وتجمع إذا جمعت .

ولو قصدت بقولك (أبا)[4] : أبا لزيد - وقصدت به واحدا[5] - لقلت : طاب زيدا أبا ، فإن قصدت إلى (أب) و (أم) أو (جد)[6] قلت : طاب زيد أبوين ، فإن قصدت إلى جماعة من آبائه قلت : طاب زيدا آباء ، فيطابق بـ (الأب) من هو له .

وقوله : إلا أن يكون جنسا ، مثل قولك : أبوه ، وعلما ، فإنك تأتي به مفردا إذا قصدت[7] إلى معنى الأبوة والعلم من حيث هي أبوة وعلم ، لأنه تعذر جمعه على ما تقدم .

وقوله : // إلا أن تقصد الأنواع ، والدلالة عليها فيجب حينئذ[8] التثنية ٥٤
والجمع على حسب[9] القصد كما تقدم[10] .

---

(١) في ب : (فيطابق ما قصد فيهما) ، وفي حـ : (فيطابق فيهما إلا أن يكون ...) .
(٢) (في نفسه) ساقطة من ب ، حـ . (٣) في أ ، ط : (وقصد) .
(٤) (أبا) ساقطة من أ . (٥) في أ : (واحد) بالرفع وهو خطأ ظاهر.
(٦) في أ : (وقصدت إلى الأب أو أم أو جد) ، وفي ط : (الأب أو الأم أو الجد) .
(٧) زاد في ط : (به) . (٨) (حينئذ) ساقطة من ط .
(٩) (حسب) ساقطة من ب .
(١٠) ينظر : ص ٥٢٦ - وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٨ .

وَإِنْ كَانَ صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ ، وَاحْتَمَلَتِ الْحَالَ .....

قوله : « وَإِنْ كَانَ[1] صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ، وَاحْتَمَلَتِ الْحَالَ » .

يعني به مثل قولهم : لِلَّهِ دَرُّهْ فَارِساً[2] ، فإن التمييز قوله : (فارسا) وهو في المعنى للضمير[3] في (دَرُّهُ) ، وهذا معنى قوله : (كانت له) .

ويجب أن تكون مطابقة له ، فلو قلت : لله دَرُّهُمَا ، لقلت : فارسين[4] ، وكذلك لو جمعت قلت : لله دَرُّهُم فرسانا[5] .

وقال قوم : هو حال[6] ، والمعنى - : التعجب منه في حال كونه فارسا - عندهم .

والصحيح أنه تمييز لأن المعنى على مدحه مطلقا بالفروسية ، وإذا جعل حالا اختص المدح فيتقيد ، فيتغير[7] المعنى المقصود ، فلذلك قال الأكثرون بكونه تمييزا[8] .

---

(١) في حـ : (وإن كانت) .
(٢) ينظر الهامش رقم (٣) ص ٥٢٥ . (٣) في حـ : (للمضمر) .
(٤) في ب ، حـ ، ط : (فلو قلت : لله درهما فارسين) وما أثبته الوجه .
(٥) هذا المثال زيادة من ط يتطلبها السياق .
(٦) قال الرضي ١ / ٢٢٢ : « ... قال الأكثرون هي تمييز ، وقال بعضهم ، هي حال ، أي : ما أعجبه في حال فروسيته . ورجح المصنف الأول ، قال : لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته .
وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز عندي : ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من : ما أحسنه في حال فروسيته .
وتصريحهم بـ (من) في لله درك من فارس ، دليل على أنه تمييز ... » ا هـ .
وينظر : قول المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٢٧ .
(٧) في أ : (فيتعين) وهو تحريف إذ لا يستقيم المعنى المقصود .
(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٢٩٩ - وقال المبرد : « ... ومن التمييز : ويحه رجلا ، ولله دره فارسا » ا هـ المقتضب ٣ / ٣٥ وينظر ٣ / ٦٧ - المفصل ص ٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣١ - شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٥ - التوضيح ٢ / ٤٩٥ - لباب الإعراب ص ٣٧٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٩٥ - المطالع السعيدة ٢ / ٣ ..

وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ . وَالْأَصَحُّ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ .....

قوله : « وَلاَ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ[1] . وَالْأَصَحُّ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِّي[2] وَالْمُبَرِّدِ »[3] .

وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين[4] على الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل ، والفاعل لا يصح تقديمه ، فالفرع أجدر .

---

(١) (على عامله) زيادة من حـ .

(٢) هو : بكر بن محمد بن بقية – وقيل : ابن عدي – بن حبيب الإمام أبو عثمان البصري من بني مازن بن شيبان بن ذهل .

روي عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد . وروي عنه المبرد واليزيدي وجماعة . كان إماما في العربية متسعا في الرواية ، وقال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه .

له من التصانيف : علل النحو – تفاسير كتاب سيبويه – ما يلحن فيه العامة – الألف واللام – التصريف – العروض – القوافي – الديباج في جامع كتاب سيبويه – كتاب في القرآن .

توفي سنة تسع وأربعين – وقيل : ثمان وأربعين – ومائتين للهجرة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٥٧ – مراتب النحويين ص ١٢٦ – طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ – نزهة الألبا ص ١٨٢ – أنباه الرواة ١ / ٢٤٦ – بغية الوعاة ١ / ٤٦٣ – الأعلام ٢ / ٤٤ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٦٢ .

(٣) قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٦) : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحما ، وتصببت عرقا . فإن شئت قدمت فقلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت ... وتقول : راكبا جاء زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا . وهذا رأي أبي عثمان المازني » ا هـ .

وفي الكافية الشافية : هو مذهب المازني والمبرد والكسائي – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ .

وفي شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٦ : هو مذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد .

وفي الإنصاف ٢ / ٨٢٨ : مذهب بعض الكوفيين ووافقهم أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين .

وفي الأشموني ٢ / ٢٠٢ : هو مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمي .

(٤) هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين . قال سيبويه ١ / ١٠٥ : « ... وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدي إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، =

.....

والثاني أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، وإنما خولف بها لغوض الإبهام أولًا ثم التفسر ثانيًا ، وتقديمه مما يخل بمعناه .

فلما كان تقديمه بتضمن إبطال[1] معنى كونه تمييزا ، لم يستقم[2] .

فإذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر .

* * *

= وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله : امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافا » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ – جمل الزجاجي ص ٢٤٦ – إيضاح الفارسي ص ٣٠٣ – الخصائص ٢ / ٣٨٤ – الحلل لابن السيد ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ – الإنصاف مسألة (١٢٠) ٢ / ٨٢٨ – أسرار العربية ص ١٨٧ – المرتجل ص ١٥٨ ، ١٥٩ – المفصل ص ٦٦ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٧٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٤ – شرح الرضي ١ / ٢٢٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٨٦ – الجامع الصغير ص ١٢٧ – لباب الإعراب ص ٣٧٨ – الأشموني ٢ / ٢٠٢ – المطالع السعيدة ٢ / ٢٥ .

(١) في حـ : (إخلال) .

(٢) هذا معنى قول المصنف في شرح المفصل : « ... وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل ، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا ..

والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز ، فكان في تقديمه إبطال أصله ، إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل وهو في المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلا لمفسر ، والمفسر لابد في المعنى أن يكون مقدما على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيرا له ، وفي تقديم التفسير إخراج عن ذلك ، فوجب تأخيره » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠

وينظر هذا المعنى أيضا في شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

المُسْتَثْنَى

الْمُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الْمُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِـ (إِلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا . وَالْمُنْقَطِعُ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ .....

قوله : « الْمُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ[1] الْمُخْرَجُ مِنْ[2] مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِـ (إِلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا[3] . والْمُنْقَطِعُ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ »[4] .

لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحدٍ واحدٍ ، لأن أحدهما[5] مُخْرَج من حيث المعنى – وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع – والآخر غير مُخْرَج[6] .

وإذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل [بينهما] تعذر جمعهما بحد واحد .

نعم .. يمكن حدهما بحدٍ واحدٍ باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : [المستثنى] هو المذكور بعد (إلاَّ) وأخواتها[7] .

---

(١) (هو) ساقطة من أ ، ب . (٢) في ب ، ح ، ط : (عن متعدد) .

(٣) حده المصنف في شرح المفصل بقوله ٢ / ٢٨٤ : « ... هو كل لفظ أخرج به شيء من شيء بـ (إلا) وأخواتها ، فإذا أورد قوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ ثم قال : لا تقتلو أهل الذمة ، قلنا : هذا ليس بإخراج وإنما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الأول ، وكذلك لو قيل : قام القوم إلا زيد ، فليس (زيد) داخلا في (القوم) بل هو بمنزلة قولك : قام زيد لا عمرو » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية ١ / ٢٣١ – شرح الرضي ١ / ٢٢٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ .

(٤) في شرح الوافية ٢ / ٢٣٣ : « ... وغير المخرج المذكور بعد (إلا) وبابها هو المنقطع » ا هـ .

(٥) في أ : (إحداهما) وهو تحريف .

(٦) قال الرضي معقبا – بعد أن ذكر قول المصنف هذا – : .... قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من متعدد من أجزاء ماهيته ، بل حقيقة المستثنى – متصلا كان أو منقطعا – هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا أو إثباتا .
ثم نقول : كون المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في : جاءني القوم إلا حمارا ، لمخالفة الحمار القوم في المجيء » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٤ .

(٧) (يمكن) ساقطة من ح .

.....

وقد توهم بعض النحويين[1] أن المتصل هو : المستثنى من الجنس .

وليس بمستقيم ، فإنه قد[2] يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك – عن قوم ليس فيهم (زيد) –: ضربت القوم إلا زيدا ، فهذا منقطع وهو مستثنى من الجنس ، إلا أن يراد[3] بالجنس : الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم ، وأخرج باستثنائه .

وفي تحقيق معنى الاستثناء[4] ثلاثة أقوال :

منهم من يقول : الاستثناء مُبَيِّنٌ لغرض المتكلم بالمستثنى منه .

٥٥ فهو مثل التخصيص عند هؤلاء في المعنى // لا فرق بينهما إلا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة[5] .

---

(١) هو قول الفارسي : ذكره أبو حيان بقوله : « ... وذهب أبو علي إلى أن الاستثناء المنقطع : أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، أي : لا يكون المستثنى من آحاد جنس المستثنى منه .
ورد ذلك بقوله : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ فهذا من جنس المستثنى منه ، وهو منقطع .
وبقولك : رأيت زيدا إلا وجهه ، فـ (الوجه) ليس من جنس (زيد) – لأنه ليس من آحاد جنسه – وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٥٠٤
وهو أيضا قول ابن جني في اللمع ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٣ – التوطئة ص ٣٢٠ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٣ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٤٤١ .

(٢) (قد) ساقطة من ط .

(٣) في أ : (يريد) .

(٤) في ط : (المستثنى) ، وفي حاشية حـ : (أي : المتصل لأن الكلام فيه) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٢٥ : « ... فقال بعضهم : نختار أنه غير داخل ، بل (القوم) في قولك : جاء القوم ، عام مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم (زيد) ، وقوله : إلا زيدا) قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وأنه أراد بالقوم غير (زيد) ... » ا هـ .
وهذا قول الأصوليين . ينظر مبسوط الأحكام للبريزي ورقة ٢٠٢ .
وفي هامش ب : (قول الأسود بن على وأبي على وأبي حاتم) .

.....

وهو غير مستقيم لجواز : له عندي عشرة إلا درهما[1] ، و (العشرة) نص في مدلولها ، ولا يصح أن يقال : إن المتكلم بـ (عشرة) أراد بها[2] (تسعة) وذكر (إلا درهما)[3] لتبيين مراده لبطلان النصوصية .

وإجماع النحويين على أن الاستثناء المتصل إحراج ، مبطل له أيضا[4] .

ومنهم من قال[5] : المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى[6] جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني[7] ، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين ، إحداهما (تسعة) ، والأخرى : عشرة إلا واحدا[8] .

وهو أيضا غير مستقيم[9] لأنا قاطعون بأن المتكلم بقوله : (له[10] عندي عشرة إلا واحدا) معبر بـ (العشرة) عن مدلولها الذي هو خمستان ، و بـ (إلا) عن معنى الإخراج ، وبـ (الواحد) على أنه مخرج ، ولو كان بمثاب (تسعة) لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها ، كما لا يستقيم أن يفهم من بعض حروف (تسعة) – عند إطلاقها على مدلولها – معنى آخر ، هذا معلوم من لغة العرب في الطرفين المذكورين .

---

(١) في أ : (دهما) وهو تحريف .

(٢) (بها) ساقطة من أ .

(٣) في ب ، حـ ، ط : (إلا واحدا) وما أثبته يوافق ما مثل به .

(٤) ينظر رد كل من الرضي والتبريزي في شرحيهما .
شرح الرضي ١ / ٢٢٥ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٠٢ .

(٥) هو قول القاضي عبد الجبار ومن تابعه ، وقد ذكره كل من الرضي والتبريزي في شرحيهما وكذا في هامش النسخة (أ) وهي نسخة المصنف . وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٥ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٠٢ .

(٦) في أ ، ط : (المستثنى منه) ويلزم التكرار .

(٧) (الثاني) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٩) في حـ : (وهو غير مستقيم أيضاً) . (١٠) (له) ساقطة من حـ .

.....

ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضاً فإنه لم يعهد بكلمات[1] مركبة – وضعت لمعنى – تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة[2] العرب[3] .

والذي حمل الفريقين على مخالفة الإخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء ، وبيانه أنه إذا قال : (له عندي عشرة) – وقصد إليها على انفرادها[4] بجملتها – ثم أخرج (الدرهم) منها ، كان ما أقرَّ بِهِ أولاً نافيا له ثانيا ، فيلزم الكذب في أحد الأمرين .

وعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى ، فإنه إذا قال : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً ﴾[5] – وأراد[6] بـ (ألف سنة) على الإنفراد جميع مدلولها – فقد أخبر بأنه[7] لبث الجميع ، فيستحيل أن يخرج شيء لأنه يؤدي إلى أن يكون لَبْثَ أقلَ من ألفِ سنة[8] ، وقد علم أنه لبث ألفا .

---

(١) في ظ : (فإنا لم نعهد كلمات) .

(٢) في حـ : (من كلام) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل : وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤٠١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ – اللمع لابن جني ص ١٤٩ .

(٤) في أ : (إفرادها) .

(٥) من الآية ١٤ / العنكبوت .

وينظر في إعرابها : الكشاف ٣ / ٢٠٠ – التبيان ٢ / ١٠٣٠ – البحر المحيط ٧ / ١٤٥ – التذييل والتكميل – وفيه القول في اختلاف النحويين في الاستثناء من العدد ٣ / ٥٠٠ وما بعدها .

(٦) في ط : (وأريد) .

(٧) في ب : (أنه) .

(٨) (سنة) غير مثبتة في حـ .

.....

وهذا الذي ذكروه يلزمهم أمثاله في غير هذا الباب من الأَبْدَالِ[1] ، كبدل البعض وبدل الاشتمال ، ويستحيل على ذلك أيضا وقوعه في كتاب الله تعالى ، وقد قال الله[2] تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[3] .، وإذا كان يجب من ذكر (الناس) معنى الوجوب[4] معا الوجود على جميعهم فيستحيل أن يذكر مع ذلك ما يدل // على أنه واجب على بعضهم ، إذ يصير ٥٦
المعنى : أمرت الجميع أمرت البعض[5] ، وفي واقت واحد ، وهو باطل .

فإن زعم الأولون[6] : أن (الناس) – ها هنا – هم المستطيعون ،وإنما ذَكَرَ المستطيعين[7] لِيُبَيِّنَ[8] به المقصود بـ (الناس) .

كان الرد عليهم ما تقدم[9] وزيادة ، وهو أن التقدير : من استطاع منهم ، بغير خلاف ، والضمير في (منهم) راجع إلى (الناس) ، فيصير المعنى : ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين ، وهذا ظاهر الفساد .

---

(١) (الأبدال) ساقطة من ب .

(٢) (الله) زيادة من ب .

(٣) من الآية ٩٧ / آل عمران .
وينظر في الكلام على الآية : سيبويه ١ / ٧٥ ، ٧٦ – المقتضب ٣ / ١١١ ، ٤ / ٢٩٦ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٥٦ – الكشاف ١ / ٤٤٨ – التبيان ١ / ٢٨١ – البحر المحيط ٣ / ١٠ ، ١١ .

(٤) (معنى الوجوب) ساقطة من ب ، حـ .

(٥) في أ : (أمرت الجميع ما أمرت الجميع) ، وفي ط : (أمرت الجميع ما أمرت البعض) وعلى كلا القولين لا يصح المعنى المقصود .. وما أثبته أوجه لصحة تقدير المعنى عليه .

(٦) وهم الأصوليون وقد ذكر المصنف قولهم ص ٥٣٢ وينظر الهامش رقم (٥) .

(٧) في ط : (وإنما ذكر المستطيعون) بالبناء للمفعول .

(٨) في ب ، حـ : (ليتبين) .

(٩) في أ ، ب ، ط : (على ما تقدم) .

.....

وإن زعم الفريق الثاني[1] أن المراد بما سمي به[2] بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه آخر كما في المستثنى عندهم . كان أظهر فسادا لأن جميع ما تقدم يبطله أيضا ، وكذلك الضمير في (منهم) المذكور لأنه يعود – عنده – على بعض مدلول الكلمة ، وهو فاسد .

وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون (الناس)[3] بـ (المستطيعين) جميعا عبارة عن[4] (المستطيعين) ، وفساد هذا مقطوع به .

والمذهب الثالث هو[5] المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها[6] ، ما فروا منها وما لزمهم ، وهو[7] : أن المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر إلى الأفراد من غير حكم الإسناد ، فأخرج منه المستثنى على التحقيق ، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج ، ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد فيما ذكره إلا بعد تمامه .

فلو ظن ظانٌ أن المتكلم إذا قال : له عندي عشرة – عند نطقه بالتاء من غير أن يعلم قطعه الكلام عليها – أنه مقر بـ (عشرة)[8] مسندا[9] إليها الإقرار لكان مخطئا لعلمنا بأنه يجوز له أن يذكر ما يخرجه قبل الحكم بالإسناد .

فاندفع بذلك إشكال الكذب في الاستثناء والأبدال ، واندفع ما لزم الفريقين فيما ارتكبوه في جميع ما ذكر عنهم[10] .

---

(١) وهم القاضي عبد الجبار ومن تابعه . ينظر ص ٥٣٣ مع الهامش رقم (٥) .

(٢) (به) زيادة من حـ .

(٣) في ط : (بعض الناس) .

(٤) (عن) زيادة من ط . (٥) في ط : (وهو) .

(٦) ذكر الرضي هذا القول بقوله ١ / ٢٢٥ : « ... وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ... » ا هـ .

(٧) (وهو) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٨) في حـ : (بالعشرة) .

(٩) في ط : (مسند) بالرفع وهو خطأ . (١٠) في ب ، حـ : (عليهم) .

وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلاَّ) غَيْرَ الصِّفَةِ فِي كَلامٍ مُوجَبٍ ، أَوْ مُقَدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ.....

قوله : « وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلاَّ) .... » .

شرع[1] يبين المواضع التي يكون المستثنى فيها منصوبا ، فمنها :

أن يقع بعد (إلا) المذكورة كقولك : قام القوم إلا زيدا .

واشترط أن تكون (إلا) غير صفة لأنها إذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها[2] .

قوله : « فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ » .

احتراز من القسمين اللذين بعد ذلك[3] ، فإنه لا يكون منصوبا على الاستثناء لازما .

قوله : « أَوْ مُقَدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ »[4] .

مثل : ما جاءني إلا أخاك أحد . وشرطه : أن يتقدم أحد جزئي الكلام كالمثال[5] ، فلو قلت : إلا زيدا ما جاءني أخوتك ، لم يجز .

---

(١) (شرع) ساقطة من حـ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك . وانتصب (الأب) إذا لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٠١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ – اللمع ص ١٥٠ – المفصل ص ٦٧ – التوطئة ص ٣١٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ – المرتجل ١٨٦ – الفصول الخمسون ص ١٩٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٤ – المقرب ١ / ١٦٧ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٤ .

(٣) وهما : غير الموجب ، والمفرغ – ينظر الأول ص ٥٤٤ . والثاني ص ٥٤٧ .

(٤) في المقتضب ٤ / ٣٩٧ : « هذا باب ما لا يجوز فيه البدل ، وذلك الاستثناء المقدم نحو : ما جاءني إلا زيد أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد ، وإنما امتنع البدل لأنه ليس قبل (زيد) ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره ... » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٧١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٤ .

(٥) في أ ، ب : (وشرطه أن يتقدم أحد جزئي الكلام مثل : ما جاءني إلا أخاك أحد ، كالمثال) وما أثبته أوجه .

أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ (عَدَا) فِي الْأَكْثَرِ .....

قوله : « أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الْأَكْثَرِ » .

كقولك : ما جاءني أحد إلا حمارا[1] ، وبعض العرب يقول : إلا حمارٌ ، على البدل[2] .

وليس بشيء لأنه لا يستقيم فيه أحد الأبدال ، فلم يبق // إلا نصبه على الاستثناء . ٥٧

قوله : « أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ (عَدَا) فِي الْأَكْثَرِ »[3] .

لأنه قد[4] نقل عن بعض[5] العرب أنه[6] يخفض بهما ، لأنهما حرفا جر

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٦٣ : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاؤا به على معنى : ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى : (ولكن) وعمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) في الدرهم ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٣ - الإيضاح للفارسي ص ٢١١ - اللمع لابن جني ص ١٥١ - المفصل ص ٦٨ .

(٢) هو قول بني تميم ، ذكره كل من المبرد وسيبويه وابن السراج .

وقال المبرد : « وتفسير رفعه على وجهين ، أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاءني رجل إلا حمار ، فكأنك قلت : ما جاءني إلا حمار ، وذكرت (رجلا) وما أشبهه توكيدا ، فكأنه في التقدير : ما جاءني شيء رجل ولا غيره إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل (الحمار) يقوم مقام : من جاءني من الرجال ، على التمثيل كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٤١٣

وينظر : سيبويه ١ / ٣٦٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٣ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٥ - شرح الرضي ١ / ٢٢٨ شرح ابن يعيش ٢ / ٨٠ .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما (عدا) و (خلا) فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) و (لا يكون) ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا ، إلا أن (خلا) و (عدا) فيهما معنى الاستثناء ... » ا هـ .

(٤) (قد) ساقطة من حـ . (٥) (بعض) ساقطة من أ .

(٦) في نسخ الشرح : (أنهما) وما أثبته أوجه .

.....

عندهم[1] ولم يذكر هذا القولَ سيبويه ولا المبرد[2] .

(١) نسب كل من ابن يعيش والرضي هذا القول – نقلاً عن السيرافي – إلى الأخفشق ، قال الرضي ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ : « ... قال السيرافي : لم أر أحدا ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأخفش ، فإنه قرنها – في بعض ما ذكره – بـ (خلا) في جواز الجر بها .

وقال – أي السيرافي – : ما أعلم خلافا في جواز الجر بـ (خلا) : إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه » ا هـ .

وقال ابن يعيش ٢ / ٧٨ : « وبعض العرب يجعل (خلا) حرف خفض ، فيخفض المستثنى على كل حال ، كما أن (حاشي) كذلك ، فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل ... وهذا لا خلاف عليه .

وأما (عدا) فهي فعل ، ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية ، وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش ، فعدها مع (خلا) مما يجر » ا هـ .

هذا .. وممن تبع الأخفش في جواز النصب والخفض بهما سواء : ابن عصفور في المقرب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ . وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥١ – والسيوطي في المطالع السعيدة ١ / ٤٤٦ ، والهمع ١ / ٢٣٢ – وابن هشام في المغني ١ / ١٤٢ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٦٦ .

(٢) أما قول المصنف : (ولم يذكر هذا القول سيبويه) فصحيح ، فإن سيبويه لم يذكر جواز الجر بعدهما ، وقد أثبت عبارته في الهامش رقم (٣) في ص ٥٣٨ .

وأما قوله : (ولا المبرد) فقد وهم المصنف في هذا تبعا للزمخشري ، فقد ذكر هذا في مفصله بقوله : « ... وبعضهم يجر بـ (خلا) – وقيل : بهما – ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد » ا هـ . المفصل ص ٦٧ .

وتبعه المصنف في هذا الشرح ، وكذا في شرح الوافية ١ / ٢٣٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٨٧ . وقد تبع الزمخشري في هذا أيضا ابن يعيش في شرحه ٢ / ٧٨ وقد أثبت عبارته في أعلى هذه الصفحة .

أقول هذا لأن المبرد قد صرح في المقتضب بجواز الجر بعد (خلا) ، وذلك قوله : « ... و (خلا) من قولهم : خلا يخلو . وقد تكون (خلا) حرف خفض ، فتقول : جاءني القوم خلا زيد ، مثل · سوى زيد . فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ واحد ؟ فإن ذلك كثير ، منه (حاشا) وقد مضى تفسيرها . ومثل ذلك (على) ، تكون حرف خفض على حذ قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو قولك : علا زيد الدابة ... والمعنى قريب » اهـ . المقتضب ٤ / ٤٢٦

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ – اللمع لابن جني ص ١٥٣ ، ١٥٤ – التذييل والتكميل ٣ / ٦٢٥ .

قوله : « أَوْ مَا خَلاَ ، وَمَا عَدَا[1] ، وَلَيْسَ[2] ، وَلاَ يَكُونُ »[3] .

لأنها أفعال مضمر فاعلوها ، فلم يبق إلا نصب المستثنى بها .

وكذلك علة النصب بـ (خَلاَ) و (عَدَا) على مذهب الأكثر[4] .

وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثَمَّ فعل ، وإن لم يكن فالفاعل المستثنى منه بواسطة الحرف ، هذا هو الوجه في مثل قولك : الزيدون إلا أخاك أصحابك .

والتحقيق : أن العامل المستثنى منه في الموضعين لحصول المعنى الناصب فيهما[5] .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا ، فـ (ما) هنا اسم و (خلا) و (عدا) صلة له كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا وما هم فيها ما عدا زيدا ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٧ – أصول ابن السراج ١ / ٣٥٠ – شرح ملحة الإعراب ص ٤١ .

وجوز الجرمي الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) – ولم يثبت – على أن (ما) زائدة . شرح الرضي ١ / ٢٣٠

ونسب ابن هشام هذا القول للجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني . ثم قال : « ... فإن قالوا ذلك بالقياس ، ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده نحو : (عما قليل) (فبما رحمة) . وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه » ا هـ . المغني ١ / ١٣٤

ونسبه الرماني إلى الكسائي ، قال : « وهو قبيح لأن (ما) لا يزاد أولا » ا هـ . معاني الحروف ص ١٠٦ .

وقد وجدت أن الفارسي وابن جني لا يقولان بما نسبه لهما ابن هشام .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ – واللمع لابن جني ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) في بعض نسخ المتن : (وكذا بعد ليس ولا يكون) .

(٣) في المقتضب ٤ / ٤٢٨ : « هذا باب الاستثناء بليس ولا يكون ، اعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير – كما وصفت لك في (عدا) و (خلا) – وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيدا ، وجاءني القوم ليس زيدا . كأنه قال : ليس بعضهم ، ولا يكون بعضهم ... » ا هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٧٦ – أصول ابن السراج ١ / ٣٥٠ – إيضاح الفارسي ص ٢١٠ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٧ – شرح الرضي ١ / ٢٣٠ .

(٤) ينظر : ص ٥٣٨ مع الهامش رقم (٣) و (٧) .

(٥) لم تثبت هذه العبارة إلا في ط ، وكنت قد عزمت على عدم إثباتها في صلب النص غير =

.....

.....

= أني وجدت المصنف قد أثبت ما يفيد في معناه نص هذه العبارة في كل من شرحي الوافية والمفصل ، فرأيت إثباتها إتماما للنص وتكميلا للفائدة .

قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٤٢ : « ... وعامله المستثنى منه لأنه يقتضي الإخراج قبولا فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيها بالمفعول معه إذ عمل فيه ما يقتضيه قبولا بواسطة حرف . وهذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه ... » ا هـ .

وبمثل هذا قال في شرح المفصل ونقله عنه الرضي ، وهو قوله : « ... والعامل فيه المستثنى منه بواسطة (إلا) » ا هـ .

ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ ، شرح الرضي ٢ / ٢٢٧ .

ومن الجدير بالإثبات – وبما أوردته من النصوص نقلا عن المصنف – أن للمصنف في العامل في المستثنى قولين ، أحدهما : المستثنى منه بواسطة (إلا) . وهذا قول تفرد به .

والثاني : الفعل – إن كان ثم في الجملة فعل – بواسطة (إلا) – وقد ذكر هذين القولين في هذا الشرح دون غيره من الشروح كما في الصفحة السابقة .

ويبدو أن المصنف قد رجع عن هذا الأخير حيث قال في شرح الوافية ١ / ٢٤٢ : « ... ولا ينبغي أن يجعل للفعل – في : قام القوم إلا زيدا – عمل لأنه يبطل بقولهم : القوم إلا زيد أخوتك ، ولا عامل سوى ما ذكر ... » ا هـ .

وعلى هذا يكون العامل – عند المصنف – هو المستثنى منه بواسطة (إلا) ، وهذا قول لم أجد من قال به قبله .

هذا ... ويقتضي المقام أن أشير بإيجاز إلى ما في هذه المسألة من خلاف بين النحويين : فقد اختلفوا في العامل في المستثنى ما هو ؟ على أقوال :

أحدهما : قول سيبويه وهو أن العامل فيه ما قبله من كلام ، يدل على ذلك قوله ١ / ٣٦٠ : « ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ماقبله ، عاملا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما » ا هـ .

وقوله أيضاً ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما » اهـ .

وقد فسر النحاة هذا القول بأنه العامل عند سيبويه هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل =

.....

.....

= بواسطة (إلا) . وقد نسب هذا القول إلى جمهور البصريين .

ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ – أسرار العربية ص ٢٠١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

الثاني : قول المبرد وهو أن العامل الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، يدل على ذلك قوله في المقتضب ٤ / ٣٩٠ : « ... وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدا) فيهم ، فلما قلت : (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل » ا هـ .

وقوله أيضا في الكامل ٢ / ٨٩ : « ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيدا ، كما قال تعالى : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ونصب هذا على معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك .

فإذا قلت : (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدا) أحدهم ، فإذا قال : (إلا زيدا) فالمعنى : لا أعني فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا .

ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه » ا هـ .

هذا ... وقد نسب كل من الأنباري وابن يعيش وابن الخشاب والرضي إلى المبرد قولا مخالفا لما أثبت عنه وهو أن العامل (إلا) وحدها ، وتبعه في هذا الزجاج .

ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ – المرتجل ص ١٨٦ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٤ .

وينظر ما أثبته الأستاذ عضيمه في تعليقه على المقتضب في هامش (١) ٤ / ٣٩٠ .

وقد وجدت أن الزجاج يقول بأن العامل (استثنى) محذوفا . معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .

الثالث : قول الكسائي من الكوفيين وهو أن العامل فيه – إذا انتصب – (أن) مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (قام القوم إلا زيدا) : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ،

قال الرضي ١ / ٢٢٦ : « ... وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (أن) مع اسمها وخبرها لأنها في تقدير المفرد ... » ا هـ . وينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٤ .

الرابع : قول الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) العاطفة ، حذف النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا) ، =

.....

.....

= فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ (إن) ، وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبـ (لا) العاطفة ، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدا) : قام القوم إن زيدا لا قام ، أي : لم يقم .

قال المصنف في شرح المفصل : « ... وهذا ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظا ومعنى ، أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٤

وينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ - أصول ابن السراج ١ / ٣٦٧ .

الخامس : قول ابن السراج وهو أن العامل فيه (استثنى) محذوفا كما أن المنادى منصوب بـ (أنادي) ، و (إلا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به ، وهذا أيضا قول الزجاج .

قال ابن السراج : « ... فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا ، فكأنك قلت في جميع ذلك : استثنى زيدا .. » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٤٣ .

وقد ذكر الرضي هذا القول دون أن ينسبه ، وعقب عليه بقوله : ... وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير : (امتنع) ونحوه ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٧

وينظر قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .

وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٣٤) ١ / ٢٦٠ وما بعدها .

هذا ... وقد ذكر المصنف جل هذه الأقوال في الإيضاح شرح المفصل غير معزوة إلى أحد ، واختار منها قول سيبويه - وهو القول الأول - وذلك قوله :

« ... وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) إذا كان فضلة ، وهو المذهب الصحيح لأنك إذا قلت : (جاء القوم إلا زيدا) فقد وقع (زيد) فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك (جاء القوم) بـ (إلا) ، فقد صار لقولك : (جاء القوم) بواسطة (إلا) في (زيد) معنى ، وهو معنى الاستثناء » ا هـ . الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٥

وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيمَا بَعْدَ (إلاَّ) فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ ﴾ وَ ﴿ إلاَّ قَلِيلاً » .....

قوله[1] : « وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ[2] وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيمَا بَعْدَ (إلاَّ) فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ وَذُكِرَ[3] الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ »[4] .

فقوله : غير موجب ، احتراز من الموجب فإنه قد تقدم أنه منصوب ليس إلا[5] .

وقوله : وذكر المستثنى منه ، احتراز من مثل قولك[6] : ما ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يجوز فيه البدل[7] . ومثاله قوله تعالى[8] : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾[9] . وقرأ ابنُ عامر[10] . ﴿ إلاَّ قَلِيلاً ﴾[11] بالنصب على الاستثناء ،

---

(١) (قوله) من ح ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) قوله : (ويجوز فيه النصب) غير مثبته في نسخ الشرح ، وهي من المتن وشرح الرضي .

(٣) في نسخ الشرح : (والمستثنى منه مذكور) وما أثبته هو ما في المتن وشرح الرضي .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٦٠ : « هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحد إلا عمرا ، جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيدا ، وما لقيت إلا زيدا ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٤ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٤ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٦ – اللمع لابن جني ص ١٥١ – المفصل ص ٦٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٥) ينظر ص ٥٣٧ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٦) (قولك) ساقطة من ط .

(٧) وإنما يعرب على حسب العوامل ، وسيأتي ذكره مفصلا في ص ٥٥٧ .

(٨) (قوله تعالى) غير مثبتة في ب ، ح ، ط .

(٩) من الآية ٦٦ / النساء .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٣٦٠ – المقتضب ٤ / ٣٩٥ – الكامل ٢ / ٨٩ – المفصل ص ٦٨ – معاني الزجاج ٢ / ٧٦ – الكشاف ١ / ٥٣٩ – البيان الأنباري ١ / ٢٥٨ – التبيان ١ / ٣٧٠ – الكشف لمكي ١ / ٣٩٢ – البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ – الإتحاف ص ١٩٢ .
وقال أبو حيان : « ... وارتفع (قليل) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين ، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين ، وبالرفع قرأ الجمهور » ا هـ .

(١٠) وهي أيضا قراءة أبي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ . وينظر : الحجة لابن خالوية ص ١٢٤ ، ١٢٥ – تحبير التيسير للجزري ص ١٠٣ .

(١١) (إلا قليل) غير مثبتة في ط .

.....

في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكنا كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى .

وقد قُرِيءَ [قوله تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[1] بالرفع والنصب[2] – وأكثر القراء على النصب – فحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله[3] : [تعالى] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، والرفع على البدل من قوله [تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ فرارا من أن تحمل قراءة الأكثر على غير البدل ، وقد ظن أنه أتى[4] بما يخلص من ذلك[5] .

---

(١) من الآية ٨١ / هـود .

(٢) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو . وباقي السبعة بالنصب .
وقال الفراء – موجها قراءة الرفع – : « ... وقد كان الحسن يرفعها ، يعطفها على (أحد) ، أي : لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » ا هـ . معاني القرآن ٢ / ٢٤
وينظر : الكشاف ٢ / ٢٨٤ – التبيان ٢ / ٧١٠ – البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ – الحجة لابن خالوية ص ١٩٠ – تقريب النشر ص ١٢٥ – تحبير التيسير ص ١٢٣ – الإتحاف ص ٢٥٩ .

(٣) في ط : (من قولك) .

(٤) في أ : (وظن أنه قد أتى) ، وفي ب ، حـ : (وقد ظن أنه قد أتى) .

(٥) هذا هو توجيه الزمخشري للقراءتين ، فقد وجه قراءة النصب في المفصل ص ٦٨ بقوله : « ... وأما قوله عز وجل : (إلا امرأتك) – فيمن قرأ بالنصب – فمستثنى من قوله تعالى : ﴿ فأسر بأهلك ﴾ » ا هـ .
ووجه القراءتين في الكشاف ٢ / ٢٨٤ بقوله : « ... فإن قلت : ما وجه قراءة : ﴿ إلا امرأتك ﴾ – بالنصب ؟ قلت : استثناه من قوله : ﴿ فأسرك بأهلك ﴾ والدلل عليه قراءة عبد الله : ﴿ فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ﴾ .
ويجوز أن ينتصب عن : (لا يلتفت) على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل ، أعنى : قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها من (أحد) » ا هـ .
وقد ذكر هذا التوجيه نقلا عن الزمخشري كل من ابن يعيش والرضي وأبي حيان ورد عليه أبو حيان هذا القول بكلام يطول ذكره ، وينظر فيه البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٢ ، ٨٣ – شرح الرضي ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

.....

وهو غلط لأن[1] القصة واحدة ، فإذا استثنى من قوله [تعالى] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ كان غير مسرٍ[2] بامرأته .

وإذا أبدل من قوله [تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ كان مسرياً بها ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون مسريا بها[3] وغير مسرٍ[4] بها ، وهو باطل[5] .

وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا[6] يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به[7] .

فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل[8] ذلك .

---

(١) في أ ، ب : (فإن) . (٢) في ح : (مسر) .

(٣) (مسريا بها) ساقطة من ح ، وفي ب : (أن يكون مسريا وغير مسري بها) .

(٤) في أ : (مسريا) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٥) أورد الرضي اعتراض المصنف هذا – على الزمخشري – ثم أجاب عنه بقوله : « ... والجواب : أن الإسراء وإن كان مطلقا في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذا المراد : أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات .

فاستثن على هذا – إن شئت – من (أسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقض ، وهذا كما تقول : أمش ولا تتبختر ، أي : أمش مشيا لا تتبختر فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وهذا الذي أجاب به الرضي على المصنف هو توجيه أبو عبيد ، ذكره أبو حيان معزوا إليه . البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ .

ووجه ابن يعيش قراءة الرفع بقوله : « ... وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكر أبو عبيد ، وذلك لما ذكرناه من المعنى . ومجازها أن يكون اللفظ نهيا .

والمعنى على الخبر ، كما جاء الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى : ﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾ ا هـ . شرح ابن يعيش ٢ / ٨٣

وينظر المقتضب ٤ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ مع ما أثبته الأستاذ عضيمه في الهامش رقم (٥) .

(٦) في ب : (ولا يبالي) .

(٧) إشارة إلى توجيه الزمخشري للقراءتين . وينظر الهامش رقم (٥) ص ٥٤٥ .

(٨) (مثل) ساقطة من ب .

قوله : « وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ[1] إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ » .

وهذا الذي يسميه النحويون (الاستثناء المفرغ)[2] لأنه فرغ له العامل قبل (إلا) ، فحذف[3] المستثنى منه وجعل إعرابه لمابعد (إلا) وسمي باسمه وإن كان في المعنى[4] مُخْرَجاً من مستثنى منه محذوف ، ألا ترى أن معنى (ما قام إلا زيد) : ما قام أحد إلا زيد ، وإلا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم .

ومما يدل على[5] أنهم اعتبروا ذلك قولهم : ما قام إلا هند ، // وامتناع : ٥٨
ما قام هند ، لأن (هندا) في قولك : (ما قامت هند)[6] ، فاعل في التحقيق ، وفي قولهم : (ما قام إلا هند) الفاعل في التحقيق هو[7] المستثنى منه ، و (هند) مستثنى ، ولكنه لما حذف المستثنى منه فرغ العامل له فعمل[8] فيه عمله في المحذوف .

---

(١) في أ : (العامل) وما أثبته وأجه .

(٢) قال ابن السراج : « ... فإن فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيما بعدها ، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسما من الأسماء وهو بعضها ، فأما إذا فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيما بعد (إلا) وزال ما كنت تستثنى منه ، وذلك قولك : ما قام إلا زيد ، وما قعد إلا بكر ، فـ (زيد) مرتفع بـ (قام) ، و (بكر) مرتفع بـ (قعد) ، وكذلك ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بعمرو ، لما فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيه » ا هـ .
أصول النحو ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤
وينظر سيبويه ١ / ٣٦٠ - المقتضب ٤ / ٣٨٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ - اللمع لابن جني ص ١٥٢ - المفصل ص ٦٩ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ - المرتجل ص ١٨٧ ، ١٨٨ - التوطئة ص ٣٢١ - المقرب ١ / ١٦٧ - شرح الرضي ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٧ - شر ابن يعيش ٢ / ٨٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٦ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٦ - الجامع الصغير ص ١٣٠ - المطالع السعيدة ١ / ٤٤٤ .

(٣) في ط : (فيحذف) . (٤) (في المعنى) ساقطة من أ .

(٥) في أ : (على ذلك) ويلزم التكرار .

(٦) في ب ، حـ ، ط : (قامت هند) وهو سهو .

(٧) (هو) ساقطة من أ . (٨) في أ : (فيعمل) وما أثبته أوجه .

وَهُوَ فِي غَيْرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ ، مِثْلُ : مَا ضَرَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ ، إلاَّ أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى مِثْلُ : قَرَأْتُ إلاَّ يَوْمَ كَذَا .....

قوله : « وَهُوَ فِي غَيْرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ ، مِثْلُ : مَا ضَرَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ » .

هذا هو الكثير في هذا الباب ، لأن المستثنى منه محذوف ولابد من تقديره معنى .

وإنما يقدر عاما من جنس المستثنى ، وهذا التقدير إنما يستقيم مع النفي ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما ضربنى إلا زيد) استقام تقدير : ما ضربني أحد إلا زيد[1] ، ولو قلت : (ضربني إلا زيد) ، لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه[2] .

قوله : « إلاَّ أَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى » .

يريد أن ذلك قد جاء قليلا فيما كان فضلة[3] ويستقيم فيه[4] المعنى كقولك : قرأت إلا يوم كذا ، لأنه[5] يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يوما[6] ، بخلاف : ضربني إلا زيد ، فإنه لا يستقيم أن يضربه كلُّ أحدٍ ويستثنى (زيدا) .

---

(١) (إلا زيد) ساقطة من ب ، ح ، ط .
وهذا الذي ذكره المصنف هو معنى قول المبرد : « ... وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت : (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا » ا هـ . المقتضب ٤ / ٣٨٩ .

(٢) علل لذلك الرضي بقوله ١ / ٢٣٧ : « ... قد تقدم أنك لو قلت : (قام إلا زيد) لكان المعنى : قام جميع الناس إلا زيد ، وهو بعيد ، وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم (زيد) منتفية في الأغلب ، فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب » ا هـ .
وينظر قوله أيضا ١ / ٢٣٤ .

(٣) كالظرف والجار والمجرور والحال . شرح الرضي ١ / ٢٣٧ .

(٤) في ط : (فيها) والضمير للفضلة .

(٥) ومثله : كل حيوان يتحرك فكه الأسفل في الأكل إلا التمساح ، وضربته إلا بالسوط وقوله تعالى : ﴿ ومن يولهم يؤمئذ دبره إلا متحرفا لقتال ﴾ . شرح الرضي ١ / ٢٣٧ .

(٦) قال الجامي في شرحه : « ... لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع =

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ[1] لَمْ يَجُزْ : مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً » .

لأن معنى (مازال) : ثَبَتَ ، فصار استثناء مفرغا في الموجب[2] فلا يستقيم المعنى فيه . ولو سُلم أنه يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب[2] فإنه لا يستقيم المعنى[3] ها هنا فيه ، لأن وضع (مازال) لإثبات ما انتصب بها ، و (إلا) بعد الإثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر (مازال) ، فيصير المنصوب مثبتا لكونه خبر (مازال) ، منفيا لوقوعه بعد (إلا) بعد الإثبات ، فيصير مثبتا منفيا في حال واحدة ، وهو محال .

= أو الشهر ، أو مثل ذلك .

ولقائل أن يقول : كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب – في بعض الصور – فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا نحو : (ما مات إلا زيد) ، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى .

وأيضا لا يصح مثل : (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا ، فيجوز مثل هذا التخصيص في : (ضربني إلا زيد) بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة ، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة ، وغير جائزة بدونها .

وأجيب . بأن المعتبر هو الغالب ، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم ، وفي النفي عكسه ... » ا هـ . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٠٨

(١) في شرح الرضي ١ / ٢٣٧ : « ... أي : ومن جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع : مازال زيد إلا عالما ... ولقائل أن يقول : أحمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جملتها (العلم) كما قيل : ما زيد إلا عالم – في الصفات المنفية – أو أحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢١١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٠٩ – الهادية للأردبيلي ص ١٢٥

(٢) في ب ، حـ ، ط : (الواجب) .

(٣) (المعنى) ساقطة من حـ ، ظ . والعبارة في ب : (فإنه لا يستقيم ها هنا لأن المعنى فيه) .

وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدْلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ مِثْلُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدٌ فِيهَا إِلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، لأَنَّ (مِنْ) لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ ، وَ (مَا) وَ (لاَ) لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَ الإِثْبَاتِ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ ، وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ (إِلاَّ) .....

قوله : « وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ[1] مِثْلُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدٌ فِيهَا إِلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ » .

أما امتناع البدل على اللفظ في قوله[2] : ما جاءني من أحد إلا زيد[3] ، فلأنك لو أبدلت على اللفظ لوجب تقدير (مِنْ) بعد (إلا) وهو إثبات ، فيلزم زيادتها بعد الإثبات ، وهي إنما زيدت في النفي خاصة[4] ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني إلا من زيد ، لم يجز .

وأما امتناع البدل على اللفظ في قولك : لا أحد فيها إلا زيد ، ولا غلام رجل في الدار إلا زيد ، فلأن العامل في اللفظ[5] هو[6] (لا) ، و (لا) إنما عملت لكونها نفيا ، فإذا أبدل[7] من معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الإثبات ،

---

(١) قال الرضي ١ / ٢٣٧ : « ... اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع ، في المجرور بمن الاستغراقية ، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب – نحو : ما زيد أو : ليس زيد ، أو : هل زيد بشيء – وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا – نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل – وفي الخبر المنصوب بـ (ما) الحجازية » ا هـ .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، وفي ط : (في مثل) .

(٣) قال الفارسي : « ... فـ (زيد) محمول على موضع الجار والمجرور وموضعهما رفع » ا هـ .
الإيضاح العضدي ٢٠٦
وينظر : سيبويه ١ / ٣٦٢ – المقتضب ٤ / ٤٢٠ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٥ – المفصل ص ٧١ .

(٤) خلافا للأخفش والكوفيين – وسيأتي الحديث عن زيادتها مفصلاً في ص ٩٤١ وينظر : معاني القرآن للأخفش ورقة ٤٣ / أ ، ب ، ١٠١ / أ – شرح الرضي ١ / ٢٣٨ – الإنصاف ١ / ٢٧٦ – التوطئة ص ٢٢٦ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) في ج ، ط : (لفظا) .

(٦) (هو) ساقطة من أ ، ب . (٧) في ح ، ط : (أبدلت) .

بِخِلاَفِ : لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً ، لأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ ، فَلاَ أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ مِنْ أَجْلِهِ .....

وهي عملت للنفي ، فكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لأجله ؟[1] .

وأيضاً فإنه يؤدي إلى باطل لأن (إلاَّ) تقتضي إثبات ما بعدها ، و (لا) تقتضي نفيه ، فيصير مثبتا منفيا[2] في حال[3] واحدة !!

وهذا بعينه جار في قولك : ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به[4] ، لأن (ما) عملت للنفي ، فإذا أبدلت (شيئا) من معمولها وجب تقديرها ، وإذا قدرتها بعد الإثبات وأعملتها في الإثبات أخرجتها عن // المعنى الذي عملت لأجله ، وأيضا فإنه ٥٩
يؤدي إلى التناقض المذكور .

فإذا ورد – على هذا التعليل – قولهم : (ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به)[5] وقيل في تقدير امتناعه ما قيل في (ما) .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « ... ومما أجرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أحد فيها إلا عبد الله، فـ (لا أحد) في موضع اسم مبتدأ ، وهي ها هنا بمنزلة (من أحد) في : (ما أتاني) ، ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد ، من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على (من) في ذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو ، لأن المعرفة لا تحمل على (لا) ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد ؟ » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٤٥ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٦ – المفصل ص ٧١ .

(٢) في نسخ الشرح : (نافيا) وما أثبته أوجه .

(٣) في أ : (في حالة) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع . و (بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٢١ – المفصل ص ٧١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤٨ .

(٥) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « لست بشيء إلا شيئا لا يعبأ به » . وفي المقتضب ٤ / ٤٢٠ : « ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به » .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٩ .

.....

فالجواب عن الأول[1] : أنها لم تعمل للنفي وإنما عملت لكونها فعلا ، فلا[2] أثر لنقض معنى النفي لبقا الأمر العاملةِ هي لأجله ، وهو كونها فعلا ، فإن الإثبات لا يخرجها عن كونها فعلا ، بخلاف الإثبات في (ما) فإنه يخرجها عن المعنى الذي عملت لأجله ، وهو النفي .

والجواب عن الثاني – وهو التناقض[3] – ، وتقريره[4] أنك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) فقد صار ما بعدها مثبتا بـ (إلا) منفيا بـ (ليس) وهو محال .

فنقول : إن (ليس) لها جهتان : إحداهما النفي ، والأخرى الفعلية ، وعملها إنما كان لأجل الفعلية لا لأجل النفي ، والحاجة ها هنا إنما هي باعتبار العمل[5] لا باعتبار النفي ، فتقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي ، فوزانها – وإن كانت لفظة واحدة – وزان قولك : ما كان زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به ، فـ (ليس) بمعنى (ما كان) ، وأنت إذا نصبت (شيئا) في مسألة : (ما كان) إنما تقدر الفعل العامل الذي هو (كان) من غير النفي ، فكذلك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) في مسألة : ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به[6] ، إنما تقدرها مجردة عن معنى النفي .

وإنما وقع الإشكال من جهة كونها لفظة واحدة أفادت ما أفاده قولك : (ما كان) ، وذهل عما فيه من الجهتين .

---

(١) ينظر ما ذكره ص ٥٥٠ في جهة امتناع البدل على اللفظ في نحو : لا أحد فيا إلا زيد .

(٢) في ب : (ولا أثر) .

(٣) ينظر ما ذكره ص ٥٥١ في نحو المثال السابق .

(٤) في ب ، ح : (وتقديره) وما أثبته أوجه .

(٥) في ب : (الفعل) ويلزم التكرار مع ما بعده .

(٦) قوله : (إلا شيئا لا يعبأ به) ساقطة من ب ، ح ، ط .

والذي يدل على أن[1] اعتبار ذلك لغة صحيحة[2] قولك : ليس زيد إلا قائما ، كما تقول : ما كان زيد إلا قائما .

ولا يقولون : ما زيد إلا قائما ، لما يؤدي إليه من إعمال (ما) عمل النفي في الإثبات[3] ، ولئلا يؤدي ذلك[4] إلى التناقض المذكور[5] .

وهذا التعليل المذكور في : (لا أَحَدٌ فيها إلا زيد)[6] خير من تعليل أبي علي الفارسي[7] في أنه : إنما امتنع البدل على اللفظ لأنه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف ، وهي مختصة بالنكرات[8] .

فإنه يَرِدُ عليه : لا أحدٌ فيها إلا رجل ، وأشباهه ، فقد انتفت العلة التي ذكرها ، والإجماع باقٍ على امتناع البدل على اللفظ[9] .

---

(١) (أن) ساقطة من ب .

(٢) في ط : (صحة) وهو تحريف .

(٣) ينظر قوله ص ٥٥٠ .

(٤) في أ : (ذاك) .

(٥) ينظر ما ذكر في ذلك ص ٥٥١ .

(٦) ينظر ما علل به المصنف في ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٧) (الفارسي) ساقطة من ب ، ، ط .

(٨) قال أبو علي الفارسي : « ... وكذلك : لا أحد فيها إلا عبد الله ، حملت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد) لأن الموضع رفع بالابتداء .

ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف ، إنما تعمل في الأسماء الشائعة » اهـ .

الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .

وما نسبه المصنف للفارسي من تعليل هو أيضا قول سيبويه ، يدل على ذلك قوله ١ / ٣٦٢ :

« ... لأن المعرفة لا تحمل على (لا) .. اهـ .

وينظر الهامش رقم (١) ص ٥٥١ .

(٩) (اللفظ) ساقطة من أ .

وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ (غَيْرٍ) وَ (سِوىً) وَ (سُوىً) وَ (سَوَاءٍ) ، وَبَعْدَ (حَاشَا) فِي الْأَكْثَرِ .....

قوله[1] : « وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ (غَيْرٍ)[2] وَ (سِوىً) »[3] .

لأنه مضاف إليه ولا يكون إلا مخفوضا[4] .

قوله : وبعد[5] « (سُوىً) و (سَوَاءٍ)[6] » لأنه كذلك[7] .

قوله : « وَبَعْدَ (حَاشَا) فِي الْأَكْثَرِ »[8] .

لأنهم يستعملونها حرف خفض ، وقد جاء منصوبا بعدها في مثل قولهم : (اللَّهُمَّ

---

(١) (قوله) ساقطة من أ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ : « هذا باب غير ، اعلم أن (غيرا) أبدا سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ... زعم الخليل ويونس جميعا أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو ، والوجه الجر ... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٩١ : « ... أما ما كان من ذلك اسما فـ (غير) و (سوى) و (سواء) » ا هـ .
وقال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلاَّ أن في (سواك) معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر : اللمع لابن جني ص ١٥٣ – المفصل ص ٦٨ .

(٤) في أ : (مخفوض) بالرفع وهو خطأ ظاهر .

(٥) (بعد) غير مثبتة في نسخ المتن .

(٦) قال ابن السراج : « ... و (سواء) تنصب في هذا كله لأنها تجرى مجرى الظروف وتخفض ما بعدها » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٥٠
وقال الرضي ١ / ٢٤٤ : « ... وفي (سوى) أربع لغات – كما في حجة القراءة – فتح السين مع المد ، وكسرها مع القصر – وهما المشهورتان – وكسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر » ا هـ . وينظر : اللسان (سوا) . (٧) أي : مخفوض بعدهما بالإضافة .

(٨) أي : في قول سيبويه وجمهور النحويين . قال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كم تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٥١ – الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ – المفصل ص ٦٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٤ – شرح الرضي ١ / ٢٤٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤٥ ، ٢٥١ .
وذهب المبرد إلى القول بحرفيتها – فيجر ما بعدها – وإلى القول بفعليتها – فينصب ما بعدها =

.....

اغْفِرْ لِي // وَلِمَنْ سَمِعَ[1] حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعْ)[2] . ٦٠

وهو قليل ، ووجهه أن تقدر فعلا بمعنى : جَانَبَ بَعْضَهُم الشَّيْطَانُ .

= يدل على ذلك قوله في المقتضب ٤ / ٣٩١ : « ... وما كان حرفا سوى (إلا) فـ (حاشا) و (خلا) . وما كان فعلا فـ (حاشا) و (خلا) – وإن وافقا لفظ الحروف – و (عدا) و (لا يكون) ا هـ .

وينظر : ما أثبته الأستاذ عضيمة في تعليقه على هذه المسألة في هامش ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٥ – المفصل ص ٦٨ – شرح الرضي ١ / ٢٤٤ .

هذا ... وقد وافق المبرد في القول بفعلية (حاشا) كل من ابن جني وابن مالك ، قال ابن جني (اللمع ص ١٥٣ ، ١٥٤) : « ... وأما (حاشا) و (خلا) فيكونان حرفين فيجران ، ويكونان فعلين فينصبان ، تقول : قام القوم خلا زيدا ، وخلا زيد ، وحاشا عمرا ، وحاشا عمرو » ا هـ .

وهو أيضا قوله في الألفية . ينظر : الألفية بشرح المرادي ٢ / ١٢٦ . وقال ابن السراج : « ... والبغداديين أيضا يجيزون النصب والجر بـ (حاشا) » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٥٢ .

ومذهب الفراء والكوفيين أن (حاشا) فعل لا فاعل له ، وأن الأصل في قولك (حاشا زيد) : حاشا لزيد ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها .

وينظر في هذا : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٥ – الإنصاف مسألة (٣٧) ١ / ٢٧٨ . شرح الرضي ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . المغني ١ / ١٢٢ –

(١) في ب : (سمعني) .

(٢) قال ابن السراج : « وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابيا يقول : (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع) ، ونصب بـ (حاشا) » ا هـ . أصول النحو ١/٣٥١

وهو في ابن يعيش ٢ / ٨٥ : « ... وابن الأصبغ » وكذا في الرضي ١ / ٢٤٥ وعلى هذه الرواية لا يظهر المقصودّ بالعطف وهو النصب بالألف في (أبا) .

وفي الرضي أيضا : « ... ولمن سمع دعائي ... » والتقدير عنده : جانب الغفران الشيطان .

وفي المغني ١ / ١٢٢ : « ... ولمن يسمع » وفي التوطئة ص ٢٢٤ ، ٣١٨ « ... ولمن سمعني » .

وينظر : معنى (الأصبغ) في القاموس واللسان (صبغ) .

قوله : « وَإِعْرَابُ غَيْرٍ فِيْهِ كَإِعْرَابِ المُسْتَثْنِى بِـ (إِلاَّ) عَلَى التَّفْصِيلِ »[1] .

يريد : إذا استعملت استثناء[2] ، وأما إذا استعملت صفة فحكمها حكم الصفات – على ما سيأتي[3] –، فإذا[4] استعملتها استثناء أعربتها إعراب[5] ما بعد (إلا) ، لأنها اسم لابد لها من إعراب ، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة ، فجعل إعرابه الإعراب المستحقَ لما بعد (إلا)[6] .

فلذلك تقول : جاءني القوم غيرَ زَيدٍ[7] ، وما جاءني غيرَ أخيك[8] أحد[9] ، وما جاءني أحد غيرَ حمارٍ[10] ، وما جاءني أحد غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيد[11] ، وما جاءني غيرُ زيد[12] .

---

(١) وقد جمع المصنف هذا المعنى في الوافية بقوله ١ / ٢٥٢ .

« وأعربت (غير) كما قد أعربا مابعد (إلا) على ما قدما » ا هـ

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٧٤ : « هذا باب (غير) ، اعلم أن (غيرا) أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخول فيما يخرج منه غيره فـ : أتاني القوم غير زيد ... وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فـ : ما أتاني غير زيد ... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز (بغير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا) » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٢ ع الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر قوله في الصفحة القادمة (٥٥٧) .

(٤) في أ : (وإذا) . (٥) في ب ، حـ ، ط : (بإعراب) .

(٦) قال الفارسي : « وحكم (غير) إذا وقعت في الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد (إلا) » ا هـ . الإيضاح ص ٢٠٩ .

(٧) بنصب (غير) لأن الكلام تام موجب متصل . وينظر ص ٥٣٧ .

(٨) في ب ، حـ : (زيد) بدل (أخيك) .

(٩) بنصب (غير) لتقدم المستثنى على المستثنى منه . وينظر ص ٥٣٧ .

(١٠) بنصب (غير) لأن الاستثناء منقطع . وينظر ص ٥٣٨ .

(١١) بنصب (غير) على الاستثناء ، ورفعها على البدل . وينظر ص ٥٤٤ .

(١٢) برفع (غير) على الفاعلية لعدم ذكر المستثنى منه . وينظر ص ٥٤٧ .

وَغَيْرُ) صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى (إلاَّ) فِي الإِسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إلاَّ) عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لِتَعَذُّرِ الإِسْتِثْنَاءِ .....

قوله : « وَ (غَيْرُ) صِفَةٌ[1] حُمِلَتْ (إلاَّ) فِي الإِسْتِثْنَاءِ »[2] .

لأنها اسم بمعنى المغايرة - خلاف (المماثلة) - كقولك : هذا مغاير لهذا[3] ، فكما أن (مِغَايِرِ)[4] صفة فكذلك (غير) .

واستعمالها في المغايرة على وجهين ، أحدهما : المغايرة في الذات كقولك : مررت برجل غير زيد ، تريد : بإنسان آخر .

والثاني : المغايرة في الصفات - وإن كانت الذات واحدة - كقولهم : دخلت[5] بوجه غير الذي خرجت به ، فهذه مغايرة في الصفة[6] .

قوله : « كَما[7] حُمِلَتْ (إلاَّ) عَلَيْهَا[8] فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ .... » .

لما حملوا (غَيْرَ) على (إلا) في الاستثناء حملوا[9] (إلا) عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء . هذا[10] هذا مذهب المحققين ، كقولك: جاءني رجال إلا زيد ، لأنك لو جعلت (زيدا) مشتثنى من (رجال) لم يستقم ،

---

(١) في المقتضب ٤ / ٤٢٢ : « ... وتقول : هذا درهم غير جيد ، لأن (غيرا) نعت ، ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم إلا جيد » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٧٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ - المفصل ص ٧٠ .

(٢) زاد في نسخ الشرح : (إلى آخره) .

(٣) في ب ، ح ، ط : (كقولك مغاير) .

(٤) بالرفع على الحكاية ، وفي ب ، ح ، ط : (مغايرا) بالنصب .

(٥) (خرجت) ساقطة من ب .

(٦) بمثل هذا قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٥٣ - وبه أيضا قال الرضي في شرحه ١ / ٢٤٥

(٧) (كما) ساقطة من نسخ الشرح .

(٨) في شرح الرضي : « كما حملت هي عليها » . الرضي ١ / ٢٤٥ .

(٩) في أ ، ب ، ح : (حملت) . (١٠) في ح : (وهذا) .

مِثْلُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، وَضُعِّفَ فِي غَيْرِهِ .....

لأن شرط الاستثناء : أن يدخل المستثنى - لو سُكِتَ عنه - في المستثنى منه ، وها هنا لا يدخل[1] (زيد) في قولك : (جاءني رجال) ، إذ لا دلالة له[2] عليه[3] .

ومثله قوله تعالى[4] : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] .

---

(١) زاد في ط : (فيه) .

(٢) (له) ساقطة من ج .

(٣) قال ابن يعيش ٢ / ٩٠ : « واعلم أنه لا يجوز أن تكون (إلا) صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع ، إما نكرة منفية وإما فيه الألف واللام لتعرف الجنس ، لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و (غير) فتعارضا ، ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لم تجتمعا فيه لو قلت : مررت برجل إلا زيد ، - على معنى : غير زيد - لم يجز لأن (إلا) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها ، وليس (زيد) بعضا لـ (رجل) ، فامتنع لذلك » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ - التذييل والتكميل ٣ / ٦٠٢ وما بعدها - شرح الرضي ١ / ٢٤٦ -

(٤) في ح : (قوله سبحانه) .

(٥) من الآية ٢٢ / الأنبياء .
قال الفراء : « ... (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (سوى) كأنك قلت : لو كان فيهما آلهة سوى - أو غير - الله لفسد أهلهما ، يعني أهل السماء والأرض » ا هـ .
وقال أبو حيان : « و (إلا) هنا صفة لـ (آلهة) ، أي : آلهة غير الله .
وكون (إلا) يوصف بها معهود في لسان العرب » ا هـ .
معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٠ - البحر المحيط ٦ / ٣٠٤ .
وينظر في الآية : سيبويه ١ / ٣٧٠ - المقتضب ٤ / ٤٠٨ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ - الكشاف ٢ / ٥٦٧ - المفصل ص ٧٠ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٩٢ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٤ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٩ - البيان للأنباري ٢ / ١٥٩ - التبيان للعكبري ٢ / ٩١٤ ، ٩١٥ المغني ١ / ٧١ - الإنصاف ١ / ٢٧١ .
هذا .. وقد ذكر ابن هشام في المغني (١ / ٧١) أن المبرد يقول بأن (إلا) في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل . والذي في المقتضب أنها صفة بمنزلة (غير) . المقتضب ٤ / ٤٠٨ .

.....

وقد[1] زعم قوم أنها تصح على الصفة مع صحة الاستثناء[2] ، ومتمسكهم قول الشاعر[3] :

[٨] وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيْكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

وهو شاذ عند الأولين .

---

(١) (قد) زيادة من ط .

(٢) هذا قول سيبويه ، فقد صرح بهذا في قوله (١ / ٣٧٠ ، ٣٧١) : « ... وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد ، فأنت بالخيار ، إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلا ، وإن شئت جعلته صفة » ا هـ .

وما صرح به في هذا الموضع يناقض ما ذكره قبل بقوله (١ / ٣٧٠) : « هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفا بمنزلة (مثل) و (غير) وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا – وأنت تريد الاستثناء – لكنت قد أحلت » ا هـ .

وقد أثبت الرضي إجازة سيبويه للوجهين وعقب قائلا : « ... وعليه أكثر المتأخرين » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٤٧

وينظر : إجازة المبرد لهذا ضمنا في (المقتضب ٤ / ٤١١) وما أثبته الأستاذ عضيمة في تعليقه في هامش (١) ٤ / ٤١١ .

(٣) نسبه سيبويه ١ / ٣٧١ وكذا المبرد في الكامل ٤ / ٧٦ إلى عمرو بن معد يكرب .

وقال الأعلم : « ويروي لسوار بن المضرب » عين الذهب على سيبويه ١ / ٣٧٠ ونسبه الآمدي إلى حضرمي بن عامر . المؤتلف والمختلف ص ٨٥ .

٨ = البيت من الوافر . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٧١ – المقتضب ٤ / ٤٠٩ – الكامل ٤ / ٧٦ – الإفصاح للفارقي س ٣٧٤ – الحجة للفارسي ١ / ١٦ – الإنصاف ١ / ٢٦٨ – المفصل ص ٧٠ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٩٣ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٩ – شرح الرضي ١ / ٢٤٧ – المغني ١ / ٧٢ – الأزهية ص ١٨٢ رصف المباني ص ٩٢ – اللسان (إلا) – البحر المحيط ٦ / ٣٠٤ – البيان للأنباري ١ / ٢٢٨ – أمالي المرتضي ٢ / ٨٨ – الأشموني ٢ / ١٥٧ الهمع ١ / ٢٢٩ – خزانة الأدب ٢ / ٥٢ – الدرر ١ / ١٩٤ – الرماني النحوي ٤٠٥ . الهادية للأردبيلي ١٣٠ التذييل والتكميل ٣ / ٤٦٣ ، ٦٠٣ ، ٦١٤ .

والشاهد في البيت قوله : (إلا الفرقدان) فإنه صف لما قبله ، قال سيبويه « ... كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه » ا هـ . وقال المبرد : « كأنه قال : وكل أخ غير =

.....

.....

= الفرقدين مفارقه أخوه » . وهو نفس قول سيبويه السابق .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٧١ - المقتضب ٤ / ٤٠٩ .

وقال الرضي ١ / ٢٤٧ : « ... وقال الكسائي : تقدير البيت : إلا أن يكون الفرقدان . وهو مردود لأن الحرف الموصوف لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع » ا هـ .

وخرجه الكوفيون على أن (إلا) بمعنى الواو . أي : والفرقدان . ورده عليهم الأنباري بأن المعنى - على تقديره : لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان . ينظر الإنصاف ١ / ٢٦٨ - ٢٧٢ .

هذا ... وقد ذكر البغدادي هذه الأوجه في الخزانة ، ثم قال : « ... وبقي في البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره ، وهو أن تكون (إلا) اللاستثناء و (الفرقدان) منصوب بعد تمام الكلام الموجب لكنه بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، وهي لغة بنى الحرث بن كعب » ا هـ . خزانة الأدب ٢ / ٥٤ .

وقال الرضي - وتبعه الجامي - : « ... وقال المصنف : في البيت شذوذان ، وصف (كل) دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو مقصود ، و (كل) لإفادة الشمول فقط . قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه - وهو أن يقول : الفرقدين - لم يجعل (إلا) صفة بل كان يجعله استثناء .

والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٧ : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣١٧ .

وينظر قول المصنف في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(الفرقدان) : نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعش الصغرى .

اللسان (فرقد) . وينظر : مختار الصحاح (فرقد) .

وَإِعْرَابُ (سِوىً) وَ (سَوَاءٍ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ فِي الْاصَحِّ .

قوله : « وَإِعْرَابُ (سِوىً) وَ (سَوَاءٍ) النَّصْبُ ..... » .

هذا مذهب سيبويه ، وهو عنده ظرف من حيث المعنى ، لأنك إذا قلت : جاءني[1] القوم سوى زيد ، فكأنك قلت : مكان زيد[2] ، ولم يسمع عنهم إلا منصوبا ، فلذلك التزم فيه النصب .

وقد أجاز قوم[3] إجراءه مُجْرَي (غير) ومتمسكهم[4] قول[5] الشاعر[6] :

[٩] وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُـــدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُـــوا

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (جاء) .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما : أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في (سواك) معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر الهامش رق (٣) ص ٥٥٤ من هذا الشرح .

(٣) في حـ : (بعضهم) .

(٤) في أ : (وتمسكهم) .

(٥) في ب ، حـ ، ط (قوله) .

(٦) هو الفند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي .
وتنظر قصة الشاعر في شرح ديوان الحماسة للمزوقي ص ٣٥ – خزانة الأدب ٢ / ٥٨ ، ٥٩ .

٩ = والبيت من الهزج وهو في أمالي القالي ١ / ٢٦٠ – شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ١ / ٦ – شرح الرضي ١ / ٢٤٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ – التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ٦٦٥ ، ٦٦٧ – البحر المحيط ٦ / ٤٤١ – حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٦٦ – الهادية للأردبيلي ص ١٣١ – منهج السالك لأبي حيان ص ١٧٢ – شرح ابن عقيل ١ / ٦١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣١٩ – خزانة الأدب ٢ / ٥٧ – شواهد العيني ٣ / ١٢٢ – الأشموني ٢ / ١٥٩ – التصريح ١ / ٣٦٢ – الهمع ١ / ٢٠٢ – الدرر ١ / ١٧٠ – البرهان للزركشي ٢ / ٣٩٩ .

والشاهد في البيت قوله : (سوى العدوان) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية – وتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا مثل (غير) – إلى معنى الاستثناء . وهذا قول الكوفيين .
وهو عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر . وقد أشار إلى هذا ..... =

.....

قوله[1] :

[١٠] تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي[2] وَمَا قَصَدَتْ // مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[3] ٦١

أي : لغيرك ، وليس ببعيد ، وهو عند الأولين شاذ[4] .

* * *

= سيبويه ١ / ١٣ وسيأتي في الشاهد التالي .

وينظر : الإنصاف مسألة (٣٩) ١ / ٢٩٤ وما بعدها - خزانة الأدب ٢ / ٥٧ - شرح الرضي ١ / ٢٤٨

وقوله : (ولم يبق ....) عطف على البيت قبله :

فلما صرح الشر فأمسي وهو عريان

تنظر : المصادر السابقة .

(١) هو الأعشي ميمون بن قيس بن جندل ، أبو بصير . خزانة الأدب ١ / ٨٤ .

١٠= والبيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٣ ، ٢٠٣ - المقتضب ٤ / ٣٤٩ - الإنصاف ١ / ٢٩٥ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ٤٥ ، ٢٥٣ - شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ٩٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٨ - شرح الرضي ١ / ٢٤٨ - التذييل والتكميل ٣ / ٦٦٧ - البحر المحيط ١ / ٤٩٨ - الارتشاف ٢ / ١١٧١ - الغرة لابن الدهان ٢ / ٦٣ ، ٨٤ - الدرة لابن القواس ١ / ٣٤٥ ، ٣٩٤ - تعليق الفرائد للدماميني ٤ / ١٨٤٠ - الهمع ١ / ٢٠٢ - الدرر ١ / ١٦١ خزانة الأدب ٢ / ٥٩ - اللسان (سوا) - عين الذهب للأعلم ١ / ١٣ ضرائر الشعر للقيرواني ص ٢٢٦ .

والشاهد في البيت قوله : (لسوائكا) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية واستعملت اسما بدليل دخول حرف الجر عليها . وهذا قول الكوفيين .

وخرجه البصريون على ضرورة الشعر ، قال سيبويه ١ / ١٣ : « ... وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ... وقال الأعشي : وما قصدت » ا هـ .

وقال ١ / ٢٠٣ : « ... ومن ذلك أيضا : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى (بدلك) ، ولا يكون اسما إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) .... » ا هـ .

ويروي الشاهد : عن أهل اليمامة ، ويروي : عن جل اليمامة ... وما عدلت .

(٢) لم يثبت صدر الشاهد في ب ، حـ . (٣) في أ : (لسوائك) .

(٤) ينظر ما أثبته عن المصنف في الشاهد السابق ، وما أثبته نقلا عن سيبويه .

خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً ، وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوُ خَبَرِ المِبْتَدَإِ ، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً .....

قوله[1] : « خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً »[2].

لا يتميز خبر (كان) عن خبر المبتدأ في المعنى إلا بدخول (كان) ، فلذلك جعل المميز له.

وهي وأخواتها[3] سيأتي الكلام عليها في الأفعال[4] .

قوله : « وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ » . [أي] : فيما يجوز ويمتنع[5] .

قوله : « وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً » .

تخصيص عن خبر المبتدأ ، لأن خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة ، وهذا يتقدم[6] .

وسبب ذلك أن الحكم على خبر المبتدأ بالتقدم[7] – إذا كان معرفة – لا وجه له ، وهذا إذا قدر ها هنا[8] متقدما انتصب ، فتبين[9] قصد المتكلم بنصبه[10] .

---

(١) (قوله) ساقطة من حـ .

(٢) قال الرضي ١ / ٢٥١ : « ... يدخل في حده نحو (قائم) في قولك : كان زيد أبوه قائم ، مع أنه ليس بخبر (كان) » ا هـ . وهذا استدراك من الرضي على ما حد به المصنف (خبر) كان هنا وكذا في شرح الوافية حيث قال : « ... هو المخبر به بعد دخولها .. نحو : كان زيد قائما » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٢٥٧

(٣) في ط : (وكان وأخواتها) . (٤) ينظر ص ٩٠٦ وما بعدها من هذا الشرح .

(٥) أي : فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه ، وما يجب من تقدمه على المسند إليه إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا .
وينظر ما ذكر من ذلك في باب المبتدأ والخبر ص ٣٥٦ وما بعدها .

(٦) قوله : (وهذا يتقدم) في هامش أ .

(٧) في أ : (بالتقدم) وما أثبته أوجه لأنه مصدر (تقدم) .

(٨) في ب ، حـ ، ط : (وهذا ها هنا إذا قدر) . (٩) في ط : (فيتبين) .

(١٠) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٧ – شرح الرضي ١ / ٢٥٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ . الإيضاح للفارسي ص ٩٩ .

وَقَدْ يَحْذَفُ عَامِلُهُ فِي مِثْلِ : النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ : أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ .....

قوله : « وَقَدْ[1] يُحْذَفُ عَامِلُهُ فِي مِثْلِ : النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »[2] .

هذه المسألة ونظائرها يجوز فيها[3] أربعة أوجه ، هذا أفصحها ، وعكسه أضعفها ونصبهما ورفعهما متوسط .

فوجه النصب في الأول – إن كان خيرا[4] – ، أي : إن كان عمله خيرا[5]

ووجه الرفع في الأول : إن كان في عمله خير[6] .

فالنصب إذن أولى لقلة التقدير وقوة المعنى[7] .

---

(١) (قد) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) في سيبويه ١ / ١٣٠ : « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر . والمرء مقتول بما قتل به أن خنجرا فخنجر ، وإن كان شرا فشر ... » ا هـ .

وينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٣٤١ – المفصل ص ٧٢ ، ٧٣ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ – شرح الرضي ١ / ٢٥٢ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٧ – وروايته : (المرء مجزي بعمله ..) وكذا في الأشموني ١ / ٢٤٢ – لباب الإعراب ص ٤٠١ – الجامع الصغير ص ٥٦ – الكفاية في الإعراب ص ١٩٠ – الهمع ١ / ١٢١ – شرح الفالي على اللباب ورقة ٢١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ – التوضيح ١ / ٢٦١ .

(٣) في أ ، ب ، ح : (يجوز في مثلها) ويلزم التكرار لقوله قبل (ونظائرها) .

(٤) في أ : (خير) بالرفع وهو سهو من الناسخ .

(٥) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٠ ، ١٣١ : « ... وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن ، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت أيضا خبرا أو شيئا يكون في موضع خبره ، فكلما كثر الإضمار كان أضعف » ا هـ .

(٦) في سيبويه ١ / ١٣١ : « ... وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن ... كأنه قال : إن كان معه ... وإن كان في أعمالهم خيرا فالذي يجزون به خير » ا هـ .

(٧) ينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٢ – شرح الوافية ١ / ٢٥٨ – شرح الرضي ١ / ٢٥٣ .

.....

ووجه الرفع في الثاني أن يكون خبراً لمبتدأ[1] ، أي : فجزاؤه خير .

ووجه النصب : إن كان خيرا كان جزاؤه[2] خيرا .

فالرفع إذن أقوى لأن فيه إضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء لا غير ، وهو كثير[3] . وفي النصب إضمار (كان) واسمها[4] ، وليس بكثير[5] ، وأيضا فإن فيه تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما لا يتجامعان[6] .

فقد ثبت ما ذكرناه[7] من أن نصب الأول ورفع الثاني أفصح ، وعكسه أضعف[8] ، والوجهان الآخران متوسطان[9] .

---

(١) في ط : (للمبتدأ) .

(٢) (جزاؤه) زيادة من ط يستقيم بها التقدير .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٠ : « ... والرفع أكثر وأحسن في الآخر لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن يقع بعدها الأسماء ... » ا هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ – التسهيل ص ٥٥ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٧ .

(٤) في أ : (واسماها) وهو تحريف .

(٥) اشترط النحاة لحذف (كان) مع اسمها أن تقع بعد (إن) و (لو) الشرطيتين ، وأن يكون اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر نحو قوله ﷺ : « اطلبوا العلم ولو بالصين » – أي : ولو كان العلم بالصين – ونحو قول الشاعر :

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذابا فما اعتذارك من شيء إذا قليلا

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٢ – التوضيح لابن هشام ١ / ٢٦٠ .

(٦) ينظر تعليله لذلك في شرح المفصل ٢ / ٣٠٢ – وشرح الوافية ١ / ٢٥٩ .

(٧) في ب ، حـ : (ما ذكرنا) .

(٨) وهذان الوجهان هما ما تقدم ذكرهما والتعليل لهما .

(٩) أي : نصب الأول والثاني ، ورفعهما ، وقد وجه سيبويه هذين الوجهين بما يأتي : قال سيبويه ١ / ١٣٠، ١٣١ : « ... ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا ، وإن خيرا فخيرا ، وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا ، أو كان خيرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا ... وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب =

وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْصَلَقْتُ ، أَيْ : لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ . .....

قوله : « وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ[1] : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ أَيْ : لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » .

حذفت اللام حذفا قياسيا ، ثم حذفت (كان) اختصارا ، فوجب رد المتصل منفصلاً لتعذر الاتصال ، وزيدت (ما) بعد (أن) في موضع (كان) عوضاً عنها ودالة[2] عليها ، فصار الكلام : أما أنت منطلقا انطلقت[3] .

ومنه قوله[4] :

[١١] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والكلام عليه وعلى أمثاله مثل ذلك سواء .

* * *

= فهو عربي حسن ، وذلك قولك : إن خير فخير ، وإن خنجر فخنجر ، كأنه قال : إن كان معه حيث قتل خنجر فالذي يقتل به خنجر ، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير .

ويجوز أن تجعل (إن كان خير) على : (إن وقع خير) ،، كأنه قال : إن كان خير فالذي يجزون به خير » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٢، ٣٠٣ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٩ – شرح الرضي ١ / ٢٥٣ – شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١) (مثل) ساقطة من خ . (٢) في ط : (ودلالة عليها) .

(٣) في سيبويه ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ : « ... ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، وأما زيد ذاهبا ذهبت معه ... » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٣ – شرح الوافية ١ / ٢٦٠ – المفصل ص ٧٣ – شرح ابن يعيش ٢/٩٨ – شرح الرضي ١/٢٥٣ – التوطئة ص ٣٧٨ – المقرب ١/٢٥٩ – التوضيح ١/٢٦٤ – الشذور ص ١٨٦ . وقد مثل ابن مالك بقوله : « ... أما أنت برا فاقترب » .

ينظر : الألفية بشرح المرادي ١ / ٣١٠ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٦ .

(٤) هو العباس بن مرداس السلمي الصحابي المعروف . ديوانه ص ١٢٨ .

١١= البيت من البسيط – ولم يثبت عجزه في ب – وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤٨ =

.....

.....

= الخصائص ٢ / ٣٨١ – المفصل ص ٧٤ – الإفصاح للفارقي ص ١٣٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢ / ٣٥٠ – الإنصاف ١ / ٧١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٩٩ ، ٨ / ١٣٢ – شرح الرضي ١ / ٢٥٣ – التوطئة ص ٣٧٨ – المقرب ١ / ٢٥٩ – التوضيح ١ / ٢٦٥ – الشذور ص ١٨٦ – المغنى ١ / ٣٥ ، ٥٩ ، ٢ / ٤٣٧ ، ٦٩٤ – الجامع الصغير ص ٥٥ – الأشموني ١ / ٢٤٤ – الهمع ١ / ١٢٢ – المطالع السعيدة ١ / ٢٩٠ – خزانة الأدب ٢ / ٨٠ – شواهد العيني ٢ / ٥٥ – التصريح ١ / ١٩٥ – الدرر ١ / ٩٢ – إعرب شواهد المغني لطه الدرة ١ / ٩٧ .

والشاهد في البيت قوله : (أما أنت ذا نفر) حيث حذفت كان وجوبا بعد (أن) الناصبة على ما وضحه المصنف في قوله : أما أنت منطلقا انطلقت .

وقال العيني ٢ / ٥٨ : « ... ويقال : هما كلمتان ، الثانية عوض عن (كان) محذوفة ، والأولى (أن) المصدرية عند البصريين ، والشرطية عند الكوفيين ، زعموا أن (أن) المفتوحة قد يجازي بها » ا هـ .

هذا .. وروايته في اللسان : « أبا خراشة أما كنت ذا نفر ..... » اللسان (خرش) .

(أبو خراشة) : كنية خفاف بن ندبة ، و (ندبة) : أمه .

(الضَّبُعُ) : السنة المجدبة .

اللسان (خرش) .

وتنظر قصة البيت في خزانة الأدب ٢ / ٨٠ – ٨٢ .

اسْمُ (إنَّ) وَأَخَواتِهَا

اسْمُ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ..

قوله[1] : « اسْمُ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ »[2] .

لا يتميز اسم (إن) عن المبتدأ في المعنى إلا بدخول لفظ[3] (إنَّ) عليه // فلذلك جعل فصلا[4] . ٦٢

والكلا على (إنَّ) وأخواتها سيأتي في الحروف[5] .

* * *

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، ح ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي – وتبعه الجامي – : « ... ينتقض بمثل (أخوه) في قولك : (إن زيدا قائم أخوه » اهـ ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٥ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٢٥ .

(٣) (لفظ) ساقطة من ط .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦١ .

(٥) ينظر ص ٩٦١ وما بعدها من هذا الشرح .

المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيْهَا نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ، وَلاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ ....

قوله : « (١) المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيْهَا نَكِرَةً مُضَافاً(٢) أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ » .

لما كانت(٣) ترجمة هذا الفصل بقولهم : (المنصوب بلا)(٤) وجب أن يحد بما يكون معه منصوبا ، فلذلك ذكرت هذه الشروط(٥) .

فلو ترجم بـ (اسم لا) لاستغنى بأن يقال : هو المسند إليه بعد دخولها(٦) . وسنبين فائدة اشتراط كل واحدة من هذه القيود – مثل : لا غُلاَمَ رَجُلٍ(٧) ، ولا عُشْرِينَ دِرْهَما لَكَ(٨) .

والمعنى بـ (المشبه بالمضاف) : أن يكون الدال عليه (لا) متعلقا باسم آخر على غير جهة الإضافة ، فأجرى مُجْرَى المضاف لشبهه به(٩) في الارتباط .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في نسخ المتن : (مضافة) وما أثبته أوجه .
قال الرضي ١ / ٢٢٥ : « وقوله : (يليها نكرة مضافا) أحوال مترادفة والعامل فيها المسند ، وذو الحال الضمير المجرور في (إليه) » ا هـ .

(٣) في حـ : (كان) .

(٤) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٧٤ – وقوله : (بلا) ساقطة من ب ، حـ .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٣٤٥ – المقتضب ٤ / ٣٥٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣٩ – اللمع ص ١٢٧ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤١ – معاني الرماني ص ٨١ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٠ – شرح الرضي ١ / ٢٥٥ – المغني ١ / ٢٣٧ .

(٥) في ب ، حـ ، ط : (الشرائط) .

(٦) بمثل هذا التعليل قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦٢ .
وقال الرضي : « ... لم يقل : (اسم لا التي لنفي الجنس) كما قال : (اسم إن وأخواتها) لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقيدات المذكورة ... » اهـ . الرضي ١/١٥٥ .

(٧) مثال للمصناف .

(٨) مثال للمشبه بالمضاف .

(٩) في أ : (المشبه به) وما أثبته أوجه .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ » .

هذا أولى[1] من قولهم : (مبني على الفتح)[2] ، فإنا نقول : لا غُلاَمِينِ لك ، وليس مبنياً على الفتح ، وكذلك : لا مُسْلِمِينَ لك .

وإذا قلنا : (مبني على ما ينصب به) شمل ذلك كله[3] .

وإنما بني المفرد معه لما تضمنه من معني الحرف[4] ، لأن معناه : لا من رجل[5] .

ولم يبين المضاف ولا المشبه به إما لأن الإضافة مانعة لخصوصيتها بالأسماء ، وإما لأن البناء بناء تركيب فكُرِهَ تركيب أكثر من كلمتين .

---

(١) (أولى) ساقطة من أ .

(٢) هذا قول كثير من المتقدمين ، قال به ابن السراج في أصوله ١ / ٤٦١ يدل له قوله : « ... فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جوابا لمن قال : هل من غلام ؟ فهو مفتوح » ا هـ .
وبه قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ وهو : « ... والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة – كما كان البناء على الضم مطردا في الأسماء المناداة المفردة المعرفة – وذلك نحو : لا رجل في الدار ، ولا غلام عند زيد » ا هـ .
وبه أيضا قال ابن جني في اللمع ص ١٢٧ ، والزمخشري في المفصل ص ٧٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٠١ . وابن عصفور في المقرب ١ / ١٩٠ – وابن هشام التوضيح ٢ / ٨ .
وقد تابع الرضي المصنف في هذا القول وجعله أولى مما قاله المتقدمون .
ثم قال : « ... والفتحة في : (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الخلاف بينهم لاجمال قول سيبويه ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٥٥ .
وينظر أيضا : الإنصاف مسألة (٥٣) ١ / ٣٦٦ وما بعدها – هامش المقتضب ١ / ٣٥٧ .

(٣) تبع المصنف في هذا كثير من المتأخرين .
ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٦٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ٣٩٦ .
واختار ابن مالك قولهم : (مبني على الفتح) . شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ .

(٤) في ط : (لما تضمنه من معناه) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٥٦ : « ... وذلك لأن قولك : (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة : (لا من رجل) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٣ الإيضاح للمنصف ٢ / ٣٠٥ .

قوله : « وَإِنْ[1] كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لاَ) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ »[2] .

أما وجوب الرفع في المعرفة فلأن وضع (لا) على نفي النكرات[3] .

وأما التكرير فلأنه لما فات التنكير المؤدي إلى معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من إفادة التعدد[4] .

وإنما وجب الرفع في المفصول بينه وبين (لا) لما حصل من الفصل فضعف أمرها[5] ، أو لإرادة المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما سنذكره[6] في علة وجوب التكرار .

وأما وجوب التكرار عند الفصل فلأنهم قصدوا مطابقته لما هو جواب له ، فإذا قلت : لا فيها رجل ولا امرأة ، فهو جواب لقول من يقول : أفي الدار رجل أم امرأة ؟

فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل وفي[7] التكرار وفي الرفع جميعا . فهذه علة تصلح لثلاثة الأحكام[8] ، الفصل والرفع والتكرار .

---

(١) في أ : (وإذا) . (٢) في أ : (والتكرار) . وهما سيان .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٦٠ : « ... فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا لأن (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار ، إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟ » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٢ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٤) قال الفارسي (الإيضاح ص ٢٤٨) : « ... ويقبح أن تقول : (لا زيد عندك) حتى تتبعه بشيء فتقول : ولا عمرو » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ وفيه : « ... وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة ، أما مع المعرفة فنحو : لا زيد في الدار ... » ا هـ .
وينظر المقتضب ٤٣ / ٣٥٩ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية ١ / ٢٦٥ .

(٦) في ب : (نذكر) ، وفي حـ : (يذكر) .

(٧) (في) ساقطة من أ ، ط . (٨) في ب ، حـ : (لثلاثة أحكام) وما أثبته أوجه .

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يجوزوا : لا فيها رجل - جوابا لمن قال : أفي الدار رجل ؟ .

فالجواب من وجهين ، أحدهما : أنه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق ، وإنما جواب مثل ذلك : نعم ، أو : لا[1] .

ولا يلزم أن لا يجاب ذلك لأنه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج إليه في الجواب[2] ، كما لو قيل : أقام زيد ؟ صح أن يقال : ما قام زيد // ، وإن كان الجواب في التحقيق : لا . ٦٣

والثاني : أنه لا يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها .

قوله : « وَنَحْوُ[3] : قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا ، مُتَأَوَّلٌ »[4] .

ووجه إيراده : أنه دخل النفي على المعرفة من غير تكرير .

وجوابه : أنه لم يقصد قصد تلك[5] المعرفة ، وإنما قصد إلى نفس المماثل ، وهو في المعنى نكرة ، فكأنه قال : ولا مَثَلَ أَبِي حَسَنٍ لَهَا ، وهذا نكرة في المعنى .

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (لا أو : نعم) .

(٢) في هامش أ : (أي : في غير هذا الباب) . (٣) في ب ، حـ ، ط : (ومثل) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٥ : « ... وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذ جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه (علي) ، فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام علي أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها .. وإن جعلته نكرة ورفعت كما رفعت (لا براح) فجائز » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٦٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٦ - المفصل ص ٧٧ - أسرار العربية ص ٢٥٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٤ - شرح الرضي ١ / ٢٦٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٩ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ .

(٥) (تلك) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

وَفِي مِثْلِ : (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ ، فَتْحُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَرَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الْإِوَّلِ – عَلَى ضَعْفٍ – وَفَتْحُ الثَّانِي .....

قوله : « وِفِي مِثْلِ : (لاَ حَوْلَ[1] وَ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)[2] خَمْسَةُ أَوْجُهٍ »[3] .

أما فتحهما فوجهه أن تقدر كل جملة على حيالها ، وهي إذاً انفردت كانت[4] كذلك .

وأما فتح الأول ونصب الثاني فتقدر الأولى[5] جملة مستقلة ، ويقدر الثاني معطوفا على لفظها ، و (لا) الثانية – مثلها في قولك : ما جاءني رجل ولا امرأة – لتأكيد معنى النفي ، فهى على هذا جملة مستقلة .

ووجه الرفع في الثاني – والأول مفتوح – مثل وجه النصب إلا أنه على الموضع[6] .

---

(١) (الحول) : الحركة ، تقول : (حال الشخص : إذا تحرك ... فكأن القائل إذا قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) يقول : لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله .
الكسائي : يقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا حيل ولا قوة إلا بالله . اللسان : (حول) .

(٢) كلمات من حديث شريف قصد بها المصنف مجرد التمثيل .
وقد وردت هذه الكلمات في أكثر من حديث . ففي صحيح البخاري : « ... قال يحيى : وحدثني بعض إخواننا أنه قال : لما قال (حي على الصلاة) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال : هكذا سمعنا نبيكم – ﷺ – يقول » ا هـ .
ينظر : صحيح البخاري بحاشية السندي ١ / ١١٥ – فتح الباري شرح البخاري ٢ / ٢٣٣ – موطأ مالك الحديث رقم ٢٣ من كتاب القرآن – صحيح مسلم الحديث رقم ١٢ من كتاب الصلاة .

(٣) مثل المصنف في شرح الوافية بغير ذلك ، فقل ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ :

« ونحو : لا بيع ولا خلال ... خمسة أوجه به تختال
الرفع والنصب بثان صحا ... والرفع جوز فيهما والفتحا
والخامس ارفع أولا بضعف ... وافتح على الأصل بثان يشفي » ا هـ

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٢ – المقتضب ٤ / ٣٨٨ – الإيضاح للفارسي ص ٢٤١ – اللمع ص ١٢٨ – المفصل ص ٨١ – شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ – شرح الرضي ١ / ٣٦٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ – لباب الإعراب ص ٤٠٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٠ .

(٤) في ب : (صارت) .
(٥) في ط : (فيقدر الأول) .

(٦) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٥ .

.....

ووجه الرفع فيهما أحد أمرين[1] :

إما لأنه جواب كقولهم[2] : أرجل في الدار أم امرأة ؟ على ما ذكر في قولهم : لا رجل في الدار ولا امرأة[3] .

وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما ، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ، ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم ، فعدلوا بهما جميعا[4] .

فهذا[5] وجه حسن لهذه اللغة .

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن الأولى جعلت (لا) المشبهة بـ (ليس) ، فلذلك قيل : (على ضعف) ، لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل[6] .

وأما فتح الثاني فواضح[7] .

---

(١) في ط : (الأمرين) .

(٢) في ب ، حـ ، ط : (قولهم) وما أثبته أوجه .

(٣) ينظر قوله ص ٥٧١ .

(٤) علل لذلك المصنف في شرح الوافية بقوله : « .. وأما رفعهما فلكراهة توهم امتزاج ألفاظ متعددة في لغتهم ، فعدلوا على هذه اللغة إلى الأصل في الرفع فيهما كراهة التحكم .
أو لأنه جواب : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فأتوا بالجواب مطابقا للسؤال .. » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ٢٦٨ .

(٥) في ط : (وهذه) .

(٦) قال الرضي ١ / ٣٦١ : « ... فإذا تقرر هذا فلا حاجة بناء إلى ما ذكر المصنف من قوله : (ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس) فإنا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ، وتطابق الأسمين إعرابا - ليس بشرط - و (لا) في الجميع للتبرئة ألغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق . وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين » ا هـ .
وينظر ما ذكره المصنف في ذلك ص ٥٨٢ - شرح الوافية ١ / ٢٦٩ .

(٧) ينظر المفصل ص ٨١ - الإيضاح للمنصف ٢ / ٣١٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

وَإِذَا دَخَلَتِ الْمَهمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا : الِاسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِي ..

قوله : « وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا : الِاسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِي »[1] .

لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام أو لما حمل عليه ، وهذا[2] جارٍ في كل باب ، فلذلك بقي عمل (لا) بعد دخول الاستفهام .

فتقول ألا رجلَ في الدار ؟ – مستفهما – و : ألا نزولَ عندي – في العرض – و : أَلاَ ماءَ أشربه – في التمني –[3] .

وأما قوله[4] :

[١٢] أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَـدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيْتُ[5]

---

(١) في ب ، حـ : (والتمني والعرض) . (٢) في ب ، حـ : (هذا) بدون واو .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ : « هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني ، أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته ، تقول : ألا رجل في الدار ؟ على قول من قال : لا رجل في الدار » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ وفيه : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر .... واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه الخبر » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٣ – إيضاح الفارسي ص ٢٤٨ – شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .

(٤) هو عمرو بن قنعاس – على المشهور – وقيل : عمرو بن قعاس بن عبد يغوث ابن مخدش ابن عصر – بالتحريك – ابن غنم .

ينظر : خزانة الأدب ١ / ٤٦١ – عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ – العيني ٢ / ٣٦٦ .

(٥) لم يثبت العجز في ب ، جـ .

١٢= البيت من الوافر ، وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٣٥٩ – النوادر لأبي زيد ص ٥٦ – إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٤٣١ – أصول ابن السراج ١ / ٤٨٥ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣٣ – مقاييس اللغة ٢ / ٦٨ – المفصل ص ٧٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ – شرح الرضي ١ / ٢٦٢ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٥ عين الذهب للأعلم ١/ ٣١٢ ، =

.....

فهذه عند الخليل ليست (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ، ولكنها حرف موضوع للتحضيض برأسه ، كأنه قال : ألا تروننى رجلا ، بمعنى : هلا تروننى رجلا[1] ، ولذلك نصب ونون[2] .

وهي عند يونس (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها بمعنى التمني[3] ، وكان القياس : ألا رجلَ ، ولكنه نون لضرورة الشعر[4] .

والوجهان مستقيمان[5] .

= عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ ، ٣٥٩ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٢٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٤ – الأشموني ٢ / ١٦ – المغني ١ / ٢٥٥ – اللسان (حصل) .

والشاهد في البيت ذكره المصنف ، وسأحقق ما قاله بعد .

(مُحَصِّلَةِ) : المرأة التي تحصل تراب المعدن ، قال الأزهري : أي : تبيتني عندها لأجامعها ، وقال الجوهري : أي تبيت تفعل كذا .

اللسان (حصل) . وينظر : خزانة الأدب ١ / ٤٦٠ – الأعلم على سيبويه ١ / ٣٥٩ .

(١) (رجلا) زيادة من ط .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٨٩ : « ... وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا تروننى رجلا جزاه الله خيرا » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ ونسبه إلى سيبويه والخليل .

(٣) في ط : (دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٩ : « ... وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً ، وزعم أن قوله : (لا نسب اليوم ولا خلة) على الاضطرار » ا هـ .

(٥) هذا معنى قوله سيبويه : « ... وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب » اهـ سيبويه ١ / ٣٥٩ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٦ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٢ – شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .

ونَعْتُ المَبْنِيِّ الْأَوَّلُ مُفْرَداً يَلِيهِ مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعاً وَنَصْباً نَحْوُ : لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفاً ، وَإلاَّ فَالإعْرَابُ وَالعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَعَلَى الْمَحلِّ جَائِزٌ مِثْلُ : لاَ أَبَ وَابْناً ، وَابْنٌ .....

قوله : « وَنَعْتُ المَبْنِيِّ الْأَوَّلُ مُفْرَداً يَلِيهِ[1] مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ »[2] .

فالحكم فيه جواز الأمرين ، البناء والإعراب .

قوله // : « رَفْعاً وَنَصْباً » . تفصيل للإعراب الجائز فيه . ٦٤

وإنما قال : (ونعت المبني) احتراز من نعت المعرب فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل : لا غلام رجل ظريفا فيها .

وقوله : الأول ، احتراز من النعت الثاني[3] وما بعده لأنه لا يكون فيه إلا الإعراب[4] مثل : لا رجل ظريف عاقلا وعاقل ، لا يكون فيه إلا الإعراب[5] .

وقوله : مفردا ، احتراز من النعت المضاف[6] فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك : لا رجل حسن الوجه[7] .

---

(١) قوله (مفردا يليه) حالان من الضمير في (مبني) ، والعامل (مبني) ، والمعنى : يبنى النعت إذا ولي مبني (لا) وكان مفردا . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٥ .

(٢) في ب ، ط : (معرب ومبني) .

(٣) في أ : (من نعته الثاني) .

(٤) (فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب .

(٥) (لا يكون فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب ، ط .

(٦) في أ : (من نعت مضاف) .

(٧) في شرح الرضي ١ / ٢٦٣ : « ... وقال : يحيى بن معط : صفة المبنى المضاف منصوبة لا غير نحو : لا عبد كريم الحسب ، ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة .... وذهب ابن برهان إلى أن اسم (لا) إذا انتصب بكون مضافا أو مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف » ا هـ .

وينظر قول ابن معط في فصوله ص ٢٠٢ .

.....

وقوله : يليه ، احتراز من أن يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل : لا رجل في الدار ظريف ، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب .

وذلك مثل قولك : لا رجلَ ظَريفَ فيها ، وظريفٌ فيها ، وظريفاً فيها[1] ، فيجيء فيه البناء والإعراب رفعا ونصبا .

أما البناء فلتنزلهما منزلة شيء واحد . وأما الرفع فعلى المحل لأن البناء عارض فيه على ما تقدم في مثل : يا زيد الظريف ، وإن كان الإعراب بالعكس .

والنصب على اللفظ لأن الحركة في قولك : (لا رجل) عارضة في هذا الموضع ، فأشبهت – لعروضها – حركة الإعراب ، فلذلك جاء النعت عليها[2] .

ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في باب : يا زيد الطويل[3] ، لأن الضمة في (يا زيد) عارضة مثل الفتحة في : (لا رجل) ، وقد تقدم ما يرشد إليه .

---

(١) ثلاثة أمثلة لما توافر فيه الشروط ، الأول بالبناء على الفتح ، والثاني بالإعراب رفعا ، والثالث بالإعراب نصبا .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ : « ... والمفرد الموصوف يجري – إذا وصف – على ثلاثة أضرب ، أحدها : أن تجري الصفة على الموصوف في لفظه فتنون ، وذلك نحو : لا رجل ظريفا عندك ، ولا غلام صالحا لك .

والوجه الثاني : أن تجعل المنفي وصفته اسما واحدا مثل (خمسة عشر) ونحوه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، ولا غلام صالح لك . ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئا واحد . يا زيد بن عمرو ، كأنك قلت : يا ابن عمرو .

والوجه الثالث : أن تجري الصفة على الموصوف على موضعه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، لأن موضع (لا) مع (رجل) رفع بأنه موضع ابتداء ، فتجربه على الموضع » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥١ ، ٣٥٦ – المقتضب ٤ / ٣٦٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٦٧ – ٤٧٠ – المفصل ص ٧٨ ، ٧٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) ينظر ما ذكره المصنف من ذلك في باب النداء ص ٤١٧ .

وَمِيْلُ : (لاَ أَبَالَهُ) وَ (لاَ غُلاَمِي لَهُ) جَائِزٌ لِشَبَهِه بِالْمُضَافِ[1] لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ .....

قوله : « وَمِثْلُ : لاَ أَبَالَهُ وَلاَ غُلاَمِي لَهُ[2] جَائِزٌ لِشَبَهِ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ .. » .

فيجوز على ذلك أن تقول : لا أَبَالَهُ ، وَلاَ غُلاَمِي لَهُ ، فتعطى هذا المنفي أحكام المضاف ، فلذلك أثبت الألف في : (لا أَبَالَهُ) ، وحذفت النون من : (لاَ غُلاَمِي لَهُ) لأن ذلك حكمه إذا كان مضافا[3] .

وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجرى مُجْرَى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مبنى لأنه غير مشبه بالمضاف ، بل يجري مجرى المفردات .

وإنما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته المضاف في أصل معناه ، لأن معنى قولك (أبوك) : أَبٌ لَكَ ، فقد[4] اشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الأبوة إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة وإن اختلفا في أن الحذف يفيد قوة الخصوصية حتى يصير معه[5] معرفة ، وإثبات اللام لا يصير معه كذلك .

فلما[6] اشتركا في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف فأُجْرِي مُجْرَاه ، فلذلك قيل : لاَ أَبَالَهُ ، وَلاَ غُلاَمَيْ لَهُ .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (تشبيها له) وما أثبته هو ما في نسخ الشرح وكذا في الرضي .

(٢) في حـ : (ولا غلامين) بإثبات النون وهو مناقض لما يقصده المصنف من معنى الإضافة .

(٣) يعني : أنه أختص لفظ (الأب) و (الأخ) من بين الأسماء الستة وكذا المثنى وجمع المذكر السالم إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثني والمجموع وإثبت الألف في (الأب) و (الأخ) فيقال : لا غلامى لك ، ولا مسلمى لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكون معربة اتفاقا – كما ذكر المصنف – تشبيها بالمضاف .
وينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٢٧٣ – شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ .

(٤) (فقد) ساقطة من أ ، ب ، حـ .

(٥) (معه) زيادة من ط .

(٦) في ب : (ولما) .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: لاَ أَبَاَ فِيْهَا ، وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفاً لِسِيْبَوَيْهِ ..

والذي يوضح أن هذا الحكم في مثل ذلك إنما كان لشبهه بالمضاف – فيما ذكرناه – أنهم لا يقولون : لا أبا فيها ، ولا رَقِيْبَيْ عليها ، لأن الإضافة لا تكون بهذا المعنى[1] .

قوله : « وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفاً لِسِيْبَوَيْهِ » .

مذهب[2] سيبويه ومن تابعه[3] أن ما ذكرناه مضاف[4] ، واللام لتأكيد الإضافة ، فلذلك كانت فيها أحكام الإضافة .

وإنما غَرَّهُ من ذلك وجود أحكام الإضافة فظن // أنه مضاف . ٦٥

وليس بمستقيم لأمرين .

أحدهما : أنا نقطع بأن قولهم : (لا أبالك) بمعنى : لا أب لك ، ولا خلاف في[5] أن : (لا أب لك) غير مضاف ، فوجب أن يكون مثله .

---

(١) في حاشية ب : (أي : بمعنى على ، وإنما هي بمعنى اللام) .

(٢) في ط : (فمذهب) .

(٣) هو مذهب الخليل وتبعه سيبويه وجمهور النحويين .

قال سيبويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة .

اعلم أن التنوين يقع من النفي في هذا الموضع إذا قلت : (لا غلام لك) كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمى لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : (لا أباك) في معنى : لا أبا لك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في : لا مثل زيد ، فلما جاؤا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ... » ا هـ .

وينظر في هذه المسألة : المقتضب ٤ / ٣٧٣ – ٣٧٦ – أصول ابن السراج ١ / ٤٧٤ – ٤٧٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٤٣ – ٢٤٥ – الخصائص ١ / ٣٤٣ ، المفصل ص ٧٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ – شرح الرضي ١ / ٢٦٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٣٠ .

(٤) في ب : (المضاف). (٥) (في) ساقطة من ب .

وَيُحْذَفُ فِي مِثْلِ : لاَ عَلَيْكَ[1] .

والوجه الثاني : أن (لا) هذه لا تدخل إلا على النكرات ، ولو[2] كان مضافا لكان معرفة ، وحينئذ[3] يمتنع دخول (لا) عليه ، وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف .

فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه إنما[4] أعطىَ هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق[5] .

* * *

---

(١) أغفل المصنف ذكر هذا الموضع في الشرح ، وكذا في شرح الوافية .
وقد جاء في المفصل ص ٨٢ : « ... وقد حذف المنفي في قولهم : (لا عليك) أي : لا بأس عليك » ا هـ

وقال الرضي : « ... ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافاً .

وقولهم : (لا كزيد) إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون (كزيد) اسما والخبر محذوف ، أي : لا مثله موجود . وجاز أن يكون خبرا ، أي : لا أحد مثل زيد .

وإن جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف ، أي : لا أحد كزيد » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٦ .
سيبويه ١ / ١١٤ – المقتضب ٢ / ١٤٩ ؛ ٤ / ١٢٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤١ .

(٢) في ب : (فلو كان) .
(٣) في ب ، حـ : (فحينئذ) .
(٤) (إنما) زيادة من ط .
(٥) أي : كما قال الخليل وسيبويه وجمهور النحويين .

خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا ، وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ

قوله[1] : « خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا[2] .

وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر (إن)[3] .

[قوله : « وهِيَ حِجَازِيَّةٌ »[4]] .

يعني : وهي لغة أهل[5] الحجاز[6] ، وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر[7] .

ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾[8] ، وَ ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾[9] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي حـ ، ط : (قال) .

(٢) أي : بعد دخول كل منهما في مسألتها لا أنهما يجتمعان .

(٣) ينظر ما تقدم من قوله في ذلك ص ٣٨٠ .

(٤) تكملة لم تثبت في نسخ الشرح ، وهي في المتن وكذا في الرضي ١ / ٢٦٦ .

(٥) (أهل) ساقطة من حـ .

(٦) قال الرضي ١ / ٦٦ : « ... وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إذن إعمال (ما) وحدها - دون (لا) - إعمال (ليس) » ا هـ .
وينظر قول الرضي في ١ / ١١٢ . وقد تقدم في ص ٣٨٦ .
وينظر : سيبويه ١ / ٢٨ - المقتضب ٤ / ١٨٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٧) في سيبويه ١ / ٢٨ : « ... وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الخصائص ١ / ١٢٥ ، ١٦٧ - الإنصاف ١ / ١٦٥ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٧ - شرح الوافية ١ / ٢٧٦ - لباب الإعراب ص ٤١٣ .

(٨) من الآية ٣١ / يوسف .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٢٨ - معاني الأخفش ورقة ٥٦ / ب - معاني الفراء ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - ٣٠ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الكشاف ٢ / ٣١٧ - التبيان ٢ / ٧٣١ - البحر المحيط ٥ / ٣٠٤ - المقتضب ٤ / ١٨٨ . (٩) من الآية ٢ / المجادلة .
وينظر فيها : المقتضب ٤ / ١٨٨ - معاني الفراء ٣ / ١٣٩ ، ٢ / ٤٢ - البيان الأنباري ٢ / ٤٢٦ - التبيان ٢ / ١٢١٢ - الكشاف ٤ / ٧٠ - البحر المحيط ٨ / ٢٣٢ ، ٥ / ٣٠٤ .

وَإِذَا زِيْدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ .

ووجه شبههما بـ (ليس) : النفي ودخولهما علي المبتدأ والخبر ، إلا أن (ما) أقوى شبهاً لكونها لنفي الحال[1] ، ولذلك[2] كان استعمال (لا) بمعنى (ليس) شاذا[3] .

قوله : « وَإِذَا زِيْدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ » .

أما وجه إبطالها إذا دخلت (إنْ) فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوى[4] ، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل[5] .

---

(١) هذا معنى قول المبرد ٤ / ١٨٨ : « ... وذلك أنه رأوها في معنى (ليس) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ، فلما خلصت في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغنى عن الأخرى ، أجروها مجراها » اهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٩ – الإيضاح للفارسي ص ١١٠ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ – الخصائص ١ / ١٦٧ .

ومن أوجه الشبه أيضا دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) كقولك : ما زيد بقائم ، ومنه : ﴿ وما ربك بغافل ﴾ .

الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ – المفصل ص ٨٢ . (٢) في ط : (فلذلك) .

(٣) ذكر المصنف ذلك قبل بقوله : « وهو في (لا) شاذ » ينظر ص ٣٨٦ وبقوله ص ٥٧٤ : « ... لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل » اهـ . وفي المقتضب ٤ / ٣٨٢ : « ... وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى » اهـ .

وهذا النص يشعر بالقلة لا بالشذوذ .

(٤) في أ : (لأنه مشبه بليس ليس بالقوى) وما أثبته أوجه .

(٥) في سيبويه ٢ / ٣٠٥ : « ... وأما (إن) مع (ما) – في لغة أهل الحجاز – فهي بمنزلة (ما) في قولك : (إنما) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها اهـ .

وينظر : أيضا سيبويه ١ / ٤٧٥ – المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ ، (ط الثانية) وإنما خصت (ما) بذكر زيادة (إن) معها ، لأن (إن) لا تزاد مع (لا) .

و (إن) هذه زائدة عند البصريين ، ومؤكدة بمعنى (ما) عند الكوفيين .

وينظر : الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وما بعدها – أسرار العربية ص ١٤٥ .

.....

وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ (إلا) فلأنها إنما عملت لما فيها من[1] معني النفي ، فإذا دخلت (إلا) حصل الإثبات ، فانتقض معنى النفي[2] وهو المعنى الذي عملت من أجله ، فبطل المعنى[3] .

وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس ، فلم تقو[4] في التصرف ، بخلاف (ليس) فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم[5] الخبر ، فلذلك جاز : ليس قائما زيد[6] .

---

(١) (من) ساقطة من ب ، ح .

(٢) سقط من ح قوله : (فإذا دخلت إلا حصل الإثبات فانتقض معنى النفي) .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٩ : « ... وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر ... » ا هـ .

وقال الرضي ١ / ٢٦٧ : « ... ونقل عن يونس إنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ (إلا) وأنشد في ذلك :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول ، أي : دوران منجنون ، وكذا (معذبا) مصدر كقوله تعالى : ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ » ا هـ .

ولم أجده في سيبويه ولا المقتضب . وأثبته ابن الحاجب في شرح المفصل .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٧٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢١٨ .

(٤) في أ : (فلم تقوى) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ب : (لتقدم) .

(٦) هذا معنى قول المبرد (المقتضب ٤ / ١٨٩) : « ... وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق ، وما منطلق زيد ، لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٩ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٨ - شرح الرضي ١ / ٢٦٧ .

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالرَّفْعُ »[1] .

مثاله قولك : ما زيد قائما بل قاعد ، وما زيد قائما لكن قاعد[2] .

لا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه من أن عملها يبطل فيهما[3] لما قصد فيه إلى الإثبات ، لأنها عملت للنفي .

فإن كان ذلك مبطلاً لعملها في الأصل – المعطوف عليه – فهو في المعطوف – الذي هو فرع عليه – أجدر .

ويحملون[4] رفعه بالعطف على المحل ، لأنه لما بطل معنى النفي فيه صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي . وإذا قدر الأول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحله بالنسبة إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي[5] .

فإما إذا // عطف بغير حرف موجب فحكمه في الإعراب حكم المعطوف ٦٦

---

(١) في شرح الوافية ١ / ٢٧٩ .

« وإن عطفت موجبا فرافع ما أنت لي مخالفا بل طائع » ا هـ

(٢) في الإيضاح للفارسي : « ... ومما يجري مجرى نقض النفي : ما زيد قائما بل قاعد ، وقياس (لكن) الخفيفة أن تكون مثل (بل) ،، تقول : ما زيد قاعدا لكن قائم » ا هـ .
الإيضاح العضدي ص ١١٠ ، ١١١

(٣) أي : (بل) و (لكن) .

(٤) في أ : (ويكون رفعه) ، وفي حـ : (فيحملون) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ : « وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : ما زيد قائم لكن هو قاعد . فعلى هذا ليس هذا – عنده – مما نحن فيه – أي : من باب عطف المفرد على المفرد ، ولا يمكن أن يكون منه لامتناع عطف – عنده – على الخبر وحده ، إذ يلزمه النصب عنده ، فهو على هذا من باب القطع ...

وقال ابن جعفر : هو عطف على التوهم ... وليس ما ذهب إليه بشيء لأن مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام » ا هـ .

وينظر : جمل عبد القاهر ص ٣٣ .

.....

عليه كقولك : ما زيد قائما ولا قاعدا[1] . واشترط فيه ما اشترط[2] في غيره في أنه[3] منزل منزلة المعطوف عليه ، فلذلك لم يجز : ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو[4] ، لأنك إن جعلت (قاعدا) معطوفا على (قائما) لم يجز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للأول ، وإن جعلته معطوفا عليه عطف الجملة على الجملة – إلا أنك قدمت[5] الخبر – أعملت (ما) في الخبر مقدما ، وهو غير جائز في الأصل فكيف يجوز في الفرع ؟ .

فأما إذا قلت : ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو ، فهذه جائزة على التقدير الثاني[6] ، ممتنعة[7] على التقدير الأول[8] .

* * *

(١) في سيبويه ١ / ٣٠ : « ... وتقول : ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة (كريم) لأنه ملتبس به إذا قلت : (أبوه) تجربه عليه كما أجريت عليه (الكريم) ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا أبوه ، نصبت وكان كلاما » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٩٣ .

(٢) في جـ ، ط : (ويشترط فيه ما يشترط) .

(٣) في ط : (لأنه) .

(٤) في المقتضب ٤ / ١٩٣ : « ... تقول : ما زيد منطلقا ولا قائم عمرو ، رفعت (قائما) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائم عمرو » ا هـ .

وينظر سيبويه ١ / ٣٠ وفيه : « ... وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو ، لم يكن كلاما لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٣ .

(٥) في ط : (لما قدمت) . (٦) أي : على تقدير عطف الجملة على الجملة .

(٧) في أ : (ممتنع) وما أثبته أوجه .

(٨) أي : على تقدير عطف المفردات .

المَجْـــــرُورَاتُ

المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَل عَلَى عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ .....

قوله[1] : « المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المُضَافِ[2] إِلَيْهِ »[3] .

لا يتميز المجرور إلا بذلك كما تقدم في المرفوع[4] والمنصوب[5] .

* * *

---

(١) في جـ ، ط : (قال) .

(٢) في جـ : (الإضافة) .

(٣) هذا معنى قوله قبل : « ... والجر علم الإضافة » ينظر ص ٢٤١ .

قال الرضي ١ / ٢٤ : « ... أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في (غلام زيد) و (حسن الوجه » ا هـ .

وقال ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ : « وعلم المضاف إليه – كما مضى – ثلاثة : الكسر ، والفتح والياء » اهـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٤ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٣٤ .

(٤) أي : المرفوعات . وينظر ص ٣٣٢ .

(٥) أي : المنصوبات . وينظر ص ٣٨٧ .

وَالمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظًا اوْ تَقْدِيراً مُرَاداً .

قوله : « وَالمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍ[1] لَفْظًا أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً » .

فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف[2] والمجرور بالإضافة .

والمجرور بالحرف مضاف إليه أيضا[3] ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر ، ولذلك تسمى : (حروف الجر)[4] لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء[5] .

وقوله : لفظاً ، ليدخل فيه المجرور بحرف الجر[6] .

قوله : أو تقديرا ، ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم[7] إليه .

وقوله مرادا ، احتراز من مثل قمت يوم الجمعة[8] ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ، ولكنه محذوف غير مراد ، وسيأتي شرط كونه مرادا .

---

(١) في ب : (حرف الجر) .

(٢) في ج : (بالحروف) .

(٣) هذا قول سيبويه وتبعه المبرد ، فقد سمى ما انجر بحرف جر ظاهر مضافا إليه . قال ١ / ٢٠٩ : « ... والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء اسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا . فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا العبد لله ، وما أنت كزيد ، ويالبكر ، وتالله لا أفعل ذاك ، و (من) و (في) و (مذ) و (عن) و (رب) وما أشبه ذلك » ا هـ .
وينظر المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٤) في ج : ط : (ولذلك سمي حرف جر) .

(٥) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٩٧ - وقد ذكرها المصنف بعد بالتفصيل ص ٩٣٨ .

(٦) في ج : (بحرف جر) .

(٧) في أ : (اسم) .

(٨) قال المصنف : « احترزت بـ (مرادا) عن المفعول فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد » ا هـ .
وينظر ما رد به الرضي على هذا القول في شرحه ١ / ٢٧٢ .

فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ اسْماً مُجَرَّداً تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا . وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلى مَعْمُولِهَا .....

قوله : « فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ[1] اسْماً مُجَرَّداً اَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا » .

هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم[2] إليه ، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي[3] ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا فصل فصل بأخص من ذلك .

قوله : مجرد تنوينه[4] لأجلها ، يريد التنوين وما قام مقامه[5] ، وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر أن لو كان فيه تنوين محذوفا[6] لأجلها[7] .

قوله : « وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ ... » .

فَسَّر المعنوية بأن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها لأنها لا تلتبس إلا به ، فإذا قصد تمييزها حصل بذكر ما تلتبس به منفيا عنها[8] .

---

(١) (المضاف) ساقطة من أ . (٢) في ج : (الاسم) .

(٣) مذهب المصنف أن الإضافة بقسميها – معنوية ولفظية – مجرورة بتقدير حرف الجر ، وهذا على خلاف المفهوم من قول النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافا اللفظية . ينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٤٦ .

قال الرضي ١ / ٢٧٢ : « ... واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس (الوجه) في قولنا : (زيد حسن الوجه) مضافا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، وكذا في : (ضارب زيد) وإن كان مضافا إلى (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر .

بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعد بنفسه نحو : أنا ضارب لزيد ، لكونه أضعف عملا من الفعل » ا هـ .

(٤) في ب ، ج : (بتنوينه) .

(٥) أي : من نوني التثنية والجمع . (٦) في أ : (مجردا) .

(٧) مثل كم رجل ، وهن حواج بيت الله ، والضارب الرجل . شرح الرضي ١ / ٢٧٣ .

(٨) سقط من ج ، ط : (منفيا عنها) .

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى (اللَّامِ) فِيمَا عَدَا جِنْسَ المُضَافِ إِلَيْهِ وَظَرْفَهُ ، أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) فِي جِنْسِ الْمُضَافِ ، أَوْ بِمَعْنَى (فِي) فِي ظَرْفِهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ : نَحْوُ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ .....

وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِنْ) وبمعنى (في) قليلا . فالتي بمعنى (مِنْ) شرطها[1] أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة . والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف[2] اسما مضافا إلى ظرفه كقولك : ضَرْبُ اليوم[3] . والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين[4] .

---

(١) (في ب ، جـ : (فالذي ... شرطه) .

(٢) سقط من أ ما بين قوله : (المضاف) في السطر السابق وهذا .

(٣) لم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) . وما نسبه بعض المحققين إلى ابن السراج والجرجاني – من قولهما بمجيئها بمعنى (في) – عار عن الصحة ، يقول ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٣) : « ... والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين ، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ا هـ .

وقد قال بقوله هذا كل من الفارسي ، وابن جني ، والجرجاني ، والحريري والزمخشري ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، والرضي .

ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ ، الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ص ١٦٤ – جمل عبد القاهر ص ٣٠ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٤ – المفصل ص ٨٢ – المرتجل لابن الخشاب ص ٢٦٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ١١٩ – شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

وقال عبد القاهر في جمله ص ٣٠ : « ... والإضافة على ضربين ، أحدهما أن تكون بمعنى (اللام) نحو قولك : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كقولك : خاتم فضة ، تريد : خاتم من فضة » ا هـ .

ومن هذا يتضح أنه لا صحة لما نسب إلى كل من ابن السراج والجرجاني من قولهما بمجيء الإضافة بمعنى (في) كما ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٤٦ – والأستاذ عضيمة في هامش المقتضب ٤ / ١٤٣ .

ومذهب المصنف مجيئها بمعنى (في) قليلا ، وقد تبعه في هذا ابن مالك وشراح ألفيته ، وذلك قوله في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ : « ... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح ... » ا هـ .

وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ – شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ – التوضيح ٣ / ٨٥ – التسهيل ص ١٥٥ .

(٤) في أ : (ما عدا القسمين هذين) .

وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ ، وَتخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ ، وَشَرْطُهَا : تَجْرِيدُ المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ .....

قوله : « وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ المَعْرِفَةِ[1] ، وَتَخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ » .

يعني : الإضافة // المعنوية لأن الكلام فيها ، بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد أمراً ٦٧
معنويا على ما سيأتي[2] .

وإنما أفادت هذه تعريف مع المعرفة لأن وضعها على أن تفيد أن بين[3] المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك أفادت التعريف[4] . وأما تخصيصها - إذا أضيفت إلى نكرة - فواضح[5] .

قوله : « وَشَرْطُهَا تجْرِيُد المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ » .

لأن الإضافة إذا كانت[6] إلى معرفة أدى إلى الجمع بين تعريفين[7] ، وهو مطروح في لغتهم[8] ، وإن كانت إلى نكرة لم يستقم لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه .

---

(١) (المعرفة) ساقطة من ب .

(٢) ينظر ص ٥٩٥ .

(٣) (بين) ساقطة من أ .

(٤) في شرح الرضي ١ / ٢٧٤ : « ... وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب - ولزيد غلمان كثيرة - فلابد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بـ (زيد) ، إما بكون أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ... » اهـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١١٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٠ .

(٥) وذلك مثل : غلام رجل ، فإنه قد تخصص من غلام امرأة .

(٦) في ط : (إن كانت) .

(٧) في ج : (التعريفين) .

(٨) قال الرضي - مخالفا المصنف - : « ... وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصل به معنى نحو : زيد الصدق ، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد . =

قوله : « وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنَ : الثَّلاثَةِ الْأَثْوَابِ – وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ – ضَعِيفٌ »[1] .

لأنهم جمعوا بين تعريفين ، الإضافة إلى المعرفة ، ودخول الألف واللام في المضاف . وليس بمستقيم لمخالفته[2] القياس واستعمال الفصحاء[3] .

أما القياس فما ذكرناه : وأما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم : ثلاثة الأثواب ، قال[4] .

[١٣] وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى[5] ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ

= ومثله قولهم : مضر الحمراء ، وأنمار الشاء ، وزيد الخيل ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق . هذا وإنما يجرد المضاف – في الأغلب – عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلا للحاصل » ا هـ
شرح الرضي ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥

(١) (العدد ضعيف) في هامش أ . (٢) في ب ، ط : (لمخالفة) .

(٣) قال المصنف أيضا في شرح الوافية ١ / ٢٨٢ : « ... وأجاز الكوفيون : الخمسة الأثواب ، ومنعه البصريون كغيره ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء » ا هـ .
وقال المبرد (المقتضب ٢ / ١٧٣) : « اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يافتى ، وأخذت الخمسة عشر الدراهم . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .
وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا . ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافة ، فرواية برواية . والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ، ... وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفهم » ا هـ .
وينظر : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٢٣ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٢١ – شرح الرضي ١ / ٢٧٧ – ، وأجازه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ .

(٤) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى : أبا الحارث . ديوانه ص ٣٢ .

(٥) لم يثبت صدر البيت في ب ، جـ .

١٣= البيت من الطويل ، وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ ، ٤ / ١٤٤ برواية : ..... =

.....

وقال[1] :

[١٤] مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ[2] فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

= وهل يرجع التسليم أو يكشف البكا .....

وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ – وجمل الزجاجي ص ١٤١ – الحلل لابن السيد ص ١٧٠ ، ودرة الغواص للحريري ص ١٢٥ – وشرح ابن يعيش ٢ / ١٢٢ – والهمع ٢ / ١٥٠ – الدرر ٢ / ١٠٦ ، برواية :

..... والرسوم البلاقع

وفي الأشموني ١ / ١٨٧ برواية : ... أو يشكف العنا .....

وفي الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٤٦ برواية : ..... أو يسلب العمي .....

وفي ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٩١ برواية :

وقفنا وقلنا أيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

والشاهد في البيت قوله : (ثلاث الأثافي) حيث ترك اللام من المضاف (ثلاث) على ما هو القياس واستعمال الفصحاء .

قال الحريري (درة الغواص ص ١٢٥) : « ... لأن المميز لا يكون معرفا بالألف واللام ولا نقل إلينا في شجون الكلام » ا هـ .

(الأثافي) جمع (أثفية) و (أثفية) – بالضم والكسر – الحجر الذي توضع عليه القدر .

(البلاقع) : جمع (بلقع) و (بلقعة) : المكان الخالي والأرض التي لا شجر فيها .

وينظر : اللسان (أثف) و بلقع) . الحلل لابن السيد ص ١٧٢ .

(١) هو الفرزدق يمدح به يزيد بن المهلب ، وقبله :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

ينظر : ديوانه ١ / ٣٠٥ .

(٢) لم يثبت صدر البيت في ب ، جـ .

١٤= البيت من الكامل وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ برواية :

..... فدنا فأدرك .....

وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، والمفصل ص ٢٨٣ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٢١ برواية :

..... فسما وأدرك .....

وينظر : جمل الزجاجي ص ١٤٢ – الحلل لابن السيد ص ١٧٥ – فصول ابن معط ص ٢٢٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٢٣ – الأزهار الصافية شرح =

.....

والذي غَرَّ الكوفيين[1] ما نقل عن قوم غير فصحاء ، ووجه في القياس ضعيف وهو أن (الثلاثة) هي (الأثواب) ، بخلاف قولك : (غلام زيد) لأنهما متغايران .

ولما كانت هي (الأثواب) وهي المسند إليها كانت أشبه[2] بالتعريف من الثاني .

وهذ ضعيف لأنها[3] مضافة إضافة مفيدة، وليس ما ذكروه بالذي يجوز ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : خاتم فضة ، فـ (الخاتم) هو (الفضة) وليس بمجوز تعريف الأول !! ، فبطل ما تمسكوا به[4] .

= الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ٢ / ٨٧٨ – المغني ١ / ٣٣٦ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٤١ شواهد العيني ٣ / ٣٢١ – شرح الأشموني ١ / ١٨٧ – ٢ / ٢٢٨ – الهمع ١ / ٢١٦، ٢ / ١٥٠ – التصريح ٢ / ٢١ – الدرر ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٠٦ .

والشاهد في البيت : كسابقه .

(سما) : ارتفع وشب .

(فأدرك خمسة الأشبار) : بلغ طوله خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل . ومعناه : ارتفع وتجاوز حد المشي .

ينظر : الحلل لابن السيد ص ١٧٥ – الدرر ص ١ / ١٨٥ .

(١) نسبه ابن السكيت إلى الكسائي . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

(٢) مصححة أعلى السطر في ب : (أحق) .

(٣) في ب : (فإنها) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٧٧ .

وَاللَّفْظِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ : ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ .....

قوله : « وَاللَّفْظِيَّةُ[1] أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ[2] صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[3] مِثْلُ : ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ » .

فقوله : صفة ، ليخرج ما ليس بصفة .

وقوله : مضافة إلى معمولها ، ليخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك : مُصَارِعُ مِصْرَ ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية[4] لأنها أضيفت إلى غير معمولها[5] ، ونحوه [قوله تعالى] : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ﴾[6] على الأصح[7] .

---

(١) هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، والأول – وهو الإضافة المعنوية – قد تقدم ذكره في ص ٥٨٩ .

(٢) (المضاف) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) ذكر المصنف هذا التعريف في شرح الوافية ١ / ٢٨٢ وكذا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٤٢٢ ولكنه ذكر في الأخير تعريفين آخرين للإضافة اللفظية ، وذلك قوله : « ... ولو قيل : هي التي لا تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان جيدا ليطابق تفسير المعنوية على العكس .

ولو قيل فيها أيضا : عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيدا أيضا » اهـ .

(٤) في أ ، ط : (حقيقة) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٧٧ : « ... قوله : (مضافة إلى معمولها) أي : إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو : مصارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروب عمرو ، فإن جميعها صفات مضافة لا إلى معمولها ، فإضافتها محضة » اهـ .

(٦) الآية ٤ / فاتحة الكتاب .

قال الزمخشري (الكشاف ١ / ٥٧ – ٥٩) : « ... فإن قلت : ما هذه الإضافة ؟ قلت : هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع فجرى مجرى المفعول به كقولهم : يا سارق الليلة أهل الدار ، والمعنى على الظرفية ، ومعناه : مالك الأمر كله في يوم الدين ... » اهـ .

وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٩ – التبيان للعكبري ١ / ٦ – البحر ١ / ٢١ – الحجة للفارسي ١ / ١٤ .

(٧) قال الرضي : « قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الأصح . وهذا منه عجيب ، وذلك أن (يوم الدين) إما أن يكون بمعنى (في) – كما يدعي المصنف في : ضرب اليوم – =

وذلك إنما يكون في باب اسم الفاعل وباب اسم المفعول وباب الصفة المشبهة بهما ، وسيأتي لكل واحد منها[1] باب يذكر فيه[2] .

قوله : « وَلاَ تُفِيدُ إِلاَّ تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ » .

لأنهم[3] لم يقصدوا[4] فيها إلا مجرد التخفيف ، والمعنى كما كان قبل الإضافة[5] ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، كان في المعنى كقولك : مررت برجل ضاربُ زيدٍ !! فَعْلِمَ أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف والمعنى على // ما كان عليه في العمل[6] . ٦٨

= فيكون المضاف إليه مفعولا فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وليس كـ (ضرب اليوم) لأنه وإن كان مضافا إلى معموله لكنه ليس بصفة ، فإضافته حقيقية .

وإما أن يكون مما كان مفعولا فيه ، فاتسع فيه ، فألحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة ...

ولعل المصنف جعل ﴿ مالك يوم الدين ﴾ بتقدير اللام كـ(مصارع مصر) فلذا قال : ومن ذلك : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى (في) في ظرفه .

والوجه في تعرف ﴿ مالك يوم الدين ﴾ حتى وقع صفة (لله) أنه بمعنى اللام نحو : قتيل كربلاء رضي الله عنه ، أو أنه بمعنى الماضي كأنه قال : ملك يوم الدين » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وينظر : البحر المحيط ١ / ٢٠ ، ٢١ .

(١) في ب ط : (منهما) وما أثبته أصوب .

(٢) ينظر الأول ص ٨٣٠ . والثاني ص ٨٣٨ والثالث ص ٨٤٠ .

(٣) في أ : (لأنه) .

(٤) في ج : (لم يقصد) .

(٥) (قبل الإضافة) زيادة من ط . وهي عبارة الزمخشري في المفصل ص ٨٣ .

(٦) زاد في شرح الوافية ١ / ٢٨٣ قوله : « ... وإنما يضاف على سبيل التخيف اللفظي » ا هـ .

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وَامْتَنَعَ : بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ – وَجَازَ : الضَّارِبَا زَيْدٍ ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ ، وَامْتَنَعَ : الضَّارِبُ زَيْدٍ ، خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ .....

والذي يدل على أنه عندهم كذلك قولهم : رُبَّ ضاربِ زيدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[1] .[2] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ .... إلى آخره » .

يعني : ومن جهة أنها لا تفيد إلا تخيفا في اللفظ جاز : مررت برجل حسن الوجه ، لأنها لو أفادت غير ذلك لوجب أن يكون (حسن الوجه) معرفة فيمتنع جريه صفة على النكرة[3] .

وامتنع : بزيد حسن الوجه ، ولو[4] كان (حسن الوجه) معرفة[5] لجاز جريه على المعرفة ، ولما كان نكرة لم يجز .

وجاز : الضاربا زيد ، لأنه أفاد تخفيفا بحذف النون للإضافة[6] .

وامتنع : الضارب زيد ، لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام ، فلم تكن

---

(١) من الآية ٢٤ / الأحقاف .

(٢) زاد في ط : (أي : ممطر لنا) .

وهذا معنى قول المبرد : « ... ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ، لأن التنوين لا يكون إلا في النية نحو قوله عز وجل : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ و (هديا بالغ الكعبة) هو وصف للنكرة وتدخل عليه (رب) كما تدخل على النكرة » ا هـ . المقتضب ٣ / ٢٢٧ .

وينظر : المقتضب أيضا ٤ / ١٥٠ – سيبويه ١ / ٨٤ ، ٢١١ – الإيضاح للفارسي ص ١٤٣ – الكشاف ٣ / ٥٢٤ – التبيان ٢ / ١١٥٧ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٨٢ .

(٤) في أ : (فلو) .

(٥) (معرفة) زيادة من ط .

(٦) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨٤ ، شرح الرضي ١ / ٢٨١ .

.....

الإضافة مفيدة تخفيفا ، فلذلك امتنع خلافا للفراء فإنه أجازها[1] ، إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بالإضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به[2] . وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم : الضارب الرجل ، والضاربك[3] .

وكلا الأمرين غير مستقيم[4] ، أما الأول فلأن الألف واللام هي السابقة والإضافة إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين ، فلا يستقيم نسبة حذف التنوين إليها[5] .

وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه[6] .

---

(١) ذكره المصنف في شرح الوافية (١ / ٢٨٤) بقوله : « ... ولما فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ لم يجيزوا : الضارب زيد ، لأنك لم تفد فيه معرفة بالإضافة كما تفيدها في المثنى والمجموع وفي المجرد عن اللام ، وأجازه الفراء » ا هـ .

(٢) هذا معنى قول الفراء (معاني القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) : « وقوله (والمقيمي الصلاة) خفضت (الصلاة) لما حذفت النون ، وهي في قراءة عبد الله : (والمقيمين الصلاة) ، لو نصبت (الصلاة) ولو حذفت النون كان صوابا ، أنشدني بعضهم :

أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرد القمام

و (قرد) . وإنما أجاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب ، فيقولون : هو الآخذ حقه ، فينصبون (الحق) ، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة ، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون . والوجه في الاثنين والجمع الخفض لأنه نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نصبوا ، ولو خفض في الواحد لجاز ذلك ، ولم أسمعه إلا في قولهم : هو الضارب الرجل ، فإنهم يخفضون (الرجل) وينصبونه ، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم : مررت بالحسن الوجه ، فإذا أضافوه إلى مكنى قالوا : أنت الضاربه ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه ، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع » ا هـ . وينظر أيضا معاني الفراء ٢ / ١٤ ، ١٥ – المفصل ص ٨٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٣٢ – شرح الرضي ١ / ٢٨١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ – الارتشاف ٢ / ٧٧١ – التسهيل ص ١٣٨ .

(٣) سقط من ب : (الضاربك) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) في جـ : (إليه) . (٦) ينظر ص ٦٠٠ .

وَضَعُفَ :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا .....

قوله[1] : « وَضَعُفَ » :

[١٥] الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالِهَا

لأن قوله : (وعَبْدِهَا) معطوف على (المائة) المضاف إليها (الواهِبُ) ، والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، فكأنه قال : (الْوَاهِبُ عَبْدِهَا) ، فيكون مثل : الضاربُ زَيدٍ .

وإنما جوزه بعض النحويين لأنه ليس مباشراً للصفة وإنما هو تابع ، وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما في قولهم : رُبَّ شَاةٍ وَسِخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ[3] ولو قيل : رُبَّ سِخْلَتِهَا ، لم يجز .

---

(١) (قوله) ساطقة من ب ، جـ . (٢) زاد في ط : (وتمامه : عوذا ...) .

١٥= البيت من الكامل ، وهو للأعشي ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيس بن معديكرب الكندي ومطلعها:

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبي عليك فما تقول بدالها

ينظر : ديوانه ص ١٥٢ . خزانة الأدب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٩٤ برواية : « .... بينها أطفالها . والمقتضب ٤ / ١٦٣ - شرح الرضي ١ / ٢٨٣ - شرح ابن عقيل ٢ / ١١٩ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٤٢ - الهادية للأردبيلي ص ١٤٨ - أصول ابن السراج ١ / ١٥٩ - لباب الإعراب ص ٤٣٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٩ - الهمع ٢ / ٤٨ - الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ - الدرر ٢ / ٥٧ .

والشاهد في البيت قوله : (وعبدها) بالجر عطفا على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام . وقد أوضح المصنف موطن هذا الاستشهاد .

وقال الأعلم ١ / ٩٤ : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن (العبد) مضاف إلى ضمير (المائة) ، وضميرها بمنزلتها فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة ، فهذا جائز بإجماع وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله .... » ا هـ . وينظر ما ذكره كل من البغدادي في خزانته ٢ / ١٨١ - ١٨٣ - والأستاذ عضيمة في هامش ٤ / ١٦٣ من المقتضب .

(الهجان) : البيض . (العوذ) : الحديثات النتاج ، واحدتها (عائذ) وهو جمع على غير قياس . (تزجي) : تساق سوقا رفيقا . (٣) ينظر : سيبويه ١/٢٤٤ ، ٣٥٦ وفيه : كل شاة - نعجة - وسخلتها بدرهم . وكذا في المقتضب ٤ / ١٦٤ .

وَإِنَّمَا جَازَ : الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَالضَّارِبِكَ فِيمَنْ قَالَ : إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى : ضَارِبِكَ .....

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ الْوَجْهِ ... » .

لأنهم لماشبهوا (الحسن الوجه) - في النصب[1] مع صحة[2] الإضافة - بـ (الضارب الرجل) شبهوا (الضارب الرجل) في صحة الإضافة بـ (الحسن الوجه) ، وذلك إنما كان في (الحسن الوجه) لمجيء الألف واللام في الثاني[3] فينبغي أن يشبه به ما كان موافقا له في ذلك ، فلا يلزم من جواز[4] : (الضارب الرجل) جواز : (الضارب زيد) لما ذكرناه .

وأما : (الضاربك) وشبهه فيمن قال إنه مضاف[5] فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على : (ضاربك) ، ألا ترى أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة و لم ينظروا إلى تحقيق تخفيف ،

---

(١) (في النصب) في هامش أ .

(٢) في ط : (وصحة) .

(٣) (في الثاني) : ساقطة من ج .

(٤) (جواز) ساقطة من ب .

(٥) نسب هذا القول إلى الرماني والمبرد - في أحد قوليه - وتبعهما الزمخشري وعليه أكثر النحاة . ونسبه صاحب التصريح ١ / ٣٠ ، ٣١ إلى المبرد والمازني والرماني والجرمي .
قال ابن مالك (شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠) : « ... فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع - على حد المثنى - لم يضف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما إلا على مذهب الفراء . ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرماني والمبرد في أحد قوليه ، وبذلك قال الزمخشري ، فعندهم الكاف والهاء والياء - من قولك : زيد المكرمك ، وأنت المكرمه ، والمكرمي - في موضع جر ... » اهـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٢٤ - شرح الرضي ١ / ٢٨٤ - التسهيل ص ١٣٨ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥١ - شرح الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، ٣٠١ - الهمع ٢ / ٤٨ .
لكني لم أجد نصا للمبرد يقول فيه بجواز الجر ، يقول (المقتضب ١ / ١٩٥) « ... وتزاد للإضافة إلى نفسك نحو : غلامي وصاحبي ، وتقع في النصب نحو : ضربني والضاربي » اهـ . =

.....

لأنهم لو أثبتوا فيه التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ، لأن التنوين والنون مشعران[1] // بالتمام ، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول ، فيصير متصلا منفصلا في حال واحدة . ٦٩

فلما التزموا الإضافة من غير تحقيق[2] تخفيف في (ضاربك) حملوا (الضاربك) عليه لأنه باب واحد .

فقد ثبت أنه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع ، فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة (الضاربك) صحة إضافة (الضارب زيد) .

وهذا كله على قول من قال إنه مضاف[3] . وأما من زعم أنه مفعول[4] وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع عنه من أصله[5] . ولا بعد في الوجهين جميعا[6] .

= ويقول أيضا في ١ / ٣٩٨ : « ... وكذلك تقول : هذا الضاربي ، الياء في موضع نصب » ا هـ . وقال الأستاذ عضيمة في هامش ١ / ٣٨٤ : « ... وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه (ص ٦١) أن يكون الضمير في (الضاربك) في موضع نصب أو جر ، ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط ، وسيبويه يراه في محل جر أو نصب ، فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه » ا هـ .

أما قول الزمخشري بأن الضمير في موضع جر بالإضافة فصريح في مفصله ص ٨٤ . وينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(١) في ب ، جـ : (يشعران) .

(٢) (تحقيق) ساقطة من ب ، ساقطة جـ .

(٣) ينظر ما أثبته في هامش رقم (٥) ص ٦٠٠ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش والمبرد في أحد قوليه . كما ذكره النحاة . والذي يبدو لي أن سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه . أما الأخفش فيحكم بنصب الضمير سواء اتصل المضاف من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يتصل . وهذا ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ .

وينظر قول سيبويه ١ / ٩٦ ، ٩٨ – شرح الرضي ١ / ٢٨٤ – ابن يعيش ٢ / ١٢٤ .

(٥) (من أصله) زيادة من ط .

(٦) أي جر الضمير بالإضافة ، ونصبه بالمفعولية .

قوله : « وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ[1] وَلاَصِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا » .

لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكنت معرفا للشيء[2] بغير ما لم يقصد به الذات ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد العالم ، فالمقصود بالذات إنما هو[3] (زيد) ، و (العالم) لم يجيء إلا لغرض الحكم عليه بالعلم .

وأيضا فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة إليه[4] ، فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع من جهة واحدة ؟ .

وأيضا فإن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه يقتضي أن يكون[5] مخفوضا بالإضافة ، فيؤدي إلى أن يكون الشيء مخفوضا مرفوعا ، وهو باطل[6] .

وأما امتناع إضافة[7] الصفة إلى موصوفها فالكلام فيه كالكلام على الأول[8] وزيادة وهو أنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع ، وهو عكس حقيقتها ، ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف[9] .

---

(١) في أ : (إلى صفة) .
(٢) في أ ، جـ : (لشيء) .
(٣) (إنما هو) زيادة من ط .
(٤) في جـ : (عليه) . (٥) في ط : (بأن) .
(٦) زاد في المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٨٧ تعليلا آخر وهو قوله : « ... وأيضا فكل مضاف مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر » ا هـ .
(٧) (إضافة) ساقطة من جـ .
(٨) في ط : (في الأول) .
(٩) أقحم في جـ كلاما سبق ذكره ، وهو قوله : « فاد تخفيفا بحذف النون للإضافة ، وامتنع (الضارب زيد) لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام فلم تكن الإضافة مفيدة تخفيفا » .
وهذا حشو من الناسخ تقدم ذكره في موضعه ص ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

وَمِثْلُ : مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَصَلاَةِ الْأُولَى ، وَبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ ، مُتَأَوَّلٌ

قوله : « وَمِثْلُ : مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَصَلاَةِ الْأُولَى ، وَبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ ، مُتَأَوَّلٌ »[1] .

هذا يَرِدُ شبهة في إضافة الموصوف إلى صفته[2] ، لأنهم يقولون : المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والصلاة الأولى ، والبقلة الحمقاء .

فإذا قالوا : (مسجد الجامع) فقد أضافوا الموصوف إلى صفته .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من[3] ذلك[4] ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم .

فيمكن قولهم : (مسجد الجامع) متأولاً بـ (مسجد الوقت الجامع)[5] ، فكما[6] يصح وصف (المسجد)[7] بكون جامعا - لأنه موضع الاجتماع فيه - يصح وصف (الوقت) بكونه جامعا لأنه وقت يجتمع فيه ، فصحت الإضافة لا باعتبار إضافة الموصوف[8] إلى صفته .

و (جانب الغربي) متأول بـ (جانب المكان الغربي)[9] .

---

(١) في ب ، ط : (قوله : ومثل المسجد الجامع إلى آخره متأول) .

(٣) هذا مذهب الكوفيين ، فقد جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته استشهادا بورود ما ذكره المصنف .

وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧١ ، ٢٧٢ - المفصل ص ٩١ ، ٩٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٣٤ شرح الوافية للمصنف ١ / ٤٨٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٠ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ / ٢٨٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٥ المقرب ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٤ - المطالع السعيدة ٢ / ٩١ - الأشموني ٢ / ٢٤٩ .

(٣) (من) زيادة من ب .

(٤) ينظر ص ٦٠٢ .

(٥) تقدير الفارسي : (مسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع) الإيضاح ص ٢٧١ .

(٦) في ب ، ج : (وكما) .

(٧) في ب : (الموضع) وهو سهو من الناسخ .

(٨) في ط : (المعطوف) وهو خطأ من الناسخ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٢ - الإنصاف ٢ / ٤٣٧ .

و (صلاة الأولى) متأول بـ (صلاة الساعة الأولى)[1] .

و (بقلة الحمقاء)[2] // متأول بـ (بقلة الحبة الحمقاء) ، فأضفت[3] ٧٠
(البقلة) إلى (الحبة) – التي هي البذر[4] – و (الحمقاء) صفة للحبة ، وكما يصح وصف (البقلة) بالحمقاء يصح وصف (الحبة) بالحمقاء .

قوله : « وَمِثْلُ : جُرْدِ قَطِيفَةٍ[5] ، وَأَخْلاَقِ ثِيَابٍ[6] ، مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ شبهة في إضافة الصفة إلى موصوفها ، لأنهم يقولون : قطيفة جرد ، وثياب أخلاق ، فإذا قالوا : (جرد قطيفة) و (أخلاق ثياب) فإنما أضافوا الصفة إلى الموصوف[7] .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من[8] ذلك ، فوجب تأويله على وجه يستقيم .

وتأويله : أنهم حذفوا (قطيفة) – من قولهم : قطيفة جرد – حتى صار كأنه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه – لكونه صالحا لأن يكون (قطيفة) وغيرها– مثل (خاتم) في كونه صالحا لا يكون (فضة) وغيرها – أضافوه إلى جنسه

---

(١) أي : أول ساعة بعد زوال الشمس . شرح الرضي ١ / ٢٨٧ .

(٢) (البقلة الحمقاء) : هي الفرقحة . ابن سيده : البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرجلة ، لأنها ملعبة ، فشبهت بالأحمق الذي يسيل لعابه .
وقيل : لأنها تنبت في مجرى السيول . اللسان (حمق) .
وفي شرح الرضي ١ / ٢٨٧ : « وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطيء الأقدام » ا هـ . وينظر : أساس البلاغة (حمق) .

(٣) في ط : (فأضيفت) .

(٤) في ج : (البذور) .

(٥) (ثوب جرد) : خلق قد سقط زئبره . وقيل : هو الذي بين الجديد والخلق .
ينظر : القاموس المحيط ، واللسان (جرد) .

(٦) (ثوب خلق) أي : بال ، يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنه في الأصل مصدر .
وينظر : مختار الصحاح ، أساس البلاغة (خلق) .

(٧) في ج : (فإنما أضافوا ما كان صفة إلى الموصوف) . وفي ط : (إلي موصوفها) .

(٨) (من) زيادة من ب .

.....

الذي يتخصص[1] به كم أضافوا (خاتما) إلى (فضة) وقالوا خاتم فضة[2] .

وقد شبه النحويون هذا الباب – في كونهم حذفوا الموصوف واستعملوا الصفة مكانه ، فلما احتاجت إلى تبيين ذكر موصوفها بعدها لوجه من التبيين أعيد – بقوله[3] :

[١٦] وَالمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ[4] وَالسَّنَدِ[5]

---

(١) في ب : (تخصص) .

(٢) سقط من ب : (وقالوا : خاتم فضة) .

(٣) هو النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، أحد شعراء الجاهلية .

(٤) في أ، ط : (الغيذ) . وما أثبته هو الوجه .

(٥) لم يثبت عجز البيت في ب ، ج .

١٦= البيت من البسيط وهو للنابغة من قصيدة مشهورة يمدح بها النعمان ابن المنذر ، ويسترضيه ، ومطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهي في ديوانه ص ٣٥ .

والشاهد ذكر في المفصل ص ٩٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ١١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٤٥ .

والشاهد فيه قوله (العائذات الطير) حيث أجرى (الطير) على (العائذات) بيانا له وليس من قبيل تقديم الصفة على الموصوف . وهو ما قاله به المصنف .

وقال ابن يعيش ٣ / ١١ : « والشاهد فيه إضافة (العائذات) إلى – (الطير) ، فهو من قبيل : (سحق عمامة) لأن (العائذات) من صفة الطير ... » ا هـ .

وبهذا الوجه الذي ذكره ابن يعيش يخرج عما ذكره المصنف وعن الوجه الذي أورده الزمخشري من أجله ، وهو قوله في المفصل ص ٩١ ، ٩٢ : « ... وقالوا : عليه سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربة خبر ، على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب : خاتم وسوار وباب ومائة ، لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة كفعل النابغة في إجراء (الطير) على (العائذات) بيانا وتلخيصا لا تقديما للصفة على الموصوف حيث قال : والمؤمن العائذت الطير .... » ا هـ . =

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَـ : لَيْثٍ وَأَسَدٍ ، وَ : حَبْسٍ وَمَنْعٍ ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ .....

وإن لم يكن مثلها[1] في الإضافة .

قوله : « وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ[2] وَالْخُصُوصِ كَـ : لَيْثٍ وَأَسَدٍ ، وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ[3] ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ » .

لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص أو توضيح ، فإذا أضفت الاسم إلى مثله كنت كأنك وضحته[4] بنفسه أو خصصته بنفسه ، وهو غير مستقيم[5] .

= (الغيل) – بفتح الغين – وروي أبو عبيدة : (الغيل) – بكسر الغين – لكن أنكر الأصمعي هذه الرواية . وهما اجتمعان كانت بين مكة ومنى . والأولى موضع ماء كان يجري في أحد . والثاني موضع دوين أحد.

وينظر : حاشية المفصل ص ٩٢ – حاشية شرح ابن يعيش ٣ / ١١ – اللسان (غيل) .

(١) في ج : (مثله) .

(٢) لم يمثل له ، ومثاله كما في الرضي ١ / ٢٩١ : « أي : لا يقال : كل الجميع ، ولا جميع الكل ، فإنهما متماثلان في العموم » ا هـ .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩١ : « كليث وأسد ، وحبس ومنع . وهما مثالان للخصوص إلا أن الأول عين ، والثاني معنى » ا هـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٦ .

(٤) في ب ، ط : (أوضحته) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٨٨ : « ... وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كـ (شحط النوى) و (ليس أسد) فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه

و (النجا) هو (الجلد) .

والإنصاف : أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة ... » ا هـ .

بِخَلافِ : كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ ، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ . وَقَوْلُهُمْ : سَعِيدُ كُرْزٍ ، وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٍ .....

قوله : « بِخَلافِ كُلُّ الدَّرَهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ ..... » .

فإنه ليس مثله ، لأن (كُلاً) صالح للدراهم[1] وغيرها ، فإذا أضفته إلى (الدراهم) فقد حصلت لك[2] فائدة لم تكن .

وكذلك : عين الشيء ، ونفس الشيء ، وما كان مثله ، فإن المضاف يختص[3] بهذه الإضافة[4] لما فيه من صلاحية أن يكون للمضاف إليه وغيره[5] .

قوله : « وَقَولَهُمُ سَعِيدُ كُرْزٍ[6] ، وَنَحْوُ مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ اعتراضا على قولهم : (لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص)[7] وتقديره : أن (سعيدا) و (كرزا) اسمان لمسمى واحد كـ (ليث) و (أسد) من غير أن يكون في أحدهما عموم وخصوص[8] ، وقد صحت[9] إضافة (سعيد) إلى (كرز) باتفاق ، فلتصح إضافة (ليث) إلى (أسد) .

---

(١) في أ : (لدراهم) .

(٢) (لك) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٣) في ط : (تخصص) .

(٤) في ب : (بهذه الأشياء) .

(٥) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٠ : « ... لا يضاف اسم إلى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كـ (ليث) و (أسد) و (حبس) و (منع) إذ لا معنى للإضافة في تخصيص ولا تعريف . بخلاف (كل) و (نفس) و (عين) لتخصيصها بالإضافة لما فيها من العموم » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩١ .

(٦) (الكرز) الجوالق ، وهو خرج الراعي . و (الكراز) : الكبش الذي يحمل خرج الراعي .
وينظر : أساس البلاغة ، القاموس المحيط ، مختار الصحاح (كرز) .

(٧) ينظر قوله هذا ص ٦٠٦ .

(٨) في ب ، ط : (خصوص أو عموم) .

(٩) في ب : (فقد صح) .

.....

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك[1] ، فوجب تأويل مانحن فيه .

وتأويله : أن الاسم يطلق ويراد به اللفظ ، ويطلق ويراد به[2] المدلول //٧١ فيجب حمل الأول منهما على المدلول ، والثاني على اللفظ ، فكأنك إذا قلت (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ) قلت[3] : جاءني مدلول هذا اللفظ ، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره ، لأن مدلول اللفظ غير اللفظ[4] .

ولا يمكن تقدير العكس فيه لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ كقولك : جاءني سعيد كرز ، ولم يقولوا : كرز سعيد – وإن كان يحتمل هذا التأويل – لأن قصدهم[5] بالإضافة التوضيح ، واللقب أوضح من الاسم ، فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس[6] .

* * *

(١) وهو قوله قبل : (لعدم الفائدة) . ينظر ص ٦٠٦ .

(٢) سط من ج ما بين قوله : (به) السابقة وهذه .

(٣) (قلت) ساقطة من أ . (٤) (اللفظ) ممحاة من أ . (٥) في أ : (قصد) .

(٦) أثبت الرضي معنى ما ذكره المصنف من تأويل ، وذلك قوله : « ... فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويل نحو : (سعيد كرز) أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه اللفظ ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال ، تقول مثلا : جاءني زيد ، والمراد المدلول ، وتكلمت بزيد ، والمراد اللفظ ، فمعنى جاءني سعيد كرز ، أي : ملقب هذا اللقب .

ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال إن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى (سعيد كرز) : اسم هذا المسمى ، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو : ضربت سعيد كرز ، وقال سعيد كرز .

فإن قلت : فلم لم يقدموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف ؟ قلت : قد تقدم أن المقصود ذكرهما معا ، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم ، فالذات باللقب أشهر فيها بالاسم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٨٦ .

المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

وَإِذَا أُضِيفَ الاِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ .....

قوله : « وَإِذَا أُضِيفَ الاِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ[1] إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةن أَوْ سَاكِنَةٌ » .

فالاسم الصحيح يعنى به[2] : ما ليس آخره ألفا ولا ياء ولا واوا .

والملحق به : ما آخره واو أو ياء قبلها ساكن[3] .

فمثال الصحيح : ثوبي ، وداري[4] . والملحق به[5] : ظبيي ودلوي ، لأن حرف العلة يخف النطق به متحركًا لسكون ما قبله .

ووجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليناسبها ، ولأن الضم والفتح فيما قبل الياء مستثقل بخلاف الكسر ، ألا ترى أنهم يقولون : رأيت القاضيَ ، ولا يقولون : رحيِ[6] ، ولا قلنسو ، بل : رحاً ، وقلنسٍ ، استثقالا لذلك .

ويجوز في ياء المتكلم : الفتح والسكون[7] ، وقد اختلف في أيهما الأصل ؟ .

---

(١) في أ ، ط : (والملحق) . (٢) (يعني به) ساقطة من ط .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩٣ : « ... ومعنى (إلحاقه بالصحيح) : إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه » ا هـ .

(٤) زاد في ب : (وجنتي) .

(٥) سقط من جـ ما بين قوله : (الملحق به) السابقة وهذه .

(٦) (الرحي) : الحجر العظيم الذي يطحن به ، قال ابن بري : (الرحا) عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف . اللسان (رحا) .
القلنسوة والقلنسية – إذا فتحت ضممت السين وإذا ضممت كسرتها : تلبس في الرأس . القاموس المحيط (القلس) .

(٧) يعني : الياء اللاحقة للصحيح والملحق به ، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين . شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

والصحيح أنه الفتح لأنها كلمة على حرف واحد[1] فوجب أن تبني على حركة قياسا على الأكثر في كلامهم كقولك : ضربتُ ، وضربتِ ، وأشباه ذلك ، ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل التخفيف .

وشبهة أولئك أنها حرف علة فيجب أن تبني على السكون - وإن كانت كلمة - كواو (ضربوا)[2] .

وجوابه : أن تحريك الواو بعد الضم مستثقل ، والدليل عليه إطراحهم إياه في الأسماء إذا أدى إليه قياس ، فلا يلزم من رفض الحركة في الواو - استثقالا لها - رفض الحركة في غيرها مع أنه القياس ، فانتفي قول المعارض[3] .

قوله : « فَإِنْ[4] كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً ثَبَتَتْ ، وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا - لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ - يَاءً »[5] .

لا يخلوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم - إذا لم يكن صحيحا ولا ملحقا به - من أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء .

---

(١) في ج : (واحدة) .

(٢) جواز الفتح والسكون في ياء المتكلم هو قول جمهور النحويين .
ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٣٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧ - التسهيل ص ١٦١ - الأشموني ٢ / ٢٨١ - التصريح ٢ / ٦٠ .
وقد اختار المصنف - هنا - الفتح كما هو صريح عبارته ، ورجح الرضي السكون وذلك قوله : « ... وقال بعضهم أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل . وقولهم : (الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها) ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف ... وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذا لم يلزم اجتماع الساكنين ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٤٧ - وينظر أيضا ١ / ٢٩٤ .

(٣) في أ : (فانتفى المعارض) ، وفي ج : (وانتفاء المعارض) .

(٤) في أ : (وإن) .

(٥) (ياء) ساقطة من ج .

.....

فإن كان آخره ألفا[1] ثبتت على حالها في اللغة الفصيحة كقولك : عصاي ورحاي[2] ، وضارباي ، وهذيل توافق في باب (ضارباي) – لما كان للتثنية – وتخالف في غيرها[3] فتقلبها ياء فتقول : عَصَيَّ وَرَحَيَّ[4] .

ووجه أن أصله // : عَصَوِي ، وَرَحَيِي ، فاستثقلت الحركة على الواو والياء ٧٢
فحذفت ، فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم ، فوجب إدغامه فقالوا : عَصَيَّ وَرَحَيَّ[5] .

ولم يفعلوا ذلك في التثنية لأمرين ، أحدهما : أن العلة التي ذكرناها منتفية ، إذ الألف في التثنية لا أصل لها[6] في واو أو ياء فيمكن ردها إليها حتى يجري فيها مجرى في (عَصَيَّ) و (رَحَيَّ)[7] .

والثاني : أنهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس المرفوع بغيره لأنها علامة الرفع فإذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة .

---

(١) في ب ، ج : (فإن كانت ألفا) .
(٢) في ط : (رحاي وعصاي) .
(٣) في ج : (في غيره) . (٤) في ج : (رحي وعصي) .
(٥) في المحتسب ١ / ٧٦ : « ... هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم » ا هـ .
وقال الفراء (معاني القرآن ٢ / ٣٩) : « وقوله : ﴿ يا بشرى هذا غلام ﴾ ... وهذيل : (يا بشريَّ) ، كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة ، أنشدني القاسم بن معن :

تركوا هَوَيَّ واعتقوا لهواهم ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سليم : آتيك بمولَيَّ فإنه أروى مني » ا هـ .
وينظر : في هذه اللغة : سيبويه ٢ / ١٠٥ – أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ – المفصل ص ١٠٧ ، ١٠٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٥١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٣٣ – شرح الرضي ١ / ٢٩٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٧ – المقرب ١ / ٢١٧ – التوطئة ص ٢٤٠ – لباب الإعراب ص ٤٥٥ التوضيح ٣ / ١٩٨ – شرح المرادي ٢ / ٢٩٩ .
(٦) (لها) ساقطة من ج .
(٧) في أ ، ب : (عصا ورحا) وهو خطأ لأن الكلام فيهما بعد الاضافة .

وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ ، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ واواً قُلِبَتْ وَأُدْغِمَتْ وَفُتِحَتِ الْيَاءُ لِلسَّاكِنَيْنِ .....

فإن قلت : فـ (عَصَيَّ)[1] - في الأحوال الثلاث - يلتبس فيه الرفع بغيره .

قلت : الفرق بينهما أن (عَصَيَّ) اللبس فيه ليس لقلب[2] الألف ياء لأنها لو لم تقلب لكان الأمر كذلك ، فلم يكن القلب فيها مؤديا إلى اللبس[3] ، فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذي يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس المذكور[4] .

قوله[5] : « وَإِنْ[6] كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ » .

لأنك : إذا أضفت إلى ياء المتكلم أدغمتها فيها كقولك : قَاضِيَّ وغَازِيَّ وضَارِبِيَّ ، لأنها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة[7] .

قوله : « وَإِنْ كَانَ[8] آخِرُهُ واواً ... إلى آخره » .

وذلك إنما يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره ، فإنه إذا لحقته ياء الإضافة قلبت الواو ياء وأدغمت .

---

(١) في أ : (فعصا) وما أثبته أوجه .

(٢) في جـ ، ط : (بقلب) .

(٣) في أ : (إلا اللبس) ، وفي جـ : (إلى اللبس) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

(٥) (قوله) ساقطة من جـ ، ط .

(٦) في جـ ، ط : (فإن) .

(٧) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جواري ، وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء تكسر ما تلي » اهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ - شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

(٨) (كان) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

ثم لا يخلو[1] ما قبلها من أن يكون[2] مضموما فيكسر ، تقول في (مسلمون) مُسْلِمِيَّ[3] .

أما قلب الواو ياء فلأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأُدغمت[4] .

وأما كسر ما قبلها فلأنها لما انقلبت ياء ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها ، فوجب تغييرها ، فحركت بالحركة المناسبة لها ، فقيل : مُسْلِمِيَّ .

فإن كان قبل الواو فتحة كان كحكم[5] الواو في قلبها ياء كما تقدم ، وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك في (مصطفون) : مُصْطَفِيَّ ، وفي (معلون) : مُعْلَيَّ ، إذ لا موجب لتغيير الفتحة لسهولة النطق بها قبل[6] الياء[7] .

---

(١) في نسخ الشرح جميعها : (لا يخلوا) ، بزيادة الألف ، وهو سهو من النساخ .

(٢) في أ : ط : (إما أن يكون) وما أثبته أوجه .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمي وصالحي وكذا أشباه هذا » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ - المفصل ص ١٠٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٥ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٨ - شرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ .

(٤) هذا معنى قول المصنف في الشافية ٣ / ١٣٩ : « وتقلب الواو - عينا أو لاما أو غيرهما - ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ، وتدغم ويكسر ما قبلها إن كان ضمة كـ : سيد ، وأيام ، وديار ، وقيام ، وقيوم ، ودلية ، وطي ، ومرمي ونحو : مسلمي - رفعا - » ا هـ .
وعلل لذلك الرضي بقوله : « ... وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة - أي : اللين - فخفف بالإدغام فقلب أثقلهما - أي الواو - إلى الأخف - أي الياء - وسهل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٤ .

(٥) في ب ، جـ : (حكم) .

(٦) في جـ : (بما قبل) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠ .

.....

وياء الإضافة على ما ذكرناه من حروف العلة مفتوحة لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان ، فيلزم[1] تحريكها بالفتح إما لأنه أصلها لما ذكرنا ، أو لأنها أولى من الضم والكسر لاستثقالهما عليها .

وقد جاء الإسكان عليها مع الألف إما لكون الألف مداً يقوم مقام الحركة فيختص بها[2] ، وإما لنية الوقوف ، وهو[3] في قراءة نافع[4] في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ[5] وَمَمَاتِي ﴾[6] . وهو عند النحويين ضعيف[7] .

---

(١) في أ : (فلزم) .

(٢) في أ : (فيخصص) .

(٣) في جـ : (فهو) .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، مولى جعونة بن شعوب الليثي ، حليف حمزة ابن عبدالمطلب .
أصله من أصفهان ، ويكنى أبا رويم ، وقيل أبا عبد الرحمن .
توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة للهجرة .
ينظر في ترجمته : تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة للجزري ص ١٦ - طبقات الفراء ٢ / ٣٣٠ - أخبار النحويين البصريين ص ٤٧ - نزهة الألبا ص ٢٨٩ .

(٥) من الآية ١٦٢ / الأنعام .
وهي بالإسكان قراءة نافع . وزاد في الإتحاف ص ١٢١ : « ونافع وأبو جعفر » قال أبو حيان : « ... وما روي عن نافع من سكون ياء المتكلم في (محياي) هو جمع بين ساكنين ، أجري الوصل فيه مجرى الوقف ... » ا هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ . وينظر : التبيان ١ / ٥٥٣ - القرطبي ٧ / ١٥٢ - تحبير التيسير ص ١١ - .

(٦) (ومماتي) زيادة من جـ .

(٧) يدل على ذلك قول الزجاج : « ... فأما ياء (محياي) فلابد من فتحها لأن قبلها ساكن » اهـ . معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٣ .
وقال أبو حيان : « ... والأحسن في العربية الفتح ، قال أبو علي : هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين ، وشاذة في الاستعمال ، ووجهها أنه قد سمع من العرب : التقتا حلقة البطان ، ولفلان بيتا المال » ا هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ .
وينظر : التوطئة ص ٢٤١ - الإرشاد للجرجاني ص ٣١٥ - شرح الرضي ١ / ٢٩٥ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ فَـ : أَخي ، وَأَبِي ، وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ : أَخِيَّ وَأَبِيَّ .....

٧٣ قوله : « وَأَمَّا // الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ[١] فَ (أَخي) وَ (أَبِي)[٢] ... » .

يعني : إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فإنك تقول : أخي ، وأبي[٣] ، كما تقول يدي ، لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخره – كحذفهم من (يد) و (دم)[٤] – صار نسيا منسيا ، ولذلك أعربوه على ما قبله[٥] فقالوا[٦] : أخ ، أب ، فصار حكمه حكم الصحيح فقالوا : أَخي ، وَأَبِي .

وأما المبرد فيجيز : أَخَيَّ ، وَأَبَيَّ[٧] ، ويتمسك بقول الشاعر[٨] :

---

(١) (الأسماء الستة) ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(٢) قوله : (فأخي وأبي) لم تثبت في نسخ الشرح جميعها ، وأثبت مكانها في أ ، ب : (وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك) . وفي جـ : (وهي أبوك وأخوك) . وفي ط : (وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك) .
وفي شرح الرضي ١ / ٢٩٥ : (فأبي وأخي) .

(٣) في ط : (أبي وأخي) .

(٤) في جـ : (دم وريد) .

(٥) تقدم القول في إعراب الأسماء الستة . ينظر ص ٢٤٤ وما بعدها .

(٦) في أ : (فقيل) .

(٧) قال المبرد في (المقتضب ١ / ٣٦٢) – في باب الأسماء التي وقعت على حرفين – : « ... فما ذهب منه الياء ولواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب وهن – في بعض الأقاويل – ، يدلك على ما ذهب من (أخ) و (أب) التثنية والجمع والتصغير ، تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك . وتقول : آباء ، وآخاء يا فتى . وكذلك أبي وأخي وبني وسمي » ا هـ .
وقد نقل هذا القول عنه كل من ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٧ ، والزمخشري في المفصل ص ١٠٩ ، وابن يعيش في شرحه ٣ / ٣٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٩ – وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٦ ، المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ – الهمع ٢ / ٥٤ .
وفي شرح الرضي : « ... وأجاز المبرد – قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم – رد اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك ، وفي (أخ) و (أب) كما نقل جار الله والمصنف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(٨) هو مؤرج السلمي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الإسلامية . ومؤرج – بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الراء المكسورة وآخره جيم – اسم فاعل من (أرجت بين القوم تأريجا) إذا هيجت الشر بينهم . خزانة الأدب ٢ / ٢٧٤ .

.....

[١٧] قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَي[1] وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجـازِ بِـدَارِ

وليس فيه دليلاً لاحتمال أن يكون أقسم بـ (الأب) مجموعا ، فأصله (أَبَيْنَ) فلما أضافه سقطت النون لأجل الإضافة ، فاجتمعت ياء الإعراب ويا المتكلم فأدغمت

---

(١) لم يثبت صدر البيت في ب ، جـ .

١٧= البيت من الكامل وهو في : مجالس ثعلب ٢ / ٤٧٦ – الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧ – المفصل ص ١٠٩ – شرح ابن يعيش ٣ / ٣٦ – تعليق الفرائد للدماميني ٢ / ٧٦٦ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧١ – الكافي ٢ / ٨٣٢ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٤ – المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ – خزانة الأدب ٢ / ٢٧٢ – شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٨٦٣ – اللسان (قدر) و (نخل) .

وهو ليس من شواهد المبرد في المقتضب أو الكامل كما زعم المصنف . والشاهد فيه قوله : (وأبي) على أنه – عند المبرد – مفرد رد لأمه في الإضافة إلى الياء كما رد في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله : أبوي : قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملا بالقاعدة .

وهذا القول إن كان موافقا للقياس إلا أنه لم يلق قبولا من النحاة ، فقد ردوا عليه بما ذكره المصنف هنا .

وقال ابن الشجري ٢ / ٣٧ : « ... ومنع أبو علي من هذا وقال إن (أبي) في البيت جمع (أب) على لغة من قال فيج معه : (أبون) و (أبين) » ا هـ . وهذا ما ذكره النحاة في تخريج هذا البيت . ورواية ثعلب (٢ / ٤٧٦) للشاهد

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى وأبي مالك ذو النجيل بـدار

ورواية اللسان (قدر) :

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى ..... ذو النخيل بدار

وفي (نخل) : ..... ذا النخيل ..... ذو النخيل بدار

(أحلك) بمعنى : أنزلك متعد إلى مفعولين ، الكاف ، وذا المجاز .

(ذا المجاز) : سوق كانت في الجاهلية للعرب بناحية عرفة .

(ذا النجيل) : كما في رواية ثعلب – اسم موضع من أعراض المدينة وينبع .

(ذا النخيل) – كما في اللسان – عين قرب المدينة ، وأخرى قرب مكة ، وموضع دوين حضرموت . .

ينظر : خزانة الأدب ٢ / ٢٧٣ .

.....

فيها فصار لفظه (أبي) .

والدليل على أن (الأب) يجمع هذا الجمع قوله[1] :

[١٨] فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَـــا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِيْنَـــا

وإذا ثبت صحة حمله على ما ذكرناه لم يكن لحمله على ما ذكره وجه لأنه إثبات لباب بما[2] يحتمل غيره مما هو قياس في لغتهم .

ثم لو سلم له ذلك[3] كان مردودا لأنه خلاف القياس واستعمال الفصحاء .

---

(١) في جـ : (قول الشاعر) :

وهو زياد بن واصل السلمي ، من شعراء بني سليم ، جاهلي .

ينظر : شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - خزانة الأدب ٢ / ٢٧٦ .

١٨=البيت من المتقارب من قصيدة مطلعها :

عزتنا نساء بني عامر فسمنا الرجال هوانا مبينا

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٠١ - المقتضب ٢ / ١٧٢ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٦ - المسائل المشكلة للفارقي ص ١٧٢ - الإفصاح للفارقي ص ٣٠٩ - الخصائص ١ / ٣٤٦ - المحتسب ١ / ١١٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧ - المفصل ص ١٠١ - المخصص ١٣ / ١٧١ ، ١٧ / ٨٦ - أمالي السهيلي ص ٦١ - الروض الأنف ٢ / ٢٩٢ - الكافي ٢ / ٨٣٣ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٧ - شرح الرضي ١ / ٢٩٦ - ابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٤ - الخزانة ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٥ اللسان (أب) .

ويروي صدره : فلما تبين أشباحنا ..... الخزانة ٢ / ٢٧٦ .

والشاهد فيه قوله : (بالأبينا) حيث جمع (أب) على (أبين) .

قال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٤٤٥) : « ... وقالوا في (أب) : أبون ، وفي (أخ) : أخون ، لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئا ، كما قال : وفديننا بالأبينا » ا هـ . وينظر قول سيبويه ٢ / ١٠١ - المبرد في المقتضب ٢ / ١٧٢ . والمصادر السابقة . والمعنى - كما ذكر ابن السيرافي والأعلم وأكثر المحققين - : يصف نساء سبين فوفد عليهن من قومهن من يفاديهن ، فبكين إليهم وفدينهم بآبائهن سرورا بوفودهم إليهن .

وقال البغدادي : « وقال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب ... وإنما المعنى : أن زيادا افتخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر ، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ومعاونتهم ، فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم قد أبلوا في الحروب » ا هـ . الخزانة ٢ / ٢٧٦ .

(٢) (بما) ساقطة من أ . (٣) (ذلك) ساقطة من ب .

وأما (حم) و (هن) فإنك إذا أضفتهما على لغة من أعربهما بالحروف قلت : حَمِي ، وَهَنِي . والكلام فيهما كالكلام في (أَخي) و (أَبِي)[1] .

وأما (فوك) فإذا أضيف إلى ياء المتكلم فالأفصح : (فِيَّ) في الأحوال الثلاث[2] . وقد جاء (فَمِي) على غير الأفصح .

فأما[3] وجه (فَمِي) فإنه يقال إذا أفرد : (فم)[4] . وقياس هذه الأسماء أن تلحق بمفردها ياء المتكلم على ما هو عليه - كما قيل[5] : أخي وأبي ، لأنهم يقولون : أخ ، وأب - فكما قيل[6] في (أخ) : أخِي ، قيل في (فم) : فَمِي .

وأما وجه (فِيَّ) - وهي اللغة الفصيحة[7] - فهو أنه إنما قيل (فم) في المفرد لضرورة تزول عند الإضافة ، وذلك أنهم لو أفردوه على أصل أخواته لقالوا : (فو) ، فتنقلب الواو ألفا ، فتجتمع ساكنة[8] مع التنوين ، فتحذف لالتقاء الساكنين[9] ، فيبقي الاسم على حرف واحد ، وليس ذلك في المتمكن من كلامهم[10] .

---

(١) ينظر قوله قبل في ص ٦١٥ .

(٢) أي : في الرفع والنصب والجر .

(٣) في ج : (وأما) .

(٤) وأصله : (فوه) - بفتح الفاء وسكون العين - فحذف لأمه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الإعراب عليها كما في (يد) و (دم) ، فوجب قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، الألف والتنوين ، فتحذف الألف .

ولكن لما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرف صحيح قريب منها في المخرج ، وهو الميم ، لكونهما شفويين . شرح الرضي بتصرف ١ / ٢٩٥ .

(٥) زاد في أ : (كما قيل في) .

(٦) (قيل) ساقطة من ج .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨٧ .

(٨) (ساكنة) ساقطة من ب .

(٩) في ب (ساكنين) .

(١٠) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٣ .

فإذا[1] أضافوا فقد زال التنوين من أجل الإضافة فوجب أن لا تحذف العين لعدم المقتضي لحذفها ، وإذا وجب أن تثبت العين – وهي[2] واو – فقياس هذه الواو[3] أن يكون ما قبلها من جنسها ، فصار أصله : (فوي) ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها ، فصار (فِيَّ) فِي الأحوال الثلاث[4] .

قوله : « فَإِذَا[5] قطِعَت[6] قُلْتِ : أَخٌ ، وَأَبٌ ، وَحمٌ // وَهَنٌ ، وَفَمٌ »[7] . ٧٤

يعني أنها[8] إذا قطعت عن الإضافة مطلقا ووقعت مفردة التزموا حذف لاماتها ، وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في (يد) و (دم)[9] ، ولذلك قلبوا الواو ميما في (فم) ، وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيها لها بأخواتها .

ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك[10] .

---

(١) في جـ : (وإذا) .

(٢) في ط : (وهو) .

(٣) في جـ : (الواوات) .

(٤) هذا ما علل به المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٧ . ثم قال : « ... ولم تذكر (ذو) لأنها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع . ا هـ وسيأتي ص ٦٢٢ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٨٣ ، شرح الرضي ١ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) زاد في أ : (عن الإضافة) ، وليست في المتن ولا في غيره من نسخ الشرح .

(٧) في أ ، ب ، جـ : (قيل : أخ وأب وفم وهن وحم) وما أثبته يوافق المتن .

(٨) (أنها) ساقطة من جـ .

(٩) في جـ : (دم ويد) .

(١٠) قال ابن منظور : « الفراء ... ومنهم من يقول : هذا فم ، ومررت بفم ، ورأيت فما ، فيضم الفاء في كل حال كما يفتحها في كل حال » ا هـ . اللسان (فم) .

وينظر : الصحاح للجوهري (فم) ، شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم[1] صار كتعويضهم[2] الياء[3] .

ومنهم من يشددها فيقول : فم[4] ، كأنهم لما عوضوا عنها الميم[5] جعلوه[6] عوضا من العين واللام ، فشددوا لذلك .

قوله : « وَجَاءَ (حَمٌ) أَيْضاً مِثْلُ : يَدٍ ، وَخَبْءٍ[7] ، وَدَلْوٍ ، وَعَصاً ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاءت في (حم) لغات أخر غير اللغة الأولى .

فالأولى[8] أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء[9] المتكلم[10] ، وبالحركات عند قطعة عن الإضافة ، على ما ذكر[11] .

وهذه اللغات إحداها[12] : أن يكون مثل (يَدٍ) مطلقا ، يعني : أضيف أو لم يضف فتقول : هذا حَمٌ ، وهذا حَمُكَ[13] ، فتوافق اللغة الأولى في الإفراد ، وتخالفها في الإضافة .

---

(١) ج : (الميم عنها) .
(٢) في ب ، ج ، ط : (كتعويض) .
(٣) في اللسان : (ومنهم من يكسر الفاء على كل حال) اللسان (فم) .
وينظر : مختار الصحاح : (فم) ، شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .
(٤) في اللسان : « ... وأما بتشديد الميم فإنه يجوز في الشعر كما قال محمد بن ذؤيب العماني الفقي :

ياليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه

قال : ولو قال : (من فمه) – بفتح الفاء – لجاز » ا هـ . اللسان : (فم) . وينظر : مختار الصحاح (فم) وفيه : « ... وأما تشديد الميم فيجوز في الشعر » اهـ .
(٥) (عنها الميم) ساقطة من ب ، ج .
(٦) في ج : (جعله) وفي ط : (جعلوها) .
(٧) (خبء) : ما خبيء وغاب كالخبيء . القاموس المحيط (خبأه) .
(٨) كان الأوجه أن يقول : (وهي ... إلخ) .
(٩) (ياء) ساقطة من ج .
(١٠) تقدم ذكره ص ٦١٨ .
(١١) تقدم ذكره ص ٦١٩ .
(١٢) في ج : (أحدها) وهو تحريف .
(١٣) في ج ، ط : (هذه هم ، وهذه حمك) .

واللغة الثانية : أن تجري مجرى (خَبْءٍ) فتقول : هذَا حَمْوُكَ ، وهذا حَمْوٌ[1] ، فتخالف اللغة الأولى[2] في الوجهين جميعا .

واللغة الثالثة : أن تجرى مجرى (دَلْوٍ) فتقول : هذا حَمْوٌ ، وهذا حَمْوُكَ .

واللغة[3] الرابعة : أن تجرى مجرى (عَصاً) فتقول : هذا حَماً ، وهذا حَمَاكَ[4] ، فيخالفانها[5] في هاتين أيضا[6] .

قوله : « وَجَاءَ (هَنٌ) مِثْلُ : يَدٍ ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاء[7] في (هن) لغة أخرى غير ما ذكر[8] ، وهي أن تجري مجرى (يَدٍ) مطلقا[9] ، فتقول : هذا هَنٌ ، وهذا هَنُكُ فتوافق اللغة الأولى في الإفراد ، وتخالفها في الإضافة[10] .

---

(١) في أ ، ج : (هذا حمك وهذا حم) وما أثبته الوجه لأن هذا تكرار لما في اللغة الأولى وهي كونها مثل (يد) .

(٢) وهي إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وبالحركات عند قطعه عن الإضافة . ينظر ص ٦٢٠ .

(٣) (اللغة) ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٤) في أ ، ب : (هذا حماك ، وهذا حما) .

(٥) أي : يخالفان اللغة الأولى . وينظر هامش (٢) من هذه الصفحة .
وهذه العبارة زيادة من ط .

(٦) زاد الرضي وجها آخر وهو كونه مثل (رشاء) مطلقا . شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(٧) سقط من نسخ الشرح ما بين قوله : (جاء) السابقة – في المتن – وهذه .

(٨) وهي ما أثبته في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

(٩) قال أبو علي الشلوبيني : « ... والأخرى أن تكون من باب (يد) وهي اللغة الكثري » ا هـ . التوطئة ص ٢٨ .
وقال ابن مالك في ألفيته : « ... والنقص في هذا الأخير أحسن » ا هـ .
وقال ابن هشام : « ... والأفصح في (الهن)النقص ، أي : حذف اللام منه » ا هـ . ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٧٢ ، التوضيح ١ / ٤٤ – شرح الوافية ١ / ٢٩٨ .

(١٠) ينظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

وَ (ذُو) لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ .

قوله : « وَ (ذو) لاَيُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ »[1] .

يعني أن الكلام عليها إنما كان[2] باعتبار إضافتها وقطعها عن الإضافة ، و (ذو) ممتنع فيها ذلك فلم يحتج إلى الكلام عليها[3] في هذا المعني[4] .

وإنما لم يضف إلى مضمر لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك : مررت برجل ذي مال ، فلم تضف إليه[5] لذلك .

و لم تقطع لأنها ليست مقصودة[6] ، وإنما هي وصلة إلى المضاف إليه ، فلذلك لم تقطع[7] .

* * *

---

(١) (عن الإضافة) ساقطة من نسخ الشرح جميعها ، وبعض نسخ المتن .

(٢) (إنما كان) ساقطة من ب ، ط .

(٣) سقط من ب ما بين قوله : (الكلام عليها) السابقة وهذه .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ /٢٩٧ .

(٥) في ب : (إلى المضمر) .

(٦) في ج : (بمقصودة) .

(٧) قال الرضي : « ... إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة ، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا : جاءني رجل ذهب ، فجاؤا بـ (ذو) وأضافوه إليه فقالوا : ذو ذهب ، ..... » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ – الكافي ١ / ٨٢ ، ٨٣ – شرح الأشموني ١ / ٦٦ .

التَّـــــوَابِـــــعُ

التَّوَابِعُ : كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ .....

قوله : « التَّوابِعُ[1] كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرِابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ »

فقوله : كل ثان ، يشمل التابع وغيره ، لأن خبر (كان) وخبر (إن)[2] ثوان لأسمائهما .

وقوله : بإعراب سابقه ، يخرج عنه مثل[3] ذلك[4] .

وقوله : من جهة واحدة ، يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب (علمت) و (أعلمت) لأنها ثوان بإعرابها سوابقها[5] ولكن من غير جهة واحدة[6] .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٢٩٩ : « لما فرغ من المعربات الأصول أخذ يذكر التوابع ، وهي : ما ثبت لها الإعراب فرعا عن غيرها ، وهي النعت والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان » ا هـ .

(٢) زاد في جـ : (وما ولا) .

(٣) في أ : (كل) بدل (مثل) ويصح المعنى .

(٤) أي : خبر (كان) وما حمل عليها من الحروف ، وخبر (إن) وما حمل عليها في العمل ، وثاني مفعولي (ظننت) و (أعطيت) ، والحال عن المنصوب نحو : ضربت زيداً مجرداً ، والتمييز عن المنصوب كقوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ .

(٥) في جـ : (سابقها) .

(٦) قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... وفيه نظر لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام – كما تقرر في أول الكتاب – وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ...

وقوله : (كل ثان) فيه نظر أيضا لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته . ويدخل في قوله : (ثان) النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، وعطف النسق المتكرر لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول » ا هـ .

وينظر قوله أيضا ١ / ٧٠ – وما أورده الجرجاني في حاشيته من دفع هذا الاعتراض ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٧٩ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٦ – الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٥٥ .

النَّعْـــــتُ

النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً .....

قوله[1] : « النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً »[2] .

فقوله : تابع ، يدخل فيه النعت وغيره .

وقوله : // يدل على معنى في متبوعه[3] ، يخرج عنه ما سواه . ٧٥

وقوله : مطلقًا ، يدفع عنه[4] وهم المتوهم – في مثل : ضربت زيدا قائما – أنه[5] داخل في ذلك .

فإنه إن[6] سُلِّم أنه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا ، وإنما هو مقيد[7] بحال الضرب كما تقدم[8] .

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في النعت ما هو ؟ فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل في المنعوت . وبهذا قال المصنف في ص ٦٣٠ .

ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوى كما في المبتدأ والخبر – على قوله – وقال بعض النحويين : إن العامل مقدر من جنس الأول .

قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... ومذهب سيبويه أولى لأن المنسوب إلى المتبوع – في قصد المتكلم – منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجيء – في : جاءني زيد الظريف – ليس في قصده منسوبا إلى (زيد) مطلقا ، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة ... وجعله معنويا كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر ، إذا العامل المعنوى في كلام العرب – بالنسبة إلى اللفظي – كالشاذ النادر ، فلا يحمل عليه المتنازع فيه .

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضا ، فلا يصار إلى الأمر الخفي ، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي » ا هـ . وينظر سيبويه ١ / ٢٤٧ – المقتضب ٤ / ٣١٥ – معاني القرآن للأخفش ورقة ١٥٩ / ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٥٢ .

(٣) سقط من ج قوله : (يدل على معنى في متبوعه) .

(٤) (عنه) ساقطة من ج ، وفي ط : (يرفع) .

(٥) في ط : (فإنه) وهو سهو لأنه يفيد غير المقصود . (٦) في ج : (لو) بدل (إن) .

(٧) في أ ، ب : (يتقيد) ، وفي ج : (بتقييده) .

(٨) ينظر قول المصنف في ذلك في باب الحال ص ٥٠١ .

وَفَائِدَتُهُ : تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوْ الذَّمِ أَوِ التَّوْكِيدِ نَحْوُ : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .....

قوله[1] : « وَفَائِدَتُهُ[2] تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ » .

فالتخصيص في النكرات[3] – والتوضيح في المعارف[4] ، هذا هو الغالب في مجيء الصفة . وقد يجيء لمجرد الثناء كأوصاف الله تعالى في مثل : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[5] وشبهه .

وقد يجيء[6] لمجرد الذم كقولك : فعل ذلك زيد الفاسق الخبيث[7] في الموضع الذي (زيد) متعين فيه[8] قبل ذكر (الفاسق) .

وقد يجيء[9] لمجرد التأكيد كقولك : ضربت ضربة واحدة ، لأنه معلوم أنها واحدة ، فلم تفد إلا مجرد التأكيد ، ومنه قوله عز وجل[10] : ﴿ نَفْحَةٌ[11] وَاحِدَةٌ ﴾[12] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب . (٢) في أ : (وفائدة) وهو تحريف .
(٣) نحو : هذا رجل عالم ، ومررت بزيد الخياط .
(٤) نحو : جاء زيد الظريف . (٥) من الآية ٣٠ / النحل .
(٦) في ط : (وقد تكون) .
(٧) ومنه قوله : ﴿ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ٩٨ / النحل .
(٨) في ج : (في الموضع الذي فيه زيد متعين) .
(٩) في ب ، ط : (وقد تكون) . (١٠) في ج : (قوله تعالى) .
(١١) في أ : (نخفة) وهو تحريف من الناسخ .
(١٢) قال تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الآية ١٣ / الحاقة .
قال الأنباري : « ... ووصفت (نفخة) بـ (واحدة) – وإن كانت النفخة لا تكون إلا واحدة – على سبيل التأكيد كقوله تعالى : ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾ – وإن كان الإلهان لا يكونان إلا اثنين – للتأكيد » ا هـ . البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٥٧ – وينظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ من هذا الشرح . وقال الزمخشري : « ... وقرأ أبو السمال : (نفخة واحدة) بالنصب مسندا للفعل إلى الجار والمجرور » اهـ. الكشاف ١٥١/٤. وينظر : التبيان ١٢٣٧/٢ .
وزاد بعض النحويين أنه قد يكون للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين . وللترحم نحو : اللهم إني عبدك المسكين . وللإبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة . ينظر : التوضيح لابن هشام هامش ٣ / ٣٠١ .

وَلاَفَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقاً أَوْ غَيْرَهُ إِذْ كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُمومُاً مِثْلُ : تَمِيْمِيٍّ ، وَذِي مَالٍ .....

قوله : « وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَوْ يَكُونَ مُشْتَقاً أَوْ غَيْرَهُ[1] إِذَ كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُمومُاً »[2] .

يعني أن معنى النعت يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره .

ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق[3] .[4] .

والأسماء التي وقعت صفات – وهي غير مشتقة – منها ما وقع صفة مطلقا في جميع استعماله ، وهو معنى قوله : (عموما) مثل . المنسوب ، و (ذو) المضاف إلى اسم جنس ، وأشباههما[5] كقولك : مررت برجل تميمي ، وذي مال .

---

(١) في ط : (وغيره) . (٢) (عموما) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ج : (إلى المشتق) .

(٤) هذا قول تفرد به المصنف وخالف به سيبويه وجمهور النحويين .
قال الرضي ١ / ٣٠٣ : « ... اعلم أن جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسد – وصفا – ولم يستضعف : بزيد أسدا – حالا – ، فكأنه يشترط في الوصف – لا في الحال – الاشتقاق ... والنحاة يشترطون ذلك فيهما .
والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه ، مشتقا كان أو لا ، ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول » ا هـ .
وينظر : قول المصنف السابق في باب الحال ص ٥٠٩ مع الهامش (٣) .
وينظر في المسألة : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢٢٦ – المقتضب ٣ / ١٨٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٢١ – ٢٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ – اللمع ص ١٧٦ – المفصل ص ١١٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٨ ، ٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٤٤ – المقرب ١ / ٢٢٠ – التوضيح ٣ / ٣٠٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣٩ – فصول ابن معط ص ٢٣٤ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٥٧ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٩ – المطالع ٢ / ٢١٣ .

(٥) وهو كل موصول فيه الألف اللام كـ (الذي) و (التي) وفروعهما ، و (ذو) الطائية لأن (الذي قام) بمعنى : القائم . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٠٣ .

أَوْ خُصُوصاً مِثْلُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبِزَيْدٍ هَذَا..

ومنها ما وقع صفة في بعض أحواله كـ (أي) في مثل : مررت برجل أيِّ رجل ، فمعناه[1] : وصف الرجل بكمال الرجولية[2] .

ومنها أسماء الأجناس إذا جرت معرفة باللام[3] تابعة لأسماء الإشارة كقولك : مررت بهذا الرجل ، فقولك (الرجل) – هاهنا – صفة[4] عند المحققين[5] لـ (هذا) وإن كان وضعت للذات في غير هذا الموضع .

وإنما استعمل هاهنا صفة لأن ما تقدم من أسماء الإشارة دالة على الذات فتتعين[6] دلالة (الرجل) على المعنى لتقدم ما دل[7] على الذات ، وهو معنى الصفة .

---

(١) في ج : (معناه) .

(٢) أورد الرضي هذا القول عن المصنف وعقب عليه بقوله : « ... والذي يقوي عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أي) الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني ، والتعجب في حاله .

والجامع بينهما أن الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٠٤ .

(٣) هذا تصريح آخر من المصنف بأن اللام وحدها هي المعرفة . وينظر ما أثبته من أقوال في هذه المسألة ص (٢٣٠) مع الهامش رقم (٢) .

(٤) في ج ، ط : (عند المحققين صفة) .

(٥) في سيبويه ١ / ٢٢١ : « واعلم أنا المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعا ، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد » ا هـ . وينظر قوله أيضا ١ / ٣٠٦ .

وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ – أصول ابن السراج ٢ / ٣١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٨٠ – المفصل ص ١١٦ – شرح الوافية للمنصف ٢ / ٣٠٥ – قول المصنف في هذا الشرح ص ٦٣٤ . هذا قول الأكثرين . وقال بعض النحويين هو عطف بيان لعدم الاشتقاق .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٣ ، ٣١٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٩٨ ، ٣٠٢ – الهمع ٢ / ١١٨ .

(٦) في ب ، ج : (فتعين) . (٧) في ط : (ما يدل) .

واختص وصف اسم الإشارة بذلك لأنه لا دلالة فيه على حقيقة الذات ، فاحتيج إلى بيان حقيقتها ، فأتى بأسماء الأجناس لذلك[١] .

ومثل اسم الإشارة في ذلك قولهم : يا أيها[٢] الرجل[٣] .

قوله[٤] : « وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ » .

وإنما[٥] اشترط أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها[٦] كالخبر ، فلم يستقم أن تكو إنشائية لذلك[٧] ، ولذلك اتفق على تأويل قوله[٨] :

[١٩] ..... جَاؤُا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟

---

(١) هذا معنى قول المبرد : « ... فإنما (هذا) اسم مبهم يقع على كل ما أومأت إليه بقربك ، وإنما توضحه بما تنعته به ، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٢) في ب ، ج : (يأيها) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٠٦ : « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان ، فـ (أي) هاهنا – فيما زعم الخليل – كقولك : يا هذا ، و (الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) »اهـ . وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٤) (قوله) ساقطة من ج .

(٥) (إنما) ساقطة من ب .

(٦) في أ ، ب ، ج : (على صاحبه) وما أثبته أوجه .

(٧) قال الفارسي : « والنكرات توصف بالجمل التي ذكرت أنها تكون أخبارا للمبتدأ ، وتكون صلة للذي ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ، فقوله : (أنزلناه) جملة من فعل وفاعل وهي صفة الكتاب ، وموضعها رفع ، يدل على أن موضعه رفع أن (مبارك) الذي بعده – ووصف به الكتاب – وصفه بأنزلناه مرفوع ، فلو ظهر في (أنزلناه) إعراب كما ظهر في المفرد كان رفعا » ا هـ . الإيضاح ص ٢٧٦ .

وينظر شرح الرضي ١ / ٣٩٧ – وما أثبته في باب خبر المبتدأ ص ٣٦٩ وهامش (٣) ص ٣٦٠ .

(٨) قيل : لأحد الرجاز : وقيل هو للعجاج ينظر ملحقات ديوانه ص ٨١ .

١٩= البيت من الرجز المشطور . ذكره المبرد في الكامل ٣ / ١٤٩ وقبله قوله : « ... والعرب تختصر في التشبيه ، وربما أومأت به إيماء ، ..... =

.....

في // أنه مقدر بـ : مذق مقول عنده : هل رأيت الذئب قط ؟[1] . ٧٦

وإنما لزم[2] الضمير في الجملة[3] ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر[4] ، ألا ترى أنك[5] لو قلت : (مررت برجل قام عمرو) لم تكن ربطت بينهما بشيء[6] !

= قال أحد الرجاز :

بِتْنَا بِحَسَّانَ وَمِعْزَاهُ تِئِـــطُّ ... مَازِلتُ أَسْعَى بينهمْ وأُثَبِّـــطْ

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلاَمُ يَخْتَلِـطْ ... جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟»اهـ

وروى ابن جني قبله :

حتى إذا جن الظلام المختلـط ... جاءوا بَضَبْحٍ هل رأيت الذئب قط ؟

المحتسب ٢ / ١٦٥

وبهذه الرواية روي صاحب الإنصاف ١ / ١١٥ ، وهي كذا في اللسان (ضبح) والمشهور في رواية البيت الذي قبله : حتي إذا جن الظلام واختلط .

والبيت في الكامل ٣ / ١٤٩ - المحتسب ٢ / ١٦٥ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ - الشعر والشعراء ٢ / ٤٩٣ - شرح ديوان الحماسة ص ٢١٤ - الإنصاف ١ / ١١٥ - المفصل ص ١١٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٣ - شرح الكافية ٢ / ٤٤٤ - المقرب ١ / ٢٢٠ - شرح الرضي ١ / ٣٠٨ - المغني ١ / ٢٤٦ - التوضيح ٣ / ٣١٠ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٢ - الهادية للأردبيلي ص ١٥٨ لباب الإعراب ص ٤٧٠ - المطالع السعيدة ٢ / ٢١٤ - البهجة المرضية ص ٣٣٠ - خزانة الأدب ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٣٩٣ - اللسان (ضبح) .

(مذق) اللبن الممزوج بالماء .

(١) هذا قول جمهور النحويين . وقال ابن جني : « فقوله : هل رأيت الذئب قط ؟ جملة استفهامية إلا أنها في موضع وصف (الضبح) حملا على معناها دون لفظها لأن الصفة ضرب من البر ، فكأنه قال : جاءوا بضبح يشبه لونه لون الذئب » ا هـ . المحتسب ٢ / ١٦٥ .

(٢) في ب : (التزم) . (٣) (في الجملة) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٤) ينظر ما ذكره المصنف في باب المبتدأ والخبر ص ١٤٨ . (٥) (إنك) زيادة من ط .

(٦) ذكر ذلك الرضي نقلا عن المصنف . ينظر شرح الرضي ١ / ٣٠٨ .

وَيُوصَفُ بِحَالِ المَوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ ، وَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلاَمُهُ ، فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتنكِيرِ والإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .....

قوله : « وَيُوصَفُ بِحَالِ المُوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ .... » .

أما الوصف بحال الموصوف فقولك : مررت برجل عالم ، وهو القياس .

وأما الوصف بحال متعلقه فلتنزله[1] منزلة حاله - كما في الخبر[2] - لحصول الفائدة[3] مثل : مررت برجل[4] حسن غلامه .

قوله : « فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ » .

يعني بالأول : الوصف[5] بحال الموصوف كقولك : مررت برجل عالم ، فمثل ذلك يتبعه فيما ذكرناه[6] .

أما تبعيته[7] في الإعراب فلأنه[8] معرب من الجهة التي أعرب بها متبوعه فوجب إعرابه بمثله[9] . وأما التعريف والتنكير فلأنه في المعنى هو الأول ، فقصدوا إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد .

---

(١) في ط : (فالتنزيل) . (٢) أي في نحو : محمد حسن أبوه .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٣٠١ : « ... كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف يوصف بالمعنى الذي في الحقيقة لمتعلقه ... كرجل مستحسن تملقه » ا هـ .

(٤) (برجل) ساقطة من ب .

(٥) في نسخ الشرح : (الصفة) وما أثبته أوجه لموافقته ما قبله وما بعده .

(٦) في ب : (ذكرنا) ، وفي جـ ، ط : (ذكر) .

(٧) في ب ، ط : (تبعه) ، وفي جـ : (تتبعه) . (٨) في ب ، جـ : (فإنه) .

(٩) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوي كما في المبتدأ والخبر - على زعمه - ، وقال بعض النحويين إن العامل فيه مقدر من جنس الأول . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٢) ص ٦٢٤ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٤٧ - المقتضب ٤ / ٣١٥ - معاني الأخفش ورقة ١٥٩ / ب شرح الرضي ١ / ٢٩٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٢ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٦٤ .

وأما الخمسة البواقي[1] فلأنه في المعنى للذات[2] المتبوع لها فوجب[3] مطابقتهما في ذلك لئلا يختل المعنى .

قوله : « والثَّانِي يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الأُوَلِ ، وَفِي البَاقِي كَالْفِعْلِ » .

يعني بالثاني : الوصف بحال المتعلق ، فهذا يتبعه في الخمسة[4] الأول – وهي : الرفع والنصب والجر – التي عبر عنها بالإعراب ، والتعريف والتنكير .

وفي الباقي[5] – يعني : في[6] الخمس البواقي – وهي : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وإنما لم يتبعه في هذه الخمسة البواقي[7] لأن تبعيته فيها – في الأول[8] – إنما كان باعتبار الفاعل ، وهو ثَمَّ ضمير المتقدم[9] ، فوجب تبعيته[10] فيها لذلك .

والفاعل – هاهنا – غير ضمير[11] المتقدم .

وهي النسبة إليه في ذلك كالفعل ، فكما أن الفاعل إنما يكون مفرداً إذا تقدم فكذلك هذه ، وكما أن الفعل إنما يذكر ويؤنث باعتبار[12] فاعله ، فكذلك هذه[13] .

---

(١) وهي : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) في ط : (لذات) .

(٣) في ج : (فوجبت) .

(٤) في أ، ب ، ج : (الخمس) .

(٥) في أ ط : (البواقي) .

(٦) (في) ساقطة من أ، ب ، ج .

(٧) (البواقي) ساقطة من ب ، ج .

(٨) وهو الوصف بحال الموصوف .

(٩) أي في نحو : مررت برجل قائم ، أي: هو .

(١٠) في ب ، ج : (تبعه) ، وفي ط : (فوجب أن يتبعه) .

(١١) (ضمير) ساقطة من ب ، ج .

(١٢) في ب : (إلا باعتبار) وهو سهو .

(١٣) عقب على ذلك الرضي بقوله (١ / ٣١٠ ، ٣١١) : « ... ولو نظرت حق النظر لوجدت الأول – وهو الوصف بحال الموصوف – أيضا في الخمسة البواقي منظورا إلى فاعله وكائنا كالفعل لأن فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث ، فلذلك قلت : برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامرأتين =

وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ ، وَضَعُفَ : قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ ، وَيَجُوزُ : قُعُودٌ غِلْمَانُهُ .....

قوله : « وَمِنْ حَسُنَ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَاهُهُ ، وَضَعُفَ : قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ » .

يعني : ومن جهة كونها كالفعل[1] قيل : قاعد ، فوحد وإن كان فاعله جمعا ، كما تقول : قام رجل قَعَد غلمانه .

وضعف : قاعدون غلمانه ، كما ضعف : يقعدون غلمانه[2] .

وإنما جاز : قام رجل قعود غلمانه ، لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل[3] بخلاف (قاعدون) فإنه مشبه لقولك : يقعدون .

فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود)[4] .

= ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضرب ، ويضربان ، ويضربون ، وتضرب ، وتضربان ، ويضربن » ا هـ .

(١) أي : ومن جهة أن السببي في هذه الخمسة كالفعل .

(٢) سقط من أ : (كما ضعف : يقعدون غلمان) .
ووجه الضعف في مثل ذلك هو أن لحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف . وسيذكر مفصلا في موضعه من هذا الشرح في باب الفعْل . ينظر ص٨٥٨ و ص ٦٨٤ هامش (٦) .
وقال الرضي ١ / ٣١١ : « ... لكن ضعف (قاعدون غلمانه) أقل من ضعف (يقعدون غلمانه) لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر ، وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف – كما يجيء – بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع – كما مضي فى أول الكتاب – ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو : رأيت قاعدين وقاعدينَ ، بل هما في المشتق مثلهما في غيْر المشتق الذي لا فاعل له نحو : الزيدان والزيدون » ا هـ .

(٣) يريد : الشبه اللفظي ، وأما المعنوي فهو حاصل . (من حاشية ب) .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣١١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٠٤ : « ... وفي ذلك إشارة إلى جواز : (قعود غلمانهم) لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن مانع » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٦٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٥٥ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

وَالمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَالْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ .....

قوله : « وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ »[1] .

لأن الصفة توضيح للمعارف[2] ، والمضمر واضح ، ألا ترى أن (أنا) في نهاية[3] الوضوح[4] ، وحمل عليه باب المضمر لأنه منه .

قوله : « وَالْمَوصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ » .

لأنه هو المقصود بالنسبة المفيدة // والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق ٧٧
بالقياس[5] أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ » .

يعني : ومن جهة كون الموصوف أخص أو مساويا لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله[6] ، لأن ما عداه من الأسماء[7] أخص منه ، فلذلك لم يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله[8] .

---

(١) سقط من ب ، ج : (ولا يوصف به) .

(٢) في ج ، ط : و (توضح المعارف) . (٣) في ب : (غاية) .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٢٣ : « ... واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ... » ا هـ .

وقول المبرد (المقتضب ٤ / ٢٨٤) : « .... والمضمر لا يوصف به لأنه ليس بتحلية ولا نسب . ولا يوصف لأنه لا يضمر حتى يعرف ، ولأن الظاهر لا يكون نعتا له » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ – شرح الرضي ١ / ٣١١ .

(٥) في أ : (القياس) .

(٦) قال الفارسي : (الإيضاح ص ٢٨٠) : « ... فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل الجميل وبالغلام صاحب القوم » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٢٠ – المقتضب ٤ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ – أصول ابن السراج ٢ / ٣١ .

(٧) في ط : (لأن ما عداهما من المعارف) .

(٨) سقط من ج ما بين قوله : (إلى مثله) السابقة وهذه .

قوله : « وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ (هَذَا) بِذِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ »[1] .

أورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف إلى مبهم ، أو مضاف إلى معرف باللام ، وهو أخص منهما[2] .

وأجيب عن ذلك بقوله : (للإبهام) ، ومعنى ذلك أن اسم الإشارة لما كان ليس له[3] دلالة على حقيقة الذات كان وصفه[4] بما يدل على الذات مثل الصفات ، وهو القياس .

والأسماء الدالة على الذات[5] هي أسماء ، وتعريفها باعتبار معناها في نفسها إنما هو باللام ، فمن ثم اختص وصف اسم الإشارة بذي اللام[6] .

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ : « ... وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء . ولا يجوز أن تنعت بالمضاف لعلة نذكرها .

وذلك قولك : مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد ، وإن كان نعتا له ، لأنك إذا أومأت وجب أن تبين ، فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت (الظريف) كالاسم له ، لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده ، لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة – لا يفارقها التعريف – لم يجز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده » ا هـ .

وينظر قول سيبويه في ذلك ١ / ٢٢١ ، ٣٠٦ – ونقله ابن السراج في أصوله ٢ / ٣١ ، ٣٢ – وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٥٧ – المفصل ص ١١٦ – شرح الرضي ١ / ٣١٤ – التوطئة ص ١٤٢ .

(٢) في شرح الرضي ١ / ٣١٤ : « ... كأنه سئل فقيل : كان الواجب بناء على قولك – بأن الموصوف أخص أو مساو – أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام، وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذي اللام والموصول نحو : بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال – على اللغة الطائية – فأجاب بقوله ... » ا هـ .

(٣) في ط : (لما لم يكن له) .

(٤) (وصفه) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (الذوات) .

(٦) ينظر تعليل سيبويه ١ / ٢٢١ .

وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وَحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ » .

يعني : ومن جهة كون الصفة للمبهم – الغرض بها تبيين الذات – ضعف : مررت[1] بهذا الأبيض ، إذ ليس في قولك : (الأبيض) ما تتبين به[2] حقيقة الذات المشار إليها[3] ، بخلاف قولك : مررت بهذا العالم ، لأنه يتبين به[4] أن المشار إليه (رجل)[5] ، فكان في ضمنه تبيين حقيقة المشار إليه[6] .

* * *

(١) (مررت) ساقطة من أ ، ب . (٢) (به) ساقطة من ط .

(٣) لأن (الأبيض) عام لا يخص نوعا دون آخر كالإنسان والفرس والبقر وغيرها . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٩٣ .

(٤) سقط من ج ما بين قوله : (تتبين به) السابقة وهذه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٤ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٦٦ .

(٦) أقسام الأسماء المعارف خمسة ، العَلَم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والضمير .

وقد تناول المصنف منها الثلاثة الأخيرة ، وأغفل الحديث عن الأولين ، فأما العَلَم الخاص – نحو : زيد وعمرو – فإنه يوصف بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله نحو :

مررت بزيد صاحب عمرو ، وبزيد أخيك .

وبالألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل .

وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك .

وأما المضاف إلى المعرفة فإنه يوصف بثلاثة أشياء أيضا :

بما أضيف كإضافته نحو : مررت بصاحب عمرو .

وبالألف واللام نحو : مررت بصاحبك الطويل .

وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بصاحبك هذا ، وبأخيك ذاك .

ينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٠ ، ٣١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وينظر أيضا : سيبويه ١ / ٢٢٠ – المقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٢ – المفصل ص ١١٦ .

عَطْـــفُ النَّسَـــقِ

الْعَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ الْعَشَرَةِ - وَسَيَأْتِي - مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو .....

قوله : « الْعَطْفُ[1] تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ[2] مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ الْعَشَرَةِ » .

فقوله : تابع[3] مقصود بالنسبة ، يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست مقصودة بالنسبة[4] ، ألا ترى أنك إذا[5] قلت : جاء زيد العاقل فالمقصود بالنسبة إنما هو (زيد) والصفة إنما جيء بها لتوضيحه[6] ، وشرطها أن تكون معلومة ليصح الإيضاح بها .

وقوله : مع متبوعه ، يخرج عنه البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعجبني زيد علمه ، فإنما الإسناد إلى (العلم) دون (زيد) .

فخرج بقولنا : (مع متبوعه) - البدل - عن هذا الحد .

وقوله : يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، شرط بعد تمام الحد ، لأن الحد بما قبله[7] قد تم .

ولم يستغن بقوله : (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن

---

(١) اختلف في العامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف .

ومذهب الفارسي - في الإيضاح الشعري - وتبعه ابن جني - في سر الصناعة - أن العامل في المعطوف مقدر من جنس الأول كقولك : يا زيد وعمرو .

ومذهب بعض النحويين أن العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة . شرح الرضي بتصرف ١ / ٣٠٠ - وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٧٥ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (مقصود بالنسبة إلى آخره) . (٣) (تابع) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٤) سقط من جـ ما بين قوله : (بالنسبة) السابقة وهذه .

(٥) في أ : (لو) بدل (إذا) .

(٦) في أ ، ب ، جـ : (ليوضح بها) ، وفي ط : (ليتوضح بها) وما أثبته أوجه .

(٧) في ط : (الحد قبله) .

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمِرَ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ : ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ

الحروف قد تتوسط بين الصفات[1] ، وغرضنا حد يفصلها عنها ، فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات . وسيأتي الكلام على حروف العطف في فصل الحروف[2] .

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمِرَ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ[3] أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ : ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ »[4] .

لأن المتصل المرفوع تأكد اتصاله لفظاً ومعنًى حتى صار كالجزء ، ولذلك سكنوا[5] اللام في نحو : ضَرَبْتُ ، وَسَكَنْتُ[6] ، فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة ، فأتوا باسم مستقل موافق[7] له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا[8] عليه // في الصورة[9] . ٧٨

---

(١) قال الرضي : « ... لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم

وقوله :

يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز » ا هـ . وقال الجرجاني في حاشيته على الرضي : « ... قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف » ا هـ . ينظر : شرح الرضي وحاشية الجراجاني ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ – الكشاف ٢ / ٣٨٧ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٩٨ – الأمالي الحاجبية للمصنف ص ٢٣١ – المغني ٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) في ج : (الحرف) . وينظر قول المصنف في ذلك ص ٩٧٩ وما بعدها .

(٣) في نسخ الشرح : (المتصل المرفوع) .

(٤) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٨٩ : « ... وما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد الله » ا هـ . وينظر أيضا ١ / ٣٩٠ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز ذلك في اختيار الكلام . قال الفراء : « ... وقوله عز وجل : ﴿فاستوى﴾ : استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسرى به ... فأضمر الاسم في (استوى) ورد عليه (هو) . وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه . ولا يكادون يقولون : استوى وأبه وهو جائز لأن في الفعل مضمر ... » ا هـ . معاني القرآن ٣ / ٩٥ . وينظر : الإنصاف مسألة (٦٦) ٢ / ٤٧٤ – شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

(٥) في ط : (أسكنوا) .

(٦) (وسكنت) زيادة من ج .

(٧) في أ : (مواقع) وكلاهما صحيح .

(٨) في ب : (عطف) .

(٩) سقط من ج ما بين قوله : (في الصورة) السابقة وهذه .

قوله[1] : « إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ » .

ويجوز الإتيان به ، أما الإتيان فعلى ما تقدم[2] .

وأما تركه فلطول الكلام كقوله عز وجل[3] : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾[4] ، وقوله[5] : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[6] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ط .

(٢) ينظر ما ذكره من العلة لذلك في الصفحة السابقة .

(٣) في جـ ، ط : (كقوله تعالى) .

(٤) قال تعالى : ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ... ﴾ من الآية ١٤٨ / الأنعام .

والآية في جـ : ﴿ ولا حرمنا من دونه من شيء ﴾ وهو خلط من الناسخ بين هذه الآية والتي تليها .

وقال سيبويه ١ / ٣٩٠ : « ... فـ (أنت) ، وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضا من السكون والتغيير . ومن ترك العلامة في مثل(ضرب) ، وقال الله عز وجل : ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا﴾ ، حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملا » ا هـ

وقال العكبري : « ... و (ولا آباؤنا) عطف على الضمير في (أشركنا) ، وأغنت زيادة (لا) عن تأكيد الضمير » ا هـ . التبيان ١ / ٥٤٦ .

وينظر في إعراب الآية : معاني الزجاج ٢ / ٣١٢ – الكشاف ٢ / ٥٩ – البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ – المقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٤ / ١١٢ ، ١١٥ .

(٥) (وقوله) ساقطة من ط .

(٦) قال الله تعالى : ﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء ... ﴾ من الآية ٣٥ / النحل .

قال أبو حيان : « وعلى هذا مذهب البصريين ، لا يجيزون ذلك بغير فصل إلا في الشعر . ومذهب الكوفيين جواز ذلك وهو عندهم فصيح في الكلام » ا هـ .

البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ .

وينظر الكشاف ٢ / ٤٠٨ – شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

قوله[1] : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمِرَ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ » .

لأن اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل فكره أيضا[2] أن يعطف عليه في الصورة ، وليس للمجرور مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع[3] ، فأعيد العامل الأول[4] ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا : مررت بك وبزيد .

ولذلك قالوا : المال بينك وبين زيد ، فأعادوا (بين) لهذا الغرض ، ألا ترى أنه لو قيل ، المال بينك ، لم يستقم إذ لا تعقل البينية إلا في متعدد .

فثبت أنه لم يُعِد الثانية إلا لما ذكرناه .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج . (٢) (أيضا) ساقطة من أ .

(٣) قوله : (فيفعل فيه كما فعل في المرفوع) ساقطة من أ ، ب .

(٤) علل المصنف لذلك في شرح الوافية بقوله ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ : « ... شرط العطف على المضمر المجرور أن تعيد الجار ، حرفا كان أو مضافا كقوله : (ومنك ومن نوح) وكقوله : (بيني وبينكم) ، لأن المضمر المجرور شديد الاتصال وكان كالجزء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل ، فرارا من أن يعطفوا على ما هو كالجزء . وقد قرأ حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بالخفض ، والأول أفصح » ا هـ .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٩١ : « ... ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٢ – أصول ابن السراج ٢ / ٨٠ – اللمع ص ١٨٥ – المفصل ص ١٢٤ – شرح الرضي ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ شرح ابن يعيش ٣ / ٧٨ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض والذي وجدته في معاني الفراء يدل على أنه مكروه عندهم إلا في ضرورة الشعر ، قال الفراء ١ / ٢٥٢ : « ... حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام) ، قال هو كقولهم : بالله والرحم . وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه . وقد قال الشاعر :

نعلق في مثل السوراي سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفائف » ا هـ

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢ ، ٣ – البيان للأنباري ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ – الكشاف ١ / ٤٩٣ – التبيان ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ – البحر المحيط ٣ / ١٥٧ – الإنصاف مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ .

وَالْمَعْطُوفُ عَلَى حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِي : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ – أَوْ قَائِماً – وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو ، إِلاَّ الرَّفْعُ .....

قوله : « وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ » .

يريد فيما يجب له ويمتنع[1] ، كما إذا وقع صلة وعطف عليه جملة أخرى فإنه يشترط فيها من الضمير ما يشترط في الأول ، وكذلك إذا وقع خبراً أو حالاً أو ما أشبهه .

قوله : « ومَنْ ثَمَّ لَمْ يجْزُ فِي : مَا[2] زَيْدٌ بِقَائِمٍ – أَوْ قَائِماً – وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو ، إِلاَّ الرَّفْعُ » .

لأنك لو خفضته لصار مشتركا بينه وبين (قائم) ، و (قائم) خبر عن (زيد) فيجب أن يكون (ذاهب عمرو) يصح أن يكون خبراً عن (زيد) أيضا ، ولو قلت : ما زيد ذاهب عمرو[3] ، لم يصح ، فكذلك إذا جعلته معطوفا عليه .

وكذلك لو قلت : ولا ذاهبا عمرو ، بالنصب أيضا لأنه[4] مشترك بينه وبين الخبر . فأما إذا قلت : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، فهذه جائزة ولكن ليس على عطف (ذاهبا) على (قائما) ، و (عمرو) فاعل (لـ (ذاهب) ، لأنه لو كان معطوفا عليه لفسد ما ذكرناه ، ولكن على أن يكون (ذاهبا عمرو) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، وقد تقدم الخبر فيها على الاسم كأنك قلت : ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا .

---

(١) أي : من الأحوال العارضة له بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٢ .

(٢) في أ ، ب : (فيما زيد) . (٣) في ط : (ما زيد بذاهب عمرو) وما أثبته الوجه .

(٤) إنما لم يصح لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم (ما) ، فتعين الرفع على أن يكون خبراً مقدما لمبتدأ مؤخر وهو (عمرو) ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه . الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠ – شرح الرضي ١ / ٣٢٢ .

(٥) في : (لأنه أيضا) .

فإن قلت : فلم لا تقدر ذلك[1] في المسألة الأولى ، وهي : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ؟[2] . قلت : ذلك في (ما) متعذر لأنه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها في الجملة التي تدخل عليها[3] ، فلأن يكون ذلك في المعطوف عليها[4] لأنه فرعها – أجدر .

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، لَأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ » .

وتقدير الاعتراض[5] أن يقال : (يطير) صلة (الذي)[6] وفيه ضمير يعود عليها[7] ، و (فيغضب زيد) معطوف على الصلة ولا ضمير فيه يصحح[8] أن يكون صلة ، فبطل عطفه على (يطير)[9] .

والجواب : أن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية لا للعطف ، ولذلك لو قلت : الذي يطير ويغضب زيد الذباب ، لم يجز باتفاق .

وأما هذه الفاء فهي فاء السببية ، وفاء السببية ليس يشترط فيها ذلك .

---

(١) (ذلك) ساقطة من جـ .
(٢) (ولا ذاهب عمرو) ساقطة من ب ، جـ ، وفي ط : (ولا عمرو ذاهبا) .
(٣) في أ ، ب : (عليه) وما أثبته أوجه لأن المقصود (ما) .
(٤) (عليها) زيادة من ط .
(٥) في أ : (الإعراض) وهو تحريف .
(٦) في ب : (صلة للذي) .
(٧) في ط : (عليه) .
(٨) في أ : (فيصحح) ، وفي ب : (مصحح) ، وفي جـ : (يصح) وما أثبته أوجه .
(٩) قال الرضي : « ... والذي يقوي عندي أن الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراخيا أو لا ، أو بغير ذلك جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أو لا كما تقول مخبرا عن (زيد) في (جاءني زيد فغربت الشمس) : الذي جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى : الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٢٣ .

وينظر : شرح الوافي للمصنف ٢ / ٣١٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٧ شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٩٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ ، إِلاَّ فِي نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو ، خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ .....

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ ، إِلاَّ فِي نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو ، خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ » .

العطف[1] على عاملين[2] ممتنع عند البصريين المتقدمين[3] ، وصورته : إنَّ زيدا في الدار وعمراً الحجرة .

وجائز // عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا[4] . ٧٩

---

(١) في أ : (والعطف) .

(٢) أي : على معمولي عاملين ، فحذف المضاف . وضابطه : أن يعطف بحرف واحد معمولين – مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين – على معمولي عاملين مختلفين . وقد مثل المصنف لمختلفي الإعراب ، ومثال متفقي الإعراب : إن زيدا ضرب عمرا وبكر خالدا . وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣) دليل ذلك أن سيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضمر الجار فيما أوهم جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد عمر ويقدر مضافا محذوفا في نحو قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وسيأتي قوله مفصلا .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣ – المقتضب ٤ / ١٩٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ شرح الرضي ١ / ٣٢٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ – شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٤) الذي نص عليه النحاة أن هذا القول هو قول الأخفش .
قال المبرد (المقتضب ٤ / ١٩٥) : « ... وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ... وهذا عندنا غير جائز » ا هـ .
وقال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٧٠) : « واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو ، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه : مر زيد بعمرو وخالد بكر » ا هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٢٧ – شرح الرضي ١ / ٣١٤ ، ٣٢٥ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٨٣ – المغني ٢ / ٤٨٦ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢١٣ – الارتشاف ٢ / ٨٩٠ .
والذي ذكره الفراء يشم منه موافقته الأخفش . قال في معاني القرآن عند قوله تعالى : ﴿ وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات ﴾ من الآية ٤ / الجاثية – قال « ... تقرأ (الآيات) بالخفض على تأويل النصب ، يرد على قوله : ﴿ إن في السموات والأرض لآيات ﴾ ، ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله : (لآيات) ..... » اجـ . معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ . =

.....

ومنقسم[1] أمره عند كثير من المتأخرين كالأعلم[2] وغيره ، فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع . فيجوزون مثل قولك[3] : في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ[4] ، ويمنعون ما عدا ما ذكر .

---

(١) في ط : (ينقسم) .

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم .
كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظا لها مشهورا بإتقانها . رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي .
له من المصنفات : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، في شرح أبيات الكتاب – كتاب الحماسة ، شرح أبيات الجمل ، شرح الشعراء الستة النكت على سيبويه .
ولد سنة عشر وأربعمائة وتوفي في إشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .
ينظر في ترجمته : نفح الطيب ٢ / ٤٧١ – بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ – تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) (مثل قولك) زيادة من ط .

(٤) قال الأعلم : « ... وسأبين صحة القياس فيما أجازته العرب من ذلك وغفلة سيبويه في تأويله وما لحقه من السهو الموكل بالبشر ... فأقول : إن العرب تجيز : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو .

ولا تجيز : زيد في الدار والحجرة عمرو ، ولا : إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ، ولا : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو .

والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيد والحجرة عمرو ، جرى آخر الكلام وأوله على سواء من تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور ، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها » ا هـ . عين الذهب (حاشية سيبويه) ١ / ٣٢ . وينظر : المغني ٢ / ٤٨٦ – شرح الرضي ١ / ٣٢٥ – الكافي ٢ / ٩٤١ – الأشموني ١٢٣/٣ .

وهذا القول هو اختيار المصنف وسيأتي تصريحه بهذا و الكلام عليه مفصلا ، غير أنه لم يصرح بنسبته إلى الأعلم أو غيره ، وذلك قوله في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ : « وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، فأجازوه إن قدم المجرور وعطف على ترتيبه، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ، وهو المختار » ا هـ .

.....

وضابط ما جوزوه : أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب[1] .

فأما[2] وجه المانعين[3] له فلأن حرف العطف نائب عن العامل الواحد وقائم مقامه ، فلم يقوَ[4] أن يقوم مقام عاملين[5] ، فإذا قلت : زيد في الدار وعمرو الحجرة ، فقد أقمته مقام عاملين ، ولذلك تأولوا مثل قولهم : (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)[6] على أن المضاف محذوف وترك المضاف إليه على إعرابه[7] .

---

(١) مثل له بقوله : في الدار زيد والحجرة عمرو .
وينظر هامش رقم (٤) من الصفحة السابقة وفيه ما أثبته عن الأعلم .

(٢) في أ : (وأما) .

(٣) وهم جمهور البصريين خلافا للأخفش . وينظر الهامش رقم (٣) ص ٦٠٤٢ .

(٤) في أ : (فلم يقوي) وهو خطأ ظاهر .

(٥) نقل الرضي عن الفارسي معنى هذا التعليل بقوله ١ / ٣٢٤ : « قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين لعامل ومعموله » ا هـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٢ / ٢٨١ : « ما كل بيضة شحمة ولا كل سوداء تمرة » أتي به الميداني على أصل قاعدة العطف ، ولكنه عكس روايته . وهو برواية المصنف في سيبويه ١ / ٣٣ ، أصول ابن السراج ٢ / ٧١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٨ / ٥٢ – شرح الرضي ١ / ٣٢٥ – لباب الإعراب ص ٤٥٢ .
وينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٢ – الوسيط في الأمثال للواحدي ص ١٦١ – الفاخر ص ١٩٥ – المستقصي ٢ / ٣٢٨ – شرح الرضي ١ / ٢٩١ .
قال الواحدي : « أول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلب أخو شيبان بن ذهل ، وكانت أمهما – لما هلك أبوهما – تزوجت مالك بن سعد بن ضبة وذهبت بابنها معها ، فلما ولدت له ذهلا رجع شيبان وعامر إلى قومهما فوجدا عمهما قد أكل مالهما فوثب عليه عامر ليخنقه ، فتموت ، فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متواة ، فأرسلها مثلا ... » ا هـ . الوسيط في الأمثال ص ١٦١ ، ١٦٢ . وقال الميداني « يضرب في موضع التهمة » ا هـ . مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٢ .

(٧) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٣ : « ... وتقول : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، =

.....

وكذلك قول[1] الشاعر[2] :

[٢٠] أَكُلُّ امْرِيءٍ تَحْسَبِيْنَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَـــارَا

وتأولوا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[3] .

= وإن شئت نصبت (شحمة) ، و (بيضاء) في موضع جر كأنك لفظت بـ (كل) فقلت : ولا كل بيضاء ... » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ .

(١) في جـ ، ط : (قوله) .

(٢) هو أبو داؤد حارثة بن الحجاج من أياد بن نزار ، شاعر جاهلي . وقال الأصمعي هو حنظلة ابن الشرقي . (ديوان أبي داؤاد ص ٣٥٣) .

٢٠= البيت من المتقارب ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٣ – الكامل ١ / ٢٨٧ – وفيه : وأنشد سيبويه لعدي بن زيد العبادي – أصول ابن السراج ٢ / ٧١ – المحتسب ١ / ٢٨١ – المفصل ص ١٠٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٦ – الإنصاف ٢ / ٤٧٣ المقرب ١ / ٢٣٧ ، التبيان ٢ / ٦٣٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ – المغني ١ / ٢٩٠ – التوضيح ٣ / ١٦٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٧١ – الدرر ٢ / ٦٥ – الأشموني ٣ / ٤٨٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ونار) حيث جرت بمضاف محذوف ودل عليه قوله (كل السابقة) والتقدير : و (كل نار) فاستغنى عن ذكرها ، وهذا جائز . قال سيبويه ١ / ٣٣ : « ... فاستغنيت عن تثنيته بذكره إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب ، وجاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ، ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه ... » ا هـ .

ومعنى الشاهد : أتحسبين كل من هو على صورة الرجال رجلا كاملا ، وكل نار تضرم بالليل نارا ، وإنما الرجل من يركب الأخطار ، وإنما النار ما أوقد لقرى الزوار .

شواهد المفصل للنعساني ص ١٠٦ .

وينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٣٣ .

(٣) الآية : ٣ / الجاثية .

.....

وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ[1] لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[2] - والآية[3] الثالثة - : ﴿ واخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا[4] وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحَ آيَاتٌ ﴾[5] و (آياتٍ) على القرائتين[6] .

على أن (آيات) جيء بها توكيدا للآيات الأولى[7] ، حتي كأنه[8] قيل : آيات آيات .

---

(١) الآية ٤ / الجاثية .

(٢) (لقوم يوقنون) زيادة من جـ . والآية بتمامها في هامش جـ .

(٣) في أ : (والآيات) .

(٤) لم يثبت في أ ، ب ، ط : (وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد مدتها) .

(٥) الآية ٥ / الجاثية : وزاد في هامش جـ : (لقوم يعقلون) .

(٦) أي : الرفع والنصب .

فالرفع قراءة الجمهور . والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش ويعقوب والجحدري .

ينظر : البحر المحيط ٨ / ٤٣ - تحبير التيسير ص ١٧٦ - تقريب النشر ص ١٧٣ - الإتحاف ص ٣٨٩ - شرح الشاطبية ص ٢٧٩ - النشر ٢ / ٣٧١ . قال ابن خالويه : « ... فالحجة لمن رفع : أنه جعل (الآيات) مبتدأة وما تقدم من الصفة وما تعلقت به خبرا عنها .

ولمن نصب وجهان : أحدهما العطف على الأول ، وفيه ضعف عند النحويين لأنه عطف على معمولي عاملين مختلفين ، على (إن) - وهي تنصب - وعلى (في) - وهي تخفض .

والثاني : أن تبدل الآيات الثانية من الأولى ، ويعطف بالثالثة على الثانية ، وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء والأخرى في الأرض ، فقد اتفقا في أنهما خلق الله عز وجل » ا هـ . الحجة ص ٣٢٥ .

وينظر : معاني الفراء ٣ / ٤٥ - المقتضب ٤ / ١٩٥ - الكامل ١ / ٢٨٧ - الكشاف ٣ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ - البيان للأنباري ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ - التبيان للعكبري ٢ / ١١٥٠ - البحر المحيط ٨ / ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) في جـ : (الأول) .

(٨) في ب ، جـ : (حتى أنه) .

.....

ووجه القائلين بالجواز[1] ما ثبت من ظواهر الأمثال المذكورة ، وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ[2] ، فوجب تقييد الجواز بالباب الذي يثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت[3] تمسكا بما ذكره المانعون[4] في التعميم .

فثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون[5] ، وأن الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آياتٍ ﴾[6] أنه مثل قولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وكذلك قولهم[7] : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة[8] .

---

(١) وهم الأعلم الشنتمري وبعض المتأخرين . وينظر ص ٦٤٣ مع الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .

(٢) ضبطه المصنف بقوله : « ... أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب » ا هـ .
وينظر ص ٦٤٤ – شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٣) في أ : (فيما لم يثبت الامتناع) ويلزم التكرار .

(٤) وهم سيبويه وجمهور البصريين خلافا للأخفش .
ينظر ص ٦٤٢ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .

(٥) هذا الوجه هو الذي اختاره المصنف – هنا – كما هو صريح عبارته ، وكذا صرح باختياره في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ بقوله : « ... وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين فأجازوه إن قدم المجرور وعطف على ترتيبه ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ، وهو المختار » ا هـ .
وقد وقع مثل هذا في كلام المصنف في موضعين من كافيته ، الأول قوله : « والفتحة نصبا ، والكسرة جرا » فإنه عطف على قوله : « بالضمة رفعا » . ينظر ص ٢٤٣ من هذا الشرح والثاني قوله : « أو صفة فانتفاء فعلانة « فإن عطف على قوله : « إن كان في اسم فشرطه العلمية » . ينظر ٣٠٦ ، ٣٠٧ من هذا الشرح .
أما المثال الأول فمناظر لما يجوزه المصنف والأعلم . وأما المثال الثاني فليس مما يجوزه المصنف . ينظر شرح الرضي ١ / ٢٦ ، ٦٠ .

(٦) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٦ .

(٧) في جـ : (قوله) . (٨) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٤ .

.....

وعليه حملوا[1] قوله تعالى[2] : ﴿ وَالَّذِيْنَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[3] عطفا على قوله : « لِلَّذِيْنَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾[4] .

فـ (الذين كسبوا)[5] عطف على (الذين[6] أحسنوا) ، و (جزاء سيئة) عطف على (الحسنى وزيادة[7]) .[8]

وليس مثل قولك : إن زيدا قائم وعمرا منطلق ، وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ، باتفاق[9] ، لأن العامل واحد[10] وإن كانت له أعمال متعددة ولو كانت ألف معمول جاز العطف عليها باتفاق .

وإنما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون فيه العامل متعددا .

* * *

(١) (حملوا) ساقطة من أ .
(٢) (تعالى) ليست في أ ، جـ .
(٣) في أ : (مثلها) وهو تحريف . وهي من الآية ٢٧ / يونس .
(٤) من الآية ٢٦ / يونس .
(٥) زاد في أ : (السيئات) .
(٦) في جـ : (عطف للذين) .
(٧) (وزيادة) ليست في ب ، جـ .
(٨) قال الفراء : « ... رفعت (الجزاء) بإضمار (لهم) كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها ... وإن شئت رفعت (الجزاء) بالباء في قوله : (فجزاء سيئة بمثلها) ، والأول أعجب لي » ا هـ . معاني الفراء ١ / ٤٦١ .
وينظر : التبيان ٢ / ٦٧٢ – البحر المحيط ٥ / ١٤٧ – الكشاف ٢ / ٢٣٤ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣١٤ – شرح الرضي ١ / ٣٢٥ .
(٩) في جـ ، ط : (بالاتفاق) . (١٠) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٤ .

التَّـــأْكِيـــدُ

التَّأْكِيدُ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ .....

قوله[1] « التَّأْكِيدُ[2] تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرِ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ »[3] .

فقوله : تابع ، عام في كل[4] تابع .

وقوله : يقرر أمر المتبوع ، يخرج عنه الصفة والبدل والعطف .

وقوله : في النسبة أو الشمول ، يخرج عنه عطف البيان لأنه لم يؤت به إلا ليقرر متبوعه[5] ويحققه ، ولكن لا في النسبة ولا في الشمول .

وقوله // تعالى : « [6] ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[7] من باب الصفة لا من باب ٨٠
التأكيد وقد توهم بعض الناس أنه[8] من باب التأكيد لا من باب الصفة ، قال : « والذي يدل على أنه من باب التأكيد[9] أن قوله (واحدة) دل على ما يدل عليه قوله[10] (نفخة) وهي الواحدة[11] ، فصار بمثابة قولك : زيد زيد »[12] .

والدليل على أنه ليس بتأكيد – وأنه صفة – أنه داخل في حد الصفة إذ حدها : ما دل على معنى في متبوعه ، وهذه كذلك ، وليس بتأكيد لخروجه عن حد

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .
(٢) في ط : (التوكيد)وكذا في كل ما يأتي .
(٣) الاختلاف في العامل في التأكيد على الصورة التي ذكرت في العامل في النعت ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٣٣ .
(٤) في أ : (لكل) . (٥) في ج : (المتبوع) .
(٦) زاد في ج : (فإذا نفخ في الصور) .
(٧) من الآية ١٣ / الحاقة . وقد ذكرها المصنف في باب النعت ص ٦٢٥ .
وينظر ما أثبته في الهامش رقم (١٢) ص ٦٢٥ .
(٨) زاد في ج : (أن قوله : نفخة واحدة) .
(٩) في ب ، ط : (والذي يدل عليه أن قوله) .
(١٠) (قوله) زيادة من ط . (١١) في ط : (الواحدة) .
(١٢) من صرح بهذا القول أبو البقاء العكبري حيث قال في التبيان ٢ / ١٢٣٧ : قال تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ ، و (واحدة) توكيد لأن النفخة لا تكون إلا واحدة » ا هـ .
وينظر : الكشاف ٤ / ١٥١ – البيان للأنباري ٢ / ٤٥٧ – البحر المحيط ٨ / ٣٢٢ .

.....

التأكيد ، لأن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وهذه ليست كذلك لأنها لم توضع لتقرر أمر المتبوع ، ألا ترى أن معنى[1] المتبوع : (النفخة) وليس في (واحدة) دلالة على (نفخ)[2] !! .

وأيضا فإنها[3] لا تقرر معنى نسبة و لا شمول ، عن معنى التأكيد إجمالاً وتفصيلا .

فإن قلت : (النفخة) تدل على الواحدة ، و (واحدة)[4] تدل على الوحدة ، فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه ، وهو معنى التأكيد !! .

وقولكم[5] : (في النسبة أو الشمول) لا يقدح فيه لأمرين ، أحدهما : أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد . والثاني : أنه يرجح دعوى النسبة غير مدلول عليها فيدعى[6] هاهنا .

والجواب : أن (نفخة) لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها ، وإنما وضعت للدلالة على (نفخ) ، والدلالة على الوحدة ضمن لا مقصود بوضع اللفظ المركب له[7] ، فقصدوا[8] إلى صفة تدل[9] على المعنى قصداً فيكون أبلغ من دلالة الضمن ، فوضعوا ذلك له[10] .

فإن قلت : فقولك[11] (جاءني الزيدان كلاهما) تأكيد باتفاق ، فلم لم تقل إنه مثل قولك : جاءني رجلان اثنان ، في كونه صفة ؟ .

---

(١) في ب : (أمر) بدل (معنى) .
(٢) في أ : (على النفخة) وما أثبته أوجه .
(٣) في ط: (فإنه) .
(٤) في ج : (الواحدة) .
(٥) اعتراض آخر ورد على كلام المصنف .
(٦) في ب : (فيدعا) وهو تحريف .
(٧) (له) ساقطة من ب .
(٨) في ط : (فقصدنا) .
(٩) (تدل) مكررة في أ .
(١٠) ما ذكره المصنف جواب عن الاعتراض الأول .
(١١) في ب ، ج : (فقوله) وما أثبته أوجه .

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ . فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا .....

فالجواب : أنه غير داخل في حد الصفة لأنه لم يوضع لدلالة المعنى ، وهو داخل في حد التأكيد لأنه يدل[1] على ما دل عليه (الزيدان) .

والدليل عليه أنه يفهم من (كلا الزيدين) ما يفهم من (الزيدين) ، فثبت أنه يدل على نفس ما دل[2] عليه الأول ، وإذا[3] دل على عين[4] ما دل عليه الأول – مقصوداً – فهو المعنى بالتأكيد[5] .

وإذا تقرر الحد فالتأكيد على ضربين « لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ »[6] .

[قوله : « فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلَ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا »] .

يعني بـ (اللفظي) : أن يكون لفظ الأول بعينه لتقرير النسبة كقولك : جاءني زيد زيد . وهو جار في الاسم[7] والفعل[8] والحرف[9] ، والجملة[10] ، والظاهر والمضمر[11] .

---

(١) في ب : (دل) .
(٢) في ب : (ما يدل) .
(٣) في ب ، ط : (فإذا) .
(٤) في أ : (غير) ولا يستقيم المعنى .
(٥) اعترض الرضي على المصنف في جوابه بهذا ، فقد أورد كلام المصنف هذا ثم قال : « ... قلت : هذا وهم لأن التأكيد هو (كلا) المضاف ، ومعناه : (الاثنان) لا (هما) – الذي هو المضاف إليه – الذي مداوله مدلول (الزيدين) ، فمعنى (كلا الزيدين) : اثناهما ، إلا أنه لم يستعمل لفظ (اثناهما) ، و (الاثنان) مدلول لفظ (الزيدين) ضمنا لا مطابقة » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٠ .
(٦) قال ابن السراج : « التوكيد يجيء على ضربين ، إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكد بما يحيط به » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٧ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٣ . المفصل ص ١١٢ . أسرار العربية ص ٢٨٤ .
(٧) في ب : (في اسم) . وقد مثل له المصنف .
(٨) مثل : جاء جاء زيد .
(٩) مثل : إن إن زيدا منطلق ، في الدار في الدار رجل .
(١٠) مثل : جاءني زيد جاءني زيد .
(١١) مثل : قوموا أنتم . وسيأتي .

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ هِيَ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكِلاَهُمَا ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ.....

وقد وقع في كلام الزمخشري[1] وغيه في مثل[2] : يا زيد زيد ، أنه بدل[3] . وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة[4] باب التأكيد اللفظي ، لأنه[5] لو كان بدلا لكان (جاءني زيد زيد) بدلا ، وأيضا فإنه لا معنى للبدلية فيه[6] .

[قوله : « وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ[7] ... إلى آخره »] .

المعنوي إنما يكون بألفاظ محصورة وهي : النفس ، وَكِلاَ ، وكل ، وأجمع ،

---

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، أبو القاسم جار الله الزمخشري .
ولد في (زمخشر) في السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة ، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .
له من المصنفات : الكشاف عن حقائق التنزيل – الفائق في غريب الحديث – المفصل في النحو – الأنموذج في النحو – ربيع الأبرار – أسماء الأودية والجبال – والمؤلف في النحو – المستقصي في الأمثال – شرح أبيات الكتاب – الأحاجي النحوية – أطواق الذهب ، وغيرها .
ينظر ترجمته : نزعة الألبا ص ٣٩١ – وفيات الأعيان ٢ / ٨١ – إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ – بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ – الأعلام ٨ / ٥٥ .

(٢) (في مثل) ساقطة من ج .

(٣) قال الزمخشري – في توابع المنادي – : (... توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك : يا زيد الطويل والطويل ... إلا البدل ونحو : زيد وعمرو – من المعطوفات – فإن حكمها حكم المنادى بعينه ، تقول : يا زيد زيد ، ويا زيد وعمرو ، بالضم لا غير ... » ا هـ . المفصل ٣٧ ، ٣٨ وقد تبعه في هذا ابن يعيش في شرحه ٢ / ٣ .
وقد أشار الرضي إلى رأى الزمخشري هذا وأورد عليه اعتراض المصنف .
وينظر شرح الرضي ١ / ٣٣٢ .

(٤) (قاعدة) زيادة من ط .

(٥) في ط : (فإنه) .

(٦) فصل الرضي القول في هذا . شرحه ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٧) في أ : (مخصوصته) ، وفي بعض نسخ المتن : (محفوظة) وكذا في الرضي ١ / ٣٣١ ، وما أثبته أوجه وهو ما نص عليه المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٧ بقوله : « ... والمعنوي بألفاظ محصورة ، وهي التي عددها » ا هـ .

فَالْأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا ، تَقُولُ : نَفْسُهُ ، وَنَفْسُهَا ، وَأَنْفُسُهُمَا ، وَأَنْفُسُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُنَّ .....

وأكتع ، وأبتع ، وأبصع[1] ، مع ما أخذ منها .

[قوله : « فَالْأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا »] .

(النفس) و (العين) يؤكد بهما ما يصح تأكيده[2] ، من الأسماء من مفرد أو تثنية أو جمع ، مذكر[3] أو مؤنث ، فيخالف فيه بين الضمائر ليدل على من هو له .

وتجمع في التثنية والجمع[4] ، أما في الجمع فواضح ، وأما في التثنية فلأنه مثنى أضيف // إلى مثنى ، فقياسه الجمع . ٨١

فلذلك تقول : زيد نفسه ، والزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، وهند نفسها ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن[5] .

فـ (أنفسهما) متفق لِلْمُذَكَرَيْنِ والمُؤَنَثَيْنِ من حيث إن لفظ الجمع فيهما واحد ، ولفظ المضمر فيهما واحد .

---

(١) في اللسان : (أبصع) كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي ، تقول : أخذت حقي أجمع أبصع . والأنثى : جمعاء بصعاء وجاء القوم أجمعون أبصعون ، ورأيت النسوة جمع بصع ، وهو توكيد مرتب لا يقدم على (أجمع) : قال ابن سيده : و (أبصع) نعت تابع لـ (أكتع) ، وإنما جاؤا بأبصع وأكتع وأبتع اتباعا لـ (أجمع) لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أجمع) إلى إعادة بعضها ، وهو العين ، تحاميا من الإطالة بتكرير الحروف كلها ... » ا هـ .
اللسان (بصع) وينظر : (بتع ، كتع)

(٢) في ط : (توكيده) .

(٣) في ب : (ومذكر) وفي جـ ، ط : (أو مذكر) .

(٤) في أ : (وفي الجمع) .

(٥) ينظر ما ذكره المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٨ .
قال الرضي ١ / ٣٣٤ : « ... وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكي ابن كيسان عن بعض العرب ، والأول أولى لأن نحو (قلوبكما) أولى من : (قلباكما) كما يجيء في باب المثنى » اهـ .

وَالثَّانِي لِلْمُثَنَّى . كِلاَهُمَا ، كِلْتَاهُمَا[1] وَالْبَاقِي لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ فِي : كُلِّهِ ، وَكُلِّهَا ، وَكُلِّهِم ، وَكُلِّهِنَّ . وَالصِّيَغُ فِي الْبَوَاقِي : أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمَعُ .....

[قوله : « وَالثَّاني لِلْمُثَنَّى : كِلاَهُمَا ، وَكِلْتَاهُمَا »] .

الثاني – وهو كِلاَ – لا يؤكد به[2] إلا المثنى ، فيخالف في ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب ، تقول : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما .

قوله : « وَالْبَاقِي[3] لِغَيْرِ الْمُثَنَّى ..... » .

من مفرد أو جمع ، من[4] مذكر أو مؤنث ، فيخالف[5] بين ضمائرها في (كل) فتقول) : اشتراني كلي ، واشترانا كلنا ، واشتراك كلك ، وكلك ، وكلكم ، وكلهن . واشتراه كله ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن .

وسقط المثنى لأنهم لم يستعملوه فيه[6] استغناء بـ (كِلاَ) .

ويخالف بين الصيغ في البواقي ، وهي : أجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع ، فيقال : للمفرد المذكر : أجمع ، وللمؤنث : جمعاء ، وللجمع المذكر : أجمعون ، وللجمع المؤنث : جُمَعُ ، إلى آخره[7] – ولا يقال للمثنى استغناء[8] بـ (كِلاَ)[9] .

---

(١) (كلاهما) و (كلتاهما) ساقطة من بعض نسخ المتن .
(٢) في ط : (وأما كلا فلا يؤكد به) .
(٣) في ط : (والبواقي) .
(٤) (من) ساقطة من ج .
(٥) في ب ، ط : (ويخالف) .
(٦) في ب ، ج : (فيها) .
(٧) سقط من ط : (إلى آخره) .
(٨) زاد في ط : (عنه) .
(٩) أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر : أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان .
ولمثنى المؤنث : جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان ، بتعاوان ، وهو غير مسموع .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٤ .

وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ (كُلٍّ وَ (أَجْمَعَ) إِلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِساً أَوْ حُكْماً نَحْوُ : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ ، بِخِلاَفِ : جَاءَ[1] زَيْدٌ كُلَّهُ ....

قوله : « وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ (كُلٍّ) وَ (أَجْمَعَ) إِلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِساً أَوْ حُكْماً »[2] .

لأن (كُلاًّ) و (أجمع) وضعهما في التأكيد[3] ليفيد الشمول والإحاطة ، فقصدوا أن لا يستعملوهما[4] إلا في المحل الذي يستفاد منهما[5] ذلك المعنى[6] ، فإذا كان المؤكد ذا أجزاء لا يصح افتراقها حسا أو حكما لم يستفد منهما[7] ذلك المعنى كقولك : جاء زيد ، أو : سافر زيد[8] ، ونحو ذلك ، لأنك لو قلت : أجمع ، لم يستفد من قولك : جاء زيد .

فأما إذا قلت : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ونحوه ظهرت فائدتهما باعتبار إفادتهما[9] الشمول ، إذ لو اقتصرت دونهما[10] لجاز أن يكون الإكرام لبعض القوم ، والشراء لبعض العبد ، على طريق التجوز .

فتبينت الفائدة بمجيئهما[11] ، بخلاف : جاء زيد كله[12] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (جاءني) .
(٢) سقط من ج : (حسا أو حكما) .
(٣) في ب ، ج : (للتأكيد) .
(٤) في ب ، ج : (يستعملوها) .
(٥) في ب ، ج : (منها) وهو خطأ لأن المقصود (كل وأجمع) .
(٦) سقط من ط : (المعنى) .
(٧) في ب ، ج : (منها) .
(٨) سقط من ط : (زيد) .
(٩) في ج ، ط : (ظهرت فائدتها باعتبار إفادتها) وما أثبته أوجه .
(١٠) في ج ، ط : (ودنها) .
(١١) في ج : (لمجيئها) .
(١٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٠ :

كل لذي الأجزاء التي تفترق بالحس أو بالحكم حتي يتسق
فقام زيد كله ممتنع خلاف : بيع العبد كل أجمع

... لا يأكد بـ (كل) وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما كقولك : جاء القوم كلهم ، واشتريت العبد كله .... » .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٥ – المفصل ص ١١٣ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ .

وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِـ (النَّفْسِ) وَ (العَيْنِ) أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ .....

قوله : « وَإِذَا أُكِّدَ المُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ .... إلى آخره » .

فقوله : المضمر ، احتراز من[1] الظاهر .

وقوله : المرفوع ، احتراز من المضمر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة .

وقوله : المتصل ، احتراز من المضمر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة[2] .

وقوله : بـ (النفس) و (العين)[3] ، احتراز من تأكيد[4] المضمر المرفوع المتصل بغير (النفس) و (العين) فإنه يؤكد من غير شريطة[5] .

وإنما اختص ما ذكرناه[6] بتأكيده ، بالمضمر[7] المنفصل أولا – مثل : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ ، وضربتكما أنتما أنفسكما ، وشبهه – لأن المرفوع المتصل منزل[8] منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ، لأن (النفس) تستعمل غير تأكيد فيقال : قتل نفسه ، وفي نفسه ، وفي نفسك ، ولا يقال : قتلت كلهم[9] ، ولا : في كلهم[10] .

نعم .. قد استعمل مبتدأ لا غير لما كان العامل فيه غير لفظي ، فقصدوا أن يؤكدوا أولا بضمير يكون[11] بمعنى الأول مستقل ، ثم يجروا هذا المستقل عليه .

---

(١) في ب : (عن) .
(٢) سقطت هذه العبارة من ج .
(٣) في أ : (بالعين والنفس) .
(٤) (من تأكيد) في هامش أ .
(٥) في سيبويه ١ / ١٢٥ : « ... وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم ، كأنك قلت : افعلوا أنتم أنفسكم ، فإن قلت : رويدكم أنفسكم ، رفعت ، وفيها قبح لأن قولك (افعلوا أنفسكم) فيها قبح ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم ، حسن الكلام . وتقول : رويدكم أجمعون ، ورويدكم أنتم أجمعون ، كل حسن لأنه يحسن في المضمر الذي له علامة ، ألا ترى أنك تقول : قوموا أجمعون ، وقوموا أنتم أجمعون !! » ا هـ . وينظر سيبويه أيضا ١ / ١٤٠ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٢١ ، ٢١١ ، ٢١٢ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٢ . وشرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ .
(٦) في ب : (ما ذكرنا) ، وفي ج : (ما ذكرنا) .
(٧) في ب ، ط : (بالضمير) .
(٨) في ب ، ط : (متنزل) .
(٩) في ب : (كلكم).
(١٠) في ب : (وكلهم) بإسقاط (في) وهو سهو.
(١١) (يكون) زيادة من ط .

وَ (أَكْتَعُ) وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لِـ (أَجْمَعَ) فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ .

---

٨٢ وأما // ما سوى ذلك فمفقود فيه[١] العلة المذكورة ، لأن المضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال . والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه . و (النفس) و (العين) ليستا كغيرهما في استقلالهما ،فلم يجريا على غير المستقل ، وغيرهما غير[٢] مستقل[٣] ، فجريا على المستقل وغير المستقل[٤] .

قوله : « وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ[٥] أَتْبَاعٌ لِـ (أَجْمَعَ) ..... » .

يريد أن (أجمع) يكون سابقا عليها ، وتكون هي – إذا جاءت – تبعًا له ، فلا تتقدم عليه ، ولا تجيء دونه .

أما كونها لا تتقدم عليه فلأنه أدل منها على المعنى المقصود ، فكان بالتقديم أجدر[٦] .

---

(١) في ب ، ط : (منه) . (٢) (غير) ساقطة من ب .

(٣) في ج ، ط : (مستقلين) وما أثبته أوجه .

(٤) هذا معنى قوله في شرح الوافية ٢ / ٣٢٢ : « ... وغير (النفس) و (العين) يؤكد به من غير شريطة كقولك : جاؤا كلهم ، وخرجوا أجمعون .

وإنما خص (النفس) و (العين) – فيما ذكر – بذلك لأنهما يستعملان مستقلين كقولك : عرفت ما في نفسك ، وشبهه » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٣٥٩ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٣ ، ٤٤ – الكافي ٢ / ٨٥٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٥) أي : أبصع وأبتع .

(٦) قال ابن مالك : (شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٠ ، ٤٥١) : « .. ولا يجاء بـ (أكتع) وأخواته غالبا إلا بعد (أجمع) وأخواته على هذا الترتيب ، وشذ قولهم بعضهم : أجمع أبصع ، وإنما حق (أبصع) أن يجيء بعد (أكتع) ... وقد أجاز ابن كيسان للمؤكد بـ (أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أن يقدم ما شاء من البواقي » ا هـ .

وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم (أكتع) على (أجمع) » ا هـ . شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٦ – ابن كيسان النحوي ص ١٩٣ ، ١٩٤ – المفصل ص ١١٤ .

.....

وأما كونها لا تذكر دونه فلقوة دلالته على الجمعية[1] ، فكان أقعد لذلك .

وقد جاء ذكرها دونه ، وهو ضعيفة لقلته[2] .

وأما تقدم بعضها على بعض فالظاهر - : أكتع أبتع أبصع - أولى[3] .

* * *

(١) في ب : (فلفوات معنى الجمعية) .

(٢) قال الرضي : « ... والقول الرابع : جواز حذف (أجمع) مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسمع : جاءني القوم أكتعون » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .

وقال ابن مالك : « ... وقد أكد بـ (أكتع وأكتعين) غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا ا هـ

شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥١ .

وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٤٠) : « ... فإن لم تأت أجمع لم تأت بما بعده » ا هـ .

وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان أيضا الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع » ا هـ .

شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .

(٣) قال الرضي : « ... فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم - جعلوا النهاية (أبصع) ومتصرفاته ، ولم يذكروا (أبتع) ومتصرفاته .

قال : وهذا يدل على قلته .

والبغدادية جعلوا النهاية (أبتع) وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع ، وكذا ذكر الجزولي والزمخشري - قدم (أبتع على (أبصع) - وتبعه المصنف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .

وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٥٦ ، المفصل ص ١١٤ .

الْبَـــــــدَلُ

الْبَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ ، وَالْبَعْضِ وَالإِشْتِمَالِ ، وَالْغَلَطِ .....

قوله[1] : « وَالْبَدَلُ[2] تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ »[3] .

فقوله : تابع ، يشمل[4] التوابع كلها[5] .

وقوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع ، يخرج التوابع كلها إلا المعطوف .

وقوله[6] : دونه ، يخرج المعطوف لأنه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصوداً دون المتبوع ، بخلاف البدل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه .

فإذا قلت : اشتريت الجارية نصفَها ، فالمُشْتَري (النصف) .

وإذا قلت : جاء زيد وعمرو ، فالمجيء منسوب إلى التابع والمتبوع معا .

وهو ينقسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه إلى أربعة أقسام :

بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ،

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، جـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف النحاة في العامل في البدل ماهو ؟ فمذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، واستدلوا بالقياس والسماع ، أما السماع فنحو قوله تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾ ، وأما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا .

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني .

شرح الرضي بتصرف ١ / ٣٠٠ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٤١١ – الرماني النحوي ص ٢٨٢ – الإيضاح للفارسي ص ٢٨٤ – سيبويه ١ / ٧٦ – المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣٩٩ – المفصل ص ١٢١ .

(٣) (دونه) ساقطة من ط .

(٤) في أ ، ب : (يضم) ، وفي ط : (يجمع) ، وما أثبته أوجه .

(٥) سقط من ب ، جـ : (التوابع كلها) . (٦) في جـ : (فقوله) .

فَالْأَوَّلُ مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي جُزْؤُهُ ، وَالثَّالِثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا ، وَالرَّابِعُ أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بِغَيْرِهِ .....

وذلك لأنه لا يخلو[1] إما أن يكون مدلوله مدلول الأول[2] ، أولا ، فالأول بدل الكل من الكل[3] . والثاني إما أن يكون بعضا للأول ، أولا ، فالأول بدل البعض من الكل[3] .

والثاني إما أن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير البعضية والكلية ، أولا ، فالأول بدل الاشتمال[4] ، والثاني بدل الغلط .

والغلط وإن كان مما لا ثبوت له لكنه ذكر ها هنا لأنه الذي يقال بعد الغلط لا أنه غلط ، وأضيف إلى الغلط لأنه كان سببا للإتيان به ، ألا ترى أنك إذا أردت أن تقول (اشتريت ثوبا) فسبقك لسانك إلى أن قلت : (حمارا) ثم تبينته[5] كان سببا لأن تقول : ثوبا[6] .

فالغلط في ذكر المبدل منه[7] – على خلاف ما هو عليه – هو[8] الذي أوجب ذكر البدل ، فسمي بدل الغلط لذلك . وأما غيره في التسمية فواضح .

---

(١) في نسخ الشرح : (يخلوا) بألف بعد الواو ، وهو سهو .

(٢) أي : أنهما يطلقان على ذات وحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر . ولذا قال الرضي معلقا على هذ الحد : « ... فيه تسامح ، إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيدا ، و (أخوك) يدل على أخوة المخاطب و لم يكن يدل عليها (زيد) » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٩ .

(٣) (من الكل) ساقطة من جـ .

(٤) مثل له الفارسي بقوله : « ... وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله عز وجل ﴿ قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود ﴾ ، فالأخدود مشتمل على النار » ا هـ .
الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ .

(٥) في جـ : (تتنبه) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ – وذكر ابن السراج : (أنه لا يقع في قرآن ولا شعر) . الأصول ٢ / ٤٨ .

(٧) (منه) ساقطة من ط .

(٨) في ط : (وهو) .

.....

وإنما وقع لبعض النحويين اختلاف في بدل الاشتمال[1] ، هل الثاني مشتمل على الأول أو الأول مشتمل على الثاني ؟ .

فإن أريد بـ (الاشتمال) : التعلق ، فالثاني متعلق بالأول .

وإن أريد بـ (الاشتمال) : الدخول ، فالثاني داخل[2] في الأول ، فإن (حُسْنَ الدار) داخل في (الدار) إذا قلت : أعجبتني[3] الدار حُسْنُها ، ونحوه .

وإن أريد بـ (الاشتمال) : الملابسة ، فكل واحد منهما ملابس للآخر ، فإن (زيدا) ملابس (علمه) ، و (علمه) ملابس له[4] .

---

(١) قال الرضي ١ / ٣٣٩ : « ... وإنما قيل لهذا بدل الاشتمال ، قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوع على التابع ، لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقي النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر ثان منتظرة ، فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول مبينا له .

وقال المبرد – والقولان متقاربان – سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه إلى البدل ليفيد ويتم » ا هـ .

يشير بهذا إلى قول المبرد (المقتضب ١ / ١٦٥ ، ١٦٧) : « ومثل ذلك قول الأعشى ينشد كما أصف لك :

لقد كان في حول ثواء ثوبته تقضي لبانات ويسأم سائم

أراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على (الحول) وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله بدلا » ا هـ . وينظر المقتضب أيضا ٤ / ٢٩٧ .

وهذا القول ذهب إليه ابن السراج في أصوله ٢ / ٤٧ ، ٤٨ ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ . ونسب إليه في الحجة غير ذلك . هامش التسهيل ص ١٧٣ . وقال ابن مالك : « المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول خلافا لمن جعله الثاني أو العامل » ا هـ . التسهيل ص ١٧٣ .

لكنه صرح في شرح الكافية الشافية بأن الثاني مشتمل على الأول اشتمالا مصححا للبدلية . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٠ – وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٠ – التوضيح لابن هشام ٣ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) سقط من ب : (داخل) .

(٣) في ب : (أعجبني) .

(٤) أي في نحو : (أعجبني زيد علمه) .

٨٣ // قوله : « وَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ ، وَنَكِرَتَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ » .

يعني[١] بقوله : (ويكونان) : البدل والمبدل منه ، وتمثيلهما واضح ، فتصير ست[٢] عشرة صورة . فالأول : زيد أخوك ، والثاني : زيد رأسه . والثالث : زيد علمه . والرابع : زيد الحمار[٣] . والخامس : رجل غلام لك[٤] . والسادس : رجل يَدٌ له . والسابع : رجل عِلْمٌ له . والثامن : رجل حمار[٥] .

ومن التاسع إلى السادس عشر : تأخذ الأول من الأربعة الأُوَل مع الثاني من[٦] الأربعة الثواني . والأوَّل من الأربعة الثواني مع الثاني من[٧] الأربعة الأُوَل ، فتقول : زيد غلام لك[٨] ، وزيد يد له[٩] ... إلى آخره[١٠] .

---

(١) (يعني) ساقطة من ط . (٢) في أ : (ستة) بالتأنيث وهو خطأ .

(٣) هذه أربعة أمثلة لما كان البدل والمبدل منه معرفتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتمال ، والرابع بدل الغلط .

(٤) سقط من جـ : (غلام لك) .

(٥) هذه أربعة أمثلة لما كان البدل والمبدل منه نكرتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل من البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتمال ، والرابع بدل الغلط .

(٦) (الثاني من) ساقطة من ب ، جـ ، وفي ط : (الثواني) .

(٧) (الثاني من) ساقطة من ب ، جـ .

(٨) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل .

(٩) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل البعض من الكل .

ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الاشتمال : زيد علم له .

ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الغلط : زيد حمار .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الكل من الكل : رجل أخوك .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل البعض من الكل : رجل رأسه .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الاشتمال : رجل علمه .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الغلط : رجل الحمار .

(١٠) في جـ ض (إلى آخرها) .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ . شرح الرضي ١ / ٣٤٠ .

وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ .
وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ ، وَمُضْمَرَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ .....

قوله : « وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[1] . كأنهم كرهوا أن يكون المقصود بالنبة ناقصا في الدلالة عن غير المقصود ومن كل درجة ، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص[2] .

قوله : « وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ »[3] .

وهذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والإظهار[4] وليس من بقية ذلك التقسيم لأنه لا يستقيم أن يكونا نكرتين أو مختلفين وهما مضمران !! .

فإذا عرفت امتناع دخولهما فيه[5] علمت أنه تقسيم آخر ، وه بهذا الاعتبار أيضا ست عشرة[6] مسألة .

---

(١) قال الله تعالى : ﴿ كلا لأن لم ينته لنسفعاً بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الآيتان ١٥ ، ١٦ / العلق .
قال الفراء : « وقوله عز وجل : ﴿ لنسفعاً بالناصية * ناصية ﴾ على التكرير كما قال : ﴿ إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير ، والنكرة على المعرفة ومن نصب (ناصية) جعله فعلا للمعرفة وهي جائزة في القراءة » ا هـ . معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .
وقال المبرد : « ... وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فأبدلت النكرة من المعرفة كما قال عز وجل : ﴿ بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة ﴾ » ا هـ . المقتضب ٣ / ٢٧١ .
وينظر : الكشاف ٤ / ٢٧٢ – البيان ٢ / ٥٢٣ – التبيان ٢ / ١٢٩٥ – مجمع البيان ١٠ / ٥١٣ – مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٢٩ ، ٨٢٩ – البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ – البرهان ٢ / ٤٥٦ .

(٢) قال الرضي : « قال أبو علي في الحجة – وهو الحق – : يجوز تركه ، أي : ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى : ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ – إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادي بل كان مثل (حطم) و (ختع) من الطي لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوي بالتقديس ... فإن لم تفد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز لأنه يكون إبهاما بعد التفسير نحو : يزيد رجل » ا هـ . الرضي ١ / ٣٤٠ .

(٣) سقط من ب : (ومختلفين) .
(٤) في أ : (الإطمار) وهو تحريف .
(٥) في أ : جـ : (فيها) وما أثبته أوجه .
(٦) في جـ : (ستة عشر) وهو خطأ .

وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إلاَّ مِنْ الْغَائِبِ مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ زَيْداً .....

فالأول كقولك[1] : زيد أخوك ... إلى آخر[2] الأربعة الأول[3] .

والخامس كقولك : زيدا ضربته إياه[4] . والسادس : يد زيد قطعته إياها[5] . والسابع كقولك : جهل الزيدين كرهتهما إياه[6] . والثامن كقولك – بعد تقدم ذكره الحمار – : الزيدين كرهتهما إياه[7] .

ومن التاسع إلى السادس عشر على ما ذكر من التاسع إلى السادس عشر في القسمة الأولى[8] .

قوله[9] : « وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إلاَّ مَنْ الْغَائِبِ » . لأنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى أن يكون المقصود بالنسبة أقل دلالة من غير المقصود ، لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص من الظاهر ، فلم يقولوا : ضربتني أخاك ، ولا : ضربتك زيدا ، لذلك .

وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال أن يتوهم غيره ، فجوزوا : ضربته زيدا ، ولم يجوزوا : ضربتك زيدا[10] .

---

(١) سقط من ج : (كقولك) .

(٢) في أ : (إلى آخره) .

(٣) ذكر مثالا لإبدال الظاهر من الظاهر بدل الكل من الكل ، والثلاثة الباقية هي : زيد رأسه ، وزيد علمه ، وزيد حمار .

(٤) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الكل من الكل .

(٥) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل البعض من الكل .

(٦) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الاشتمال .

(٧) مثال لإبدال المضمر من المضمر الغلط ، وقد سقط هذا المثال من ج .

(٨) أي : يأخذ الأول من الأربعة الأول من الثاني من الأربعة الثواني . ويأخذ الأول من الأربعة الثواني مع الثاني من الأربعة الأول .

(٩) في ج : (قال) .

(١٠) ينظر سيبويه ١ / ٧٨ ، ٨٠ – المقتضب ٤ / ٢٩٦ – أصول النحو لابن السراج ٢ / ٥٢ .

.....

وأما غير بدل الكل فيجوز[1] أن يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع ، لأن ما سواه من الأبدال ليس مدلول الثاني فيه[2] هو مدلول الأول فيقال : إن الأول أقوى دلالة ، فيمتنع من حيث إن غير المقصود لا يكون أقوى من المقصود ، لأنه مغاير له ، لأن (البعض) ليس (الكل) . وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه .

وبدل الغلط أظهر ، فلذلك جاز أن تقول : اشتريتك نصفك ، واشتريتني نصفي[3] ، وأعجبتني علمك ، وأعجبتك[4] علمي ، وضربتك الحمار ، وضربتني الحمار[5] .

ومنه قوله[6] :

[٢١] ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ (حلمي) بدل من الضمير المفعول في (ألفيتني) ، وهو بدل الاشتمال .

---

(١) في ب : (فجوزوا) .

(٢) (فيه) : زيادة من ط .

(٣) في ط : (اشتريتني نصفي واشتريتك نصفك) .

(٤) في ب ، جـ : (وأعجبك) وما أثبته أوجه .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ : « ... لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا أن يكون غائبا كقولهم : صرفت وجوهها أولها ، لأنه إذا لم يكن غائبا كان في نهاية الوضوح ، فيصير لغير المقصود على المقصود مزية كقولك : أعجبتني زيد وضربتك زيدا ، فلا يحسن ذلك ، وإذا كان غائبا لم يكن في الوضوح كالمتكلم والمخاطب للاحتمال ، فحسن لذلك .

وقوله : (بدل الكل) احتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ، فلا يكون لغير المقصود مزية كقولك : ضربتك وجهك ، ومدحتك علمك » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٦) في ب ، جـ : (قول الشاعر) . نسبه سيبويه ١ / ٧٨ لرجل من بجيله أو خثعم ، وتبعه الفارقي في الإفصاح ص ٢٨٦ . ونسبه الباقون إلى عدي بن زيد ، وهو الصواب .

٢١= البيت من الوافر ، وهو في ديوان عدي بن زيد العبادي ص ٣٥٠ . وسيبويه ١ / ٧٨ =

.....

.....

* * *

= – معاني الفراء ٢ / ٧٣ ، ٤٢٤ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٢ – الإفصاح للفارقي ص ٢٨٦ – ابن السيرافي ١ / ٨٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، ٧٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٢ – شرح الرضي ١ / ٣٤١ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥١ مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٨٣ – لباب الإعراب ص ٤٨١ – الأعلم على سيبويه ١ / ٧٨ – الهمع ٢ / ١٧٢ – خزانة الأدب ٢ / ٣٦٨ – العيني ٤ / ١٩٢ – الدرر ٢ / ١٦٥ .

قال الفارقي ص ٢٨٦ من الإفصاح – في توجيه إعرابه – : « إنه نصب (مضاعا) على أنه مفعول ثاني لـ (ألفيت) ، وذلك أنه جعل (حلمي) بدلا من النون والياء التي هي ضمير نفسه ، فكأنه قال : (وما ألفيت حلمي مضاعا) وهو بدل الاشتمال لأن الفعل دال عليه ، ألا ترى أنه لا يشتمل عليه إلا وقد اشتمل على حلمه ، فهو مثل قولك : (سلب زيد عقله) ، و (ضربت عمرا بطنه) ، أي : سلب عقل زيد وضربت بطن عمرو . و(مضاعا) مفعول ثاني لـ (لفيت) » ا هـ .

وقال الأعلم : – في معنى البيت : « ... يخاطب عاذلته على إتلاف ماله ، فيقول : ذريني من عذلك فإني لا أطيع أمرك ، فالحلم وصحة التمييز يأمرونني إتلافه في اكتساب الحمد ولا أضيع » ا هـ .

الأعلم على سيبويه ١ / ٧٨ .

عَطْــفُ الْبَيَـــانِ

عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ مِثْلُ : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ .

// قوله[1] : « عَطْفُ الْبَيَانِ[2] تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ مِثْلُ : ٨٤
[٢٢] أَقْسِمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ .....

فقوله : غير صفة ، يخرج الصفة .

وقوله : يوضح متبوعه ، يخرج البواقي إذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في المبين على الوجه الذي سبق ذكره في باب النعت . ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٢٤ .

(٣) لم يثبت هذا البيت في نسخ الشرح ، وهو في المتن .

٢٢= البيت من الرجز ، والمشهور أنه لأعرابي ، قال البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٥٢ : هو عبد الله بن كيسبة النهدي . وقال ابن يعيش هو رؤبة بن العجاج .

قال البغدادي : « وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة و لم يعده أحد من التابعين فضلا عن المخضرمين » ا هـ . الخزانة ٢ / ٣٥٢ وبعد الشاهد :

ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر

والبيت في المفصل ص ١٢٢ – المخصص ١ / ١١٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٣ – شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ – شرح الرضي ١ / ٣٤٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٩ – معاهد التنصيص ١ / ٩٤ – لباب الإعراب ص ٤٨٢ – الكافي ٢ / ٨٨٥ . مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٥ – التوضيح ١ / ١٢٨ – شرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ – شذور الذهب ص ٤٣٥ – شواهد العيني ١ / ٣٩٢ – خزانة الأدب ٢ / ٣٥١ – الأشموني ١ / ١٢٩ – التصريح ١ / ١٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٣ – اللسان (فجر) . والشاهد في البيت قوله : (أبو حفص عمر) حيث جاء قوله (عمر) بعد قوله (أبو حفص) – وهي كنية أمير المؤمنين – على سبيل عطف البيان . وقصة الشاهد بإيجاز : أن الشاعر أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :

يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقباء فاحملني . فقال : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق الأعرابي فحل ناقته ثم استقبل البطحاء يمشي خلف ناقته وهو يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
حقا ولا أجهدها طول السفر والله لو أبصرت لضوي يا عمر
وما بها عمرك من سوء الأثر عددتني كابن سبيل قد حصر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

ينظر هامش المفصل ص ١٢٢ .

.....

واشتراط بعضهم[1] (أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه)[2] غير لازم فإنه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك ، وإنما جاء موضحا ، وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وإن كان الأول أوضح من الثاني لو افترقا ، ألا ترى أنه لو كان جماعة كل واحد منهم[3] يكنى (أبا محمد) ، وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن)[4] ، والآخر (عبد الرحيم)[5] ، فإذا قلت : جاءني أبو محمد عبد الله[6] ، أوضحت ما كان محتملا وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد !! .

---

(١) سقط من ب : (بعضهم) .

(٢) هذا قول كل من عبد القاهر الجرجاني والزمخشري .
قال عبد القاهر (الجمل ص ٣٢ ، ٣٣) : « وعطف البيان هو الاسم الذي كون الشيء به أعرف فيبين به غيره كقولك : مررت بأخيك زيد ، بينت (الأخ) بزيد ، وبزيد أبي عبد الله ، إذا كان معروفا بكنيته ، وبأبي عبد الله زيد ، إذا كان معروفا بالاسم » ا هـ .

وقال الزمخشري (المفصل ص ١٢٢ ، ١٢٣) : « عطف البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ... فهو كما ترى جار مجري الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها » ا هـ .

هذا .. وقد تابع ابن مالك المصنف في رد هذا القول – بعد أن ذكره معزيا إلى الجرجاني والزمخشري – وعلل لذلك بقوله : « ... وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان ، وقد جعل سيبويه (ذا الجمة) – من : يا هذا ذا الجمة – عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه ، فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري في ذلك مخالف لمذهب سيبويه » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٦ – المقتضب ٤ / ٢٢٠ – أصول ابن السراج ٢ / ٤٥ ، ٤٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٨١ – اللمع ص ١٧٧ – شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ ، ٧٢ – شرح الرضي ١ / ٣٣٧ – وفيه أن الرضي لا يرى أن هناك فرقا بين عطف البيان وبدل الكل من الكل – الهمع ٢ / ١٢١ .

(٣) سقط من أ ، ب : (منهم) .

(٤) سقط من ج : (والآخر عبد الرحمن) . (٥) في ط : (عبد الكريم) .

(٦) في أ : (عبد الله أبو محمد) ولا يستقيم المعنى المقصود .

قوله[1] : « وَفصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظاً فِي مِثْلُ : :

[٢٣] أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوُعَا »[2]

يعني أنك لو جعلت قوله : (بشر) بدلا من (البكري) لكان (التارك) – في التقدير – داخلا على (بشر) لأنه المقصود بالنسبة ، وإذ كان مقصودا بالنسبة كان تقدير العامل له أولى .

أو[3] لأن البدل في حكم تكرير العامل ، فكما لا يجوز (التارك بشرا) ، مصرحا به ، فكذلك لا يجوز مقدرا[4] .

---

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) لم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .

٢٣= البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، شاعر إسلامي . والشاهد في سيبويه ١ / ٩٣ – شواهد ابن السيرافي ١ / ٧٥ – الإفصاح للفارقي ص ١٦١ – الأعلم ١ / ٩٣ – المفصل ص ١٢٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ٧٢ – ٧٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ – العمدة ٥٥٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٨ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ – التوضيح ٣ / ٣٥١ – المقرب ١ / ٢٤٨ – شذور الذهب ص ٤٣٦ – قطر الندى ص ٢٩٩ – الكافي ٢ / ٨٨٧ – لباب الإعراب ص ٤٨٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٤ – شواهد العيني ٤ / ١٢١ – الأشموني ٣ / ٨٧ – الهمع ٢ / ١٢٢ – المطالع السعيدة ٢ / ٢١٩ – خزانة الأدب ٢ / ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، التصريح ٢ / ١٣٣ . الهادية للأردبيلي ص ١٧٢ . والشاهد فيه أوضحه المصنف .

و (بشر) هو : بشر بن عمرو بن مرثد من بكر وائل ، قتله رجل من بني أسد ففخر المرار بقتله .

(٣) سقط من ط : (أو) .

(٤) ذكر الزمخشري هذين الوجهين بقوله : « ... لأن (بشرا) لو جعل بدلا من (البكري) – والبدل في حكم تكرير العامل – لكان (التارك) في التقدير داخلا على (بشر) .
والثاني أن الأول ها هنا ما يعتمد بالحديث ، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك إذ هو – كما ذكرت – المعتمد بالحديث والأول كالبساط له » ا هـ . المفصل ص ١٢٣ .
وينظر : سيبويه ١ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٣٤٣ .

.....

وهذا كله إنما يجرى على قول من يقول : إن (الضارب زيد) غير جائز[1]

وقوله : (في مثل) إشارة إلى أنه قد يقع[2] في غير[3] هذا الباب كقولك يا غلام زيد ، وزيدا ، لأنه لو جعل بدلاً لم يكن بد من أن يكون[4] له حكم الاستقلال لأنه المقصود بالنسبة في المعنى ، فكان بحكم المنادى أولى[5] .

وإذا جعل عطف بيان كان المقصود هو الأول المبني[6] ، فجرى كما تجري الصفات في جواز الأمرين .

* * *

(١) أوضح المصنف هذا بقوله في باب الإضافة : « ... وامتنع : الضارب زيد ، خلافا للفراء » . ينظر ص ٥٩٧ مع الهامش رقم (١) ص ٥٩٨ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٨١ ، ٣٤٣ .
قال : « ... والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناء على أنه بدل ، والبدل يجب جواز قيامه مقام المبتوع » ا هـ . الرضي ١ / ٣٤٣ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٤٤٤ ، ١٤٧ .

(٢) في أ : (وقع) .

(٣) في جـ : (من غير) .

(٤) سقط من أ : (أن يكون) .

(٥) ضابط هذه المسألة : أن يكون التابع مفردا معربا ، والمتبوع منادى ، كما مثل له المصنف بنحو : يا غلام زيد . ومثل له الرضي بنحو : يا أخانا الحارث .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٤٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ .

(٦) سقط من جـ ، ط : (المبني) .

الْمَبْنِـــي مِـنَ الْأَسْمـــاءِ

الْمَبْنِي مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ لاَ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لِاخْتِلاَفِ الْعَوامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[1] .....

قوله[2] : « الْمَبْنِي »[3] هذا آخر الكلام في القسم[4] المعرب ، لأنه قَسَّمَ الاسم أولا فقال : (وهو معرب ومبني)[5] ، فلما كمل القسم الأول – وهو المعرب[6] – شرع في القسم الآخر – وهو المبني – فقال : « هُوَ مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ » .

فقوله ما ناسب مبني الأصل[7] ، تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيًا بالأصالة وإن وجد فيه سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي[8] .

وقوله : أو وقع غير مركب ، تنبيه على أنه قد يبني الاسم لفقدان سبب الإعراب – وهو التركيب الإسنادي – فإذا[9] وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه[10] .

---

(١) قوله : (وحكمه أن لا يختلف آخره ...) ساقطة من بعض نسخ المتن ، ولم تثبت أيضا في نسخ الشرح جميعها ، وكذا لم يثبتها الرضي في شرحه .

والذي حملني على إثباتها ثلاثة أشياء ، أولها : أنها ثبتت في بعض الشروح الأخرى كشرح التبريزي ورقة ٢٩٥ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٢٩ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢ /٢ ، وقال بعد إثباتها : (كذا في المقرؤة) ، أي : على ابن الحاجب .

ثانيها : أنه ثبت معناها في شرح الوافية ٢ / ٣٣٥ بقوله : « ... إن المبني لا يختلف آخره لاختلاف العامل » ا هـ .

ثالثها : أنه بعد أن حد المعرب – في بابه ص ٢٣٤ من هذا الشرح – ذكر حكمه بقوله : « وحكمه أن يختلف آخره ... » ، فكذلك المبني .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٣) زاد في أ ، ب : (ما ناسب مبني الأصل) ويلزم التكرار .

(٤) في ب ، حـ : (الاسم) . (٥) ينظر : ص ٢٣٤ . (٦) في ب ، ط : (فلما كمل المعرب) .

(٧) سقطت هذه العبارة من جـ . (٨) سقط من ب ، جـ ، ط : (الإسنادي) .

(٩) في ط : (فإنه إذا) .

(١٠) مذهب المصنف أن المبني يكون لأحد أمرين ، إما مشابهته لمبني الأصل من الحروف أو الفعل =

وليست (أو) هذه[1] بالتي يفسد الحد بها لأن المراد – ها هنا – ما كان على أحد هذين الوصفين ، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك .

ولم يقل في حده : (ما لا يختلف آخره)[2] لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على[3] ، فلا يستقيم أن يجعل[4] حدًا له[5] ، فيؤدي إلى الدور كما ذُكِرَ في الإعراب[6] .

قوله : « وَأَلْقَابِهِ : ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ » .

يعني أن الحركات الثلاث والإسكان تقع فيه كما تقع في المعرب .

= الماضي أو الأمر . وإما لوقوعه غير مركب ففقد موجب الإعراب كالأسماء المفردة ، والأعداد وحروف التهجي – خلافا للفارسي – كواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد وعمر وبكر . وينظر شرح الوافية ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ – شرح الرضي ٢ / ٢ .

(١) أي : التي في قوله : (ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب) .

(٢) هذا حد جمهور النحاة ، وقد خالفهم في ذلك المصنف على الوجه الذي سبق ذكره في حد الإعراب ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

قال الفارسي (الإيضاح ص ١٥) : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » ا هـ .

وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٨٩) : « البناء أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل » ا هـ . وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ – أصول ابن السراج ١ / ٤٧ – اللمع ص ٩٣ – المفصل ص ١٢٥ – المرتجل ص ٣٥ – الفصول لابن معط ص ١٥٤ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ١١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ . وحده الأخفش بقوله : « الأسماء التي ليست بتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها » ا هـ .

معاني القرآن ٤ / ب – منهج الأخفش ص ٢٤٠ .

وحده ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٥٧ بقوله : « ... وما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فهو بناء » ا هـ .

واكتفى في الألفية وشرح الكافية الشافية بحده بأنه ما أشبه الحرف .

ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٤٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ١١ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٩٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٧ .

(٣) في ط : (عن) . (٤) (أن يجعل) زيادة من ط .

(٥) في ب : (معرفا) ، وفي حـ ، ط : (فرعا) .

(٦) ينظر ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ مع الهامش رقم (٨) .

.....

٨٥ فالضم كقولهم : منذُ // وقبلُ وبعدُ[١] ، ويا زيدُ[٢] .

والفتح كقولهم[٣] : أينَ ، وكيفَ ، ولا رجلَ[٤] .

والكسر كقولهم : هؤلاءِ ، وأمسِ . والإسكان كقولهم : مَنْ ، وَكَمْ .

وجعلوا لها تسمية مخصوصة - كما جعلوا لحركات الإعراب وسكونه ألقابا مخصوصة[٥] - ليكون اللقب - إذا ذكر - منبئا عن[٦] أنهم أرادوا حركة أحد النوعين أو سكونه دون الآخر[٧] ، فإذا قال قائلهم : (رفع) علم أنها حركة إعراب ، وإذا قال : (ضم) علم أنها حركة بناء ، وكذلك (مرفوع) و (مضموم) إلى آخرها .

وهذا اصطلاح[٨] للبصريين المتقدمين والمتأخرين[٩] . وأما الكوفيون فيجيزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من القسمين[١٠] .

---

(١) سيذكره مفصلا في باب الظروف ص ٧٧٠ .

(٢) سبق ذكر علة بنائه في باب النداء ص ٤١٢ .

(٣) في ب ، جـ : (نحو قولهم) .

(٤) سبق ذكر علة بناه في اسم (لا) ص ٥٧٠ .

(٥) سقطت هذه العبارة من جـ . (٦) في ب ، حـ : (عن) .

(٧) في سيبويه ١ / ٢ ، ٣ : « هذا باب مجاري أواخر الكلم العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف .

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب . والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ... فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة .... » ا هـ .

(٨) في ط : (الاصطلاح) .

(٩) ينظر سيبويه ١ / ٢ ، ٣ - المقتضب ١ / ١٤٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦ ، ٤٧ - الإيضاح للفارسي ص ١١ ، ١٥ - اللمع لابن جني ص ٩٢ ، ٩٣ - معاني الأخفش ٤ / ب - المفصل ص ١٦ .

(١٠) ذكر الأستاذ عضيمة في (هامش المقتضب ١ / ١٤٢ ، ١٤٣) أن كلا من سيبويه والمبرد قد يطلق ألقاب كل قسم على الآخر ، وقد سجل لهما مواضع هذا الخلط في هامشه .

وَهِيَ : المُضْمِرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، وَالْمَوصُولاَتُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ ، وَالْمُرَكَّباتُ ، والْكِنَايَاتُ[1] ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ .

---

[2]وإنما بنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف في نحو : ضربت ، وضربك ، فأشبهت الحروف بذلك[3] ، ثم أجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها وإن كانت على[4] أكثر من حرفين نحو : نحن ، وأنتما ، وهما ، وإياي ، وإياه ، وإياك[5] ، إلى آخرها .

وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تتبين[6] به من قرينة[7] التكلم[8] والخطاب ، وتقدم الذكر في الغائب ، فأشبهت لذلك[9] الحروف .

* * *

---

(١) خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن ، فقد ورد هكذا : (... والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف) .

وكذا وقع في شرح الرضي ٢ / ٣ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٣٠ ، وشرح الأردبيلي ص ١٧٥ ، وما أثبته هو الوجه حتى يوافق ترتيب المصنف في الشرح حيث أورد كلا من هذه المبنيات في فصل مستقل بالترتيب الذي أثبته ، وكذا فعل في شرح الوافية ٢ / ٣٨٨ ؛ وقد حذا هذا الحذو التبريزي في شرحه ورقة ٢٩٦ .

(٢) زاد في أ ، ب ، ح : (قال) ولا ضرورة لمجيئها لعدم وجود متن .

(٣) (بذلك) زيادة من ب ، ح ، ط .

(٤) (على) زيادة من ط .

(٥) في ج ، ط : (إياك وإياه) .

(٦) في أ : (ما تبين) .

(٧) ذكر الرضي هذين الوجهين اللذين قال بهما المصنف وزاد وجها ثالثا وهو قوله : « ... وإما لعدم موجب الإعراب فيها ، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها – لاختلاف المعاني – عن الإعراب ، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص !! » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٣ .

(٨) في ط : (المتكلم) .

(٩) في ح : (بذلك) .

المُضْمَـــــرُ

المُضْمَرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً .

قوله[1] : « المُضْمَرُ مَا وَضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً »[2] .

يعني أن المضمر ما كان لأحد هذه الأشياء ، فلا يضر ذكر (أو) على ما تقدم تبينه[3] .

ولا يرد على ذلك قول المتكلم : زيد منطلق – وهو يعني نفسه أو مخاطبه أو غائبا تقدم ذكره[4] – لأن ذلك وإن صَحَّ فليس موضوعا ليدل على أنه متكلم ولا مخاطب لا غائب تقدم ذكره[5] ، بخلاف قولك : أنا ، وأنت ، وهو[6] ، فإنه موضوع لما ذكرناه من الدلالة[7] على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم الذكر .

أما المتكلم والمخاطب فواضح .

وأما الغائب المتقدم الذكر[8] فقد يتقدم الذكر لفظاً – تحقيقاً أو تقديراً – وقد يتقدم معنًى ، وقد يتقدم حكماً .

فالتقدم اللفظي تحقيقا[9] مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ . والتقديري مثل قولك : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، لأن (زيدا) وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا .

---

(١) (قوله) ساقطة من حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (أو غائب تقدم ذكره إلى آخره) .

(٣) يشير بهذا إلى قوله قبل : « وليس (أو) هذه بالتي يفسد الحد بها » . ينظر ص ٦٧٢ مع الهامش رقم (١).

(٤) قال الرضي ٢ / ٤ : « ... ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، إلا أن يقال : ما وضع لمتكلم به ، أو لمخاطب به ، أي : للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع ، والمخاطب به » ا هـ .
وينظر الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣١ .

(٥) سقط من جـ ما بين قوله : (تقدم ذكره) السابقة وهذه .

(٦) في أ : (أنا أنت هو) بدون واو . (٧) في ط : (لما ذكرنا للدلالة) .

(٨) في أ ، ب : (المتقدم ذكره) وكذا فيما يلي ، وما أثبته أوجه جريا على قاعدة الإضافة .

(٩) سقط من جـ ما بين قوله : (تحقيقا) السابقة وهذه .

والتقدم المعنوى كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا[1] هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى ﴾[2] ، فإن قوله (اعدلوا) لمَّا دل على (العدل) صار كأنه متقدم من حيث المعنى .

وقد يكون ذلك[3] من لفظه[4] ، وقد يكون من سياق الكلام[5] ، فالسياق[6] كقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾[7] لأنه لما تقدم ذكر (الميراث) دل على أن ثَمَّ موروثا فجرى الضمير عليه من حيث المعنى[8] .

---

(١) (اعدلوا) زيادة من ط .

(٢) من الآية ٨ / المائدة .

قال الفراء (معاني القرا ١ / ٣٠٣) : « ... لو لم تكن (هو) في الكلام كانت (أقرب) نصبا ، يكني عن الفعل في هذا الموضع بـ (هو) وبـ (ذلك) ، تصلحان جميعا » ا هـ .

وقال الأنباري : « ... (هو) كناية عن العدل وهو المصدر لدلالة (اعدلوا) عليه كقول الشاعر : إذا نهي السفيه جرى إليه ..... أي : إلى السفيه » ا هـ . البيان ١ / ٢٨٥ .

وينظر : الكشاف ١ / ٥٩٨ – التبيان ١ / ٤٢٥ – البحر المحيط ٣ / ٤٤٠ .

(٣) أي : الدلالة المعنوية .

(٤) في جـ ، ط : (من لفظ) – ومثل له بالآية السابقة .

(٥) (الكلام) ساقطة من جـ ، ط . (٦) (فالسياق) ساقطة من أ .

(٧) قال الله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ .
من الآية ١١ / النساء .

قال الزمخشري : « ... الضمير للميت ، و (لكل واحد منهما) بدل من (لأبويه) بتكرير العامل » ا هـ الكشاف ١ / ٥٠٧ .

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ١٧ ، ١٨ – التبيان ١ / ٣٣٤ .

وقال أبو حيان : « وقال أبو البقاء : (السدس) رفع بالابتداء ، و (لكل واحد منهما) الخبر ، و (لكل) بدل من (الأبوين) ، و (منهما) نعت لـ (واحد) ، وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتي بالضمير » ا هـ . البحر المحيط ٣ / ١٨٣ ، ولم أجد هذا القول في التبيان لأبي البقاء »

(٨) قال الرضي ٢ / ٤ : « .... لأنه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث ، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى . هذا تقرير كلامه – رحمه الله تعالى – وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لأن عادته جعل (التقدير) قسيم (اللفظ) لا قسمه ... » ا هـ .
أورد الرضي كلاما يطول بذكره الموضع ، فلينظر في شرحه ٢ / ٤ ، ٥ .

.....

والتقدم الحكمي إنما جاء في ضمير الشأن والقصة ، وفي الضمير في (نِعْمَ) و (بِئْسَ)[1] و (رُبَّ) ، وفي الضمير في نحو قولك[2] : ضربني وضربت زيدا .

فأما ضمير الشأن والقصة[3] فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره[4] قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس // ثم تفسر ، فيكون ذلك أبلغ ٨٦
من ذكره أولاً مفسراً ، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك .

ولا يلزم على ذلك إضمار أسماء الأجناس باعتبار هذا المعنى ، لتعذرها في الذهن وكثرتها فلا تحصل تلك الفائدة منها ، ولأن التشويق إلى تفسير الحديث المبهم ليس كالتشوق إلى المفردات من أسماء الأجناس[5] .

وأما الإضمار في (نِعْمَ) وبابه فلأنهم[6] لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه إلى متعقل[7] في الذهن ، وعرَّفوه باعتبار العهد الذهني باللام[8] ، فقالوا : نعم الرجل ، ونعم الضارب ، ونعم العالم زيد .

فلما كان الغرض إنما هو نسبته إلى المتعقل[9] في الذهن من ذلك الجنس جوزوا إضماره باعتبار ذلك المعنى . ولما كان إضماره إضماراً لجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان إحدى[10] الحقائق بما يميز[11] الجنس المقصود فقالوا : نعم رجلا ، ونعم[12] ضاربا ، وما أشبه ذلك .

---

(١) (وبئس) زيادة من ط .
(٢) (قولك) زيادة من ج .
(٣) (والقصة) ساقطة من ط .
(٤) في ط : (ذكر) وهو سهو .
(٥) سقط من ب ، ج ، ط من قوله : (ولأن التشويق) إلى آخر العبارة .
(٦) في ب : (فإنهم) .
(٧) في أ : (المتعقل) .
(٨) في أ : (بالأم) وهو سهو .
(٩) في ج : (متعقل) .
(١٠) في ب ، ج : (أحد) .
(١١) في ط : (يتميز) .
(١٢) في ط : (أو نعم) .

.....

ولذلك لو قلت : نعم زيد ، لم يجز[1] .

والإضمار في (رُبَّ) على نحو الإضمار في (نعم)[2] .

وأما الإضمار في باب : ضربني وضربت زيدا ، فإنما جاز عند من يجيزه[3] إجراء لمسائل باب الفاعلين والمفعولين مُجْرَيً واحدا[4] .

وإنما فعلوا ذلك[5] استغناء بذكر الظاهر آخراً مرة عن أن يذكر مرتين ، فسوغوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنهم قدموا الثانية على الأولى .

---

(١) إنما لم يجز مثل هذا لأنه اشترط في فاعلها أن يكون معرفا باللام أو مضافا إلى المعرف بها ، أو يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة أو بـ (ما) . قال : « وإنما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام أولا فيقع في النفس منه موقعا ليس لما وقع مفسرا من أول الأمر ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيا كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرا أولا » ا هـ .

ينظر باب (أفعال المدح والذم) ص ٩٣٠ .

(٢) ينظر ما ذكره بخصوص (نعم) في الصفحة السابقة .

(٣) هو قول البصريين ، فإنهم يعملون الثاني من المتنازعين – مع جواز إعمال الأول – ويضمرون في الأول على وفق الظاهر .

وينظر ص ٣٤٠ مع الهامش رقم (٧) ، وص ٣٤١ مع الهامش رقم (١) و (٢) . وقال الرضي : « ... وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو : ضربتي وضربت زيدا ، – على مذهب البصريين – فالحق أنه بعيد ، لأنه مجوز تأخير المفسر لفظًا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في (نعم رجلا زيد) أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ، والثلاثة في ضمير المتنازع معدومة – أعني : قصد التفخيم والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر – فضعف ، فمن ثمة حذف الكسائيُ الفاعل في مثله مع أن فيه محذورا أيضا .

وما أجازه المبرد والأخفش من نحو : ضرب غلامه زيدا – أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم – ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ، لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٦

وينظر ص ٣٤٢ مع الهامش رقم (٢) وص ٣٢٦ ، ٣٢٧ مع الهامش رقم (٢) ص ٣٢٧ .

(٤) في أ : (واحد) بالرفع وهو خطأ . (٥) (وإنما فعلوا ذلك) زيادة من ط .

وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ . وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، فَالْمَرْفُوعُ وَالمَنْصُوبُ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالمَجْرُرُ : مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ .....

قوله : « وَهُوَ مِتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ » .

يعني أنه[1] غير المحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها ، بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك[2] : أنا ، وأنت[3] ، وإياي[4] ، وإياك ، إلى آخرها .

قوله : « وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ » .

يعني أنه[5] الذي لابد له من كلمة قبله يكون كالتتمة لها كقولك : ضربتُ وضربتَ ، وضربني وضربك ، وغلامي وغلامك . وسمي متصلاً لاحتياجه إلى ما يتصل به كما سمي الأول منفصلاً لانفصاله عما قبله ، أو عن هذا الاتصال .

قوله : « وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ » .

شرع[6] في تقسيم المضمر فقال : وهو منقسم إلى ما ذكره ، لأنه يوضع موضع الظاهر ، فكما أن الظاهر يكو مرفوعًا ومنصوباً ومجروراً فكذلك جاء الضمير .

قوله[7] : « فَالْمَرفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ[8] مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالمَجْرُورُ[9] مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ » .

وذلك واضح ، لأنها إذا كانت ثلاثة ، انقسم منها اثنان كل واحد نهما إلى اثنين وجب أن تكون خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، والمجرور[10] // لا يكون إلا متصلا . ٨٧

---

(١) (أنه) زيادة من ط .
(٢) في أ : (في الاستقلال كقوله) .
(٣) (أنت) ساقطة من ج .
(٤) (إياي) زيادة من ط .
(٥) (أنه) ساقطة من ج ، ط .
(٦) في أ : (ثم شرع) .
(٧) في ح : (قال) .
(٨) في بعض نسخ المتن : (فالأولان) .
(٩) في بعض نسخ المتن : (والثالث) .
(١٠) في ب ، ح : (مجرور) .

الْأَوَّلُ : ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى : ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ . وَالثَّانِي : أَنَا إِلى : هُنَّ . وَالثَّالِثُ : ضَرَبَنِي إِلَى : ضَرَبَهُنَّ ، وَإِنَّنِي إِلَى : إِنَّهُنَّ . وَالْرَابِعُ : إِيَّايَ إِلَى : إِيَّاهُنَّ . وَالْخَامِسُ : غُلاَمِي وَلِي إِلَى : غُلاَمِهِنَّ وَلَهُنَّ .....

وإنما كان المرفوع والمنصوب متصلاً ومنفصلاً لأنهما يقعان موقعاً ولا شيء قبلهما يتصلان به – على ما سيأتي بيانه – كقولك : أنا ضارب ، وإياك ضربت[1] ، وأشباهه ، فاضطروا لذلك إلى أن وضعوا منفصلاً لتعذر المتصل .

ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار[2] في محل يكون المجرور[3] مضمرا ، لم يقع موقعا يحوج إلى انفصاله ، فبقي على أصله في الاتصال .

وكل نوع من هذه الأنواع يكون لثمانية عشر مدلولا ، لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع[4] ، صارت تسعة ، وكل واحد من هذه التسعة إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة .

ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان[5] على الستة المذكورة وهما : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، فـ (ضَرَبْتُ) مشترك للواحد المذكر وللواحد المؤنث[6] ، و (ضَرَبْنَا) للأربعة[7] : المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث[8] .

---

(١) في ب ، حـ : (إياك ضربت وأنا ضارب) .
(٢) سقط من حـ ، ط : (الجار) .
(٣) سقط من ب ، جـ : ط : (المجرور) .
(٤) في جـ : (أو لمثنى أو لمجموع) . (٥) في أ : (مدلان) .
(٦) قال الرضي ٢ / ٧ : « ... إنما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان أو غيره لأن المشاهد تكفي في الفرق » ا هـ .
(٧) في جـ : (لأربعة) .
(٨) إنما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة واحدة وهي (نا) وكذلك قولك (نحن) ولم يزيدوا للمثنى ألفا وللجمع واوا ، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه ، لأن مثناهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله بدليل أنك إذا قيل لك فصل (أنتما) ، قلت : أنت يازيد ، وأنت ياعمرو =

.....

ووضعوا للمخاطب منها[1] خمسة ألفاظ ، أربعة نصوص – وهي : ضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُم[2] ، وَضَرَبْتُنَّ – وواحد مشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو[3] : ضَرَبْتُمَا .

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك كقولك : ضَرَبَ ، وَضَرَبَتْ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبَتَا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبْنَ .

وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى في أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة[4] .

وهذا التمثيل[5] الذي ذكرناه إنما هو باعتبار الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل[6] المضارع والصفات ، لأن لتلك ألفاظا تختص بها .

وإنما قال : (غُلاَمِي) و (لِي)[7] تنبيهاً على أن هذا المضمر[8] قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف .

كما قال في المرفوع المتصل : (ضَرَبْتُ) و (ضُرِبْتُ)[9] تنبيهاً على أنه يكون في الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله[10] .

= وهذه حقيقة المثنى كما يجيء . وكذا في الجمع إذا قيل فصل (أنتم) قلت : أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت يا خالد .

وأما إذا قلت : (نحن) – وأردت المثنى – فقيل لك فصل قلت : أنا وزيد ، أو أنا وأنت ، أو أنا وهو . وتقول في الجمع : أنا وزيد وعمرو ، وليس كل أفراده (أنا) . فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع – وهو اتفاق الاسمين والأسماء في اللفظ – حاصلا لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أجرى عليه سائر التثاني والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٧ .

(١) في حـ ، ط : (منها للمخاطب) . (٢) زاد في نسخ الشرح : (وضربتما) ويلزم التكرار .

(٣) في ط : (وهما) . (٤) في جـ : (والمخاطب والغائب خمسة خمسة) .

(٥) في جـ : (المثال) . (٦) سقط من أ ما بين قوله : (الفعل) السابقة وهذه .

(٧) يشير إلى عبارته في المتن التى أثبتها في الصفحة السابقة .

(٨) في ط : (هذه المضمرات) . (٩) أي قوله في المتن التي أثبتها في الصفحة السابقة .

(١٠) في أ ، حـ : (ولما لم يسم فاعله) ، وفي ب : (ولم لا يسم فاعله) وما أثبته الوجه .

قوله : « فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً ... إلى آخره » .

ثم شرع بعد ذلك يبين[١] محال المتصل المستتر من[٢] المضمرات على اختلافها فقال : (المرفوع المتصل[٣] خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة)[٤] كقولك : زيد قام ، وهند قامت .

وليست التاء هذه[٥] بضمير فتورد اعتراضا ، وإنما هي حرف يدل على أن الفاعل مؤنث لا غير مثلها في : قامت هند ، والفاعل مستتر لا يظهر أبدا ، وما يظهر من قولهم : (قامت هي) ليس هو الضمير المستتر لأن هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر[٦] .

وإنما جعلوا هذا مستتراً دون غيره لأنه مفرد ، والمفرد سابق على المثنى والمجموع ، فجعلت الخفة له . أو لأنه يكثر أكثر من غيره فجعلت الخفة له .

وإنما خص[٧] مفرد الغائب – دون المتكلم أو الغائب – إما لأن قرينته لفظية // ٨٨ وقرينة غيره حالية ، واللفظية أقوى . وإما لأنه يعبر به أكثر فكان التخفيف بالأكثر[٨] أولى .

وإنما اغتفروا الاستتار في الغائبة[٩] ولم يغتفروه[١٠] في المثنى والمجموع – حيث أبرزوا – خوف اللبس ، لأن لفظ[١١] الغائبة[١٢] مستلزم تاء التأنيث فارتفع[١٣] اللبس بها ، فجوزوا الاستتار لذلك .

---

(١) في جـ ، ط : (شرع في تبيين) . (٢) سقط من أ : (المتصل المستتر) .
(٣) سقط من جـ ما بين قوله (المتصل) السابقة وهذه .
(٤) هذا معنى قوله في نظم الكافية ٢ / ٣٤٤ :
« وكل ماض غائب أو غائبة فرد برفع فاسترن صاحبه » ا هـ
(٥) في ط : (وليست هذه التاء) .
(٦) ومثله قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ فالبارز فيه تأكيد للمستتر .
ينظر سيبويه ١ / ١٢٥ ، ٣٩٠ ، شرح الرضي ٢ / ١٣ .
(٧) في أ ، ب ، حـ : (خصص) وما أثبته أوجه .
(٨) في ب ، ط : (بالكثرة) ، وفي حـ : (بالكثير) .
(٩) زاد في ط : (المفردة) . (١٠) في ب : (يغتفروا) . (١١) في ط : (لفظة) .
(١٢) سقط من ب ما بين قوله : (الغائبة) السابقة وهذه . (١٣) في ب : (ليرتفع) .

وَفِي الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً ، وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً .

قوله : « وَفِي المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً » . كقولك : أقوم ونقوم .

و لم[1] يبرزوه مع المتكلم أصلا من حيث كان معه ما يرشد إليه فيجعله كغيره من المضمرات ، لأن الهمزة تدل على أنه للمتكلم المفرد ، والنون تدل على أنه أحد الأربعة[2] .

فإن قلت : كيف أتَوا به مستترا مع وجود اللبس فيه ؟ .

قلت : هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل كقولك : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، وَأَنَا وَنحْنُ ، فلأن يغتفر فيه مع تحقيق الخفة أولى .

قوله : « وَالْمُخَاطِبِ وَالغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي[3] الصِّفَةِ مُطْلَقاً » .

يعني أن الضمير يستتر في المضارع للمتكلم من غير تفصيل .

والمخاطب إذا كان مفرداً مذكراً كقولك لمخاطبك : أنت تقوم ، ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره[4] .

وقوله : والغائب والغائبة ، يعني : ويستتر في المضارع إذا كان للغائب المفرد المذكر ، والغائبة المفردة المؤنثة كقولك : زيد يقوم ، وهند تقوم .

وقوله[5] : وفي الصفة مطلقا ، يعني أن الضمير المرفوع لا يكون في الصفة إلا مستترا كقولك : زيد ضارب ، وهند ضاربة ، والزيدان ضاربان ، والهندان ضاربتان[6] ، والزيدون ضاربون ، والهندات ضاربات .

---

(١) في ط : (فلم) .

(٢) أي : للمثنى المذكر والمؤنث ، وللجمع المذكر والمؤنث . وهذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٥ : « وكل مرفوع لمتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستترا كقولك : أخرج ، ونخرج » ا هـ .

(٣) سقط من ب ، حـ : (في) .

(٤) أي : غير المخاطب المذكر ويشمل : المخاطبة والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه .

(٥) (وقوله) في هامش أ . (٦) سقط من حـ : (والهندان ضاربتان) .

.....

وإنما أوجبوا الاستتار من حيث إن في لفظها[1] ما يدل على من هي له ، فـ (ضارب)[2] للمفرد المذكر[3] ، و (ضاربة) – بتاء التأنيث – للمفرد المؤنث ، و (ضاربان) – بالألف والنون – للمثنى المذكر[4] ، واتفق أن المثنى المؤنث فيه علامة التأنيث وإن كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث في باب الإضمار مطروحا .

و (ضاربون) للجمع المذكر ، و (ضاربات) للجمع المؤنث[5] .

وليست الألف في (ضاربان) ، والواو في (ضاربون) بضمير لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر[6] ، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها ، والعامل – ها هنا – ليس عاملاً في الحقيقة في الضمير ، وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له ، والضمير باق على ما كان عليه في الرفع ، فلو كانت

---

(١) أي : في لفظ الصفة .

(٢) في أ : (فصار) وهو تحريف .

(٣) سقط من أ ، ح : (المذكر) . (٤) في ط : (للمثنى في المذكر) .

(٥) جمع المصنف هذا في نظم الكافية بقوله ٢ / ٣٤٥ :

« والاستتار في الصفات رفعا وإن أتى تثنية أو جمعا » ا هـ

(٦) هذا ظاهر مذهب الكوفيين ، فإن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب عندهم . وإلى هذا ذهب أبو علي قطرب بن المستنير والمصنف ، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٧٩ ، ونسب إلى الزيادي والزجاجي .

ومذهب البصريين أنها حروف إعراب ، قال سيبويه ١ / ٤ : « .... واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا منون تكون في الرافع ألفا ، ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، وتكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ... وتكون في النصب كذلك ... » ا هـ .

ومذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

قال المبرد (المقتضب ٢ / ١٥٢) : « ... والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » ا هـ . =

.....

ضمائر لم تتغير .

ألا ترى أن الياء في (تضربين) والنون في (تضربن) والواو في[1] (يضربون) والألف في (يضربان) لا تتغير[2] بوجه لأنها ضمائر ، فلو كانت هذه[3] ضمائر لم تتغير .

وما نقل عن الأخفش من أن الياء في (تضربين) علامة لا ضمير[4] ، غير مستقيم لأنه لفظ اتصل بآخر الفعل دال[5] على من هو له فوجب // أن يكون ٨٩
ضميراً كالألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) والتاء في (فَعَلْتُ) و (فَعَلْتِ) و (فَعَلْتِ) وكذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة .

= ومذهب أبي عمر الجرمي أن انقلابها هو الإعراب ، قال المبرد : « ... وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » ا هـ .
المقتضب ٢ / ١٥١ .

وقال ابن مالك : « ... وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور » ا هـ .
ينظر : شرح التسهيل ١ / ٧٩ . المقرب ٢ / ٥٠ .

والمذهب الخامس في هذه المسألة ما ذكره الأنباري بقوله : « ... وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » ا هـ .
ينظر : الإنصاف مسألة (٣) ١ / ٣٣ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢١ ، ٢٢ - اللمع ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٩ ، ٨٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ / ٣٠ - المرتجل ص ٦١ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(١) سقط من حـ : (والواو في) . (٢) في ب ، حـ : (لم تتغير) . (٣) سقط من أ : (هذه) .
(٤) الذي وجدته في معاني القرآن للأخفش بخصوص الأفعال الخمسة هو قوله : « ... رفع الفعل إذا كان للجميع والأثنين بثبات النون ، إلا أن نون الجميع مفتوحة ونون الاثنين مكسورة » ا هـ .
معاني القرآن ورقة ٥٥ / ب - منهج الأخفش ص ٣٤٣ .

وما ذهب إليه المصنف هو معنى قول المبرد : « ... فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع ، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم لأنها علامة للإضمار والتثنية والنون علامة الرفع ... وكذلك المؤنث الواحد في المخاطبة ... » ا هـ .
المقتضب ٤ / ٨٢ ، ٨٣ - وينظر سيبويه ١ / ٥ . (٥) سقط من جـ : (دال) .

وَلاَ يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلاَّ لِتَعْذُّرِ الْمُتَّصِلِ ، وَذٰلِكَ بِالْتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ ، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرَضٍ .....

قوله : « وَلاَ يَسُوغُ الْمُنْفَصَلُ إِلاَّ لِتَعْذُّرِ الْمُتَّصِلِ » .

يريد : أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر[1] ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، لأن المتصل أخصر فلم يسوغوا تركه إلا عند تعذره ، فلذلك لا يقال : ضرب أنا ، ولا ضرب أنت ، وكذلك جميع الباب إلا عند تعذره على ما سيأتي بيانه[2] .

قوله : « وَذٰلِكَ بِالتَّقْدِيمِ[3] عَلَى عَامِلِهِ » .

لأنه إذا تقدم على عامله[4] – واتصاله إنما يكون به – تعذر[5] أن يكون متقدماً متصلاً ، فوجب العدول إلى الانفصال[6] .

قوله : « أَوْ بِالْفَصلِ »[7] بينه وبين عامله كقولك : ما ضرب زيداً إلا أنا ، لأنه لا يمكن أن يكون متصلا بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل[8] .

قوله : « لِغَرَضٍ » احتراز من مثل : ضرب زيداً أنا ، فإنه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز[9] الانفصال لأن الفصل – ها هنا – لا فائدة له ، إذ :

---

(١) العبارة في ح : (يريد أن الضمير المتصل المستتر أولى لأنه أخصر) .

(٢) في المقتضب ١ / ٣٩٦ : « اعلم أن كل موضوع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه ، تقول : (قمت) ولا يصلح : قام أنا ، وكذلك : (ضربتك) ولا يصلح : ضربت إياك ، وكذلك : (ظننتك قائما) و (رأيتيني) ولا يصلح رأيت إياي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل ... » ا هـ وينظر سيبويه ١ / ٣٨٢ .

(٣) في نسخ الشرح : (وذلك قد يكون بالتقدم) . وما أثبته هو ما في المتن .

(٤) سقطت من ط هذه العبارة .

(٥) في ط : (إنما يكون به بعد تعذر) .

(٦) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٣٤٧ بقوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين » ٤ / الفاتحة . وقال الرضي ٢ / ١٤ : « ... ولا يكون إلا منصوبا » ا هـ .

(٧) في نسخ الشرح : (وكذلك إذا فصل) وما أثبته يوافق ما أثبت في المتن .

(٨) وكذلك إذا وقع بعد معنى (إلا) نحو إنما نضرب إياك . (٩) في ط : (لا يجوز) .

ضرب زيداً أنا و : ضربت زيدا ، بمعنى واحد ، فقد عدل إلى المنفصل بغير عذر[1] ، بخلاف قولك[2] : ما ضرب زيداً إلا أنا ، فإنه مخالف في المعنى لقولك : ما ضربت إلا زيدا ، فوجب الانفصال[3] .

قوله[4] : « أَوْ بِالْحَذْفِ » يعني : أو يكون[5] العامل محذوفا ، فإنه يتعذر أن يتصل به الضمير لعدمه ، كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك : إنْ أنت قمتَ قمتُ ، وزيداً إن إياه ضربتَ ضربتُ[6] . ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ ﴾[7] » .

قوله[8] : « أَوْ يَكُونَ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا »[9] .

كالمبتدأ والخبر ، لأنه إذا كان معنويا تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ .

---

(١) في ط : (من غير تعذر) .
(٢) سقط من ب : (قولك) .
(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٨٢ : « ... وأما : ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إياك ، فإنه لا يدخل على هذا من قبل أنه لو أخر (إلا) كان الكلام محالا ، ولو أسقط (إلا) لانقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر » ا هـ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٩٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣٩ .
(٤) (قوله) سقط من ج .
(٥) في ب : (أن يكون) .
(٦) قال الرضي ٢ / ١٤ : « ... إذا كان العامل محذوفا نحو قولك : إنْ إياه ضربته ، وإن أنت ضربت ، ونحو : إياه - لمن قال : من أضرب - وقد مر في باب التحذير أن (إياك والأسد) من باب تقدم المفعول على ناصبه » ا هـ . وقد مثل له المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ بقوله : « كقولهم : إياك والأسد » ا هـ .
(٧) من الآية : ١٠٠ / الإسراء - ولم يثبت (قل) في أ ، ب .
قال الزمخشري : « ... تقديره : لو تملكون تملكون ، فأضمر تلك إضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل - الذي هو الواو - ضمير منفصل - وهو أنتم - لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فـ (أنتم) فاعل الفعل المضمر ، و (تملكون) تفسيره ، وهذا الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ » ا هـ . الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المقتضب ٣ / ٧٧ - البيان للأنباري ٢ / ٩٧ التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .
(٨) سقط من ب ، ح : (قوله) .
(٩) لم يذكر المصنف هذا الموضع في شرح الوافية .

أَوْ حَرْفاً وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْنَداً إِلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ . مِثْلُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا ، وَإِيَّاكَ والشَّرَّ ، وَأَنَا وَزَيْدٌ ، وَمَا أنت قَائِماً ، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ .....

قوله : « أو حرفا والضمير مرفوع »[1] .

لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا ، فيؤدي إلى أن يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم[2] كقولك : زيد ما هو قائما » على لغة أهل الحجاز[3] .

وأما على[4] لغة بني تميم فهو داخل في باب[5] كون العامل معنويا لأنه مرفوع بالابتداء[6] .

قوله[7] : « أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له » .

فعدلوا فيها إلى المنفصل عند البصريين لما يؤدي إليه من اللبس في كثير من مواقعها[8] ،

---

(١) في ب : (مرفوع به) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ : « ... وقوله : (أو كان حرفا والضمير مرتفع) مثل : ما هو قائما ، لأنه لو اتصل بـ (ما) مضمر لاستتر في مثل : ما هو قائما ، والحروف لا استتار فيها .

وإنما قال : (والضمير مرتفع) ليخرج نحو (إن) وأخواتها وحروف الجر ، فإنها حروف ويتصل بها الضمير بارزا ، لأنه إما منصوب أو مجرور فلا يؤدي إلى استتار » ا هـ .

(٣) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٨٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحا نفسها .

(٤) (على) ساقطة من ب ، حـ . (٥) (باب) زيادة من ط .

(٦) هذا معنى قول المصنف : « ... وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ... » ا هـ . ينظر القول في خبر ما) و (لا) المشبهتين بليس ص ٥٨٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٧) (قوله) ساقطة من ب ، جـ .

هذا ... وقد مثل المصنف في المتن – أعلى الصفحة – لهذه المواضع الستة ، فالمثال الأول للتقديم على العامل . والثاني للفصل لغرض . والثالث لحذف العامل . والرابع للعامل المعنوي . والخامس للحرف العامل في الضمير المرفوع . والسادس للصفة الجارية على غير من هي له .

(٨) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٠ : « ... فإن البصريين يأتون بضمير الفاعل منفصلاً على =

.....

بخلاف الفعل فإنه لا يؤدي الاتصال فيه – إذا وقع[1] هذا الموقع – إلى مثل ذلك ، ولذلك أوقعوا هذا الضمير في الاسم منفصلا وفي الفعل متصلا ، فيقولون : // هند ٩٠
زيد ضاربته هي[2] ، وزيد هند ضاربها هو ، لأنك إذا قلت : نحن الزيدون نضربهم ، علم بقولك (نضربهم) أنه مسند إلى ضمير المتكلمين فلا يلتبس بإسناده إلى (الزيدين) ، وكذلك : أنا زيد أضربه ، وأنت زيد تضربه ، بخلاف (ضارب) فإنه[3] صالح للجميع ، أو (ضاربون) فإنه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب ، ولفظه واحد ، تقول : أنا ضارب ، ونحن ضاربون ، وأنت ضارب[4] ، وأنتم ضاربون ، وهو ضارب ، وهم ضاربون ، بخلاف صيغة الفعل على ما تبين .

فإن قلت : الضمير المفعول[5] – في قولك : أنا زيد ضاربه – يبين أن (ضاربا) مسند إلى (أنا) ، إذا لو كان مسندا إلى (زيد) لوجب أن يقال : أنا زيد ضاربي ، وفي نحو : زيد عمرو يضربه أو ضاربه ، فاللبس حاصل في البابين جميعا[6] ، فلا ينتفي اللبس في الفعل إلا وينتفي في اسم الفاعل ، ولا يحصل

= ما يقتضيه من هو له ، فيقولون : هند زيد ضاربته هي ، والهندان الزيدان ضاربتهما هما ، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير من هي له . والكوفيون يجرون ذلك مجرى الفعل ، فكما يقال : هند زيد ضربته ، يقال : هند زيد ضاربته ، وعلى هذا يقولون : الهندان الزيدان ضاربتاهما ، كما يقولون : يضربانهما ، ونحو ذلك » ا هـ .

وقال الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له – نحو قولك : هند زيد ضاربته هي – لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ... » ا هـ .

الإنصاف مسألة (٨) ١ / ٥٧ – وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٠ .

(١) في أ : (ووقع) وهو تحريف .

(٢) يرى الرضي وتبعه الجامي أن هذا الضمير تأكيد للمسند إليه وليس مسندا إليه الصفة كما ذهب المصنف تبعا للزمخشري في أحاجيه .

وينظر : الأحاجي للزمخشري ص ٧١ – شرح الرضي ٢ / ١٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٠ .

(٣) (فإنه) سقط من ب ، حـ .

(٤) سقط من ب : (وأنت ضارب) .

(٥) في ب ، حـ : (ضمير المفعول) .

(٦) في حـ : (جمعا) وهو تحريف .

في اسم الفاعل إلا في الموضع الذي يحصل في الفعل ، فلا مزية إذن للفعل .

والجواب[1] : أن ما ذكرتموه قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل ، بخلاف الفعل فإن القرينة الدالة على من هو له من لفظه غير خارجة عنه .

وللعرب في مثل ذلك [2] مقصد ظاهر ، فلا يجتزئون بالقرائن الخارجة إذا[3] كان قصدهم وضع اللفظ دالا على ما تقصد دلالته عليه من غير لبس ، ألا ترى أنك تقول : أكل زيد خبزا ، فلابد من رفع (زيد) ونصب (خبزا) وإن كانت القرينة المعنوية تدل على أن الآكل (زيد) والمأكول (الخبز) .

ولكن وضعهم على أن تكون القرينة[4] في نفس اللفظ لا خارجة عنه ، ومثل ذلك كثير .

وأيضا فإن المفعول ليس بلازم ذكره ، فإذا[5] حذف فلا قرينة إذن ، فقصدوا إلى أن تكون القرينة لازمة في نفس الكلمة[6] حتى لا يقع اللبس عند الحذف .

فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم .

ثم مثل لمواقع[7] المنفصل[8] على الترتيب المذكور قال : (مثل[9] : إيَّاكَ ضَرَبْتَ) إلى آخرها[10] .

---

(١) في ح : (فالجواب) .

(٢) أي : فيما كانت قرينته خارجة عن لفظ الاسم .

(٣) في ب ، ط : (إذا كان) .

(٤) زاد في هامش أ : (المعنوية) .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) في أ : (نفس اللفظ) .

(٧) في أ : (بمواضع) .

(٨) في ب : (المتصل) وهو سهو من الناسخ .

(٩) سقط من ب : (مثل) .

(١٠) وهي : ما ضربك إلا أنا ، وإياك والشر ، وأنا وزيد ، وما أنت قائما ، وهند زيد ضاربته هي . وينظر : ص ٦٨٨ .

قوله[1] : « وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً » .

شرع يبين[2] مواضع ملتبسة في وقوع المتصل والمنفصل[3] فيها أو تجويز[4] الأمرين .

فمن ذلك أنه إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا – مثل : الدرهم أعطيتكه ، وضربيك قبيح – فإنه قد اجتمع في (أعطيتكه) ضميران – وهما المفعولان – وليس أحدهما مرفوعا[5] ، وفي (ضربيك) ضميران – المضاف إليه ، والمفعول – وليس أحدهما مرفوعا .

وإنما قال : وليس أحدهما مرفوعا[6] ، احترازا[7] من مثل : ضربتك وأكرمتك[8] ، فإنه قد اجتمع // ضميران ولكن أحدهما مرفوع ، وحكم البابين ٩١
مختلف ، إذ لا يجوز في مثل[9] (أكرمتك) إلا الاتصال ، وفي مثل : (أعطيتكه) يجوز الأمران[10] .

---

(١) في ب : (ثم قال) . (٢) في ط : (في تبيين) .
(٣) في ط : (فيهما) ، وما أثبته أوجه لأن المقصود (المواضع) .
(٤) في أ : (وتجويز) . (٥) سقط من ب : (وليس أحدهما مرفوعا) .
(٦) علل لذلك الرضي بقوله : « ... فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكائنا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة ، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلابد من كونه متصلا سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو : ضربتني ، أو لا نحو : ضربتك – وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب .
وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل ، لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر .... » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ١٨
وينظر : ص ٦٨٦ من هذا الشرح .
(٧) في ب ، ح : (احتراز) بالرفع ، وما أثبته أوجه .
(٨) في ج : (أكرمتك وضربتك) . (٩) (مثل) زيادة من ب .
(١٠) في المفصل ص ١٣٠ : « فإذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيتكه ، والدراهم أعطيتكموه ، والدرهم زيد معطيكه ، وعجبت من ضربكه ، جاز أن يتصلا – كما ترى – وأن يفصل الثاني كقولك : أعطيتك إياه ، وكذا البواقي ... » ا هـ .

فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي مِثْلُ : أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَضَرْبِيكَ ، وَضَرْبِي إِيَّاكَ ، وإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِثْلُ : أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ ، وَإِيَّاهُ .....

قوله[1] : « فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ » جاز أن يكون الثاني متصلا ومنفصلا ، وهو معنى قوله : « فَلَلكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي » .

فيجوز أن تقول : أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، وضربيك قبيح ، وضربي إياك قبيح[2] .

وإنما اشترط[3] في صحة الاتصال أن يكون أحدهما أعرف مقدماً كراهة[4] أن يقدموا الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة[5] .

فإن قلت : فقد قدموا مثل ذلك في قولك[6] : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبُوكَ .

قلت : إنما صح من ذلك جهة أن الأول متوغل في الجزئية لأنه فاعل ، فصار أولى بالتقديم بخلاف ما نحن فيه[7] .

قوله : « وَإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ » .

يعني : وإن لم يكن أحدهما أعرف وهو متقدم فلابد من الانفصال[8] وإذا كان كذلك[9] فقد يكونان من باب واحد ، وقد يكون الأعرف مؤخرا ،

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥١ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ .

(٣) في ب : (شرط) .

(٤) في ب : (كراهية) .

(٥) هذه علة اشتراط كون الأعرف مقدما . وأما علة اشتراط كون أحدهما أعرف فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح .
وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٢ .

(٦) سقط من ط : (قولك) .

(٧) ينظر ص ٦٨٦ – وشرح الرضي ٢/١٨.

(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ : « فإن كان على غير ذلك فلابد من الانفصال في الثاني كقولك : أعطيته إياك ، وضربتك إياي ، وأعطاه إياه » ا هـ .

(٩) سقط من ب ، جـ ، ط : (وإذا كان كذلك) .

.....

كقولك : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك ، فلابد من الانفصال ، إلا أنه قد جاء في الغائبين : أعطاهاه[1] وأعطاهوها ، وهو شاذ[2] ، ومنه قول الشاعر[3] :

[٢٤] وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

(١) (أعطاهاه) ممحاة من ح .

(٢) جعله المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ من قبيل الشاذ ، وهو عند النحويين قليل لا شاذ .

قال سيبويه ١ / ٣٨٤ : « ... فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه .... » ا هـ .

وينظر : المفصل ص ١٣٠ ، ١٣٤ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ ، الكافي ٣ / ١٠٨٩ .

(٣) هو مغلس بن لقيط الأسدي من ولد معبد بن نضلة ، من شعراء الجاهلية ، وعلى هذه النسبة أكثر المحققين .

ونسبه ابن الشجري – أماليه ٢ / ٢٠١ – إلى لقيط بن مرة الأسدي ، وهو مرجوح

٢٤= البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ١ / ٣٨٤ – الإيضاح للفارسي ص ٣٤ – المفصل ص ١٣٠ – الأمالي الشجرية ١ / ٨٩ ، ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ – شواهد الإيضاح لابن بري ورقة ٣ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ – شرح الرضي ٢ / ١٩ – الأزهار الصافية رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – ١ / ٤٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٧ – شواهد العيني ١ / ٣٣٣ – خزانة الأدب ٢ / ٤١٥ – اللسان (ضغم) .

والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه (أطيطا) ويشتكي من قريبين له يؤذيانه ، قيل : هما أخواه مدرك ومرة ، وقيل ابنا أخيه ، وبعد الشاهد :

وأبقيت لي الأيام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل متاعها

و (الضغمة) : العضة الشديدة من غير نهش ، ومنه قيل للأسد : ضيغما . اللسان (ضغم) . والشاهد في البيت قوله : (لضغمهماها) حيث جاء الضمير الثاني وهو (ها) متصلا ، والكثير الإتيان به منفصلا فيقال : لضغمهما إياها .

والضمير الأول مجرور بإضافة المصدر إليه ، والثاني مفعول مطلق مثل الهاء في قوله تعالى : ﴿ إن هذا لمكر مكرتموه في المدينة ﴾ .

والمعنى : لكثرة ما ابتليت من المحن قد طابت نفسي أن يعضني سبعان نابهما يقرع العظم . ينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٣٨٤ – خزانة الأدب ٢ / ٤١٥ – ٤٢٠ – هامش ابن يعيش ٣ / ١٠٦ .

قوله[2] : « وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ[3] (كَانَ)[4] الإِنْفِصَالُ » .

وذلك من جهة[5] أن خبرها ليس مفعولاً على التحقيق ، وإنما هو – في المعنى – حكم على فاعلها ، والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه ، فأجرى[6] – في الانفصال – مُجْرَاه قبل دخولها تنبيهاً على استقلاله في الخبرية وخروجه عن المفعول من حيث المعنى[7] .

ومنهم[8] من يشبهه بالمفعول في ذلك فيجريه في الاتصال مجراه فيقول : زيد قائم وكنته ، يعني : وكنت قائما – والفصيح : وكنت إياه[9] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (في باب كان) ، وفي بعضها أيضاً : (في خبر باب كان) .
(٢) في ب ، حـ : (ثم قال) .
(٣) في ب ، حـ : (باب) .
(٤) زاد في ب ، حـ : (وأخواتها) .
(٥) في جـ : (وإنما كان كذلك من جهة).
(٦) في أ : (فجرى) وما أثبته أوجه .
(٧) نقل كل من الرضي والتبريزي والعلوي والجامي هذا التعليل في شروحهم للكافية . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٨ – الأزهار الصافية ١ / ٥٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٢ .
(٨) هذا قول الرماني وابن الطراوة وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١ / ٣٤ ، ٣٥) . ويحيى بن حمزة العلوي في شرح الكافية ١ / ٥٨ . وينظر : الرماني النحوي ص ٢٨٩ – ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٩٤ ، ٩٥ – التسهيل ص ٢٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ – شرح الأشموني ١ / ١٢٠ .

وهذا القول جدير بالقبول لأن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في الشعر وأفصح النثر – وهو قول الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ، وكقول بعض فصحاء العرب – على ما حكي سيبويه – : عليه رجلا ليسني . وقال أبو الأسود الدؤلي :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤ – سيبويه ١ / ٢١ ، ٣٨١
(٩) هذا اختيار المصنف وهو قول جمهور النحويين وقد ورد عن سيبويه الوجهان ، الاتصال في ١ / ٢١ بقوله : « ... وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذايضربهم » ا.هـ .
والقول الآخر الانفصال . ينظر سيبويه ١ / ٣٨١ .

قوله[1] : « وَلْأَكْثَرُ : لَولاَ أَنْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ، وَعَسَيْتَ ، إِلَى آخِرِهَا »[2] .

والأكثر هو الجاري على القياس[3] لأنه مضمر مبتدأ[4] ، أو فاعل – عند قوم[5] – فوجب أن يكون مرفوعا منفصلا .

وقوله : لولا أنت إلى آخرها ، أي : لولا أنتَ[6] ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن . وكذلك المتكلم والغائب وإن اتفق في الغائب ضمير المثنى والمجموع المذكر[7] والمؤنث في اللغتين جميعا ، لأنك تقول : لولاهما ، ولولاهم ، ولولاهن ، إلا أنه مقدر على الأول // مضمرا منفصلا مثله في نحو قولك[8] : هما قائمان ، ٩٢
وهم قائمون ، وهن قائمات .

ومقدر على اللغة الثانية متصلا[9] مثله في نحو قولك : غلامهما ، وغلامهم ، وغلامهن .

---

(١) في ب ، حـ : (ثم قال) . (٢) سقط من ط : (وعسيت إلى آخرها) .
(٣) وبه ورد القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ٣١ / سبأ .
(٤) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .
قال المبرد (المقتضب ٣ / ٧٦) : « اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدل عليه ، وذلك قوله : لولا عبد الله لأكرمتك ، فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتك » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٣٨٨ ، ٤٧٠ – أصول ابن السراج ١ / ٧٥ .
(٥) هذا مذهب الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين .
قال الرضي ١ / ١٠٤ : « ... وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله :
لو ذات سوار لطمتني – وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني – كما يجيء في حروف الشرط دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ... » ا هـ .
ومذهب ثالث للفراء أن (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل . وينظر : الإنصاف مسألة (١٠) ١ / ٧٠ وما بعدها – شرح ابن يعيش ١ / ٩٥ ، ٢ / ١١٨ – شرح الرضي ١ / ١٠٤ ، ٢ / ٢٠ – المغني ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ – الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي ١ / ٦١ . (٦) سقط من جـ ما بين قوله : (لولا أنت) السابقة وهذه .
(٧) زاد في ط : (والمجموع) . (٨) في ب : (كقولك) وفي حـ : (مثل قولك) .
(٩) (متصلا) زيادة من ط .

وكذلك : عَسَيْتَ ، الكثرى[1] على القياس[2] لأنه مضمر لفاعل متصل بفعل ماض[3] ، فوجب أن يكون كذلك .

وقوله : عسيت ، إلى آخرها[4] ، يعني : عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن ، وكذلك المتكلم والغائب .

قوله : « وَقَدْجَاءَ : لَوْلاَكَ وَعَسَاكَ ، إِلَى آخِرِهُمَا »[5] .

يعني أن في (لولا) و (عسى) لغة أخرى عند مجيء المضمر معهما على خلاف القياس ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة الضمير المتصل[6] ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة الضمير المتصل المنصوب .

وهذه اللغة وإن كانت مكثورة بالأخرى إلا أنها ثابتة في لغتهم وإن أنكرها بعض النحويين[7] .

---

(١) أي : اللغة الكثرى .

(٢) وهي اللغة التي ورد بها القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ الآية ٢٢ / محمد .

(٣) في حـ : (ماضي) بإثبات الياء ، وما أثبته أوجه .

(٤) في ب ، حـ : (إلى آخره) . (٥) سقط من نسخ الشرح : (إلى آخرهما) .

(٦) في ب ، جـ : (ضمير المتصل) .

(٧) هذا قول المبرد ، فقد أنكر على كل من سيبويه والأخفش قوليهما في توجيه وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) على ما سيأتي .

قال المبرد في الكامل ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « ... أما قوله : (لولاك) فإن سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ويترفع بعدها الظاهر بالابتداء . فيقال – إذا قلت : لولاك – فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكو منصوبة ، وضمير النصب كضمير الخفض ؟

فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي ؟

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكو مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو : (إن) وما كان معها في البا ؟ .

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض =

.....

وقد اختلف في توجيهها[1] ، فمذهب سيبويه – وقد حكاه عن الخليل ويونس – أن الكاف وأخواتها بعد (لولا) في موضع جر ، وأن (لولا) – على هذه اللغة – تعمل جراً في المضمر ، وشبهها بـ (لَدُنْ) في عملها[2] الجر في غير (غُدْوَة) وعملها النصب في (غُدْوَة) تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها[3] حالان مختلفان باعتبار بابين[4] .

وأن الكاف وأخواتها في (عساك) في موضع نصب على معنى : (لعلك)[5] فأعملوها إعمال (لعل) .

= والنصب . فيقال : فهل هذا في غير الموضع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال عز وجل : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ .

ومن خالفنا فلابد يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد » ا هـ .

وينظر معنى هذا القول أيضا في المقتضب ٣ / ٧٣ .

(١) في ط : (توجيههما) وما أثبته أوجه . (٢) في أ : (إعمالها) .

(٣) سقط من أ قوله : (وعملها النصب في غدوة تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها)

(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك : لولاك ، ولولاي ، إذا أضمر الاسم فيه جر ، وإذا ظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول الخيل ويونس ... فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان لـ (لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها ... » ا هـ .

(٥) لأن كليهما رجاء وإشفاق وطمع . هامش المقتضب ٣ / ٦١ ، سيبويه ٢ / ٣١١

(٦) قال سيبويه ١ / ٣٨٨ : « ... وأما قولهم : عساك ، فالكاف منصوبة ، قال الراجز (وهو رؤبة) : يا أبتا علك أو عساكا .

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني) ، قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع ...» اهـ =

.....

وعن الأخفش أن[1] المضمرات بعد البابين[2] في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى ، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل[3] ، والمنصوب المتصل للمرفوع المتصل[4] .

ورُجِّحَ مذهب سيبويه بأن فيه تغييراً واحداً ، وهو تغيير الداخل على المضمر ، وتغيير المضمر بعد ذلك تبع لا يلزم منه إلا تغيير واحد ، ومجيء المضمرات بعد ذلك فيهما جارٍ على القياس .

= وقد ردَّ المبرد أيضاً قول سيبويه هذا بقوله : « ... فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول : عساك وعساني ، فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر ، فأما قوله :

تقول بنتي : قد أني أناكا يا أبتي علك أو عساكا

وقال الآخر :

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني : لعلي أو عساني

فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ، ولكنه حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسما على قولهم : عسى الغوير أبؤسا » ا هـ . المقتضب ٣ / ٧١ ، ٧٢

(١) سقط من أ : (أن) . (٢) أي : (لولا) و (عسى) .

(٣) قال الرماني : « ... وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنها في موضع رفع ، وإنما أوقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بينا على طريقة الاستعارة كما يقع المصدر موقع الحال في قولهم : إنما أنت سيرا سيرا ، وكما يقع المصدر المعرف في (أرسلها العراك) موقع الحال ، وكل ذلك على طريقة الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة ، وكذلك يقع ضمير المجور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة ، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها اتفاق العلامة ... » ا هـ . شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ – الرماني النحوي ص ٢٨٨ – وينظر رأي الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ – الكامل ٣ / ٣٤٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٠ – ونسبه الرضي إلى الأخفش والفراء . ونسبه العلوي في شرح الكافية إلى الأخفش والكسائي والفراء . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٦٣ .

(٤) أي في : (عساك) . قال الرماني : « فالكاف في موضع رفع عند الأخفش ، وفي موضع نصب عند سيبويه ... واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، فهذا شاهد بين ، وعلته تنكب التضعيف في (أناكك) .... » ا هـ . =

.....

ومذهب الأخفش يلزم [عنه] أن يكون قد غير في (لولا) اثنى عشر لفظا[1] من أول الأمر ، وفي (عسى) كذلك لأنه لم يبن[2] على شيء جرى فيه القياس[3] .

وَرُجِّحَ مذهب الأخفش بأن إيقاع الضمائر بعضها مكان بعض شائع كثير[4] ، وأما كون[5] الكلمة يتغير عملها باعتبار حال ما تدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا في مثل : (لَدُنْ) ، كأنهم أجروا نونها مجرى التنوين لما رأوها تنزع وتثبت إما توهما من المُغَيِّرِ أنه تنوين ، وإما تشبيها له بالتنوين[6] .

* * *

= شرح الرماني لكتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ – الرماني النحوي ص ٢٨٩ . وينظر قول الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ – المفصل ص ١٢٨ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥٧ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ – شرح الرضي ٢ / ٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٤ .
هذا ... وقد نسب العلوي في شرحه هذا القول إلى الكسائي والفراء من الكوفيين ، والأخفش وأبي بكر الأنباري من البصريين . ينظر : الأزهار : الصافية شرح الكافية ١ / ٦٩ .

(١) وهي : لولاي ، ولولانا ، ولولاك ، ولولاك ، ولولاكما، ولولاكم ، ولولاكن ، ولولاه ، ولولاها ، ولولاهما ، ولولاهم ، ولولاهن .

(٢) في ط : (يبتن) .

(٣) في ب، ج ، ط : (قياسا) ، وما أثبته أوجه .

(٤) رجح الرماني مذهب الأخفش في (لولا) بقوله : « ... والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لو كان موضع الكاف جرا لوجب أن يكون الحرف عاملا ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة ، ولابد أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في (لولا) » ا هـ .
شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ – الرماني النحوي ص ٢٨٨ .

(٥) هذا جواب عن تعليل سيبويه ومن قال بقوله .

(٦) نقل العلوي في شرحه ١ / ٧٠ هذا القول عن المصنف نصا دون أن يشير .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، شرح الرضي ٢ / ٢٠ ، ٢١ .

نُــونُ الْـوِقَـايِـةِ

وَنُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِي ، وَفِي[1] الْمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ .

قوله : « وَنُونُ الْوِقَايَةِ[2] مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِي ... إلى آخره » .

[شرع] يبين[3] أن بعض الضمائر مشترط[4] فيه – في بعض المحال – زيادة حرف آخر غيره ، وقد يكون ذلك ملتزما ، وقد يكون مختارا ، وقد يكون ضعيفا .

٩٣ وهذه النون تلزم ياء المتكلم مع الفعل[5] الماضي // لزوما كقولك : ضربني وقتلني ، وأكرمني ، فلا يجوز حذفها بحال .

وكذلك [مع] المضارع العري عن نون الإعراب كقولك : يضربني ويكرمني .

وإنما قال : عريا[6] عن نون الإعراب[7] ، احتراز[8] من مثل : يضربانني ، ويضربونني[9] ، وتكرمينني ، فإنك في ذلك بالخيار ، فالحذف كراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما ، والإثبات جرياً على القياس المتقدم[10] .

وما هو المحذوف عند الحذف ؟ .

الصحيح أن المحذوف نون الوقاية لا نون الآعراب[11] ، لأن نون الوقاية إذا

---

(١) في بعض نسخ المتن : (ومع المضارع) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٧ : « ... وتسمى نون الوقاية لأنها وقت الفعل الكسر ، الذي هو الخفض كقولك : ضربني ويضربني » ا هـ . وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ – شرح الرضي ٢ / ٢١ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٣ .

(٣) في ط : (في تبيين) .

(٤) في ج : (يشترط) .

(٥) (الفعل) زيادة من ط .

(٦) في ب ، ح ، ط : (العري) .

(٧) سقط من ج ما بين قوله : (نون الإعراب) السابقة وهذه .

(٨) في أ : (احتراز) بالرفع ، وهو سهو .

(٩) في ج ، ط : (يكرموننني) .

(١٠) زاد الرضي وجهاً ثالثاً وهو إدغام نون الإعراب في نون الوقاية ، قال ٢ / ٢٢ : « ... وقرىء قوله تعالى : (اتحاجونِّي) على الثلاثة » ا هـ .

(١١) نسب الرضي هذا القول إلى الجزولي ، وعلل له بقوله : « لأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب » أهـ . شرح الرضي ٢/٢٢ ، وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٤ .

وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيْهِ[1] وَ (لَدُنْ) وَ (إنَّ) وَأَخوَاتُهَا مُخَيَّرٌ .....

حذفت قامت نون الإعراب مقامها ، بخلاف العكس ، ولأنها الثانية ومنها نشأ الثقل ، فكانت أولى بالحذف[2] .

وكذلك أنت مخير في (لَدُنْ) ، فتقول : لَدُنِّي ، وَلَدُنْي ، إن لم تكن فعلاً ولا حرفاً[3] ، ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوفظ على سكونها البنائي ، وحذفت منها إجراء لها مجرى الأسماء لوقوعها على ثلاثة أحرف .

وأما (إنَّ) وأخواتها ، فـ (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) و(كأنَّ)[4] يجري[5] فيها[5] الوجهان ، فإثبات النون تشبيها لها[7] بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل[8] .

وحذفها كراهة[9] اجتماع النونات[10] ، وإذا كانوا قد جوزوا الحذف في (يضربونني) – مع كونه فعلا – فلأن يجوزوا[11] في (إنني) أولى .

---

(١) أي : في المضارع غير العري عن نون الإعراب .

(٢) مذهب سيبويه أن المحذوف هو نون الإعراب لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ، وأنها لا معنى لها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢ ، سيبويه ٢ / ١٥٤ .
قال العلوي – مرجحا ما ذهب إليه المصنف : « ... والحق ما قاله الشيخ لأن نون الإعراب جيء بها لغرض لا يجوز الإخلال به » ا هـ . الأزهار الصافية شرح الكافية ١ / ٧٢ .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٢ : « ... حذف نون الوقاية من (لدن) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضورة لثبوته في السبع .
وعلى كل حال كان حق (لدن) أن يذكره المصنف إما مع الماضي أو مع (ليت) و (من) و (عن) ، لكنه تبع الجزولي فإنه قال في (لدن) : أنت مخير . والقراءة حملتهما على ما قالا »اهـ
ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٦ .

(٤) في ط : (وكأن ولكن) . (٥) في ب : (يجوز) . (٦) في ج : (فيه) .

(٧) في أ : (على شبهها ، وفي ط : (تشبيهها) .

(٨) ينظر القول في ذلك في قسم الحروف ص ٩٦١ .

(٩) في أ : (أما حذفها فكراهية) .

(١٠) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... فإن قلت : ما بال العرب قد قالت (إني) و (كأني) و (لعلي) و (لكني) ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء » ا هـ .

(١١) في ب ، ح : (يجوز) .

وأما (لَيْتَ) فيختار[1] فيها الإثبات لفقدان الأمر المقتضي جواز حذفها ، إذ لا نون في آخرها[2] . وجاز حذفها تشبيها لها بها[3] لأنها منها[4] .

و (مِنْ) و (عَنْ) و (قَدْ) و (قَطْ) مثلها[5] في اختيار مجيء النون .

أما (مِنْ) و (عَنْ) فلكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ على بنائهما أن يدخلهما الكسر ، كما حوفظ على الفعل أن يدخله الكسر[6] .

و (قَدْ) و (قَطْ) مثلهما في كونهما على حرفين وإن كانتا اسمين[7] .

---

(١) في هامش أ : (فالمختار) .

(٢) وهذه اللغة هي التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾ ٧٣ / النساء .
وإنما كان كذلك من جهة أنها حرف مشبه للفعل فأجرى مجراه في إثباتها معه .

(٣) أي : بالحروف المشبهة بالفعل .

(٤) جمهور النحويين على أن نون الوقاية لا تحذف من (ليت) إلا في ضرورة الشعر .
قال سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... وقد قال الشاعر حيث اضطر . (ليتي) كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي ، والمضمر منصوب ، قال الشاعر (زيد الخيل) :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأتلف بعض مالي » ا هـ

وقيل : إن حذف النون من (ليتني) لغة غطفان . الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

(٥) في ط : (مثلهما) وهو تحريف لأن المقصود (ليت) .

(٦) وهذا هو الأكثر المطرد الذي ورد به التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ فمن تبعني فإنه مني ﴾ – ٣٦ / إبراهيم – وفي نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا سألك عبادي عني ﴾ ١٨٦ / البقرة .
وعند سيبويه وجمهور النحويين أن الحذف فيهما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

ينظر : سيبويه ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٣ – الأزهار الصافية ١ / ٧٤ .

(٧) أي : من أسماء الأفعال ، على ما سيأتي في ص ٩٨٢ ، ٧٤١ . واستعمالهما بالنون هو الأشهر محافظة على سكونهما ، قال الراجز :

امتلأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني

ولا يجوز عند سيبويه وجمهور النحويين حذف النون إلا في ضرورة الشعر أيضا كقوله :

قدني من نصر الخبيين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

وينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٧٦ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، ١٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٣ .

وَعَكْسُهَا (لَعَلَّ) .

قوله : « وَعَكْسُهَا لَعَلَّ » .

يعني : عكس (لَيْتَ) لأن المختار في (لَعَلَّ) الحذف[1] .

وإنما اختير في (لعل) الحذف من حيث إن من لغاتها : (لعن)[2] ، واللام الأولى ليس بينها وبين الثانية إلا حرف ، مع شبهها بالنون ، فكرهوا ذلك ، فأجروها في الأكثر على إحدي[3] لغتي أخواتها[4] .

* * *

(١) وهي اللغة التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ لعلي أطلع إلى إلٰه موسى ﴾ . من الآية / ٣٨ / القصص .

(٢) ينظر ما ذكرته في هامش أ ص ٣٦٨ وأيضا ما سيذكره المصنف ص ٩٧٧ .

(٣) في نسخ الشرح : (أحد) وما أثبته أوجه .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... فإن قلت : (لعلي) ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريبة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » ا هـ . وفي اللسان : « ... وربما قالوا : علني ، ولعني ، ولعلني ، وأنشد أبو زيد :

أريني جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا » ا هـ

اللسان (علل) .

وقد أثبت سيبويه هذه اللغة بقوله : « ... ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك - وأنت منصوب - : ضربني وقتلني وإنني ولعلني !! » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٨٦ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٣ - الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

ضَمِيرُ الْفَصْـــل

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[1] وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ مِنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ .....

قوله : « وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ » .

قوله : وبعدها[2] ، يعني : أن تكون صيغة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية[3] في المبتدأ والخبر وعدمها كقولك : زيد هو المنطلق ، وكان زيد هو المنطلق .

وقوله : صيغة مرفوع ، تنبيه على أنه لم يتعين أن يكون[4] ضميراً ، وإنما هو صيغة ، فيجوز أن يكون // ضميرا ، وأن يكون غير ضمير[5] على ما سيأتي[6] . ٩٤

وقوله : مطابق للمبتدأ ، يريد إن كان مفرداً مذكراً كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر ، وكذلك المؤنث والمثنى والمجموع ، وكذلك لو كان[7] الأول متكلما أو مخاطبا أو غائبا كقولك : الزيدان[8] هما القائمان ، وإن الزينبات هن القائمات ، وكذلك : إنا نحن القائمون ، وإنكن أنتن القائمات .

---

(١) (اللفظية) ساقطة من بعض نسخ المتن . (٢) سقط من ب ، ط : (قوله : وبعدها) .

(٣) وهي : باب (ظن) نحو : ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو قوله تعالى : ﴿ إنه هو الغفور الودود ﴾ ، و (ما) الحجازية نحو : ما زيد هو القائم ، وباب (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) سقط من أ : (أن يكون) .

(٥) وهذا ظاهر مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، وقد صرح ابن السراج بحرفيته بقوله : « ... فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ، ويسميه الكوفيون عمادا ، وهو ملغي من الإعراب فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما » ا هـ .
أصول النحو ٢ / ١٢٩ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٩٤ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٦) سيذكره مفصلا في ص ٧٠٧ .

(٧) في ب ، حـ : (لو قدروا) ، وفي ط : (لو قدر) .

(٨) في جـ ، ط : (إن الزيدين) .

قوله : « وَيُسَمَّى فَصْلاً[1] لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبَراً وَنَعْتاً » .

ويسمى فصلا عند البصريين[3] لأنه فُصِلَ به[4] بين كون ما بعده خبرا ونعتا[5] ، لأنك إذا قلت : زيد المنطلق ، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر ، وجاز أن يفهم[6] أنه خبر ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق ، تعين للخبر[7] .

فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينته للخبر .

ويسميه الكوفيون عماداً[8] لأنه اعتمد عليه في هذا المعنى .

والفصل أخص ، إذ كل ما وضع للفصل قد[9] اعتمد به ، وليس كل[10] ما يعتمد به في شيء يكون فصلا ، فكان تسميته فصلا أولى لخصوصيته[11] .

---

(١) سقط من أ : (ويسمى فصلا) .

(٢) سقط من ب ، جـ : (ليفصل بين كونه خبرا ونعتا) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٤ : « هذا باب ما يكون فيه (هو) و (أنت) و (أنا) و (نحن) وأخواتهن فصلا ، اعلم أنهن لا يكون فصلا إلا في الفعل ، ولا يكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتدا ، إعلاما بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لابد له من أن يذكره للمحدث .... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ – أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) (به) زيادة من ب ، جـ .

(٥) في أ : (أو نعتا) .

(٦) في ط : (أن يتوهم) .

(٧) في أ : (تعين الخبر) .

(٨) قال ابن السراج : « ... وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد ، وقال الفراء : أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت : زيد العاقل ، لأشبه النعت ، فإذا قلت : زيد هو العاقل ، قطعت (هو) عن توهم النعت » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٢٩ .
وينظر قول الفراء في هذا الضمير في معاني القرآن ١ / ٥١ ، ٥٢ .
وينظر في المسألة : الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ١١٠ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٢ – الأزهار الصافية ١ / ٤٤ ، المغني ٢ / ٤٩٦ .

(٩) في ب : (فقد) .

(١٠) (كل) ساقطة من أ .

(١١) اختار المصنف قول البصريين وتبعه كثير من محققي المتأخرين .

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو .....

قوله : « وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً[1] .... إلى آخره » .

لأنه إذا لم يكن معرفة لم يقع لبس[2] فلم يحتج إلى ما به الفصل ، إذ لا لبس[3] في : (زيد) منطلق) أنه خبر .

وإنما أجروا (أفعل من كذا)[4] مجرى المعرفة لما[5] كانت (من ، فيه قائمة مقام (اللام) قربته[6] منها ، ولذلك لم يجمعوا بينهما[7] ، فلما أشبهه أُجْرِي مُجَراه ، وإلا فالقياس أن لا يكون الفصل فيه .[8] [9]

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع (زيدا) و (عمرا) نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلت : كان زيد هو منطلقا ، كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٤ ، أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٢) لأنه يتعين للخبرية . (٣) سقط من ج : (لبس) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك : زيد هو العاقل ، وكان زيد هو العاقل . وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان على لفظه فنحو قولك : حسبت زيدا هو خيرا منك ، وكان زيد هو خيرا منك » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٢٨

(٥) زاد في ط : (لأنه لما) .

(٦) في أ : (فقربته) .

(٧) أي في نحو : زيد الأفضل من عمرو .

(٨) لكونه نكرة .

(٩) أجاز المازني وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام عليه ، فأشبه المعرفة في نحو قوله تعالى : ﴿ ومكر أولئك هو يبور ﴾ ، و ﴿ أنه هو يبدىء ويعيد ﴾ .

قال ولا يجوز أن يقال : زيد هو قال ، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم لامتناع دخول اللام عليه .

وقد تبعه في هذا كل من الجرجاني ، والسهيلي ، وأبي البقاء العكبري ، والأنباري ، .... =

قوله : « وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ[1] عِنْدَ الْخَلِيلِ » .

المعروف من قول الخليل أنه[2] لا موضع له من الإعراب[3] .

وبعض النحويين يزعم أن له موضعا من الإعراب[4] .

وهو يبنى[5] على أنه حرف أو ضمير ، فإن قلنا إنه حرف وضع للفصل ، فإنه[6] يتغير بتغير من المبتدأ له في المعنى كما تغيرت صيغة حرف الخطاب في قولك : ذٰلِكَ ، وَذَٰلِكَ ، وَذَلِكُما[7] ، وذلِكُم ، وَذَلِكُنَ - وإن كانت حروفا[8] - وإذا كان حرفاً فلا موضع له من الإعراب كغيره من الحروف .

= ويحيى بن حمزة العلوي ، وابن الخباز .

قال العكبري (التبيان ٢ / ١٠٧٣) : « قوله تعالى : ﴿ ومكر أولئك ﴾ مبتدأ ، والخبر (يبور) ، و (هو) فصل أو توكيد » ا هـ .

وقال الأنباري (البيان ٢ / ٢٨٧) : « و ﴿ مكر أولئك ﴾ مبتدأ ، وخبره (يبور) و (هو) فصل بين المبتدأ وخبره ، وقد قدمنا أن الفصل يجوز أن يدخل بين المبتدأ والخبر إذ كان فعلا مضارعا ، و (يبور) فعل مضارع فجاز أن يدخل الفصل بينهما » ا هـ .

وقال العلوي (شرح الكافية ١ / ٤٦) : « ونحو الفعل المضارع في مثل قولك : زيد هو يقول ذاك ، وإن عمرا هو يذهب ، فالفعل مضارع المعرفة من جهة امتناع دخول اللام عليه كما امتنعت في أفعل التفضيل » ا هـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥ - وفي قول المازني - المغني ٢ / ٤٩٤ - وفيه قول الجرجاني والسهيلي وابن الخباز .

(١) زاد في أ : (من الإعراب) وليست في المتن .

(٢)(أنه) مكررة في ب ، وهو سهو .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٧ : « ... وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس) وإنما قياسها أن تكون بمنزلة (كأنما) و (إنما) ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ - أصول ابن السراج ٢ / ١٢٩ - الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ - المغني ٢ / ٤٩٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩ - الارتشاف ١ / ٣٢٤ .

(٤) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين ، وسيذكر مفصلا في الصفحة التالية .

(٥) في ج : (وهو تبني) .

(٦) فإنه زيادة من ج .

(٧) في أ : « (وذاك وذاكما) .

(٨) سقط من أ : (وإن كانت حروفا) .

.....

والذي يبين أنه حرف : أنه لو وقع اسما - وقد وقع مركبا[1] - فلابد أن يكون موضعه موضع إعراب كالضمائر كلها ، ولو كان موضعه موضع إعراب لم يَخْلُ إما أن يكون تابعا أو مستقلا ، وكلاهما[2] غير مستقيم .

أما التبعية فلأنه[3] لو كان تابعا[4] لاختلف باختلاف المتبوع ، وهو لا يختلف .

ولو كان مستقلا لوجب أن يكون مبتدأ ،ولا يستقيم لأن ما بعده يكون منصوبا نحو[5] : كان زيد هو المنطلق ، ولو كان مبتدأ تعين رفع ما بعده بالخبر[6] .

وأما بعض النحويينم فيقول : هو ضمير له موضع من الإعراب[7] ، ويختار مما تقدم أن يكون تابعا ، ويجب عن قولهم // : (لو كان تابعا لاختلف باختلاف ٩٥
المتبوع)[8] بقوله : إن[9] ذلك مخصوص بغير التأكيد بالضمائر ، وأما التأكيد

---

(١) أي : في ضمن المركب .
(٢) في أ : (وكليهما) وهو تحريف .
(٣) في أ : (فإنه) .
(٤) في ب ، ج : (تبعا) .
(٥) في ج ، ط : (كقولك) .
(٦) ظاهر هذا أن المصنف يقول برأي الخليل ومن تبعه . لكن العلوي قد ذكر في شرحه للكافية أن المصنف لم يقطع بحرفيته ولا باسميته . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٨ .
(٧) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين .
قال ابن هشام : « ... وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده . وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي (ظن) نصب ، وبين معمولي (كان) رفع - عند الفراء - ونصب - عند الكسائي - وبين معمولي (إن) بالعكس » ا هـ . المغني ٢ / ٤٩٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٥١ - الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .
وقال العلوي في شرح الكافية ١ / ٤٨ : « ... فأما الشيخ فقد ضجع في شرحه للأم ولم يقطع بحرفيته لا باسميته ، وفي شرحه لكتاب المفصل للزمخشري اختار كونه اسما » ا هـ .
(٨) هذا قوله في الصفحة السابقة .
(٩) في نسخ الشرح : (بأن) و (قوله) ساقطة .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ .

بالضمائر فلا يكون في غير هذا الباب إلا بصيغة الضمير المرفوع وإن اختلف المتبوع كقولك : مررت بك أنت ، وبه هو ، وبنا نحن[1] ، وكذلك ما أشبهه .

وإذا كان كذلك فلا يستبعد أن يكون تابعا على ذلك النحو مع ظهور صيغته في الضمائر واختلافها باختلاف ما تقدم عليها[2] .

قوله : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ[3] يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ »[4] .

هذا واضح ، فيكون قد أخبر[5] عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية – وهو الضمير وما نسب إليه – فيقول : كان زيد هو المنطلق ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾[6] وشبهه .

* * *

(١) في ط : (وبه وهو ، وبنا ونحن) بزيادة الواو ، وما أثبته أوجه .

(٢) ظاهر هذا أن المنصف يقول برأي الكسائي والفراء ، وقد تقدم أنه يقول برأي الخليل ويمكن أن يحملا على أنه لم يقطع في المسألة بقول واحد ، وهو ما نص عليه العلوي في شرحه للكافية ، ونقلته عنه آنفاً . ينظر الهامش رقم (٦) ، (٧) من الصفحة السابقة .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها – في هذا الباب – اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه ، فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا أخوه خير منه ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا ، هو خير منك ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٥ – الأزهار الصافية ١ / ٥٠ .

(٤) سقط من ب ، حـ : (وما بعده خبر) وفي ط : (خبره) . (٥) في ب ، حـ : (أخبرت) .

(٦) قال تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ الآية ٧٦ / الزخرف . قال الفراء (معاني القرآن) ٣ / ٩٣ : « ... جعلت (هم) هاهنا عمادا فنصب (الظالمين) ، ومن جعلها اسما رفع ، وهي في قراءة عبد الله ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ » ا هـ . وفي البحر المحيط ٨ / ٢٧ : « ... وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : (الظالمون) بالرفع على أنهم خبر (هم) و (هم) مبتدأ . وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل – عند غيرهم – مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر . وقال أبو زيد : سمعتهم يقرأون : ﴿ تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا ﴾ يعني برفع (خير) و (أعظم) . وقال قيس بن ذريح :

نحن إلى ليلي وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر » ا هـ

وينظر : سيبويه ١ / ٩٥ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ .

ضَمِيْرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ - يُسَمَّى ضَمِيْرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ - يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ

قوله : « وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيْرُ غَائِبٍ - يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ - يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ »[1] .

هذا الضمير على خلاف باب[2] الضمائر[3] .

وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة ، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يفسر[4] أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر ، فقدروا لذلك الحديث المعهود في الذهن ، ثم أضمروه[5] لهذا الغرض ، وجعلوه غائباً لأنه للغائب على التحقيق[6] .

وسماه النحويون ضمير الشأن والقصة[7] لأنه في التحقيق إضمار لهما ، فأضافوه[8] إلى ما هو ضمير[9] له ، كما تقول - في[10] : (زيد ضربته) - الهاء ضمير (زيد) .

والتزموا تفسيره ثانياً[11] بالجملة لأنها المرادة بالإضمار فلا يستقيم تفسيره إلا بها .

---

(١) لم يثبت في حـ قوله : (يفسر بالجملة بعده) . (٢) (باب) ساقطة من جـ .

(٣) وإنما كان ذلك من جهة أن الضمائر لا تضمر إلا وقد عرفت ، وأيضا فإنه لا يكون إلا بصيغة الغائب ، متصلا ، وأن مفسره لا يكون إلا جملة ، وأنه لا يتبع بتابع ، ولا يعمل فيه إلا الابتداء . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٥١ - المغني ٢ / ٤٩٠ .

(٤) في جـ : (مفسرا) . (٥) في أ : (أضمروا) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٢٧ : « ... وهذا الضمير كأنه راجع - في الحقيقة - إلى المسئول عنه بسؤال مقدر ، تقول مثلا : هو الأمير مقبل ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمير ، فيسأل : ما الشأن والقصة ؟ فقلت : هو الأمير مقبل ، أي : الشأن هذا ... » ا هـ .

(٧) هذه تسمية البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم (ضمير المجهول) : قال الزمخشري : « ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين » ا هـ . المفصل ص ١٣٣ . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١١٤ . شرح الرضي ٢ / ٢٨ .

(٨) في جـ : (إضمار لها وأضافوه) . (٩) سقط من ب : (ضمير) .

(١٠) سقط من أ : (في) . (١١) سقط من ب ، جـ ، ط : (ثانيا) .

وَيَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً[1] ، مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ .....

قوله : « وَيَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً ، مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ » .

فاعتبر فيه قياس باب الضمائر ، فإذا وقع مبتدأ وجب أن يكون مرفوعا منفصلاً كقولك : هو زيد قائم[2] .

وإذا[3] وقع فاعلا وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل فلا يكون إلا ليستتر كقولك[4] : كان زيد قائم ، وليس زيد قائم[5] ، كما تقول : زيد ضرب ، ولا يكون[6] ضمير الفاعل – في مثل ذلك – إلا مستترا .

وإذا وقع منصوبا فلابد أن يكون بارزا ، إذ لا يستتر المنصوب كقولك : إنه زيد قائم[7] .

قوله : « وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ » .

يعني في مقل قول الشاعر[8] :

[٢٥] إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوماً يَلْقَ فِيْهَا جآذِراً وَظِبَاءَ

---

(١) في بعض نسخ المتن : (منفصلا ومتصلا) وكذا في الرضي ٢ / ٢٧ .

(٢) ومثله قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ الآية الأولى / الإخلاص .

(٣) في ط : (فإذا) . (٤) في ب : (في قولك) ، وفي ط : (لقولك) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ – المقتضب ٤ / ٩٩ – ١٠٠ ، ٢ / ١٤٢

(٦) في ج ، ط : (فلا يكون) .

(٧) في المقتضب ٢ / ١٤٢ : « ... فمن ذلك قولك : إنه عبد الله منطلق ، وكان زيد خير منك ، لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبد الله منطلق ، وكان الحديث زيد خير منك ... » اهـ . وينظر سيبويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٠٠ .

(٨) هو الأخطل التغلبي – واسمه غياث بن غوث – وليس في ديوانه .

٢٥= – البيت من الخفيف ، وهو في الجمل للزجاجي ص ٢٢١ – ضرائر الشعر لابن القزاز ص ٢٣١ – الحلل لابن السيد ص ٢٨٧ – الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٥ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ١١٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٩ – المغني ١ / ٣٧ ، ٢ / ٥٨٩ – الأزهار الصافية ١ / ٥٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ – المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ خزانة الأدب ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، ٤ / ٤٦ ، ٤ / ١٢ ، ٣٨٠ – الهمع ١ / ١٣٦ .

.....

وفي قوله[1] :

[٢٦] إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي[2] بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وإنما ضعف من حيث كان حذفا لضميرٍ مرادٍ[3] لا دليل عليه[4] .

= والشاهد في البيت قوله : (إن من يدخل ...) حيث حذف ضمير الشأن للضرورة وكان حق الكلام أن يقول : (إنه من يدخل) ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل (من) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله . قال المصنف : « لما يؤدي إليه من دخول (إن على الشرط) » ا هـ . شرح الوافية ٢ / ٣٦٥ (الكنيسة) : متعبد النصارى ، وأصله متعبد اليهود معرب (كنشت) بالفارسية .

قال ابن السيد : « هذا البيت للأخطل وكان نصرانيا فلذلك ذكر الكنيسة » ا هـ .

ينظر الحلل شرح الجمل ص ٢٨٧ – خزانة الأدب ١ / ٢١٩

(الجآذر) : جمع (جؤذر) ولد البقر الوحشي ، استعارة للفتيات الملاح من النصارى .

(الظباء) : جمع (ظبية) والمقصود أيضا نساء النصارى على سبيل الاستعارة .

(١) هو الأعشي ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيسا أبا الأشعث بن قيس الكندي بن معديكرب ، صحابيا جليلا وفد على الرسول ﷺ سنة عشر وأسلم .

٢٦= البيت من الخفيف وهو في سيبويه ١ / ٤٣٩ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢ الإنصاف ١ / ١٨٠ – البيان للأنباري ٢ / ١٤٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٥ – شرح المفصل ٣ / ١١٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٩ – شواهد ابن السيرافي ٢ / ٩٥ – ضرائر الشعر لابن القزاز ص ٢٣٠ – المغني ٢ / ٦٠٥ – الأزهار الصافة ١ / ٥٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٥ – خزانة الأدب ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٣٥٤ ، ٤ / ٣٨٠ – الأعلم على سيبويه ١ / ٤٣٩ .

والشاهد في البيت قوله : (إن من لام ...) حيث حذف ضمير الشأن ، وهو اسم (إن) على سبيل الضرورة الشعرية ، قال سيبويه ١ / ٤٣٩ : « ... فإن لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا ، وقد جاء في الشعر : إن من يأتني آته ، قال الأعشي :

إن من لامِ في بني بنت حَسَّا ن ألمه وأعصه في الخطوب » ا هـ

ورواية الديوان ص ٣٣٣ – ٣٣٥ .

من يلمني على بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت وليس مما نحن فيه .

(حسان) : أحد تبابعة اليمن . خزانة الأدب ٢ / ٤٦٥ .

(٢) سقط من ط : (بني) . (٣) سقط من ب : (لضمير مراد) .

(٤) زاد الرضي في هذه العلة : « ... إذا الخبر مستقل ليس فيه ضمير ربط » اهـ شرح الرضي ٢/٢٨ .

قوله : « إلاَّ مَعَ (أَنَّ) إذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ لاَزِمٌ » .

يعني : حذفه منصوبا لازم في (أن) إذا خففت[1] كقوله تعالى[2] : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] .

وإنما التزموا ذلك لأن قد ثبت أن (إنَّ) - المكسورة - إذا خففت جاز إعمالها كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ[4] أَعْمَالَهُم ﴾[5] مع كونها أبعد عن شبه الفعل من المفتوحة ، فـ (أنْ) بجواز // العمل أجدر . ٩٦

---

(١) سقط من أ ، ب قوله : (في أن إذا خففت) . وسقط من ج قوله : (يعني حذفه منصوبا لازم في أن إذا خففت) .

(٢) (تعالى) غير مثبته في أ .

(٣) من الآية ١٠ / يونس عليه السلام .

وهذه القراءة هي قراءة الجمهور ، قال سيبويه ١ / ٤٨٠ : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ، وآخر قولهم أن لا إلـه إلا الله ، فعلى قوله : أنه لا إلـه إلا الله ، وعلى : أنه الحمد لله » ا هـ .

وقرأ عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن ويعقوب : (أن الحمد) بالتشديد ونصب (الحمد) . البحر المحيط ٥ / ١٢٧

وينظر : سيبويه ٢٢٨/٢ - المقتضب ٣٥٨/٢ - الكشاف ٢٢٧/٢ - التبيان ٦٦٦/٢ ، ٦٦٧ .

(٤) (ربك أعمالهم) زيادة من ط .

(٥) من الآية ١١١ / هود .

وهذه قراءة نافع وابن كثير . قال العكبري : « ويقرأ بالتخفيف والنصب وهو جيد » ا هـ . ونسبها المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٧ إلى الحرميين وأبي بكر - يعني : نافع وابن كثير . وحجة من أعملها مخففة أنه حملها على الفعل في العمل لشبهها به ، والفعل يعمل تاما وناقصا نحو : لم يكن ، ولم يكُ .

وينظر : الحجة لابن خالويه ص ١٩٠ ، ١٩١ ، البيان للأنباري ٢ / ٢٩ - التبيان للعكبري ٢ / ٧١٦ - الكشاف ٢ / ٢٩٥ - البحر المحيط ٥ / ٢٦٦ الإتحاف ص ٢٦٠ - تحبير التيسير ص ١٢٣ .

وقال الفراء في توجيه هذه القراءة : « ... وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلا) بـ (ليوفينهم) ، وقالوا : كأننا قلنا : وإن ليوفينهم كلا . وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام إنما يقع =

.....

و لم يأت إعمالها في الملفوظ[1] به[2] بعدها ، فلا يقال : علمت أَنْ زيداً قائم ، ولكن : إِنْ زَيْدٌ[3] ، بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشأن معمولا لـ (أن)[4] محذوفاً تخفيفاً ، لأن الموضع موضع خفة[5] ، لئلا يكون[6] لـ (إنْ) المخففة على (أنْ) المخففة مزية في العمل[7] .

* * *

= الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إنْ زيد لقائم ، ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويلها كقولك : ما زيدا إلا أضرب ، فهذا خطأ في (إلا) وفي اللام » ا هـ . معاني القرآن ٢ / ٢٩

وقد ذكر سيبويه أن هذه قراءة أهل المدينة .

ينظر : سيبويه ١ / ٢٨٣ ، ٤٥٦ – المقتضب ٢ / ٣٥٨ – حجة ابن زنجلة ص ٣٥٠ – مشكل ابن قتيبة ص ٣٧٤ – الكشف لمكي ١ / ٥٣٦ – مجمع البيان للطبرسي ٥ / ١٩٦ .

(١) في ط : (من الملفوظ) .

(٢) سقط من ج : (به) .

(٣) زاد في أ : (قائم) والسياق لا يتطلبه .

(٤) سقط من ج : (لأن) .

(٥) في ط : (تخفيف) .

(٦) في أ : (يكن) بالجزم ولا وجه لصحته .

(٧) ذكر المنصف مثل هذه العلة في شرح الوافية ٢ / ٣٦٦ بقوله : « ... وقد التزموا حذفه مع (أن) المفتوحة إذا خففت لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل ، والمفتوحة أقرب إلى الفعل » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩ ، الأزهار الصافية ١ / ٥٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ – مبسوط الأحكام ورقة ٣٢٠ – الهادية للأردبيلي ص ١٨٨ .